



الدكتور محمد الهبي

# الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الأسرة والتكافل

يطلب من  
مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين  
تليفون ٩٣٧٤٧٠

**الطبعة الثالثة**

سنة ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م

---

**جميع الحقوق محفوظة**

---

دار التوفيق النموذجية  
للطباعة والجمع الآلي  
الأزهر-٣ حيضان الموصلى-بجوار جامع الدماء

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الطبعة الثالثة

ان كتاب : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر . . مشكلات الاسرة والتكافل » مضى على ظهور الطبعة الاولى منه الآن عدة سنوات .

ورغم انه نداء وتحذير للمسلمين في مجتمعاتهم العديدة من اتباع ظواهر الشيوخوخة في المجتمعات الأوروبية ، فيما يتعلق بما يسمى : « حركة تحرير المرأة » . . لم يزل اتجاه هذه الحركة في مجتمعات المسلمين هو اللحاق بما تم لمعلا ، وبما وصلت اليه المرأة الأوروبية في علاقتها بالرجل في ثورتها التحريرية .

وقد تجاوزت المرأة الأوروبية في حركتها التحريرية : مرحلة التجربة الجنسية قبل الزواج بعد ان أصبحت أمرا عاديا . . الى طلب الغاء مبدأ الزواج ذاته ، وترك الأمر الى مشاركة الرجل على أساس من المساواة في الانفاق على الحياة المشتركة بين الرجل والمرأة معا .

كما تجاوزت مرحلة بناء الاسرة وتكوينها متماسكة بين أبوين فيها ، الى طلب انتجاب الطفل في غير نسب واضح الى أبيه ، أو في غير اعتماد على أب معروف له ، طالما أمه قد وقع اختيارها على من تعاشره جنسيا في فترة ما ، طالبت أو قصرت هذه الفترة .

وكذلك تجاوزت المرأة الأوروبية ما كان تتصوره في الماضي من خطيئته الزنا . . الى جعله أمرا مقبولا لا يؤثر الآن على العلاقة الزوجية التي تتم على أساس تقليدي (١) .

وما زالت المرأة الأوروبية تنفر من رخصة التعدد في الاسلام التي جاءت لدفع حرج الزنا وصيانة المرأة من الامتهان ، ولكنها تقر الآن في سعة وانتشار : مبدأ تبادل الزوجات في صور مختلفة ، كما لا تستهجن جمع الرجل لامراتين في سرير واحد يعاشر احدهما امام الثانية ، واحدهما قد تكون زوجته .

---

(١) تقرير نشرته صحيفة News of the world في عددها الصادر يوم الاحد ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ تحت عنوان : The file of mr. Big في الصفحتين السادسة والسابعة .



واذا كان كتاب « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل » - قد ساق أدلة عديدة على ان ما يسمى بظواهر المجتمعات الجاهلى التى فى المجتمعات الأوروبية يشنّه الى حد كبير ظواهر المجتمع الجاهلى التى الغاها الاسلام برسائلته ، فان تطور هذه الظواهر فى المجتمعات الأوروبية فى الفترة التى مضت على الطبعة الأولى لهذا الكتاب : يتيح الفرصة للقول بأن ما كان على عهد الجاهلية فى نظرة الرجل الى المرأة لم يكن وليد عهد معين . وانما هو شأن اجتماعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه المسمى سيادته وطغيانه على الحياة الانسانية فى اى وقت . فأينما يوجد هذا الاتجاه وفى اى زمن ، توجد الظواهر الاجتماعية التى الغاها الاسلام ، والتى تصل إليها الآن ما تسمى بثورة « تحرير المرأة » .

وليس هناك أحد لا يستهجن وأد البنات خشية الفقر . وقد استهجنه الاسلام وحرمه . وكثيرون يظنون ان هذه النظرة أثر من آثار الجهل ، ولكنها ظاهرة من ظواهر الحياة المادية ، يمكن أن تتكرر اليوم مثلا على عهد الحضارة المادية التكنولوجية والعلمية فى المجتمعات الأوروبية .

روت صحيفة The News of the world (١) واسممة الانتشار فى لندن ، قصة ابوين مع طفلتها حديثة الولادة تعيد الى الذاكرة ظاهرة وأد البنات خشية الفقر فى المجتمع الجاهلى ، فتحكى الام لهذه الطفلة : انه شأن عليها وعلى والد الطفلة ان يختارا بين الطفلة فتبى لديهما وية ومان بالانفاق على تنشئتها ، وعندئذ يجب عليهما ان يتسازلا عن سيارتهما لأنهما لا يستطيعان الجمع بين الانفاق على الطفلة ، وعلى السيارة معا . واما ان يستغيا السيارة ويتركها الطفلة لمن يتبناها فينفق عليها . واخيرا السيارة ، وتركها الطفلة فى المستشفى لمن يرغب فى تبنيها . ويقول الصحيفة على لسان الوالدة : « انها تتصور ان يحقرها الجيران ، ولكنها تعتقد انها ستعيش بالصواب » . ثم تروى :

« وقد حضرت من المستشفى الى المنزل والطفلة موجوده هناك . ولئن لا أود ان أراها هنا مرة أخرى . وما يهمنى هو ان نكون سعداء فى أسرة واحدة . وقد حملت ست مرات فى ست سنوات . وفى كل مرة يبدو لنا اننا سنحصل على مزيد من النقود ، كى نعمل شيئا . ولكن ما نحصل عليه ثمان جنيهات وربع الحسابات علينا . ونحن الآن ندفع وندفع . »

كما تحكى الصحيفة عن والد الطفلة : ان أجره الاسبوعى ثمان تمايزين

---

(١) فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٧ فى الصفحة السادسة .

جنيتها ، ولم يزل يدفع اقساط سيارته التى اشتراها جديدة فى عام ١٩٧٤ . وهو يقول : « أنا أعرف أن بعض الناس يحس بأنى أفكر فى نفسى فقط .. ولكنى حكيت لمجموعة من العاملين ، وقد بدا منها أنها تفهمت الموضوع جيدا !! . وهذه المسألة ستنتهى قريبا . وعلى كل حال لا تتكرر مرة أخرى . - لأنه ستجرى لى عملية جراحية « (١) .

نعم لم يقم الوالدان بواد الطفلة . ولكن قاما بتركها لمن يأخذها ، خشية الفقر أو خشية الاضطراب الى التنازل عن السيارة . وما قاما به يصور الاتجاه المادى فى الحياة . . وهو ذلك الاتجاه الذى يقوم على الأنانية وحب الذات ، وذلك ما كان شائعا على عهد الجاهلية أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقام الاسلام بالغاء ظواهره وآثاره ، وبتكوين عادات انسانية جديدة لدى المؤمنين ممن كانوا جاهليين .

فالأسرة غير المسلمة فى المجتمعات المتحضرة واقعة اليوم تحت تأثير الاتجاه المادى . والأسرة المسلمة فى المجتمعات الاسلامية واقعة بدورها تحت اغراء ما يسمى « بثورة المرأة » فى تلك المجتمعات الأوروبية .

واذا جاز للأسرة فى تلك المجتمعات الأوروبية ان تدخل عهد الشيخوخة والفناء ، او عهد الفوضى والانحلال ، تحت أى شعار براقى ، فالأسرة المسلمة لا يجوز لها أن تقلد ظواهر الانحلال والفوضى ، لأنها لم تدخل بعد مرحلة الحرية الذاتية التى تخلصها من امراض المجتمعات المستضعفة . . لم تصبح بعد فى مستوى المرأة الأوروبية يوم ان شاركت فى بناء الحضارة الانسانية فأنشأت تقاليد للأسرة واستتعت بالحياة الانسانية الكريمة فثرة طويلة من الزمن ، قبل ان يطفئ عليها هذا الاتجاه المادى فيذلها فى سبيل طلب المتعة ، ويجعل منها سلعة يساوم عليها .

\* \* \*

والاسلام بعبادة الزكاة يريد مجتمعا انسانيا ، بعيدا عن طغيان الاتجاه المادى . . يريد أن تكون مودة الانسان للانسان ، ورحمة الانسان بالانسان ، وءون الانسان لأخيه الانسان فى إطار المحبة ، وليس فى إطار الاكراه باسم القانون ، او الازلال عن طريق ملكيته للمال .

والاسلام يريد التعاقل على أساس القربى الى الله . والقربى الى الله هى الخلاص من الأنانية وحب الذات . فإله يقصد لذاته عن طريق محبة الجميع ورعاية الآخرين .

\* \* \*

---

(١) يقصد عملية التعقيم .

ولعل في اعادة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب : ما يكرر من جديد : الدعوء الى الاسرة المسلمة ، والمجتمع الاسلامى الى اخذ الحيطة في تقليد المجتمعات الغربية في تفكك روابط الاسرة فيها ، وفي الاستجابة لآغراء ظواهر الانانية في طفيلاتها ، وفي بعد السلوك فيها عن المستوى الانسانى الكريم .

لعل فيها ما ينبه الى ان رسالة الاسلام هى رسالة القيم الانسانية لحافظة الانسان على انسانيته ، فى السلوك ، والتفكير ، والمعاملة .. ودعوتها هى لتجنيبه الانحطاط فى سبيل شهوته وهواه .

والله الموفق .

مصر الجديدة : فى رمضان سنة ١٤٠١ هـ

يولية سنة ١٩٨١ م

دكتور محمد البهى

\* \* \*

# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الأولى

ان الفكر الغربى فى اتجاهه العلمانى بعد ان استوطن المجتمعات الاسلاميه وبقى مستوطنا فيها بعد الاستقلال السياسى وتركز فى الحكم والتوجيه ، وبعد ان آزره اتجاهه الآخر المعاصر وهو الاتجاه الماركسى اللينينى فى هذين الجانبين أيضا من جوانب حياة المجتمع الإسلامى . . امتد هذا الفكر الى جانبى الأسرة والتكافل فى حياة المجتمع ، وأخذ يستأثر فى تكييف علاقة الرجل بالمرأة ونظام الأسرة فى نشأتها ومجرى حياتها بما يفريها اما الى تلك العلاقة فى المجتمع الكاثولىكى فى قيود الزواج والطلاق ، أو بما يميل بها نحو « المساواة » الحرفية بين الذكر والانثى فى التجربة الجنسية قبل الزواج ووضع حق البقاء أو الانفصال بعده بيد القضاء فى المجتمع الشيوعى أو المجتمع الآخر غير الكاثولىكى .

واصبحت تعكر صفو النظام الإسلامى فى مظهره وبساطته وفى مساوئته للطبيعة البشرية فى المجتمعات الاسلاميه رواسب الحضارة الغربية المادية التى حكمت العلاقة بين الرجل والمرأة منذ عهد الرومان الى الوقت الحاضر فى صورة فكر انسانى ، وهى رواسب تتميز اما باحتقار المرأة وامتهانها والغاء شخصيتها ، او باطلاق الحبل على الغارب لها تنزل هى بنفسها الى حيث تشاء فى علاقتها بالرجل . وأصبح يتردد فى هذا المجتمع أو فى ذاك من المجتمعات الاسلاميه طلب المساواة فى الارث ، واتهام العلاقة الزوجية أو فسخها عن طريق القضاء ، وكهالة التجربة الجنسية قبل قيام الزوجية ! . . وما شاكل ذلك مما يملأ الآن فى حياة المجتمعات الغربية كظواهر لمرض شيخوختها وغنائها .

... كما أصبح المجتمع الإسلامى المعاصر — أى مجتمع فى مجتمعاته — مجتمع ضرائب . . وليس مجتمع زكاة . . أصبح مجتمع ضرائب تجبى للقيام بخدمات اتفق المواطنين فى مجالسهم التشريعية على تحقيقها وفرض الضرائب من أجلها . وهى خدمات تعليمية وصحية ومرفقية وأمنية . . وغيرها مما يتطلبه المجتمع الحضارى المعاصر لتوفير أسباب الرفاهية المادية للأفراد . ونسى الزكاة ومسارفها ، التى تعتبر حجر الزاوية فى الهامة العلاقات الانسانية وتماسكها فى المجتمع الانسانى والتى تعتبر كذلك المصدر الرئيسى للدعوة الاسلاميه وتمويلها .

وبما آل اليه المجتمع الاسلامى فى هذا الجانب او فى ذاك . . . اصبح الاسلام غريباً ، او كاد ، الا فى لفظه والانتساب اليه . . . وخلت حياة الأسرة ، والمجتمع ، والفرد من تطبيق مبادئه . وبذلك تخلف فيه فراغ تسعى الاتجاهات الفكرية المادية وظواهر الشيوخوخة والفناء فى المجتمعات الغربية لشغله مستعينة بالميل الى التقليد فى المجتمعات الاسلامية والانصياع فى غير احتياط وفى غير ادراك للذات الى مفاهيم الحياة الغربية دون وعى بآثارها على شخصياتها واستقلالها .

وكتاب : « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر » . . . مشكلات الأسرة والتكافل « الذى بايدينا يعرض لمظاهر الفكر الغربى فى علاقة الرجل بالمرأة ونظام مجتمعه فى التكافل عن طريق الضرائب وصنوف التامين المختلفة . . . فى مواجهة نظام الاسلام فى تكييف تلك العلاقة ورسم الطريق السوى لبناء قوى عليها . . . وكذا فى مواجهة نظامه الآخر فى قيام علاقة اجتماعية انسانية بين الأفراد ، شعارها : المجتمع للفرد ، والفرد للمجموع .

» . . . المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .

واذ يعرض الكتاب ذلك ينبيه المسلمين ، وهم فى مستهل نهضتهم بعد ركود طال مداه ، الى خطر قبول الفكر الغربى الانسانى فى علاقة الرجل بالمرأة . . . وخطر اغفال الزكاة على المجتمع الاسلامى وعلى الدعوة الاسلامية كذلك . . . كما يوثق ما يعرضه من ظواهر اجتماعية ومن آراء وفكر منها وهناك بما يبعد الشك ويقوى اليقين .

وهو فى تنبيه المسلمين الى ما يجب ان يحناطوا فى الاخذ به من الفكر الغربى وظواهر مجتمعات الغربيين . . . وان اشرق او من الغرب . . . يطلب اليهم ان يعيدوا التقييم لمبادئ الغرب ومبادئ الاسلام معا ، وان لا يظلوا واقفين عند حدود المسورة الفاتنة الغربى بفعل الامم المتقدمة وبالتقدم العلمى والتكنولوجى لمؤسساته ومؤسساته . . . وعند المسورة الأخرى التى رسمها تخلف الشرق الاسلامى وتفسير الجهلة والاميين والمفردسين ادعاهم الاسلام . ان القرآن مفتوح لتقييم مبادئه . . . وان المجتمع الغربى مشغوف لرؤية فضائحه ، واهتزاز القيم الانسانية فيه ، وداغيان المادية على علاقته ، وتغلبة أعراض الشيوخوخة والفناء على حياته التى يحيها .

ان تقليد الغرب فيما يسلكه فى علاقته الرجل بالمرأة او فيما يفتن بدهه فى انواع التكافل المادى ، ونقل ذلك الى المجتمع الاسلامى انما هو . . . هو على لضعيف بما يزيد فى ضعفه . . . ولعل فى حرصه بما يجيد او يئمل حربه . . . ولتردد بين الحياة والموت بما يجهز على حياته وبقررب يوم مماته .

ان تقليد الغرب فى علمه وفى تكنولوجيايته واجب على المسلمين أن يسايروه  
ويتخذوا منه معلماً وخبيراً ولكن علة العلل القاتلة هى فى تقليد سلوكه  
الانسانى ونظمه الاجتماعىة .

وبهذا الكتاب — مع الكتاب الآخر الذى ظهر قبل الآن وهو « الفكر  
الاسلامى والمجتمع المعاصر . . مشكلات الحكم والتوجيه » تتم الجوانب  
الرئيسية للمجتمع الاسلامى التى خضع فيها للفكر الغربى بدون وعى وتحت  
الاعراء بهفائن حضارته المادية وحدها .

ونسأل الله التوفيق والسداد . . .

مصر الجديدة فى اغسطس سنة ١٩٦٧

محمد البهى



## الباب الأول

### الطابع الأيديولوجي للمجتمع الصناعي المعاصر وأثره على المجتمع الإسلامي

- علمانية والحاد
- المجتمع الإسلامي والفتوة الأوروبية
- صراع الأيديولوجيات ومستقبل الإسلام





## الفصل الأول

### علمانية وإحسان

الطابع الأيديولوجي . . هو ذلك الطابع الفكري والعقدي الذي تكون ، ليكون بديلا عن الطابع المسيحي في المجتمع الأوروبي . ثم ليكون بديلا بعد ذلك عن الطابع الديني عامة في المجتمعات الانسانية الأخرى ، التي لها عقيدة وإيمان بالله . . جاء بها الوحي السماوي .

والمجتمع المعاصر هو امتداد للمجتمع الأوروبي الحديث ، الذي نشأ ثم تبلور بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م . . على أثر الاصطدام الدموي ، والفكري مع مجتمع الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى . وهو المجتمع الذي كان يحكم باسم الله في الأرض ، ويمنح فيه (البابا) الاعتقاد بالعصمة فيها يقول ، والاذعان والطاعة لما يأمر به ، وقوله الفصل . . وهذا القول يكون جزءا في التقاليد المسيحية ( Traditions ) التي لها اعتبار الكتاب المقدس ، ومنهمة له . والبابا في هذا المجتمع أيضا . . صاحب الغفران ، وصاحب الجزاء باللعن ، نيابة عن الله في السماء (١) . .

---

(١) وقد نزع الشيعية الاثنا عشرية هذا المزع فهم يدعون العصمة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب واحد عشر رجلا من سلالته ، وإن لم يدعها على لنفسه ، أو أحد من بنيه له ولهم .

كما ترى هذه الطائفة أن هؤلاء الاثني عشر اماما من أئمتهم مصدر تشريع ، على خلاف ما كان يؤمن به هؤلاء الصالحون رحمهم الله .

## الطابع العلماني :

والمجتمع الأوروبي الحديث الذي قام كنتيجة للنهضة الأوروبية ، والنمرد على حكم الكنيسة ، وعلى أثر الثورة الفرنسية . . لم يكن من الطبيعي مجتمعا مؤيدا لاتجاه الكنيسة ، ولا محتضنا للقيم التي تدعو اليها ، فضلا عن أن يحتفظ بالأسلوب الذي انتهجته في الحكم طوال القرون التي ساد حكمها فيها .

... وإنما كان مجتمعا جديدا قام على انقراض مجتمع تدعى للسقوط والانهار ، ومعارض لما كان له من اتجاه ، وعلى نقض ما كان يدعو اليه ويقدّره من قيم .

قام المجتمع الحديث منذ نهاية القرن الثامن عشر اذن ليرفض دعسوء الكنيسة صراحة ، كما رفض حكمها وثار عليها قبل ذلك .

ودعوة الكنيسة هي دعوة الى الله في السماء ، والى دينه على الأرض . . هي دعوة الايمان بدنيا وآخرة ، وبوجود قائم مؤقت ، وآخر مرتقب دائم .

ومعنى أن يرفض المجتمع الحديث دعوة الكنيسة . . هو أن يشك على الأقل في وجود الله ، كما يشك في وجود الآخرة ، وأن يركز ايمانه على الاقل في وجود نفسه وبوجود الأرض التي يعيش فوقها ، أن ترك قضية الايمان بالله والسماء واليوم الآخر جانبا . . الى حين يستطيع أن ينساقش فيها ، ويعلن ازاءها الراى في غير خشية من سوط العذاب ، أو صوت النكير . . الذي كانت ترمعه الكنيسة ، ويستجيب له اتباعها المؤمنون بها .

ولأن المجتمع الحديث يوم قام . . اقتصر ايمانه على وجود نفسه وابتدا يفكر في أن يستقل عن أية وصاية غريبة على منطقته ، وفي أن يخلط بذاته سلوك حياة أفراد الشخصية ، وفي علاقتهم بعضهم مع بعض . وهنا كانت معايير في الأخلاق ، وقوانينه في المجتمع نفسه . ونظام حكمه في الدولة . . صادرة من ايمان بالانسان وحده ، دون ايمان بوجود آخر قبله ، أو بعده .

.. لأن كذلك يوم أن قام ، قمر ايمانه على وجود الأرض التي يمشى فوقها وابتدا يطرح تفكير ما بعد الطبيعة وما هنالك — من وجهة نظر الدين — من جنة ونار ، وآخرة ، وما يسبق دخولها : من بعث ونشور ، وما يقبم هذا البعث من حياة أبدية خالدة .

... ومن أجل ذلك . . عرف اتجاه المجتمع الأوروبي الحديث بالانجساة الأرضي ، أو الدنيوي ، أو الزماني ، في مقابل اتجاه السماء أو الانجاء الآخرة ، أو الاتجاه الأبدى الخالد . . الذي كانت تدعو اليه الكنيسة . والذي كان سلطانها يقوم على الايمان به من أفراد المجتمعات .

وعرف هذا الاتجاه الأرضى فى محيط المجتمعات الإسلامية ، بعد المغالطة الفكرية بين الغرب والشرق : باسم الاتجاه العلمانى . ولعله منسوباً على غير قياس الى « العالم » وهذا الاسم ترجمة للكلمة اللاتينية ( Saecc ( u ) Larism ) ، التى تعرف فى الانجليزية باسم ( Secular ) كوصف وباسم ( Secularism ) كاتجاه ومذهب .

وصحب كلمة « العلمانية » فى محيط المجتمعات الإسلامية الشرقية كذلك . . . معنى الابتعاد عن الدين فى التوجيه ، وفى التربية ، وفى التشريع ، وفى النظام الحكم . وأصبح اذا اطلق هذا المصطلح ، فهم منه ذلك الاتجاه الانسانى المستقل عن السلطة الدينية ، وعن اتباع رجال الدين ( المسلمين ) .

وأول المجتمعات الإسلامية المعاصرة التى اعلنت فى دستورها مبدأ العلمانية كان المجتمع التركى على عهد اتاتورك ، يوم النفى للخلافة الإسلامية ، فى اعلان الدستور فى ابريل ١٩٢٤ ، وجعل المسلمين مثل غيرهم خاضعين لقانون مدنى واحد . ثم سن القوانين الجديدة : فأخذ القانون المدنى من سويسرا ، والقانون الجنائى من ايطاليا ، والقانون التجارى من المانيا ، وقانون المرافعات من سويسرا والمانيا ، وادخل فيها كلها بعض الأحكام الواردة فى القوانين التركية ، والنفى وزارة الأوقاف .

وبقيام المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية لازمه مع ذلك : وجود صراع بين الكنيسة من جانب وقيادة المجتمع نفسه التى تبلورت فى شكل الدولة من جانب آخر . واصبح هناك فى المجتمع الأوروبى ازدواج فى القيادة ، وفى التوجيه ، وصراع بين القيادتين العلمانية أو الزمنية . . . والبروجيئة . أو الكنيسة . ودخل هذا الصراع مجال الطاعة والتبعية للأفراد ، كما نفذ الى دائرة التفكير والفلسفة ، وربما كان عنفه أو تجسده فى هذه الدائرة الأخيرة اوضح واقتوى منه فى اية دائرة أخرى ، او فى أى مجال آخر من مجالات الحياة الانسانية .

وتناول الفكر الفلسفى قضية : « الدين والدولة » بين تأييد لضرورة الدين ، وانكار لهذه الضرورة . . . بين قيمة المبادئ الدينية فى توجيه الانسان وعدم وجود قيمة لها ، او عدم ضرورة وجودها فى هذا التوجيه . وكان لابد لنوع التفكير الفلسفى الذى اتجه الى تأييد الدين ان ينزل الى مجال الدفاع عنه ، ورد الشبهات والتهتم والقصور التى توجه اليه .

وفى مجال الدفاع عنه كان ينزلق الأمر احياناً الى الموازنة بين مضمائيا الدين ومبادئه من جانب ، والاتجاه الفكرى السائد من جانب آخر ، على نحو

ما يرينا « دياليكت » هيغل (١) وفلسفته ذات النزعة الموحدة ، من تغليب الطابع الطبيعي في البحث — وهو الطابع السائد اذ ذاك — على خواص البحث الميتافيزيقي ، اساس الدين والايمان بالله . ونتيجة لذلك جعل الله هو الطبيعة . وبرهن على ان وجود الله ، السابق على وجود الطبيعة . لا يخرج عن كونه وجود « فكرة » . وعندما تحققت الفكرة كانت الطبيعة المشاهدة . . هي الحقيقة الالهية في واقعها وتحققها .

وشابه بذلك منطق ارسطو في الصلة بين « الكلى » و « الجزئى » او بين « العام » و « الخاص » . . . وهى صلة المفهوم في الذهن والتصور ، طالما صدق في الواقع والشاهد . . اى ان وجود الكلى هو وجود ذهنى فقط . اما وجوده الخارجى او الشخصى فهو وجود الجزئى والشخص ، ولذا ليس له وجود شخصى مستقل .

وبانزال هيغل « ما بعد الطبيعة » في الدين . . الى « الطبيعة » في البحث العلمى آنذاك ، جر في ملاعته الفلسفية « السماء » الى « الارض » . . . والحق وجود الله الذى لا يدرك بالبصر . . بوجود المشاهد المحسوس في الطبيعة .

### الطابع الاتحادى :

وفي مجال انكار قيمة الدين في توجيه الانسان . . تجاوز بعض الاتجاهات الفلسفية دائرة القيمة الذاتية للدين الى ربطه بالخرافة وجعله انتاجا للوهم والخيال الانسانى ، تحت تاثير الصدفة ، او تحت الوقوع لحالات نفسية معينة . وبذلك لا يحتمل الدين اختبارات العلم ، ولا يقف امام كشفه ! .

والاعتماد على الدين اذن في التوجيه . . هو اعتماد على الخرافة والوهم ، وفي الوقت نفسه ، الايمان به صد عن العلم وعن تقبل نتائج ، مما يصعب على الانسان معيشته وحياته ! .

وانتقل الصراع الفكرى بذلك الى قضية : « العلم والدين » . . بعد قضية « الدين والدولة » . وكل قضية من هاتين القضيتين نشير الى عهد معين من عهود البشرية والتطور في المجتمع الاوروبى ، بعد ان يشيرا معا الى تحول الانسان عن الايمان التقليدى — وهو الايمان بالله الى ايمان جديد ، وعن دين الكنيسة الى دين الانسان .

---

(١) هو جورج فيلهلم هيغل ( George Wilhelm Friedrich Hegel ) ( ١٧٧٠ — ١٨٣١ ) .

مقتضية الدين والدولة تشير الى بدء الخروج عن سلطة الكنيسة ،  
وتحدى هذه السلطة في الطاعة والتبعية ، والانقضاء عليها . . . طلبا لسيادة  
الانسان على نفسه . والوعاء الزمني لذلك هو عصور النهضة الأوروبية التي  
امتدت من القرن الرابع عشر الميلادي الى القرن السادس عشر منه .

وقام مارتن لوثر في هذه الفترة ( ١٤٨٣ - ١٥٤٦ ) بحركة الاصلاح  
الديني ، دفاعا عن المسيحية كدين سماوي ، في مواجهة الشوكوك  
والانتقاضات ، والنحلات التي كانت توجه الى الكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها  
مجسدة لروح الله ، وممثلة لحكومته على الأرض !

ونشأت بسبب دفاع « لوثر » عن المسيحية ، عن طريق شروحه  
للهباديء المسيحية ، وفصله بين التقاليد ونص الكتاب المقدس في الاعتراف  
بوجوب التبعية والطاعة . . . خصومة مذهبية بين اتجاهه الذي عرف فيما  
بعد : بالبروتستنتية . . . والكتلكة . . .

ثم تحولت الفجوة بينهما الى عقيدة دينية في المسيحية ، تمثل كل واحدة  
منهما كنيسة خاصة بها . فبينما تمثل الكنيسة « الانجيلية » - نسبية التي  
الانجيل ، واعتباره وحده دون التقاليد - الاتجاه البروتستنتي ، اذا بالكنيسة  
الكاثوليكية لا تزال ممثلة للاتجاه المسيحي في روما ، قبل قيام مارتن لوثر  
باصلاحه الديني .

ويشبه الوضع بينهما . . ما بين اتجاه ابن تيمية واتجاه الشيعة  
الاثنا عشرية في تصوير الاسلام ومبادئه . فالشيعة الاثنا عشرية : اذ يؤمنون  
بمعصية الامام ، وبجعل اقواله في الحجة جزءا متما للقرآن ، وبالوسيلة التي  
تقرب . . . وتبعد . . . وتحدد ، مصائر الافراد . . ينكر ابن تيمية عليها هذا  
انغلو في تقدير الانسان ، وفي رفع مستواه الى مستوى الألوهية .

ويكاد يكون ما أنكره لوثر على الكلكة . . هو نفس ما أنكره ابن تيمية  
على غلاة الشيعة ، وكذلك ما ادخله من « حرية » في شرح الكتاب المقدس ،  
وفي شرح تعاليمه ، يشبه ما صنعه ابن تيمية من اقرار وضع « الاجتهاد » . .  
في استنباط الاحكام . . . وتفسير القرآن الكريم .

وقد أفضت عهود عصر النهضة الأوروبية الى تكوين جيل من المفكرين  
الأوروبيين ، مهد الى نشأة القضية الثانية في التفكير الغربي ، وهي قضية :  
العلم والدين ، أو قضية العلم والايمان .

وكان أبرز هؤلاء المفكرين :

بيكون (١) ، وكامبانيلا (٢) ، وهوبز (٣) ، وديكارت (٤) من الفلاسفة الانجليز والاطاليين والفرنسيين .

فاكد هؤلاء في تفكيرهم الفلسفى اهمية الجانب الانسانى ، والطبيعى . . في مواجهته الجانب الميتافيزيقى ، واناروا التشكك في القيمة العلمية لهذا الجانب الاخير ، ثم نادوا أخيرا بطرحه جانبا في الاعتبار .

ثم جاء القرنان : الثامن عشر ، والتاسع عشر بعد ذلك ، وشحن التفكير الفلسفى فيهما بتمجيد الانسان لقيمته الانسانية في الابداع والابتكار ، وبأحقية في الاستقلال استقلالاً تاماً ، في تحديد مصير الانسان ، وتحديد نهجه وسلوكه في الحياة ، وتحديد نظام حكمه . . . وغير ذلك مما تفرضه الحياة نفسها على الانسان ، في حل مشاكله ، او في تفسير الأحداث التي يواجهها .

وصحب تمجيد الانسان للانسان في التفكير الفلسفى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . . تمجيده لبعوثة التي استقل فيها بنجاريه واختبارات ، وبملاحظاته ، ومنطقه . واعتبرت نتائج هذه البحوث علماً وبقينا . . يتأبها ما يصنعه الخيال والوهم . وهنا برزت قضية العلم والدين : أحدهما يمثل اليقين . . والاخر يمثل الوهم . . وانتقل الانسان من عبادة نفسه على عهد العلمانية . . الى عبادة العلم . او اشرك العلم مع نفسه . . فيها يتجه اليه من عبادة واحترام .

كما لازم هذه العبادة الجديدة . . الفكر بدين الوثنية . وبدين الله في أى مجتمع انساني . وهنا ظهر عهد الالحاد الايديولوجى في المجتمع الاوربي . بعد عهد العلمانية .

وفي مقدمة الفلاسفة الذين مهدوا للالحاد الايديولوجى او صاغوه صياغة فلسفية :

---

(١) هو فرنسيس بيكون ( Francis Bacon ) ( ١٥٦١-١٦٢٦ )

(٢) هو توماس كامبانيلا ( Thomas Campanella ) ( ١٥٦٨-١٦٣٩ )

(٣) هو توماس هوبز ( Thomas Hobbes ) ( ١٥٨٨-١٦٧٩ )

(٤) هو رينيه ديكارت ( Rene Descartes ) ( ١٥٩٦-١٦٥٠ )

بيركللى (١) ، ومونتسكى (٢) ، وهيوم (٣) ، وكانت (٤) ، وهكسلى (٥) ،  
ريهيجل (٦) ، وكومت (٧) ، وفيرباخ (٨) ، وداروين (٩) ، وميل (١٠) ، وماركس (١١)  
من الفلاسفة الانجليز ، والالمان ، والفرنسيين .

واذن : وجد طابعان للمجتمع الاوروبى منذ النهضة الاوروبية ، وسقوط  
مجتمع الكنيسة فى القرون الوسطى :

الطابع الاول . . . هو الطابع العلمانى .

والطابع الآخر هو الطابع الالهادى .

وكلا الطابعان يميلان بالمجتمع الانسانى الى البعد عن الدين فى التوجيه .  
الا ان الاول منهما : ان عادى الكنيسة فهو لا يطالب بعدم التدين بالمسيحية  
فى المجتمع ، بينما الثانى يمنع فى معاداته للكنيسة التدين بالمسيحية ويطالب  
بالكفر بها . . . كما يمنع التدين باى دين آخر ، عدا ما اختاره هو من عقيدة  
وايمان . . . عقيدة الايمان بالمركسية .

. . . الطابع العلمانى يفصل بين سلطة الدولة وحدود هذه السلطة ،  
وسلطة الكنيسة ومدى هذه السلطة ، قصدا الى عدم الاحتكاك بين  
السلطتين :

فللدولة « الحرية » : فى التفكير ، وفى السياسة ونظام الحكم ، وفى  
الاقتصاد وتنمية رؤوس الاموال ، وللكنيسة : القوامة فى صلة الفرد بالله . .  
بحيث لا تتجاوز هذه الصلة دائرة الفرد الى فرد آخر معه فى مجتمعه .

والشعار الذى ترده « القوميات » : ( الدين للديان ، والوطن للجميع )  
يعبر عن مدى الفصل بين الدولة والكنيسة . . . ومدى استقلال كل منهما

(١) هو جورج بيركللى ( George Berkely ) ( ١٦٨٥-١٧٥٣ )

(٢) هو مونتسكى ( Montesquieu ) ( ١٦٨٩-١٧٥٥ )

(٣) هو دافيد هيوم ( David Hume ) ( ١٧١١-١٧٧٦ )

(٤) هو ايمانويل كانت ( Immanuel Kant ) ( ١٧٢٤-١٧٠٤ )

(٥) هو توماس هنرى هكسلى

( Thomas Henry Huxley ) ( ١٨٢٥-١٨٥٩ )

(٦) هو جورج فيلهلم فريدريش هيجل

( George Wilhelm Friedrich Hegel ) ( ١٧٧٠-١٨٣١ )

(٧) هو اوجست كونت ( Augusto Conte ) ( ١٧٩٨-١٨٥٧ )

(٨) هو لودفيج فيرباخ ( Ludwig Feuerbach ) ( ١٨٠٤-١٨٧٢ )

(٩) هو شارلس داروين ( Charles Darwin ) ( ١٨٠٩-١٨٨٢ )

(١٠) هو استيوارت ميل ( John Stuart Mill ) ( ١٨٠٦-١٨٧٣ )

(١١) هو كارل ماركس ( Karl Marx ) ( ١٨١٨-١٨٨٣ )



عن الآخر . لأنه شعار العلمانية يوم قام المجتمع الأوروبي بمحاولة الانقراض على سلطة الكنيسة ، اذ كانت الصورة الأولى لهذه المحاولات : نشأة القومية الأوروبية ، وتمسك كل قومية بتراب الوطن وخصائصه المادية .

فالقومية كانت الهدف البديل عن الله في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض . اذ نزع سلطة الكنيسة يتم برفع الله عن أن يكون مركز الالتقاء . وعندئذ يحل محله « الوطن » . وبذلك لا يكون للكنيسة ولا للدين وضع في المجتمع كمجتمع ، ويبقى اعتباره في نفوس الأفراد فقط ، لاطمئنانها اذا ما ظلت متمسكة بالايمان به .

... . الطابع العلماني لا يعنى بالدين كما لا يعنى بالكفر به . يتجه الى اهماله والتغاضي عنه ، أكثر مما يتجه الى لفت النظر اليه ايجابا أو سلبا . ويرفع شعار الوطنية والقومية ، ويؤثر هذا الشعار يوم يتعارض اتجاه الدين مع المصالح الوطنية والقومية ، كما يراها رجال الحكم الوطنى في قومية معينة .

ومن هنا ، كثيرا ما تهتز القيم الدينية في مجتمع تسوده القومية في سياسة الحكم . اذ قد ترى القومية في سياسة الحكم مثلا أن تأخذ المصالح الواقعية او بالمنافع المتبادلة بين مجتمع ومجتمع آخر ، رغم أن الأخذ بهذا الاتجاه في سياسة الحكم قد يتعارض ومصلحة مجتمع ثالث تربطه مع أى من المجتمعين روابط دينية وايمانية .

وهنا ينشأ في سياسة الحكم القومى ما يعرف : بالبراجماتزم .. وهو اتجاه فلسفى يدفع الى الاقرار بواقعية ما يؤدى الى مصلحة أو منفعة ، حتى لو كان تصور الله نفسه يؤدى الى منفعة فهو عندئذ واقع وموجود في نظرة هذا الاتجاه .

وكثيرا أيضا ما تهتز المعايير الأخلاقية التى بدعو اليها الدين ، اذا ما تعارض تطبيقها أهداف السياسة القومية في الحكم في تحقيق مصلحة قومية بين المواطنين ، أو في دائرة الاقتصاد الوطنى .

وسياسة القومية ان كانت نتيجة لمذهب العلمانية ، فهى في الوقت نفسه وسيلته العملية في التطبيق .

وهكذا : خلقت العلمانية الأوروبية قوميات أوروبية عديدة . كما عملت هذه القوميات على اثارة الحروب العالمية والمحلية ، وتعديل الحدود بين وطن وآخر أكثر من مرة وفي فترات متقاربة . فضلا عما سببته من نظرات ضيقة أو قصيرة أوجدت الاعتزاز بالشعوبية ، وحملت الفكر الفلسفى على أن يوجد تبريرا لميزة شعب على شعب ، أو لميزة لون لبشرة الانسان على لون آخر منها ، واستغلال شعب لشعب واستغلاله واسترقاقه .

وهكذا :

● كانت النظريات الشعبوية أو العنصرية في المجتمعات الأوروبية في أوروبا أو في أمريكا .. أو في إفريقيا .

● وكان تقبل الاستعمار الأوروبي للمجتمعات الإفريقية والآسيوية بين الشعوب الأوروبية نفسها .

● وكانت الخلافات العنيفة بين الشعوب الأوروبية على استغلال الثروات الاقتصادية والبشرية في إفريقيا وآسيا .. أثرا للشومبة العربية ، التي تمكنت في المجتمعات الأوروبية بفضل الاتجاه العلماني في إيمانه بالأرض .. دون السماء ، واعتزازه بالإنسان .. دون الله .

ومع أن الطابع العلماني للمجتمع الأوروبي حاول أن يستأثر بالحياة العامة للمجتمع كلها ، فإن الكنيسة لم ترض أن يظل نفوذها في دائرة الفرد دون الزام في صلته بها ، إلا الزام الميل والعاطفة ، ولم ترض كذلك أن يظل نفوذها بعيدا عن الحياة العامة نفسها ، وقد كان لها من قبل الوجود الإنساني جميعه مجالا لممارسة السلطة والنفوذ .. باسم الله على الأرض .

ولذا أصرت على أن لا تنسحب من مجال الحياة العامة المكرهه ، وإلى حين ، تعود بعده لاستئناف النشاط من جديد فيها .. فلم تنسحب من مجال التربية ، ولا من مجال السياسة ، ولا من مجال الاستثمار للمال أيضا . وشددت القبضة على الأسرة المسيحية في قيام الزوجية ، وفي تعميم الأولاد ، وفي أداء رسوم العبادة ، وعند الوفاة .

واتخذت من صلتها العتيقة بالأسرة المسيحية وسيلتها إلى التوسع في مجال التربية والتعليم ، وإلى الضغط في سياسة الحكم المحلي القائم ، وإلى النشاط في جميع الأموال ، واستثمار الأوقاف العامة ، وبذلك مكنت للمنظمات الدينية التي نشأت فيها مثل : « الجزويت » و « الفرير » وكذا للبعثات الدينية العديدة من الرهبان والراهبات ، أن توسع نشاطها التعليمي والتبشيري . كما مكنت لقيام أحزاب سياسية مختلفة من غير رجال الدين ، باسم الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، تشارك في سياسة الحكم بنوحيه الكنيسة ، وتساعد من رجال الدين الكاثوليك ، مساعدة أدبية ومادية ، عن طريق النفوذ الروحي لهؤلاء الرجال بين الكاثوليك في كل مجتمع .

وكما يستخدم أعضاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية الوسائل المعاصرة في سياسة الحكم ، دفعا إلى تحقيق مصالح معينة للكنيسة ، أو للابقاء على وجود الإيمان المسيحي ، كذلك يستخدم رجال الدين في مجال التعليم والتربية

في المراحل المختلفة وفي المجالات المتعددة أحسن النظم دقة وأكثرها ايجابية في تمكين الطلاب والطالبات من تحصيل المعرفة العلمية والتكنولوجية ، مع الاحتفاظ بقوة الإيمان بالمسيحية والسلوك المسيحى ، كما تحدده الكنيسة .

وتعتبر هيئة التدريس في الجامعات الكاثوليكية أينما كانت : في الولايات المتحدة في واشنطن . . أو في الشرق الأقصى في أندونيسيا بجاكرتا ، أو في الفلبين بمانيلا . . أو في كندا بمونتريال ، أو في أى مكان آخر ، في مقدمة هيئات التدريس في العالم ويمثل العلماء الكاثوليك مستوى رفيعا في البحوث العلمية والخبرة الفنية .

هذا بالإضافة الى الأندية المتعددة في المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية التى تحمل وصف الكتلة ، الأمر الذى يدل على تخطيط واسع للكنيسة الكاثوليكية في مواجهتها لتحدى العلمانية ، وللالحاد الأيديولوجى بعدها .

والفاتيكان لذلك دولة عالمية ، وحكومته حكومة عالمية تباشر نفوذا سياسيا ، واجتماعيا ، وتربويا . . . وفى كثير من الأحيان اقتصاديا ، على الحكومات المحلية فى أى مجتمع أكثرية كاثوليكية .

وبهذا التخطيط الكاثوليكي الواعى والتقدمى كسرت الكتلة حدة التحدى العلمانى العالمى ، بل وأخضعته لتوجيهها ، فى كل مجتمع أكثرية كاثوليكية . وعن تخطيط الكنيسة الكاثوليكية ، وعن نظامها فى رقابة التابعين لها ، اقتبست بعض المجتمعات المعاصرة نظام التخطيط فى مجالات العمل فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، ونظام الاستخبار فى الرقابة الخارجية على الأفراد فى داخل المجتمع ، أو فى خارجه .

وبهذا امتد نفوذ الكنيسة الى المجتمع المعاصر ، ولم يفن منذ سقوط عهد القرون الوسطى ، وبقي مزاجا للنظام العلمانى السابق ، سواء فى القيادة السياسية ، أو التوجيهية والتعليمية .

وليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة فى المجتمع المعاصر هو بقاء قوة المبادئ المسيحية فى التطبيق فيه وفى سلوك أفرادها . . ليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة فى المجتمع الغربى : سيادة الأخلاق المسيحية فيه ! .

انه منذ انفصال الدولة عن الدين ، ومنذ استقلال الانسان عن وصاية الكنيسة ، ومنذ مهاجمة الكتاب والمفكرين لنظام الكنيسة والتفكير الدينى بوجه عام ، خف وزن القيم المسيحية فى نفوس أفراد المجتمع ، ورأى الأفراد أنفسهم أنهم أصبحوا فى حماية سلطة أخرى غير سلطة الكنيسة ، تحميهم

من الاضطهادات والوان التعذيب ، والنفى والتشريد ، ومصادرة الأموال أو تعريضها للتلف والنهب ، والقتل جملة . . ذكورا واناثا وشيوخا وشبابا . . تلك الاضطهادات انتى كانت تباشرها الكنيسة فى ظل سلطانها المطلق ، وفى نطاق نفوذها الذى لا تعقيب عليه ، يوم ان كانت لها وحدها السلطة فى القرون الوسطى .

وكل ما يمكن أن تفعله الكنيسة ، مع قيام العلمانية ونشأة الدولة الحديثة هو رفع أسماء المنحرفين عن نظامها وتعاليمها من سجل التابعين لها ، والتنديد بأعمالهم فى الاجتماعات الدينية ، وإثارة المؤمنين بها لمقاطعتهم فى أية صورة من صور المقاطعة .

● وبالشعور لدى الأفراد برفع سلطة الكنيسة فى الجزاء الدنيوى نشأ الاحساس بـ « الحرية » فى التفكير ، وفى السياسة : وفى استثمار المال ، وفى انسلوك . وكانت الحرية الفردية هى ثمرة قيام العلمانية وأخذها الحق لنفسها فى حماية المجمع كهيئة تنظيم الأفراد فى معاملاتهم ، وسلوكهم وفى جميع مجالات نشاط الحياة الانسانية .

● وعن الشعور بالحرية الفردية تولد الانطلاق ، وزالت الحواجز النفسية رويدا رويدا ، بحيث أصبحت حركة النشاط الفردى لا تحدها الا امكانيات الفرد وطاقاته وحدها .

● وعن ممارسة الحرية الفردية نشأ النظام « الديمقراطى » فى السياسة ، والنوحيه والتعليم ، والاقتصاد ، والسلوك . وهو نظام تقوم على أساسه الدولة ، ونستهدف تطبيقه وتحقيقه .

وبذلك اذا حقق اتجاه العلمانية الشعور بالحرية الفردية ، فالحرية الفردية نفسها أوجدت النظام الديمقراطى للسلطة الجديدة وهى الدولة . . واصبحت العلمانية والديمقراطية صنوان لا يفترقان .

والديمقراطية فى نظام الدولة ، او مباشرة الحرية الفردية فى مجالات النشاط الانسانى ، أوجدت فى مجال الاقتصاد نظام « المباشرة الحرة » او « الاقتصاد الحر » كما أوجدت فى مجال آخر معايير الحرية : فى التفكير ، او التوجيه ، أو السلوك ، وأدى الاقتصاد الحر الى نظام الرأسمالية فى استثمار المال .

وهنا برز ، بدلا من ثالوث الكنيسة من : الله ، وابن الله ، الروح القدس ، . . . ثالوث الدولة من : العلمانية ، والديمقراطية ، والرأسمالية . وكانت ثلاثتها هى أصول الدولة الحديثة ، كما عد « التثليث » . . اتانيم المسيحية ، ودعائم النظام الكنسى .

• وإذا كان النظام الرأسمالى يمكن أن ينطوى تحت اسم النظام الديمقراطى ، كما ينطوى تحتة كذلك اسم : التفكير الحر ، والسلوك الاخلاقى الحر ، والادب الحر ، والفن الحر .. فان افراده بذكر خاص تحت عنوان خاص لما أصبح له من أهمية خاصة فى الدولة الحديثة ، تستطيع تحديد النظام الديمقراطى كله وتؤثر على ماله من نتائج .. كما أصبح هذا النظام الرأسمالى بالفعل — لهذه الاهمية البالغة — يعتبر شعار الدولة العلمانية ، وهى الدولة الحديثة التى اعقبت سقوط الكنيسة ، وظلت تبأثر نشاطها حتى الآن فى وقتنا الحاضر ، فيما يسمى بمجموعة الكتلة الغربية .

وكان من الطبيعى ان يتغاضى نظام الدولة الحديثة عن التصرفات الاخلاقية فى السلوك ، لانه لا يحاسب عليها الا بقدر ما يترتب عليها من أضرار تصيب افراد المجتمع ، حسبما تنص تشريعات الدولة طبقا لأسس الديمقراطية . وتظام الدولة لذلك لا يسير فى نفس الخط الاخلاقى الذى ترسمه الكنيسة . فقد تكون هناك تصرفات لا تحاسب عليها تشريعات الدولة ، بينما تعدها تعاليم الكنيسة انحرافات او بدعا أو منكرات .

وهذا ما يوضح الفجوة بين بقاء نفوذ الكنيسة السياسى منذ كان لها هذا النفوذ .. الى المجتمع العلمانى الحاضر ، بينما لا ترى فى واقع هذا المجتمع صورة من الاخلاق المسيحية الا رسوم العبادة التقليدية تحت تأثير التنظيم البابوى .

### الطابع الالحادى الايديولوجى :

اما الطابع الالحادى الايديولوجى فيأخذ خطوة أبعد فى خط الاتجاه العلمانى فى موقفه من الدين والكنيسة ، يستهدف من هذه الخطوة .. انكار الدين ويعلن تحديه ، ويبشر بالمعقيدة الجديدة التى تحل محله . وهى المعقيدة المادية التاريخية .

وتعتبر العلمانية مقدمة لنشأة الالحاد الايديولوجى ، كطابع للمجتمع الأوروبى ، منذ ظهور الماركسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

ولولا أن طابع كل منهما كان له سبيله الخاصة ، ادت الى تبلور نظام معين فى الحكم يختلف عن نظام الآخر ، لكأنت الصلة بين الطابعين هى صلة الوثام والقربى . لأن كلا منهما يدعو الى تحدى الكنيسة ، والى الحد من تدخل الدين فى شئون المجتمع ، أو من وجوده فى حياة الانسان .

والخطوة البعيدة التى اتخذها الالحاد الايديولوجى فى موقفه ضد الدين هى : انكار قيمته كية ، والدعوة الى عدم مهادنة رجال الدين ، والسخرية

منهم وانتهاك حرمتهم والتضييق على نشاطهم ، كى يستط الدين وينتهى  
مصره الى الزوال انما فى غايلته فى المجتمع .

وبجانب اعلان السخط على الدين يدعو الانجاه الالحادى الايديولوجى  
كذلك فى الوقت نفسه الى الغاء القيم الخلقية ، لأنها تنفق فحسب وأهداف  
البرجوازيين والرأسماليين فى المجتمع ! ، من الاستمرار فى ظلم « الكادحين »  
والاعتداء على حقهم فى الحياة ! . فهى تمثل الأخلاق الطبقيّة . . . والدين الذى  
يحملها هو من أجل ذلك دين طبقى . .

وقد قدم م . ا . عبد اللّيف ، الأستاذ بجامعة حكومة دافستان التى  
تحمل اسم ف . ا . لينين ، والخبر فى العلوم الفلسفية تقريراً الى المؤتمر  
الذى عقد فى «ماجاشكالا» بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٠ لبحث « موضوع :  
مخلفات الاسلام ووسائل التغلب عليها » بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب  
الاجتماعية فى القرآن » يذكر فيه :

« ان القرآن قد فسر تقسيم المجتمع الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة  
على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى . . . والرق . . . على أنها ظواهر  
طبيعية مستندة من الله !! . كما ان القرآن اذ يؤكد ان كل قوة من الله ،  
ويطالب الناس بطاعة ولاتهم انما يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية  
ظالمهم » ! . .

وهذا نموذج من النماذج التى تسمى فلسفية وتحليلية وعلمية يوجهها  
الإلحاد العلمى الايديولوجى الماركسى . اللينينى الى الدين ومقاييسه الاخلاقية .

وهو اذ لا يرضى عن اخلاق الدين بدعوى انها اخلاق برجوازية لا يضع  
بدلاً عنها . وانما يحتمى بما يسميه بقانون « التغير » فى السلوك الاخلاقى ،  
تبريراً لاستخدامه : « الانتهازية » ، « والميكافيلية » « والبراجماتية » فى  
الاعتداء والتآمر ، والغدر والخيانة ، فى سبيل تحقيق الحكومة العمالية  
العالمية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، مما يسميه بالتقدمية .

وهذا الاتجاه الالحادى الايديولوجى اذ يحاول تنزيل البرجوازيين ومن  
يسمىهم بالرأسماليين فى المجتمع الانسانى الى مستوى « البروليتاريا » فى  
الأجور بدلاً من أن يرفع هؤلاء الى مستوى أولئك . . . يجعل من اخلاق  
« البروليتاريا » كذلك معيار السلوك الخلقى . ولكن ما هى اخلاق  
« البروليتاريا » ؟ لم يفصح عنها كارل ماركس . وبقي فحسب : ان ماركس  
نفسه كان برجوازياً ، وعاش فى وسط برجوازى . فهل تحرر من ورائته  
ووسطه عندما فكر فى وضع قوانينه الفلسفية من أجل البروليتاريا . . من  
أجل مستقبلهم ومصيرهم . . . ومن أجل سلوكهم وأخلاقهم ؟؟ .

وفي سبيل انكار قيمة الدين كلية تنشط الفلسفة الالحادية ، أو ما يسمى بالالحاد العلمى ... في تصويره ، فتعبر عنه :

● بأنه جملة من الصور التى تكونت عن طريق الخيال والوهم وترسبت في نفس الانسان .

● وبأنه وسيلة للتخدير ، وعقبة في سبيل العمل الايجابى ، وحائل دون مباشرة الانسان لطاقتها في السعى في الحياة وانتفاع بثمراتها وخراتها ، عن طريق استخدام العقل الحر ، والكشف العلمى التجربى ، لأنه ينقل نظرة الانسان من الوجود الحاضر الى وجود مغيب لا يستطيع أن يدركه ببصره ، وان تصوره يتصوره بوهمه وخياله .

ولأنه كذلك يجعل قبلة العبادة موجودا اخبره في أساطيره ، لم يقيم دليل واقعى على وجوده ، فضلا عن اسنحقاته العبادة من الانسان ...

« الله كائن أسطورى مخترع (١) :  
( God a Mythical Invented Being )

وليس حقيقة مادية .

والآخرة ، وما رسمه الدين من نعيم وشقاء فيها ، لا نعدو الغاية منها : حمل الانسان التمس في الحياة على قبول نعاسته ! والرضاء بمذلتة ! وبالتالي حملة : على أن يتقبل الظلم والاعتداء في وجوده ، ولا يسعى لردهما . لأنه آمن بالقدر .. وارتنك الى التواكل ...

والفجوة بين الغنى والفقر يسلم بها المؤمن بالدين ، ولا يرضى عنها بديلا ! لأنه اعتقد أنها فعل الله في الأرض ! وما يملكه ازاء ذلك : هو أن يمد يده لتقبل انعطاء ، ولكنه لا يستطيع أن يمدّها للتغيير وتحقيق التوازن في الأرزاق والمعاش في المجتمع !! ..

ولكى يكون الانسان انسانا ويظل انسانا ، يجب أن يعيد تقييم ذاته بما يجعل هذه الذات هدفا أخيرا في الحياة ... ليس بعدها هدف آخر . ومن ثم يجب أن يتوجه باحترامه الى نفسه ، وليس الى موجود خارج وجوده الأرضى ... يجب أن يتوجه الانسان الفرد بعبادته الى الانسان ككل . الى الانسانية كلها ، وليس الى الله . ويجب أن يترسم في حياته ابداع الانسان وعظائم الامور التى يأتى بها ، مما يكون دين الانسانية ، دون أن يترسم دين الله والكنيسة .

---

(١) دائرة المعارف السوفيتية ج ١٥ ، ص ٣٣٦ .

ويغفر بذلك محراب العباد ، كما يغفر طريق السعى والعمل ، بما يحقق جعل الانسان والارض التى يعبش فوقها هدفا آخر . فيكشف خصائص طبيعته ، وخصائص الوجود المادى الذى يكتشفها ..

وعن هذا الطريق يعلم ، من هو .

كما يعلم الواقع الذى يدور فيه ويحدد سلوكه ونصرفاته .

... ولذا يرى الالحاد الايديولوجى : ان منزلة العلم احق بالايمان من اى شىء آخر فى الوجود ، كما يرى انه : فى دائرة العلم جملة يملك علم الطبيعة الانسانية فى احساسها وعلاقاتها .. قمة فروعها ، ويصبح ما عدا علم الاجتماع آئذ .. فى خدمته ومتدمات ، تنتهى اليه ( علم الاجتماع ) .

### خصومة ايديولوجية :

وعن التسلسل فى منطق كل من الايديولوجيتين ، وعن ممارسة التطبيق لهما ، نشأت خصومة مذهبية حادة بينهما ، بعد ان مهد لهما اصل واحد ، وهو الاستقلال عن الكنيسة وعن توجيه الدين ..

فالحرية الفردية التى استخلصها نظام العلمانية من استئلال الدولة عن الكنيسة ، وصلت بالممارسة والتطبيق العلمى لها الى احتكار الراى والفكر ، واحتكار السياسة ، والتوجيه ، واحتكار المال .

ومعنى الاحتكار فى أى من هذه الجوانب فى حياة الانسان هو الحد من الحرية الفردية الآخرين من جديد ، وفرض التبعية على من عدا المحتكرين فى المجتمع مرة أخرى ، وان كانت هذه التبعية فى صورة غير التى كانت عليها على عهد الكنيسة فى القرون الوسطى ، وقبل قيام الدولة الحديثة ونظام العلمانية .

وكان لاحتكار المال الغلبة والسيادة على مجالات الحرية الفردية الأخرى ، وأصبح احتكار المال هو المحرك لاتجاهات التفكير ، والسياسة ، والتوجيه . كما أصبح رجال المال هم العصاة التى تحكم وتوجه فى واقع الأمر داخل الدولة والمجتمع .. فى ظل النظام الديمقراطى الرأسمالى .

وأتاح التقدم الصناعى ، والتكنولوجيا ، والتقدم العلمى فى وسائل التجارة وتنشيط حركة المال ، الفرصة لأن يزيد الاحتكار للمال فى قوته وفى احكام الرقابة على اوجه النشاط الانسانى فى المجتمع .

ذلك لان هذا التقدم فى صنوفه المختلفة ساعد على ان يكون تداول المال بين قلة قليلة من الأفراد . وهم الذين تغلبوا بأسلوب المنافسة فى الانتاج



وتداول السلع على غيرهم في مجال الانتاج ، فحملوا غيرهم على بيع مصادر انتاجهم او على ضمها في وحدة انتاجية مع ما يملكون هم . وبذلك ضاق نطاق المشرفين على الوحدات الانتاجية في الصناعة ، وقل عدد المصدرين والمستوردين في التجارة ، وكذا المهيمون على البنوك وشركات التأمين في المال .

وأصبحت الحرية الفردية في المجتمع العلماني في واقع الامر لأصحاب رؤوس الأموال في الصناعة ، والنجارة ، والبنوك وشركات التأمين ، كما أصبحت التبعية لمن عداهم من رجال الفكر ، والسياسة ، والتوجيه في الثقافة والتعليم . والدولة أصبحت أيضا في خدمة رأس المال : عليها أن تكفل الحرية التامة للنشاط الصناعي :

.. في تسويقه للانتاج الصناعي . وحصوله على المواد الخام .

.. وللنشاط التجاري في ضمان وسائل النقل وحرية المرور في الداخل وإلى الخارج .

.. وللنشاط المالي في البنوك وشركات التأمين في سعر الفائدة وضمن العائد . الى غير ذلك من الاسباب والدواعي التي تعين على ضمان الربح ، بل وعلى وفائه ، حتى ولو كانت وفرة على حساب الرعاية الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية لعمال المصانع والشركات . . وحتى أيضا لو كان على حساب حياة شعوب أخرى ، كالشعوب التي تملك المواد الخام للصناعة ، وتتسع مجالاتها كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية للاستهلاك .

ولأن رأس المال أصبح يمارس الحرية الفردية وحده تقريبا في المجتمع ، وأن الدولة أصبحت تكفل بضمن هذه الحرية الفردية لرأس المال في الاستثمار والاسترباح . . عرفت ممارسة الحرية على هذا النحو في المجال الإقتصادي بـ « الاقتصاد الحر » . . وعرفت المباشرة ، كمذهب واتجاه باسم : الليبرالية .

وهذا المذهب في الاقتصاد ان كان يساعد على جمع المال وتكديسه في ايدي فئة قليلة في المجتمع ، ويعين على تمكين هذه الفئة وحدها من ممارسة الحرية ، فانه من وجه آخر يساعد على افقار الكثرة الكثيرة فيه ، وعلى الحيلولة دون مباشرتها الحرية الفردية في التطبيق العملي ، بسبب الحاجة الى العمل والمال .

وجمع المال وتكديسه في ملكية افراد قليلين . . من شأنه ان يبعد الفرصة في توجيه المال للمصلحة العامة ، ويحمل على بقائته في دائرة المنفعة

الشخصية — سواء : اكانت منفعة مادية في نرف ولهو ، أو منفعة أخرى في  
جاه وممارسة سلطة ونفوذ سياسى .

واذا بقى الانسان بتصرفه في دائرة المنفعة الشخصية . . . فانه كثيرا  
ما يطفئ بهذا التصرف وينحرف فيه . ومعنى الطغيان والانحراف هو الاعتداء  
على آخرين : ان في حتمهم ، أو مينا يجب نحوهم من صنوف الرعاية المختلفة .

وهذا بالاضافة الى أن الانحراف سيجر الى الاعتداء على من يمارسه  
نفسه اعتداء عضويا في بدنه وصحنه ، أو اعتداء نفسيا في وقوعه تحت  
الشعور بالخوف والقلق ، بسبب المال : ان في الحصول عليه . . . أو في  
فقداه على السواء .

ولان الحرية الفردية في النظام العلماني اوصلت الى الطغيان عن طريق  
راس المال ، والى فنائها ذاتها وعدم وجودها في واقع الأمر بالنسبة للأكثرية  
الغالبية في المجتمع . . . لم يشأ نظام الاتحاد الأيديولوجى على عهد ماركس ان  
تكون الحرية الفردية هي النتيجة لاستقلال الانسان عن الكنيسة ، وإبعاد  
الدين في التوجيه وفي جميع مجالات الحياة للمجتمع . وانما عوضا عنها . . .  
استهدف ماركس ان تكون « الحرية الاجتماعية » . . . هي تلك النتيجة التي  
يجب أن يحققها هذا النظام .

وبداية الحرية في النظام الاحادي الأيديولوجى ليست إذن الفرد . . .  
وانما هي المجتمع ، ومن المجتمع الى الفرد ، وليس من الفرد الى المجتمع .

والحرية الاجتماعية تعنى في الدرجة الأولى تحرير المجتمع من الاستغلال  
الاقتصادي ، وهو الاستغلال الذي يصحبه — أو يقوم على — سلب الحرية  
انفردية للأكثرية الغالبة في المجتمع ، عن طريق جمع المال وتكثيله في أيدي قلة  
قليلة من الأفراد ، وهم أصحاب رؤوس الأموال ، نطبقا لنظام الاقتصاد  
الحر ، أو لمذهب الليبرالية .

وتحرر المجتمع من الاستغلال الاقتصادي يساوى في نظر الاتحاد  
الأيديولوجى القضاء على الرأسمالية واختفاءها من مجال النشاط  
الاقتصادي كله . . . والقضاء على رأس المال بدوره لا يتم في نظر الماركسية  
صاحبة النظام الاحادي الأيديولوجى هذا . . . الا اذا حلت الملكية العامة محل  
الملكية الفردية .

و « بضدها تتميز الأشياء » .

وليس هناك في نظر هذا النظام طريق آخر : من تربية أخلاقية

اجتماعية ، أو من اجراءات أخرى تحول دون تكديس المال في يد قلة ، ثم صيرورته الى الطفيلان والاستغلال !

وبذلك اختلفت البداية في كل من النظامين ، كما اختلفت الغاية كذلك :

● الحرية في الاستقلال عن الكنيسة وعن الدين .. هدف النظامين معا .

● حرية الفرد أصالة ، وحرية المجتمع بالتبع .. هدف النظام العلماني .

● حرية المجتمع أصالة من الاستقلال الرأسمالي ، وحرية الفرد بالتبع .. هدف النظام الالحادي الأيديولوجي وهو ما يعرف بالنظام الاجتماعي الماركسي .

وإذا كانت الحرية الفردية تساقق النظام الرأسمالي ، والحرية الاجتماعية لا تتلاءم معه ، فقد أصبح بين العلمانية والالحاد الأيديولوجي ، أو بين النظام الديمقراطي الرأسمالي ، والنظام الاجتماعي الماركسي .. تناقض يستحيل معه وجود واحد منهما مع وجود الآخر في مكان واحد ، أو على أرض واحدة وفي مجتمع واحد .

ومن هنا يطلب النظام الجديد ، وهو الماركسي عدم مهادنة النظام الديمقراطي الرأسمالي ، ويدعو الى استخدام كل وسيلة — مشروعة أو غير مشروعة ، أخلاقية أو غير أخلاقية — تعجل بتقويضه ، كي يحل محله في قيادة المجتمعات البشرية ، بل ويحقق مجتمعا عالميا عماليا لا طبقية فيه !!

والنظام الديمقراطي الرأسمالي ، بحكم توزيع الثروة القومية بين القلة والكثرة ، يؤثر الأثرياء ويجعل منهم أرسقراطيين يحلون محل النبلاء والأشراف على عهد الكنيسة وسلطتها في القرون الوسطى ، كما يفضل بعد هؤلاء الأثرياء .. العناصر المثقفة والقيادية في الأجهزة الإدارية والفنية في المجتمع ، والتي تدير شئون الحكم والمؤسسات والشركات والتي تعرف « بالبروجوازيين » .

أما عمال المزارع والمصانع .. فيأتون بعدهم في المرتبة الثالثة في الاعتبار الاجتماعي .

... بينما النظام الالحادي الأيديولوجي أو النظام الاجتماعي الماركسي ، بحكم مساواته لأصحاب رؤوس الأموال ، ولمساعدتهم من المثقفين والفنيين القياديين من البروجوازيين .. يؤثر الطبقة العمالية الجماهيرية . وهي الأكثرية التي تأثرت بالحرمان من المال في حياتها الاجتماعية ، والتي كانت تحقد على الأثرياء بسبب تمتعهم وحدهم بالمال وبمزاياه في رفاهية المعيشة ، وتمتعهم بقدراته في كثير من الأحيان في العبث والافساد .

... النظام الماركسى يؤبر « البروليتاريا » ( Proletariat )  
وهم المعلمون الذين لا يملكون مالا ، وانما يملكون فحسب اولادا يقدمونهم الى  
المجتمع ... يؤنرهم بالوجود والاعتبار ، ويرى فى سلوكهم وعاداتهم وأخلاقهم  
المعايير الانسانية وحدها ، فهم النخبة المخنارة ! . ويمثلهم عمال المصانع .  
ويلحق بهم عمال المزارع .

ومن أجل ذلك : اذا كان النظام الديمقراطى الرأسمالى يمنح مزايا  
للأثرياء ، والبروجوازيين .. فالنظام الاجتماعى الماركسى يمنح تلك المزايا  
للعمال والجماهير . وعلى سبيل المثال : اذا كان الحكم فى النظام الاول  
لأصحاب رؤوس الأموال ومن يتبعهم من البروجوازيين ، فإنه فى النظام  
الاجتماعى الماركسى .. للعمال والجماهير .

... واذا كان الاذلال بسبب الحرمان من المال وفقد الرعاية الاجتماعية  
فى النظام الديمقراطى الرأسمالى .. من نصيب العمال والجماهير ، فإنه الآن  
فى النظام الاجتماعى الماركسى من نصيب السابقين من أصحاب رؤوس  
الأموال والبروجوازيين بعدهم .

... ويجب ان يلحق هؤلاء وأولئك بالعمال فى مستوى المعيشة ، وفى  
السلوك الأخلاقى ، وفى الاعتبار والقيمة .

ونتيجة لذلك : اذا كان الحقد فى النظام الديمقراطى الرأسمالى من  
الأكثرية على القلة ، ومن المحرومين من المال على المالكين له ومن يعاونهم  
من البروجوازيين ، فإنه فى النظام الاجتماعى الماركسى .. من القلة التى  
كانت تملك المال ، على الكثرة التى كانت لا تملك . ومن المثقفين من  
البروجوازيين أو من الطبقة الوسطى ، على المعدمين الذين يقدمون الولد ،  
دون المال للمجتمع ..

وما بين النظامين من فجوة فى التطبيق العلمى هو :  
نقل الملكية .

... ونقل الحقد : من مجموعة .. الى مجموعة أخرى فى المجتمع .  
ويبدو لذلك : أن عامل « الانتقام » مصاحب لتقويض الرأسمالية فى  
النظام الاجتماعى الماركسى .

... وليس السبب فى الاندفاع نحو التقويض .. اقتصاديا بحتا ، عن  
طريق تحويل الملكيات الفردية .. الى ملكيات عامة فيه .

... وليس كذلك سياسيا بحتا فى نقل سلطة الحكم من مجموعة الى  
مجموعة .

... وليس أيضا لصالح المجتمع صلاحية مطلقة هذا التحول الجذري دفعة واحدة ، وبدون استعداد : سواء لمباشرة الملكيات العامة في الاقتصاد القومى ، أو لمباشرة الحكم والرقابة من قبل الجماهير ، عند تطبيق النظام الاجتماعى الماركسى .

وقد اخذ هذا النظام الأخير اسم « الشيوعية » فى التطبيق الماركسى فى روسيا بعد ثورة سنة ١٩١٧ ، بينما لحق النظام الديمقراطى الرأسمالى الغربى اسم النظام الاستعمارى . لأن الرغبة فى توفير الربح ووفرته لرؤوس الأموال فى الصناعة والتجارة دفعت أصحابها الى استخدام السلطات السياسية ، والقوات العسكرية للمجتمعات الصناعية الأوروبية ، الى المغامرات فى احتلال الشعوب الأفريقية والآسيوية وفى أمريكا الجنوبية ، وحماية الاستغلال غير المشروع للثروات القومية والطاقات البشرية لهذه الشعوب ، سواء فى إنتاج المواد الخام ، أو فى استهلاك المنتجات الصناعية فى الأسواق الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية .

وبذلك كان النظام الديمقراطى الرأسمالى نظاما يؤدي الى استعمار الشعوب فى الخارج ، كما يؤدي الى استغلال الثروة العاملة فى الزراعة والصناعة فى الداخل .

وأصبح الحديث فى وقتنا الحاضر عن : الشيوعية ، والاستعمار ، أو عن اليسار واليمين ، كجهتين متقابلتين فى الصراع العالمى ... أكثر من الحديث عن العلمانية والاحاد الأيديولوجى ، أو أكثر من الحديث عن النظام الاجتماعى الماركسى ، والنظام الديمقراطى الرأسمالى .

... كما أصبحت روسيا والصين تمثلان الجبهة الشيوعية واليسارية فى مواجهة أمريكا والكتلة الأوروبية الغربية كمثلة للجبهة الاستعمارية واليمين .

... وان كانت روسيا تختلف عن الصين فى وسائل العنف والتخريب فى تقويض الرأسمالية ، كما تختلف أمريكا عن الكتلة الغربية الأوروبية فى تأييد الاستعمار العسكرى ، وبقائه كوسيلة للاستغلال الصناعى والتجارى .

... على أن الفجوة التى رآها كارل ماركس بين النظام الديمقراطى الرأسمالى آنذاك ، وما تصوره عن النظام الاجتماعى وحكومة « البروليتاريا » فى تخطيطه الفلسفى والاقتصادى ... لم تبق على نحو ما كانت عليه فى ذلك الوقت .

فلم يبق النظام الديمقراطى الرأسمالى فى خدمة الصناعة والتجارة

وخدمة رأس المال على العموم ، كما يطلب أصحاب رؤوس الأموال . . وإنما أخذ لنفسه الحق في التوجيه والتدخل لصالح العمال وأصحاب الدخيل المحدود ، وفي توفير أنواع الرعاية والخدمات في التعليم ، والمسكن ، والمعاش ، والتعويض عند العجز بالاصابة في العمل ، أو عند المرض ، أو عند البطالة . . وغير ذلك مما يتطلبه المجتمع المعاصر من صنوف الخدمات العامة .

ولكن لم يكن ندخله تدخلا راديكاليا . وإنما بقدر ما تدعو اليه الضرورة .

... كما أن النظام الاجتماعي الماركسي ، في التطبيق الشيوعي في روسيا أخذ يعدل نفسه بعد التجارب الاجتماعية والاقتصادية التي مرت به في قرابة الخمسين عاما تقريبا على قيامه ، وبعد التقدم الصناعي والتكنولوجي الواسع المدى . وأصبح ينتقل من اليسار المتطرف ومن البغضاء البغيض للرأسمالية الى « المعاش السلمي » والمهادنة لنظام الحكيم الديمقراطي الغربي .

ولكن ما بين النظامين من اتفاق في سياستهما ، وفي موقفهما من الدين لم يطرأ عليه تغيير ، إلا إذا كان هذا التغيير هو التشدد في إبعاده عن النوجية وعن النفوذ الرسمي في المجتمع .

### أبعاد الدين وآثاره :

ان المجتمع الغربي الذي استقل عن الدين ، وأخذ لنفسه الحرية الفردية في النظام العلماني . . كان في حيطة مستمرة من وضع قيود يخشى من وضعها الحد من هذه الحرية ، ومصادمة الأساس الذي قام عليه النظام ذاته .

والنظام الرأسمالي كان وليد هذه الحيطة في عدم وضع القيود في ممارسة الحرية الفردية في مجال الاقتصاد ، رغم أن ذلك أدى الى نتائج سيئة أضعفت الروابط الاجتماعية في المجتمع ، ودفعته الى قيام نظام مضاد يستهدف القضاء على النظام الديمقراطي كله ، ورغم أن بعض العوامل التي ساعدت على بنائه ، وهل حل الربا واستخدامه استخداما موبسعا فيه ، من المبادئ التي تعارضها الكنيسة الكاثوليكية .

وعلى هذا القرار اتجهت الحرية الفردية في التشريع ، وفي معايير السلوك والأخلاق ، وفي التعليم والتوجيه . وخربت كلها بعد جيل عن الرقابة الدينية في السلوك ، وعما يسمى بالضمير الديني في التصرفات .

والضمير الدينى يتكون على أساس من : الخشية من الله ، وهو فى واقعہ ضمير انسانى يحرص على أن يدفع صاحبه الى السلوك الانسانى المستقيم وفقا لما لله فى صفاته كمعبود ، وفى رسالته فى وحيه كدين ، يرسم الخط المعتدل فى علاقات الأفراد ، ويحول دون الظلم والاعتداء ، وينشد السلام ويدعو للايمان بالاسلام .

والمجتمع الغربى الآخر الذى استقل عن الكنيسة وعن الدين معا ، وأخذ لنفسه الحرية الاجتماعية فى النظام الماركسى الاجتماعى ، اتجه كلية فى نظامه الى المجال الاقتصادى ، مستهدفا القضاء على الرأسمالية ، والى قيام حكم عمالى جماهيرى على انقاض الاقطاعيين ، والرأسماليين والبرجوازيين : ان فى فلسفته ، وان فى الوسائل العملية التى تدعو اليها للتعجيل فى تحقيق هدفه . وهى وسائل الاضراب ، والتخريب ، والانقلاب ، بجانب الغدر والخداع . وهى وسائل « مصلحة » و « نفعية » . . أكثر منها أخلاقية انسانية .

فالنظرة الماركسية ترى فى معايير السلوك القائمة فى المجتمع ، وفى القيم الأخلاقية ، أنها لا تصلح للبقاء فى المجتمع العمالى المنشود ، لأنها معايير طبقية ، وقيم طبقية ، تشجع على بقاء وضع المجتمع الطبقي ، وتحفظ كيان الطبقتين الرأسمالية والبرجوازية على السواء ، دون أن تعين طبقة البروليتاريا . . على الاستخلاص حقوقها ، ووضعها المرجو فى حياة المجتمع . .

ولذا : كما تنكر الدين ، وترى أنه لا ينبغى أن يسمح به طويلا ، منذ تهديده بخلق « ثنائية » فى الولاء والطاعة فى عالم أصبح كل شىء فيه لقيصره ، اذ لا شك أن الله مغاير جدى فى هذا الولاء ، حتى أن التفكير فى : أنه موجود . . . غير محتمل — تنكر كذلك الأخلاق والمعايير والقيم الأخلاقية . ومن ثم تبيح ما يعود على طبقة البروليتاريا بالنفع ، ولو كان فيه الضرر والايذاء للآخرين . . . ولو كان فيه الموت والفناء لمن عداهم .

ومن ثم : هذا المجتمع الماركسى لا يعتمد عن الدين بانهكاره وانكار الايمان بالله فقط ، بل كذلك يعتمد بالسلوك الواقعى للأفراد الذى ينتظمهم به .

ومن أجل ذلك : اذا اهتم المجتمع الديمقراطى الرأسمالى عن الدين تدريجيا ، عن طريق ضعف الضمير الدينى ، فاهتعد المجتمع الماركسى عنه مصاحب للقيامه وفرض نظامه .

وعلى كل حال : أصبح مجال الدين والتطبيق الأخلاقى للدين ضيقا ، ويزداد ضيقا كلما وقفت حركة التخلق الدينى عند الاجيال التى آمنت به ، ولم تتجاوزها الى الاجيال بعدها فى ظل أى من النظامين .

وهنا يقال : ان الدين بوقفه عند عهود واجيال معينة .. قد تخلف عن السير قدما في مسير ركب الحياة الانسانية ، واضحى حقيقة تاريخية ، وليس ظاهرة تصاحب المجتمع المعاصر ، كآية ظاهرة من ظواهره ، التي تحدد طابعه : كالتقدم العلمى ، والصناعى ، والتكنولوجى .

.. وهنا يقال أيضا : ان الدين الذى دورا في بعض مراحل التاريخ الانسانى ، هو لا يؤديه اليوم . وهذا ما يقال فعلا الآن .

... ولكن لا يقال عن الدين : انه لم يؤد دورا في المجتمع المعاصر ، لانه يعجز عن أدائه .. كما يروق للتوميين العلمانيين ، والماركسيين اللينينيين أن يتصوروه ويصوروه ، ولكنه لا يؤديه لأنه حيل بينه وبين أدائه : أما بسبب الجمود الفكرى لرجاله ، أو بسبب القوة المادية والأدبية التي يدفع بها كل من النظامين للمجتمع الغربى . القائم اليوم .. الى تثبيت وضعه وسيطرته .

وتشكلت في المجتمعين القائمين اليوم — المجتمع الديمقراطى ، والمجتمع الماركسى اللينينى — ظواهر سلوكية مشتركة فردية ، وجماعية ، تعبر عن البعد عن الدين وعن الأخذ بالمعايير الأخلاقية المسيحية .

والأنها ظواهر مشتركة يحاول بعض المعنيين بالسلوك الانسانى رد هذه الظواهر الى أسباب قاتمة هنا وهناك في أى مجتمع منهما ، ويحددون ، كسبب لها على وجه الخصوص .. الوضع الاقتصادى الذى أدى اليه التطور الصناعى .. وهو ذلك الوضع الذى مكن للفرد ذكرا أم أنثى .. الاستقلال الاقتصادى ، وذلك عن طريق تهيه فرص العمل بأجور مناسبة : كل ساعات العمل اليومية ، أو بعضها .

ولكن في التحليل الأخير لهذه الظواهر السلوكية المشتركة .. نجد انها تعود الى ضعف الوازع الدينى ، أو الى عدم وجوده كلية بين الأجيال الجديدة ، قبل أن تعود الى الاستقلال الاقتصادى ، وسهولة الكسب المادى ، وتوفر ظروف الرخاء .. . تعود الى تخلف الدين عن السير في ركب حياة المجتمع ، ووقفه عند الحد الزمنى والبشرى ، الذى بلغه .. يوم كانت للكنيسة سلطة .

● شاع في المجتمع المعاصر :

● الادمان على المسكرات بين الكبار والصغار .

● وشاع تعاطى المخدرات كالمروين ، والكوكايين بين الشباب والشبان من طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية ..



● وأصبح هذا وذلك يكون مشكلة اجتماعية خطيرة في البلاد التي تتمتع بالرخاء الاقتصادي في المعيشة كالولايات المتحدة وانجلترا .

● وشاع انتشار السجاق بين النساء ، والлюواط بين الرجال في المجتمع الغربي المعاصر ، بحيث أصبح ينادى بعض ذوى الرأى بإباحة اللواط بين البالغين عند اتفاقهم ، بشرط أن يكون في غير علانية ، وقد تقدم بالفعل بعض أعضاء حزب المحافظين في انجلترا الى مجلس العموم البريطانى في دورته ( في نوفمبر سنة ١٩٦٥ ) بمشروع قانون يتضمن هذه الإباحة ، بعد أن تحسن جو مجلس اللوردات للموافقة على التعديل في دورته السابقة ( هيرالد تريبيون في ١٩٦٥/١٢/٢٩ ) .

● وانتشر الإتجار يعزى أحسبام النساء ، وفي أوضاع شائنة مع الرجال ، تباع في صور مفردة ، أو تعرض في أفلام سرية ، وفي استديوهات لما يسمى الموديل ( Model ) وفي السياحة على شواطئ معينة .

● وشاع الزنا بين المتزوجين والمتزوجات ، كما شاعت المعاشرة الجنسية قبل الزواج بين الشبان والشابات منذ سن مبكرة في مرحلة المراهقة . مما يعرف بالتجربة الجنسية قبل الزواج . وأصبح ذلك عرفا في المجتمعات الصناعية في روسيا ، وأوروبا ، وأمريكا .

● أن البسطة المختصة بمشكلة المراهقين والمراهقات . . تقول (١) في تقرير رسمي :

● أن حمل البنات غير المتزوجات ، وفي غير أجل لهن في الزواج بمن حملن منه . . يتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية . . وأن متوسط السنين للامهات غير المتزوجات . . هو السادسة عشرة من العمر .

● وتحدثت الدكتورة ( Bermice G. Sachs ) في ندوة طبية ، ذكرت : أن ستين في المائة من البنات اللاتي يعتقدن هزانهن الآن في سن السابعة عشرة ، فأقل . . أن خوالهن يوم زواجهن .

● أن الشباب اليوم تأث ، وفي وضيع اختلطت عليه الأمور . فهو لا يدري : أيؤثر الرشاقة . . أم الفثرة . . أم الزواج .

● أن الرسم البياني للنشاط الجنسي بين الشباب منذ الحرب العالمية الثانية يوضح أن هذا النشاط منذ ثلاث سنوات تقريبا . . في صعود وتزايد مستمر .

(١) هيرالد تريبيون في ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ تحت عنوان : حمل غير المتزوجات يتزايد في الولايات المتحدة . .

● أن شجب اليوم يفعل الآن أساسيا ما كان يفعله الآباء والأمهات . .  
ولكن يفعلان في تفكير عنهم . . . . . مما كان يسيئها لوقوعهم في حيرة واضطراب .

● كما انتشر تعاطى حبوب منع الحمل بين طلاب وطالبات المدارس الثانوية ، والجامعات والكليات ، وأصبح يوصى المتخصصون من الأطباء والاجتماعيين بإباحة تعاطيها ، دون التقيد بالعلاقة الزوجية .

● كما انتشر الاجهاض للأجنة بين الفتيات الصغيرات . واضمح  
يطالب بإباحتها على نمط ما في المجتمع الشمالي الاسكندنافي ، والمجتمع الياباني ، لا كوسيلة لتنظيم النسل ، ولكن كوسيلة لإعطاء فرصة واسعة للتجربة الجنسية .

● وزادت نسبة الطفولة غير الشرعية زيادة ساعدت نسبة الطفولة  
الشرعية في بعض المجتمعات بين المتزوجات وغير المتزوجات . وأصبحت  
الزوجة أما لولد غير شرعي من رجل آخر ليس زوجها ، ولدت في فراش  
الزوجة وفي العلاقة الشرعية القائمة .

● وشاعت الأمراض التناسلية السرية شيوعا ذريعا يشكل خطرا  
داهما على المجتمع المعاصر وعلى الأجيال البشرية القادمة . وكان من العوامل  
الرئيسية في انتشارها يسر الحصول على حبوب منع الحمل ، بعد ذبوع  
انتاجها ورخص أمانها ( Contraceptive Pill ) .

وهذا بالإضافة الى خروج كل من النظامين في الحكم عن روح السلام  
والتسامح ، التي تطالب بها المسيحية . . . الى روح الاستغلال الاقتصادي  
والبشرى من جانب المجتمع الديمقراطي في صورة استعمارها المختلفة . . .  
والى روح التخريب والتآمر ، والغدر والخيانة ، من جانب المجتمع الماركسي  
الليبنيني في صور استيلائه على الحكم العالمي وتحطيم التراسمية الغربية .

أصبحت مذاهب : المصلحة البرجماتية ( Pragmatism ) . .  
والمنفعة . . والمكافئية ، طرق السلوك في المجتمع المعاصر ، ديمقراطيا ،  
أو ماركسيا لينينيا ، وأصبحت المادية واقع التفكير ، كما أصبحت الدافع في  
توجيه السياسة فيه .

والروحانية التي تمثلها الكنيسة في المجتمع الديمقراطي . . . روحية  
منزلة ، وحرقة يحترف بها رجال الدين .

والاحاد الايدولوجى الذى توصى به الماركسية اللينينية ... يساهم  
على امتلاء كل جذر للروحىة والمثالية فى مجتمعها ، ويساند الجانب المادى  
وحده ، فاصبحت الحياة لا ترى الا من هذا الجانب ، وأصبح الانسان لا يقيم  
الا بسببه .

... وأسقطت من أجل هذا وذاك ... كل القيم الدينية ، والفلسفية  
المثالية ، فى تخطيط المجتمع المعاصر ، وتحول الاقتصاد فيه الى « وثن »  
يعبد ، كما يرجع اليه فى الخلق والحياة ، ويرد اليه الموت والفناء ! .

\*\*\*

## الفصل الثانى

### المجتمع الإسلامى والغزو الأوروبى

وقد تعرض المجتمع الإسلامى فى آسيا وأفريقيا للطابع الأيديولوجى للمجتمع الأوروبى ، سواء الحديث منه فى القرن التاسع عشر ، أو المعاصر فى القرن العشرين ، ولم تكن لديه كذلك مناعة فى رفضه وتحديه . . . . . وعدم تقبله .

فتعرض للغزو الأوروبى من أجل الصناعة الغربية ، منذ أثمر عهد النهضة الأوروبية ثمرته فى التحرر والخلاص من سلطة الكنيسة ، وفى اسنرداد الانسان الأوروبى حرية الحركة فى التجارة وفى شئون المال على العموم ، وحرية التفكير والتوجيه السياسى ..

وغتد المناعة فى المجتمع الإسلامى ضد قبول أيديولوجية أجنبية عن نظام الإسلام . . . بسبب الضعف الفكرى ، والتفكك الاجتماعى . . . . . وبسبب الطوائف والمذهبية ، وتعدد السلطنات والدويلات التى قامت على أساس شعوبى أو مذهبى فى هذا المجتمع أو فى ذاك ، فى أى مكان على ارض اسلامية .

وكان الوضع فى البداية قبل الغزو تربصا من جانب المجتمع الصناعى الأوروبى بالمجتمعات الإسلامية ، وانقضاضا عليها من جانب . . . . . بينما كان استسلاما من أى مجتمع اسلامى ، تعرض للتربص والانقضااض ، وقبولا للوصاية الأجنبية والاستغلال الأوروبى ، من جانب آخر (١) .

---

(١) احتلت بريطانيا : الهند فى سنة ١٨٥٩ ، ومناطق الخليج العربى =

ان المجتمع الأوروبي ابتداءً يقوى ، بعد التحرر الفكرى ، والتوجيهى والسياسى من نفوذ الكنيسة ، وازدادت قوته بالتقدم العلمى فى البحوث والكشوفات ، ثم بالتقدم الفنى والتكنولوجى فى الصناعات . وزادت ثرواته وطاقاته على الانفاق والخدمات بفضل الرواج الاقتصادى . وهو رواج مضاعف . مرة بسبب زيادة الانتاج فى كمه ، ونوعه . . للتقدم الى والميكانيكى فى الصناعة .

... ومرة ثانية بسبب اتساع السوق الاستهلاكية لهذه المنجيات الصناعية مع ارتفاع اثمانها ، فيها يعرف بالبلاد المتخلفة ، او المستعمرات الأوروبية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

... ومرة ثالثة بسبب رخص الخامات الأولية للصناعة الأوروبية التى تصدر من هذه البلاد والمستعمرات ، ويعود رخصها الى وفرتها ، تم الى رخص الطاقة البشرية التى تعمل فى انتاجها ، او التفتيب عنها وشحنها الى مصانع أوروبا .

.. وكلما قوى المجتمع الأوروبي وتغوى صناعيا . . كلما زادت رقعة استعمارهم فى القارتين الأفريقية والآسيوية ، وكلما زادت قبضته على ما تم استعمارهم منها ، وكلما اتسع نفوذه السياسى والاستغلالى فيما نسلط عليه فيها .

.. وبالتالى كلما زاد ضعف المجتمع الاسلامى الذى وقع تحت سلطة الاستعمار ، واستقلاله ، وتوجيهه . . . وزاد ضعفه فى التبعية والتقبل للقيادة الأوروبية الاستعمارية .

= وجنوب شبه الجزيرة العربية فى سنة ١٨٤٠ ، ومصر فى سنة ١٨٨٢ ، والسودان فى سنة ١٨٩٨ .

.. واحتلت فرنسا : الجزائر فى سنة ١٨٤٥ ، وتونس فى سنة ١٨٨١ ، والمغرب فى سنة ١٩١٢ .

واحتلت هولندا : جزر الارخبيل الأندونيسية تباعا منذ عام ١٩٠٣ .

واحتلت ايطاليا : طرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ .

الا. أن روسيا احتلت انقزم قبل القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٧٣ . وسيطرت باشرافها على المجتمعات الاسلامية فى وسط آسيا وهى : ازربيجان ، كازاخستان ، أوزبكستان ، توركيستان ، كزبخستان ، سيطرة تامة فى القرن التاسع عشر ، ولم يسلم من الاحتلال الأوروبى سوى : اليمن ، الحجاز ، نجد ، وسط تركيا .

## تقبل الطابع العلماني :

ويوم أن نحرك المجتمع الأوروبي لاستعمار القارنين الأفريقية والآسيوية ، وعلى الأخص في القرن التاسع عشر ، من أجل تقدم الصناعة الأوروبية وازدهار الاقتصاد الغربي .. كان في قمة مجده بما أنجزه من الفصل بين الكنيسة والدولة ، واستقلاله بالسلطة الزمنية وبالحرية الفردية في التفكير ، والتوجيه ، وبالحرية السياسية .. كما كان في أشد الأوضاع حرصا على اتجاه « العلمانية » كمثال للإنسانية ..

فاستصحب الاستعمار معه هذا الانجاه بما يستتبعه في الحكم ، والتوجيه ، والتشريع ، والاقتصاد في المجتمع الاسلامي الذي يتمكن منه .  
وما يستتبعه في الحكم هو : النظام الديمقراطي .. والحزبية السياسية .. والقوة اللادينية ..

... وما يستتبعه في التوجيه والتشريع هو البعد عن الدين ، وعن معايير السلوك : « وهذه المعايير في المجتمع الاسلامي هي ما يمثلها الفقه من الأحكام الشرعية » .

... وما يستتبعه في الاقتصاد هو : النظام الرأسمالي ، أو الاقتصاد الحر البعيد عن توجيه الدولة ، فضلا عن تدخلها فيه .

وباستصحاب الاستعمار انجاه العلمانية ، ومحاولة تطبيقه في المجتمع الاسلامي ، وهو مجتمع يفاير في خصائصه .. وتاريخه .. وواقعه .. المجتمع الأوروبي .. اضطر هذا الاستعمار الى أن يسلك طريقا يمكنه من هذا التطبيق . وهو طريق عزل المجتمع الاسلامي ككية عن ماضيه ، وعن تراثه العقلي ، والروحي ، والتوجيهي ، والسلوكي .

فاذا ما تم عزله أصبحت قيادته ميسرة ، وطبيعة للمستعمر ، وبالأخص للأجيال التي تنشأ في ظل هذه العزلة .

وكان الطريق الذي سلكه للعزل والتحيلولة دون رؤية الماضي .. مزدوجا :

مرة بتمجيد التقدم العلمي الأوروبي في نظر المسلم ، وإبراز خصائص الحضارة الغربية المادية أمامه ، ممثلة في الصناعة ، والرخاء الاقتصادي ، وتوفير الخدمات والتوسع فيها : أن في التعليم ، أم في الاسكان ، أم في سبيل المواصلات العامة ، أم في التيسير في التغلب على الصعوبات في الإقامة والسفر على السواء .

... ومرة أخرى بالتزهيد أو التنفير من تراث الأمة الإسلامية بالتقليل من شأنه ، والخط من قيمه ، وإبراز عدم فاعليته أو عدم صلاحيته لحياة الإنسان ، وحياة المجتمع الانساني في الوقت الحاضر .

أما تمجيد الحضارة الأوروبية والتقدم العلمى والصناعى .. فكانت وسيلته نقل انتاجها المادى الى المجتمعات الإسلامية المستعمرة أو المحتلة فى إفريقيا وآسيا ، واستخدام هذا الانتاج فى تيسير الحياة فيه والتغلب على صعوبات المشاق التى تصحب عادة الحياة الانسانية المتخلفة أو البدائية .  
وذلك ليكون شواهد مادية : نرى وتختبر فى التطبيق وفى واقع الحياة .  
وأما التزهيد أو التنفير من تراث الأمة الإسلامية فى مراحلها المختلفة فكان سبيله الادعاء :

أولاً — بأن ما مر فى تاريخ الأمة الإسلامية يرجع جميعه الى مبادئ الإسلام وتعاليمه ذاتها ! . وعلى الخصوص ما كان منه ضعيفا وهزيلا ، فى التفكير ، وفى التنظيم الإدارى والسياسى ، وفى الفقه والتشريع . وفى شيوع الفرقة المذهبية والطائفية والشعبوية ، والجهل واللامية فى قرونه الأخيرة !!  
ثانيا : بأن الإسلام نفسه كدين لم يكن وحيا الهيا ، كما لم يكن وضعاً وضعه رسول الإسلام مستقلاً به عن المسيحية ! . وإنما كان تليفاً منها ومن عقائد أخرى ، جعله لا يرتفع به الى مستوى الانسانية ، وما يجب فى علاقات الأفراد ببعضهم من : محبة ومودة ، ذلك المستوى الذى تؤكد المسيحية باعتقاد الوهية عيسى وبأبوة الله له ! .

فلم تكن هناك فى المسيحية فجوة بين الله الأب والاله الابن ... ولم يكن عيسى الابن والاله : الا مثلاً للتسامح ، والتراحم ، والتواد . ولذلك ليس الله بالنسبة للإنسان جباراً ولا قاصراً ! . وإنما هو عطوف محب .  
وانسانية الاله ، والهيبة الإنسان .. تبعد أية صورة من صور القسوة بين الله والإنسان ! .

وتبنى ذلك الادعاء علماء اللاهوت المسيحي .. وتوفر فريق منهم من الذين يدرسون العبرية : لغة ، وتاريخاً ، وثقافة ، فى دراساتهم للكتاب المقدس ، على دراسة الإسلام ، والمجتمع الإسلامى ، والأمة الإسلامية والعربية .. بما يجعل هذه الدراسة تعطى النتائج السابقة ولو على حساب المنهج العلمى الذى يدعى سلوكه فى هذه الدراسة .. وهو منهج الأمانة فى النقل والعرض ، والفصل فى التقييم : بين القرآن والسنة الصحيحة بكامل للإسلام ، والتطبيق العلمى من جانب المسلمين ، لما اشتهل عليها هذا المصدر الأصيل من مبادئ وتعاليم ... هذا التطبيق ، الذى هو عرضة للتغيير ، والانحراف ، والبعد فى تصويره للأصل المجمع عليه .

وهكذا كانت الدراسات الاسلامية فى بحوث المستشرقين الاوروبيين فى المعاهد والجامعات الغربية . . . هى دراسات سياسية توجيهية . . . استهدفت معاونة الاستعمار ، ورجال الصناعة الغربية ، والنظام الراسمالى العربى على العموم ، فى التمكن من غرض التبعية على المسلمين ، وبقائهم فى رضا أو فى استسلام . . . دائرة التبعية الأوروبية السياسية ، والاقتصادية والتوجيهية .

وزارات الخارجية الأوروبية ، ودور الصناعات الكبيرة ، وبيوت الأموال فى الغرب كانت تشجع هذه الدراسات بتيسير ائتمويل ، وبالمعاونة على الرحلات الى الشرق الاسلامى ، ثم محاولة تصدير هذه الدراسات ذاتها من جديد الى ائبلاد الاسلامية المحتلة :

.. . اما فى صورة وطنيين يعطون منحاً دراسية ، او توفدهم حكومات بلادهم لئلتقى هذه الدراسة فى الجامعات الأوروبية والعودة بها الى بلادهم ، على ان يتصدروا قيادة التوجيه المختلفة .

.. . او فى صورة كتب ، وعلماء غربيين يقومون بالتنظيم فى ادارات التعليم ، والتشريع ، او بالتدريس فى المدارس والمعاهد العليا ، وعلى الاخص فى معاهد المعلمين والمعلمات .

وابتداء اتجاه العلمانية الغربى يأخذ موضعاً لقدميه فى المجتمعات الاسلامية المستعمرة ، ويحاول التوطن على ارض المسلمين ، كما يحاول ان يدفع الاعتقاد بالاسلام ، كنظام صالح للحياة الانسانية فى أى مكان وفى أى وقت . . . من نفوسهم ، او يضعفه فيها على الاقل . . .

ابتداء يأخذ مكانه فى المدارس الجديدة او المدارس المدنية ، فى مقابل المعاهد الدينية والمدارس القرآنية .

.. . وابتداء يأخذ مكانه ايضا فى التشريع والقضاء ، واستحداث نظام للتقاضى على اصول ومبادئ أخرى ، قد تتعارض مع العرف والتقاليد ، او مع المبادئ الاسلامية الموجودة فى المجتمع الاسلامى .

.. . وابتداء ، يأخذ مكانه فى السياسة ، والعمل على قيام قوميات تبعد الروابط الاصليلة فى المجتمع من : دين ، ولغة فصلى ، من أن تكون ضمن عناصرها . . . بينما يبرز فيها « التراب » . . . واللهجات العامية الشائعة . . . والعرف الممزق ، والنعائدات التى كونها ضعف الأمة الاجتماعى ، وأثر فيها ركودها الفكرى ، والسياسى . . .

.. . وابتداء يأخذ مكانه فى نظام الحكم ، ويقيم الديمقراطية التى تتأسس



على تعدد الأحزاب ، ونعدد المجالس النيابية والتشريعية ، وعلى الحرية الفردية الطليقة في التملك والاقتناء ، ومباشرة المال وتوجيهه ، دون قيد الاقيد المصلحة الشخصية .

ونالت « القومية » اللادينية حظا وفيرا من عناية الاستعمار ، كما لقيت ترحيبا في القبول من الوطنيين أنفسهم الذين نصبوا أنفسهم للقيادة في مجتمعاتهم .

.. أما من جانب الاستعمار فلأن هذه القومية اللادينية تكاد تكون العنوان البراق والخادع لاتجاه العلمانية . ولأن قوتها أو ضعفها سيؤثر أيجابا أو سلبا على نفاذ هذا الاتجاه أو عدم نفاذه في علاقات الأفراد بالمجتمع ، ثم في علاقات أجزاء الأمة الإسلامية بعضها ببعض .

لما تؤكد القومية اللادينية « التراب » في الترابط ، وترعاه وحده ، دون دين أو لغة لكتابه . . فسيفتقل الدين حتما ، ومعه لغته الفصحى ، من مكان الصدارة الى الخلف ثم يتوالى هذا التأكيد يدخل الدين رويدا رويدا في الماضي القريب ، ثم بعد ذلك في الماضي البعيد ، وهو مجال النسيان بالنسبة للأجيال الناشئة .

.. وأما من جانب الوطنيين فلأن هذه « القومية » اللادينية واجهة مميزة لهم عن قومية أخرى أو عن واجهة أخرى ، ولو كانت هذه الواجهة الثانية لا تختلف في ولاتها عن المضمون الذي تدل عليه الواجهة الأولى ، إلا من حيث رقعة المكان الجغرافي . ومن شأن الصفات أو الواجهات المميزة لوجود معين خاص أن تثير اهتمام الذين يعنهم هذا الوجود الخاص . . . . . نير اهتمامهم بها كامل يرجى تحقيقه ، ليكون موطن اعتزاز وفخر .

.. ثم من زاوية أخرى تثير « القومية » اللادينية لعباب الوطنيين في بقعة من الأرض محدودة ولو تحديدا مصطنعا ، لأنها ستتيح فرصة أوسع لبروز بعض الأفراد في أي مجال من مجالات الحياة ، سياسيا ، واقتصاديا ، وفكريا ، واجتماعيا . إذ كلما تعددت القوميات ، كلما زاد عدد السياسيين المحترفين في المجتمعات التي تميزت عن طريق القومية الخاصة وزاد عدد رجال الفكر ، والاقتصاد والمال ، في صفوف متساوية في هذه المجتمعات ، لا من حيث جوهر المستوى ، ولكن من حيث الشكل والصورة المرئية .

وسيكون من آثار التركيز على هذه القوميات الخاصة صعوبة المحاولة في تجميع المجتمعات المتشابهة في إطار واحد ، فالقومية العربية ستصطدم بالقوميات الليبية ، والتونسية ، والجزائرية ، والمغربية في شمال إفريقيا ،

كما تصطدم بالقوميات السورية ، والعراقية ، والأردنية ، والكوبية  
والسعودية ، واليمنية ... في الشرق ، والسودانية في الجنوب .

وعمل الاستعمار من أول لحظة على تفتيت الأمة الإسلامية الى  
« قوميات » تأخذ أسماء الأمكنة الجغرافية في آسيا وأفريقيا التي تقيم عليها  
مجموعات معينة من المسلمين . حتى إذا ما قويت هذه القوميات في شدة  
الوطنيين اليها ، أمكن أن يوجه بعضها ضد بعض . . ويؤمئذ يكون الانسلاخ  
قد تحرك الى خلف الصفوف ، وولى المسلمون عنه الأدبار ، وترك لهذه  
القوميات تأخذ مكانه في الدفع وفي التوجيه في المجتمع . . على نحو ما برز  
الآن من : القومية العربية . . والقومية الأفريقية . . والقومية الفارسية . .  
والقومية الاندونيسية . . في مجالات العالم الاسلامي .

ولذا يوم نادى جمال الدين الأفغانى بـ « الجامعة الإسلامية » في القرن  
التاسع عشر عام ١٨٧٩ ، وبعودة الرباط الاسلامي الى قوته في وحدة  
المسلمين وجبع كلمتهم ضد الاستعمار الغربي ، لم يهاجمه الكتاب الغربيون  
الذين يعملون في خدمة الاستعمار وحدهم . . وإنما ارفع ضده في قوة : صوت  
« النعرة القومية » اللادينية في أجزاء عديدة من وطن الأمة الإسلامية . كما  
سفه رأيه من كانوا يعرفون بعلماء الاجتماع من الغربيين والشرقيين على  
السواء ، ووصفوا رأيه بعدم الواقعية !! لأنه — هكذا كانوا يقولون — :  
يستحيل أن تقوم حكومة اسلامية واحدة ، مع هذه الفجوات الواسعة من  
الطائفية ، والمذهبية ، والشعبوية ، واللغوية !!

... ويزيد هؤلاء في القول مسنطردين : على أن الاسلام وقت قوته  
على عهد أبى بكر ، وعمر ، لم يستطع أن يرفع فجوة الشعبوية بين الفرس  
والعرب ويصل بالمؤمنين به الى مستوى حضارى واحد ، أو قريب بعضه من  
بعض ، على نحو ما يحكيه كتاب « الفتنة الكبرى » في عهد عثمان !!

### الصراع الأيديولوجي :

ونداء جمال الدين الأفغانى الى « الجامعة الإسلامية » . . يدل على  
وجود حقيقة « للقومية » العلمانية على أرض الأمة الإسلامية . . كما يدل  
على بداية الصراع بين الاسلام والعلمانية الغربية في صورتها التي تعبر عنها،  
وهي صورة « القومية » اللادينية (١) .

(١) يمثل القوميين السوريين : انطون سعادة ، اللاسلافي .  
ويمثل القوميين العرب : جورج حبش ، وتمسطنطين زريق اللاسلاميين ،  
ومن كتاب القوميين العرب : اللاعربي الأصل : ساطع الحصري .  
كما يمثل الاتجاه الماركسي منذ أن تسربت الى البلاد العربية : ميشيل  
مغلق ، اللاسلافي .

ولكنه لم يكن صراعا ايديولوجيا متكافئا ، رغم أن الاسلام هو العقيدة الاصلية للمسلمين : لها قوتونها في الدفع والتمسك ، ورغم أنه نفسه نظام للحياة : لا يجعل فيها انقساماً بين قوة روحية وأخرى زمنية ، ولا انفصالا في الانسان بين روحه وبدنه . ثم بالاضافة الى ذلك : ان العلمانية الغربية أمرها طارئ ودخيل على المجتمع الاسلامي ، وكان يجب أن تكون مكروهة نكراهة الاستعمار نفسه . ومن أجل ذلك كان يجب أن تكون كفة الاسلام راجحة في هذا الصراع !.

ولكن الاسلام نفسه كان ضعيفا في الايمان به من المسلمين قبل الغزو الغربي وفرض سلطان الاستعمار على أجزاء عديدة من أرض الأمة الاسلامية، ولذا قبل المسلمون ولاية الأجنبي عليهم في غير صعوبة تذكر ، في طريق استيلائه على السلطة عليهم . نعم كان هناك بعض أساليب الخداع من الاستعمار في الاستيلاء على السلطة . ولكن ذلك لا يمنع من وجود هذه الحقيقة في المجتمع الاسلامي ، وهي : ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين .

.. ثم الى جانب ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين .. ضعف علماء المسلمين واستسلامهم الى « التقليد » في تقييم الرأي الاسلامي ، وفي عرضه ، وفي فهمه .

ومن هنا ظهر أمر الرجوع الى القرآن والسنة الصحيحة في فهم مبادئ الدين ، في نداء جمال الدين الأفغاني الى « الجامعة الاسلامية » كضرورة لا مناص منها ، كي يبعد عامل : « التقليد » في مواجهة الاسلام في الصراع ضد العلمانية الغربية .

.. كما تجددت دعوة ابن تيمية في الأفق الاسلامي . وهي الدعوة الى طرح التقليد ، لجمع شتات الأمة الاسلامية من جديد على دين الله ، وليس على مذهب فقهي ، أو مذهب كلامي معين . . . . وليس على أساس طائفي أو شعوبي عنصري . فظهرت في محيط العالم الاسلامي بعد دعوة محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الأفغاني : دعوة محمد علي السنوسي في برقة ، وعبد الحميد بن باديس في الجزائر ، وعثمان بن فودي في غرب افريقيا .

وقوى أمر « القومية اللادينية » فنفذت الى المناهج في التعليم . ووضعت قوانين في التشريع وأقيمت نظم للقضاء ، وأخرى للحياة السياسية ، ولفلسا لمنطق العلمانية . . وفي حدود الخصائص « الترايبية » وحدها لدائرة القومية .

وكما فصل أمر الدين في ذلك كله واستبعد استبعادا كلياً أو جزئياً . . . فصل أمر الاقتصاد القومي وحيل بينه وبين الوطنيين ، الا للعملاء والمأجورين ،

وجعل وقفنا على الصناعة الأوروبية وعلى الاستغلال الأوروبي في تزويد هذه الصناعة بالخامات الأولية ، وفي ترويج استهلاك منتجاتها في الأسواق المحلية .

ولم يكن المستعمر يستطيع فصل الاقتصاد القومي لصالحه خاصة ، ويستثمر المال فيه لمنفعة الصناعة الغربية وحدها في المجتمع الاسلامي — أى مجتمع من مجتمعاته — قبل أن يبعد الدين ، واللغة الوطنية في التوجيه وفي بقية الجوانب الرئيسية في قوام المجتمع وتماسكه .

.. لأن المحافظة على الاعتقاد بالاسلام ، كدين ، في المجتمع الاسلامي معناها : بقاء الوعي قويا بالشخصية الاسلامية المستقلة للمجتمع .. وبقاء الايمان بالايديولوجية الاسلامية قويا كذلك في قلوب افراده .

اذ قوام النظام الاسلامي في تحديد صلة مجتمع المسلمين بمجتمع آخر لغير المسلمين .. هي عدم قبول وصاية هذا الغير عليه ، ثم مقاومة سلطته ان غرضها عليه بالمكر والخديعة ، أو بالقوة المادية ، مع رد اعتدائه على الحرمات للأفراد وهي حرمات : النفس ، والمال ، والعرض .

والمسلمون طبقا لمبادئ الاسلام مطالبون بأن لا يمتثلوا للأجنبي عنهم من شيء في أراضيهم يعينه على القوة والتفوق في السيادة عليهم ، فضلا عن الثمكن منهم واستغلالهم :

١ — ففي شأن عدم قبول وصاية الغير على المسلمين يقول القرآن الكريم : « **وَلَا تَوَدُّوا أَنْ تَلْبِسَ دِينَكُمْ** » (١) .

٢ — كما يحذر من الأمان وعدم أخذ الحيطة من الأعداء ، فيما تذكره هذه الآيات القرآنية :

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ، تَلْقَوْنَ الْيَهُمَ بِالْمُودَةِ ، وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ** » (٢) .

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، وَالْكَفَارَ .. أَوْلِيَاءَ** » (٣) .

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ** » (٤) .

« **لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** » (٥) .

---

(١) آل عمران : ٧٣ (٢) المتحنة : ١ (٣) المائدة : ٥٧  
(٤) المتحنة : ١٣ (٥) المجادلة : ٢٢

٣ - وفي شأن مطالبة المسلمين برد الاعتداء من الغير عليهم .. يناشد القرآن الكريم المسلمين بأن يجمعوا قواهم ويحتملوا في سبيل القضاء على اعدائهم .. حتى يصلوا الى نصر مبين ، فيقول :

« كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا .. ولا ذمة ، يرضونكم بافواههم ، وتابى قلوبهم ، واكثرهم فاسقون . اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا فصدوا عن سبيله ، انهم ساء ما كانوا يعملون . لا يرقبون في مؤمن الا .. ولا ذمة ، واولئك هم المعتدون » (١) .

« قاتلوهم .. يصدبهم الله بايديكم ، ويخزهم ، وينصركم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين . ويذهب غيظ قلوبهم ، ويتوب الله على من يشاء ، والله عليم حكيم » (٢) .

ويقول أيضا :

« يا ايها الذين آمنوا : اذا لقيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا ، وتذهب ريحكم واصبروا ، ان الله مع الصابرين » (٣) .

.. بينما المستعمر يريد أن يستغل وهو مطمئن ، ويغتصب الثروة القومية وهو صاحب أمر ونهى مطاع ، ويوجه وهناك قبول لتوجيهه . ولا يهتم ذلك كله الا في غيبة الايمان بالاسلام ، او في وجود نشويه في التصوير لبادئه ، وخفة لقيمه في قلوب التابعين له .

.. ولكن رغم قوة « القومية » العلمانية في المجتمعات الاسلامية ، وتنشئة جيل أو أكثر على أساس منها .. فان الدفع الاسلامي انتقل من الخلف واللاشعور ودخل منطقة « الشعور » بين الأفراد من جديد عند قيام حركات التحرير ضد الاستعمار ، التي اثارها جمال الدين الافغانى في مصر والهند منذ سنة ١٨٧٩ ، ثم في بقية البلاد الاسلامية تباعا .. بعد ذلك .

.. وعاد تكتل العاطفة الدينية ، وحماس الرابطة الاسلامية في تجارب الحركات التحريرية ، على بعد ما يفصل بينها من حدود وحواجز ، اصطنعها المستعمر .

.. وشهد القرن التاسع عشر في نهايته مع بداية القرن العشرين ، الى الستينيات منه موجات في تيار الشعور القومي تستند الى مبادئ الاسلام

---

.. (١) : التوبة : ٨ - ١٠ . (٢) : التوبة : ١٤ ، ١٥ .

(٣) : الانفال : ٤٥ ، ٤٦ .

في كتاب الله ، ودخلت هذه الموجات في معنى : « الجهاد » في سبيل الله .  
كفريضة على المسلمين في ابعاد فتنة الكفر ، والظلم ، والاعتداء ، التي  
نهدهم بالنفاء ونهده دينهم بالزوال .

اذ ليس هناك وراء الاستعمار ، ووراء استغلاله لمصادر الثروة  
القومية والطاقت البشرية للمسلمين في غير شفقة منه ، وفي غير حياء وخجل  
في اسلوبه ، وفي وحشية الحيوان الشره في التهامه . . من كفر بالقيم الانسانية  
وبمبادئ الدين ، ومن ظلم في ازهاق ارواح الناس بالباطل ، ومن الاعتداء  
على الكرامات والحرمة الفردية والجماعية ، التي طالب الاسلام بمنعها  
وردها ان وقعت في غير حدود للتضحية بالنفس والمال والولد في سبيل  
ازالتها .

وكان لعلماء المسلمين ، ولطلاب العلم الاسلامي في المعاهد الدينية ،  
والمساجد ، دور القيادة في استنكار الاستعمار وفي مقاومته بين الوطنيين ،  
في أي مجتمع اسلامي ، شيوخا وشبابا ، وعمالا وموظفين . وكانت المساجد  
هي الساحات والاندية التي تتجمع فيها القوى الوطنية لتنظيم التعبير عن  
مطالبة الاستعمار بالجلاء ، وبترك البلاد مستقلة عن نفوذه .

وكان القرآن وآياته . . هو مصدر الالهام والحماس واثارة العواطف  
ضد الغزاة المستعمرين .

وعندما انتقم الاستعمار من الوطنيين ، بسبب استنكارهم لوجوده على  
رؤوسهم ومطالبتهم اياه بالرحيل . . انتقم أولا من أولئك الذين يحملون راي  
الاسلام ويعرفون بالانتساب اليه في صفوف الشعب ، وهم العلماء والطلاب  
في المعاهد الدينية : ان في الحجز في المعتقلات لفترة او فترات ، تطول  
وتقصر ، وان في تعذيب ، وان في تفويت كثير من المصالح الشخصية عليهم .

ولكن هذه العاطفة الدينية الشعبية في الترابط والنكتيل التي ظهرت  
قوية في مقاومة الاستعمار وفي استنكار وجوده . . كانت عاطفة مؤقتة ، لم  
تستند الى تخطيط منظم قائم بالفعل في صراع الاسلام ضد العلمانية الغربية ،  
وضد من يحملها ويعمل على تمكينها من المستعمرين الغربيين في المجتمع  
الاسلامي . وانما كانت كعاصفة من الرياح هبت في غير الاتجاه الاصيل  
لطبيعة المناخ ، وتسببت عن تغير طاريء في الجو ، تزول بزوال سببه .

. . لان الضعف الفكري الاسلامي لم يتراجع في خط انحداره ، ولم تقم  
بعد : حركة احياء لمبادئ الاسلام في المجتمع الاسلامي ، تستطيع ان تقف  
في ثبات . . في وجه الضغط القومي العلماني .

فكل ما كان في حصيلة الفكر الاسلامي آنئذ .. هو تفسيرات للاسلام ولنظامه ، تحمل على العزلة عن الحياة والحداتها ، وتدور في فلك الافتراض ان ارادت ان تمتد لنفسها الزمن في التفكير ، او تبقى في مرحلة مرت على الامة الاسلامية ، وليست ذات اتصال وثيق بماضيها الامجد البعيد ولا بكاشفة للغد القريب .

ونلك حصيلة من المعرفة ان شاركت في الهاب الحماس الوطني المؤقت ضد الاستعمار .. لا تضيء الشعلة لاكتشاف قيمة الاسلام في حقيقة امره في بناء المجتمع وتماسكه ، ولا لكشف القناع من جانب آخر عن العلمانية الغربية وما ترمى اليه في تقويض الاسلام وتفتيت الامة الاسلامية .

ومن أجل ذلك لم يلبث أن ظهر من جديد نفوذ العلمانية الغربية في المجتمع الاسلامي .. اثر الاستقلال السياسي ، وقيام الحكم الوطني ، وبعد ان هدأت العاصفة الحماسية للعاطفة الدينية التي هبت مطالبة به في وجه الاستعمار ..

وهذا ما يشبه اليوم في المجتمع الأندونيسي من حماس عاطفي للشعور الاسلامي ضد الشيوعية والشيوعيين ، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، فانه عقب أن يهدأ هذا الحماس لا يبعد أن تعود الشيوعية في أندونيسيا من جديد ، ويعود حزبها وتكتلها ، ويعود صراعها للاسلام ولبادئه . لا لقوة أيديولوجيتها في ذاتها .. وانما لضعف السند الذي يسند المبادئ الاسلامية ، رغم اعتناق الشعب كله للعقيدة الاسلامية .. مضافا الى هذا الضعف الداخلي : ضغط القوى الخارجية التي تساند الأيديولوجية الماركسية اللينينية في تسريبها للمجتمعات الاسلامية .

### الحكم الوطني بعد الاستقلال :

وساعدت عودة العلمانية الغربية الى قوتها ونفوذها في المجتمع الاسلامي بعد استقلاله السياسي .. طبيعة الحكم الوطني فيه ..

فقد سلم المستعمر الحكم في المجتمع الاسلامي ، قبيل اعلان الاستقلال وعلى اثر اعلانه ، لفريق من الوطنيين ، هم أقرب الى اتجاهه ، سواء بحكم ميولهم وتنشئتهم التي نشأوا عليها في المدارس والمعاهد ، ذات الاتجاه العلماني ، أو بحكم المصالح المشتركة بين المستعمرين السابقين .. وهي مصالح تستهدف استثمار تحقيق غايات الرأسمالية الأوروبية في الاقتصاد القومي للمجتمع ، وفي الوقت نفسه .. تستهدف تحقيق منافع شخصية لأصحاب الحكم الوطني : من مال .. أو سلطة .. أو جاه .

... يضاف الى ذلك : أن النظام السياسى للديمقراطية الغربية ، وهو نظام يعتمد على تعدد الأحزاب السياسية .. أوجد منافسا بين الوطنيين بعد الاستقلال فى التطلع الى الحكم واعتزاز بجأهه ، والانتفاع بنفوذه .. ومن شأن هذا التنافس أن يجر الى نتيجتين حتميتين :

اولاهما : الصراع الحزبى ، والتقاتل فى سبيل الوصول الى الحكم .

وثانيهما : عدم التشدد فى المصالح الوطنية الحقيقية ، احتفاظا بعلاقة طيبة مع صاحب النفوذ الفعلى فى المجتمع ، وهو فى التحليل الأخير .. يرجع الى رجال الصناعة والمال فى أوروبا وأمريكا . ويمتلهم فى المجمع الإسلامى بعد الاستقلال .. سفراء الدول الغربية ، ومنتدوبو الشركات الصناعية ، والتجارية ، والمالية .. من الوطنيين والأجانب على السواء .

ومن ثم : يكون الحكم الوطنى ، بعد الاستقلال ، عنواتا ليس له مدلول واقعى . وهو واجهة وشعار أكثر منه حقيقة موجودة .. ويكون رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال أكثر الوطنيين ضعفا ، لأن لهم مصالح شخصية وراء الحكم ، ولا يباثرونه الا بقدر ما يحققون هذه المصالح لأنفسهم . فان تعارضت مصالحهم الشخصية مع المصالح العامة الوطنية .. ضحوا بهذه الأخيرة فى سبيل تحقيق ما لهم هم .

وقوة رجال الحكم الوطنى من بين الأحزاب السياسية لا تبدو الا : فى كبت الشعور الوطنى ازاء مصالح الوطن الحقيقية ، والا فى طرد الوطنيين المعارضين أو المقاتلين لحكمهم ، وتبعضهم واضطهادهم . لأن هذا الكبت ، وهذا الاضطهاد والتبعض يتفق ومصلحة أصحاب النفوذ الحقيقى فى المجتمع ، وهم المستعمرون السابقون ، ورجال الأعمال والمال والصناعة المستغلون للاقتصاد القومى .

... بينما يبدو ضعف رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال على أشده ، عندما تطلب الأمة العودة الى تراث المجتمع الروحى والثقافى ، وقيمه وتقاليده فى : التوجيه ، والتشريع ، والتعليم .. يبدو ضعفهم على أشده عندما تطلب الأمة احلال الاسلام فى التوجيه ، واحلال لغته العربية الفصحى فى البلاد التى تتكلمها فى التعبير والحديث والتسجيل فى الدواوين ، محل العلمانية الغربية ، او محل اللغة الأجنبية أو اللهجة المحلية ، أو عندما تطلب ادخال الدين ، كمقوم أساسى ضمن مقومات « القومية » .

وتتشدد جراتهم على الاسلام ، أكثر من جراه رجال العلمانية الغربية يوم دخلت المجتمع الإسلامى مع الاستعمار الغربى ، وحاولت طرده وابعاده



منه . . تشتد جراتهم عليه في غير فهم لمبادئه وفي غير اكتراث لايمان المواطنين به .

ويوصف المطالبون بالاسلام ، على عهد الحكم الوطنى بعد الاستقلال في التوجيه والتشريع ، والتعليم ، بالزمت أو بالتخلف ، تشفيرا لمن يتبعهم من الاستمرار في نبعيته اياهم !

وربما تكون هناك ثغرة ضعف في جانب هؤلاء المطالبين بالاسلام من رجاله ، هي : أنهم لا يستطيعون عرض المبادئ الإسلامية بحيث يجدون فيها حلولاً للمشاكل المعاصرة والمتجددة . لأنهم يرددون النص المنقول في فترة معينة من فترات النفقة الإسلامية ، دون الاحتكام الى المبادئ العامة ذاتها التي يتضمنها القرآن والسنة الصحيحة ، وذلك بحكم ركونهم الى : « التقليد » وعدم استخدامهم : « الاجتهاد » الذي يعد العامل المحرك في تكييف الأحداث والمشاكل المتجددة بالكيفية الإسلامية .

ومن هنا لا نرتفع مطالبتهم بالاسلام في التوجيه ، والتشريع ، والتعليم . . الى مستوى الاقتناع ، الا على أساس انه تراث الماضي فقط ، وخصيصة المجتمع الإسلامي .

وانذن تولى الحكم الوطنى في هذا الجو من التنافس الحزبى السياسى ، ومن ارضاء الأجنبى ، لا يساعد قطعاً على تغيير اسلوب الحكم ونظامه . . لأن أقل ما يتعرض له المتصدى للتغيير والاعادة بناء المجتمع على أسسه السلبية . . هو تفويت الحكم عليه سواء : بفعل المعارضة ، أم بمشاركتها لأصحاب النفوذ الحقيقيين ، وهم المستغلون للاقتصاد القومى من الأجانب . . والمتصدى الحكم عندما يتولى أمره يتولاه لذاته والآثاره التي تعمود عليه بالمنفعة الشخصية .

ومن هنا : يستمر الحكم الوطنى في أى مجتمع إسلامى بعد استقلاله ، في اتجاه العلمانية الغربية التي تبلورت : في القومية اللاسلامية ، وفي النظام الحزبى السياسى الديمقراطى ، وفي الاقتصاد الرأسمالى ، وفي التشريع اللوطنى أو الغربى ، وفي التوجيه الفردى الحر المطلق .

ويتميز هذا الحكم الوطنى بعد الاستقلال عن حكم ما قبل الاستقلال . . بالمعارضة الواضحة للاسلام ولتوجيهه ، وباستهجان اقامة حكم سياسى وادارى على أساس إسلامى ، وبالغلو في التمكن لطريق العلمانية ، وبالسخرية في كثير من الأحيان بالقيم الإسلامية ، وبالفجور أحيانا في الانحراف عن الحكم الإسلامى .

وكتاب « مستقبل الثقافة في مصر » سنة ١٩٣٧ يعطى هذه الصورة المرجوة للحكم الوطنى فى مصر بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . فى وضوح تام . . بل ويطلب أن تكون التبعية للغرب فى كل جانب من جوانب الحياة المصرية بعد الاستقلال ، تبعية مطلقة فى الخير والشر ، والخلو والمر . والصالح والفساد . لا يحددها تاريخ الماضى منذ الفتح الإسلامى ، ولا رابطة العروبة فى الجوار ، ولا طبيعة المكان الأفريقى الذى يعيش فوقه المصريون .

على أن هناك عاملا آخر فى كون الحكم الوطنى عقب الاستقلال السياسى ، بعيدا عن أن يكون حكما مرتكزا على أساس من الإسلام ، هو : أن الذين يتولون الحكم من الوطنيين يستحيل عليهم أن ينصدوا لاعادة البناء الإسلامى فى المجتمع . لأنهم بعيدون عن الصورة الصحيحة عن الإسلام . وذلك بحكم التنشئة العلمانية من جهة ، وبحكم ما آلت اليه مفاهيم القيم الإسلامية فى التطبيق فى واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة من جهة أخرى . فقد تحول كثير من مفاهيم هذه القيم . . الى معانى الضعف دون القوة ، أو الى الخرافة دون الاستقامة الرشيدة .

والوطنيون الآخرون الذين كانوا فى مقدمة الحركات ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ، وهم أصحاب الفكر الإسلامى . . قد أبعدوا أنفسهم عن تولى الحكم الوطنى ، بعزلتهم عن بناء الحياة الحديثة فى أوضاعها المتجددة ومشاكلها العديدة ، وبعدهم عن ادراك أجهزة الحكم وما تتطلبه من إمكانيات على الأقل فى الوقت الذى استقل فيه المجتمع . . وأبعدهم الاستعمار أيضا أبام حكمه بتأكيد عزلتهم ، وبإعلان عدم صلاحيتهم للحياة الجديدة التى تسير فى ظله !! وهى الحياة المدنية الحديثة ، أو الحياة الغربية .

وعن هذا وذاك من العوامل : تكونت فى أنفس هؤلاء عقدة النقص . فتراجعوا عن التنافس مع غيرهم فى تولى الحكم ، وتكون لدى الآخرين صورة عدم أهلية أولئك للإدارة الحكومية ، أو حتى لمباشرتهم التعليم فى المدارس والمعاهد الحديثة ! . . فصدوهم عن أن يكون لهم شأن فى الحكم ، واستجابوا هم أنفسهم لهذا الصد ، ورضوا بأن يكونوا أتباعا ، بعد أن كانوا الرواد والقادة . . رضوا بأن يكونوا من المخلفين ، بعد أن كانوا فى مقدمة المجاهدين .

### الصراع الثلاثى الأيديولوجى :

وما أن ابتدأت المجتمعات الإسلامية المستقلة (١) يزداد عددها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ ، وما أن أخذ الصراع بين الإسلام

---

(١) استقلت تركيا فى ١٩٢٣ ، ومصر ( من الوجهة الشكلية ) فى =

والعلمانية الغربية يشتد ويعنف على أرض المجتمع الاسلامى الذى استقل وبأشر الحكم فيه نفر من الوطنيين .. حتى دخلت مجال الصراع على أرضه أيديولوجية ثالثة ... هى الأيديولوجية الماركسية اللينينية اللاحادية .

ووضح وجودها فى صراع ثلاثى بعد الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وذلك بفعل نظام الشيوعية الدولية التى شاركت نظام العلمانية الغربية فى أوروبا وأمريكا النصر فى هذه الحرب . وعادت عليها المشاركة فى النصر بيسر التسرب الى المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، التى ارتبطت قبلا بالاستعمار الغربى ، وبنظامه العلمانى والديمقراطى فى : الحكم ، والتوجيه ، والاقتصاد .

... بجانب الغنائم المادية ، وهى البلاد التى حولتها الى نظام شيوعى مما تعرف اليوم : بالكتلة الشرقية ، وهى بلاد البلقان وبولفسدا وألمانيا الشرقية .

... ثم بجانب النفوذ السياسى العالمى كذلك فى هيئة الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ ، بعد انزال الستار الحديدى الذى استمر منذ ثورة سنة ١٩١٧ الى نهاية الحرب العالمية الثانية والى ما بعدها بقليل .

وأخذت الماركسية يتزايد تسربها للمجتمعات الاسلامية ، ضمن المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، كلها ، اشتد نضال هذه المجتمعات للتخلص من النفوذ الاستعمارى والسياسى والاستغلال فى اقتصادها القومى ..

فالماركسية تحمل دعوى محاربة : « الحرمان » و « الفقر » ، ومساندة الطبقات الكادحة فى المجتمع التى تعيش فيه قلقا من أجل لقمة العيش ، ولحساب النراء لغيرها !! وترى ان طبقة البروليتاريا هى الطبقة المختارة ، وهى الأصل التى يرجع اليها ما عدها ، سواء : فى مستوى المعيشة والأجور ، أو فى السلوك الأخلاقى والنظر الى الحياة ... هى الطبقة التى تورد الطاقة البشرية فى الأولاد الى المجتمع . والمجهود البشرى هو صاحب القيمة وحده ، وليس المال ... وليست عروض الحياة .

= سنة ١٩٣٦ ، وسوريا فى سنة ١٩٤٥ ، وباكستان فى سنة ١٩٤٧ ، وأندونيسيا فى سنة ١٩٤٩ ، وليبيا فى سنة ١٩٥١ ، والمغرب وتونس فى سنة ١٩٥٦ ، والسودان فى سنة ١٩٥٧ ، والملايو فى سنة ١٩٥٧ ، والجزائر فى سنة ١٩٦٢ .

ثم تباعا المجتمعات الاسلامية وسط وشرق أفريقيا على النحو التالى : غينيا فى سنة ١٩٥٧ ومالى فى سنة ١٩٦٠ ، وموريتانيا فى سنة ١٩٦٠ ، والسنغال فى سنة ١٩٦٠ ، ونيجيريا فى سنة ١٩٦٠ ، والنيجر وتشاد فى سنة ١٩٦٠ ، وتنجانيتا فى سنة ١٩٦١ ، وزنبار فى سنة ١٩٦٣ .

وترجع أسباب البؤس والتدهور المادى فى نظرها الى :

- ١ — تجميع رأس المال فى ايدى قليلة فى المجتمع ،
- ٢ — والى آلية الانتاج فى المصانع ، النى تربت عليها شدة المنافسة .
- فاغلاق المصانع النى لا تقوى عليها ،
- ٣ — والى فائض السكان ، ممثلا فى البطالة ، وزيادة النمو بينهم .

وكل هذه الأسباب — فى نظرها — خصائص الرأسمالية فى الاقتصاد الغربى ، الذى ساد المجتمعات الاسلامية فى ظل الاستعمار الأوروبى .

وقد نسربت الماركسية اللينينية الى المجتمعات الاسلامية فى وقت لم تفق فيه هذه المجتمعات بعد . . من أزمة العلمانية الغربية فى الصراع لابعاد الاسلام عن مجالات الحياة العامة فيها ، وفى وقت أيضا لم يتفوق فيه الاسلام فى هذا الصراع ضدها . ثم كذلك فى وقت لم يدرك المسلمون فيه بعد خطر الاتجاه العلمانى على كيانهم وعلى مستقبل مجتمعاتهم . . . لم يدركوا فيه بعد : مغزى نداء جمال الدين الأفغانى وبعض تلاميذه الذى تضمن رفض النفوذ السياسى الغربى ، ومعه أو قبله : النفوذ الثقافى .

وبذلك أضافت الماركسية الى العلمانية قوه فى مطاردة الاسلام من المجتمعات الاسلامية النى تسربت اليها ، بجانب العلمانية . . بينما فى الوقت نفسه ، خلقت صراعا آخر بينها وبين العلمانية نفسها .

وهنا اصبح المجتمع الاسلامى ميدانا لنوعين من الصراع :

... لصراع العلمانية والماركسية اللينينية معا ضد الاسلام ونظامه فى الحياة .

... وصراع العلمانية من جهة كاتجاه مساعد ، ويساعد ، على مساندة نظام الرأسمالية فى الاقتصاد القومى ، مع الماركسية اللينينية من جهة أخرى ، كاتجاه يثوم على إلغاء الملكية الخاصة وتحريمها ، وعلى وضع المجتمع وحريته فوق : الفرد ، وحريته الفردية .

وهناك اذن فى المجتمع الاسلامى المعاصر ثلاث ايدولوجيات تختلف فى جوهرها بعضها عن بعض اختلافا بينا :

**هناك : الاسلام ونظامه فى صلة الفرد بالمجتمع والدولة ، وهى صلة الحرية الفردية المشروطة بالابقاء على الصالح العام ، والمحافظة على الأقل على عدم اضراره وايدائه بسبب مباشرة هذه الحرية الفردية ، وكذلك فى صلة**

الفرد بالله ، وهى صلة الايمان به ، والهداية بكتابه ، والسلوك طبق مبادئه ومعايره .. وهى صلة تعود فى نهايتها لمصالح العلاقة التى بين الفرد والفرد .

« الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل اليك ، وما أنزل من قبلك ، وبالأخرة هم يوقنون » (١) .

**وهناك العلمانية ونظامها الديمقراطي السياسى ، والرأسمالى الاستغلالى فى الاقتصاد القومى ، واللااسلامى فى التوجيه ، والتعليم ، والتشريع ، والقومى فى اقامة الحدود وانفواصل العنصرية وتجميد تراب الأرض ، أكثر من اعتبار القيم الدينية ومعايير السلوك الأخلاقية الفردية والجماعية على السواء ، التى جاءت بها رسالة الدين .**

**وهناك الماركسية اللينينية فى تغليب قيمة المجتمع على قيمة الفرد فيه ، والغاء حرিতে الفردية فى مواجهة الحرية الجماعية ، ومن ثم لا يملك الفرد .. وانما تملك الجماعة ، ولا تقوم الأسرة .. الا بمقدار ما يقوم عليها المجتمع . وكلما كانت القيادة جماعية ، وكان انعمل جماعيا : وكلما كان الفرد جزءا وليس وحدة فى الجماعة .. كلما تجلّى وتحقق اتجاهها .**

... وكذلك فى انكار الايمان بالله ، ومكافحة الدين ، لأنه يخلق ازدواجا فى الولاء ، وتتبع رجاله كأصحاب خطر على أفراد المجتمع ، وتجميد أية سلطة أو نفوذ دينى وعزلها عزلا تاما عن التوجيه وعن كل جانب آخر من جوانب حياة الانسان فى المجتمع .

هذا الى ما يترتب على تنفيذ النظام الاشتراكى فى الاقتصاد القائم على الغاء الملكية الفردية من :

● سقوط نفقة الأقارب من الأسرة حسب الشريعة الاسلامية ، ومن بينهم الزوجة والوالدين ، والأولاد .

● وسقوط فريضة الزكاة .

● ووقف نظام الارث المعمول به فى الاسلام (٢) .

---

(١) البقرة : ١ — ٤

(٢) وذلك بسبب ان ملكية الأفراد ، وهى ما يحصلون عليه من أجر .. لا تزيد على ما يسد حاجتهم فى اليوم والليلة .. ومن هنا أوجب هذا النظام عمل المرأة خارج المنزل لسد حاجتها من الطعام والملبس .. كما أوجب رعاية الدولة للأولاد ، وشرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز عن العمل لآى سبب .

بالإضافة الى أنها تجعل المتسورذ في الراى والمباشره في الحكم والسيادة لطبقة معينة هى عوام الناس وجماهرهم .

وبينما الاسلام لا يعرف حدود أمة الا بحدود سيادة مبادئه الانسانية .  
والايمان بها منبثقا عن الايمان بالله ..

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف حدود أمة الا بالولاء للعمالية العالمية وبانكار كل مقومات القومية ، والكفر بالله ورسالته ..

.. واذا أيضا بالعلمانية أو القومية اللادينية لا تعرف أمة الا بحدود ترابها وبخصائص الشعب من حيث الجنس البشرى أو الطائفية من حيث المذهب التى تعيش على هذه الأرض ، فى بعد عن الصلة بالسماء وما يتصل بها من هداية الله .

ثم كذلك بينما الاسلام لا يعرف الانسان الا وحدة من : بدن وروح ، ولا يعرف توجيهها صحيحا له الا بالنوازن بين الروح والبدن .. والا بصفاء الروح وعدم طغيان البدن .

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف الانسان الا مادة محسوسة مظلمة فى ظاهره وباطنه ، وفى جسمه وعقله على السواء ، ولا تعرف توجيهها سليما له الا ببقائه فى ظلام المادية والا بتنمية ذاته فى تفاعله مع العنصر الاقتصادى وحده .

... واذا بالعلمانية أو القومية اللادينية أيضا لا نعرف الانسان الا ارادة حرة ، لا تثيدها حدود لصفاء النفس ، ولا قيود للابقاء على المسودة الانسانية بين فرد وفرد ولا تعرف توجيهها صحيحا له الا بها يحفظ له هذه الارادة الحرة ، ولو دفعت الى طريق شهوة البدن والجسم وحده .. ولو حدث من انسانية الانسان ومن مستواه الذى يتميز به كائنسان .. ولو قوضت المجتمع كمجتمع ، وأبقت على الانسان كفرد الى حين .

\* \* \*

---

= وفى تحديد هذا النظام للأجور جعل الأجر بحيث لا يزيد عن حاجة الفرد حسب مستوى معيشتة . والمرأة فيه مساوية للرجل فى كل شئ ، سواء فى الأجر عن العمل الواحد أو فى مباشرة العمل نفسه ، لا يختلف عملها فى طبيعته عن عمل الرجل . وإن كان هناك شئ يورث ففصليها غيما يورث لا يختلف عن نصيبه فى الكم والنوع .

ثلاثة نظم : فى التفكير .. والايمان .

... وثلاثة اتجاهات يدفع الانسان فيها ، دون أن يكون بينها التقاء  
الا فى انها يصارع بعضها بعضا ، من اجل السيادة على الانسان .

... ثلاث ايدولوجيات تتصارع على أرض المسلمين لقيادة المسلم فى  
مجتمعه ، ويختلط بعضها ببعض بحيث يثنبه الأصل بينها على المسلم ، أن  
لم يكن ينكره .

ماذا يكون من آثار هذه الأيدولوجيات الثلاث فى حياة المسلم ، وفى حياة  
مجتمع المسلمين .

ليس هناك الا أن تدفع كل أيدولوجية فى حياة المسلم بما يلتزمه منطقها  
من معايير للسلوك والتصرفات ، ومن مفاهيم تحدد النظرة الى الوجود وقيمة  
الانسان .

... ليس هناك الا أن يدفع القوى منها حسب قوته فى الاعلام والمساندة  
والضعف منها حسب ضعفه برجاله وعرضه ، أن بقيت فيه حياة تدفع  
وتحرك .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية ، التى تقوم عليها أية ايدولوجية  
بين هذه الثلاث .. الى ما يشبع الغرائز فى السلوك .. والى ما لا يدع البدن  
يفيق من متع وملذات حسية ، ومن هواشئ ومنكرات ..

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنكره الروحية التى تشارك فى تكوين  
بعض هذه الأيدولوجيات الثلاث ، مما يثير الغرائز ويجعل حياة الانسان حياة  
شهوة بطن وفرج ، وحياة انحلال وتحلل من أى التزام خلقى ، يحفظ على المرء  
قيمه وعلاقته بغيره .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية التى تقوم عليها أية ايدولوجية من  
هذه الأيدولوجيات الثلاث ، فى مجال النظر والتقييم .. ما يحسن : فى  
« النفسية » و « الانتهازية » ... ويبغض بالتالى فيما « يجب » أدائه فى غير  
مقابل لصالح المجتمع ولصالح الآخرين فيه .

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنادى به الروحية التى تشارك فى  
تكوين بعض هذه الأيدولوجيات .. من الاعطاء دون اخذ ، وأداء الواجب  
لذات الواجب .

... ليس هناك الا « فردية » تسير فى طريق الطغيان ، والا انانية تنكر  
على الغير قيمته ووجوده ، وهذا ما تدعو اليه الأيدولوجية العلمانية باسم

الحرية الفردية ، وتصير اليه الماركسية اللينينية ، باسم البروليتاريا والطبقة الكادحة .

... وليس هناك في مقابل ذلك الا « جماعية » يلتزم فيها الفرد أمام نفسه حرا مخاراً بنصيبه في قيامها وبقائها ، ويحتفظ بوجوده الذاتي وبمشيئته الجماعية . وذلك ما يدعو اليه الاسلام وتطلبه رسالته .

ومن أجل ذلك : نجد « الواقع » في حياة المسلمين . . خليطاً من المقاييس الأخلاقية . . وخليطاً من سبل السلوك الخلقي . . وخليطاً من النظرات الفكرية والفلسفية . . وخليطاً من المجموعات البشرية في الميول والانجاه . . وخليطاً من النقاش والجدل يحكمه التضاد والتناقض . . وخليطاً من أنواع الحقد والكراهية . . وخليطاً من نظرة التريص والمؤامرات .

... ومن أجل ذلك نجد تضاداً وتضارباً في المجتمع الاسلامي — أي مجتمع — فكرياً وعملياً ، قبل أن يكون طبقياً أو اجتماعياً . . . نجد صراعاً في التفكير والنوحيه والسلوك ، قبل أن يكون صراعاً بين الغنى والفقر . . أو بين الطبقة الأرستقراطية أو البورجوازية من جانب ، والعمالية ، أو الكادحة من جانب آخر .

... ومن أجل ذلك نجد تضاداً وتضارباً بين دعوة في الولاء الى قوم ووطن . . وأخرى الى عالمية عمالية . . وثالثة الى مبادئ وقيم انسانية .

... نجد احدى الأيديولوجيات الثلاث ترتبط بأرض وهي : العلمانية القومية ، وثانياتها : طبقة عامة في مجتمع وهي الماركسية اللينينية ، وثالثتها : بمستوى انساني خاص . . هو مستوى الانسان الرفيع في أي أرض ، وفي أي قوم ، وفي أية طبقة ، وهي الأيديولوجية الاسلامية .

ويصور المجتمع الأندونيسي المعاصر . . هذا الخلط . . وهذا التناقض :

فالاسلام ، الدين الأصل بين المسلمين فيه . . يتبنى نظاماً أيديولوجياً في الحياة ، هو نظام انسانية الانسان وانسانية الأسرة ، وانسانية المجتمع .

... طرأ عليه منذ سنة ١٩٢٧ أيديولوجية القومية الأندونيسية كما قطن حدودها الرئيس سوكارنو « بونج كارنو » ، ويكون من الماركسية ، والايمن بالله ، وهو تركيب أيديولوجي متنافر .

... ثم طرأت عليهما معا بعد الحرب العالمية الثانية الشيوعية اللينينية فيما تنكره على الاسلام كدين عقيده وشريعة ، وفيما تنكره على القومية الأندونيسية في الولاء للوطن الأندونيسي كعائق في سبيل العالمية العمالية ، التي تربط ولاءها الأخير « لموسكو » ، أو « بكين » .



ويتكون نظام الحكم في هذا المجتمع الأندونيسى من أحزاب ثلاثة ، يمثل كل حزب منها اتجاهاً وأيديولوجية خاصة من هذه الأيديولوجيات الثلاث . وفي واقع الأمر : يتكون هذا النظام من تناقضات وتناقضات تثير القلق والاضطراب ... وتدفع الى عدم الاستقرار في العلاقات ، والى الانقلاب تلو الانقلاب .

وهذا ما كان بالفعل من قيام الحزب الشيوعى بانقلاب من أجل السلطة وتحويل الأمة الأندونيسية المسلمة كلها الى مجتمع شيوعى عمالى عالمى ، مرة في سنة ١٩٤٩ ومرة ثانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

... وليست هذه هي المرة الأخيرة .. طالما لم يصف المجتمع ويخلص الى أيديولوجية واحدة ، هي أيديولوجيته الأصلية ، وهي نظام الاسلام .

ان استقبال المسلمين في المجتمعات الاسلامية لمصدر الانحلال الخلقي في المجتمع الصناعى المعاصر ، الذى وقع تحت تأثير « اللادينية » في الاتجاه العلماني ، تحت تأثير « الالحاد » في الاتجاه الماركسي اللينيني ... هو استقبال يلقي الاستنكار من جانب ، والترحيب من جانب ثان .. يلقي الاستنكار من الكثرة الهزيلة ، بينما يلقي الترحيب من القلة التى تحمل القلم في التوجيه ، وهي قوية على قتلها بما تملك من زمام التوجيه نفسه .

... حتى علاقات الأسرة المسلمة أصبحت غير مستقرة ، تحت ضغط التباين في مقاييس السلوك التى تفرضها هذه الأيديولوجيات الثلاث ، فضلاً عن نظام الحكم ، والتشريع ، والتوجيه . فبينما يوجب الاسلام تضامناً في علاقات الأسرة بأداء نفقة الأقارب على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ... ونظاماً في المجتمع بأداء فريضة الزكاة — اذا بنظام الغاء الملكية الفردية في النظام الاشتراكي الماركسي يسقط الأمرين معا ، عن طريق منع القدرة على الانفاق واداء الزكاة .

وبينما النظام الاسلامي يكل أمر الطلاق أصلاً للزوج ولا يعرف ما يسمى بالانفصال البدني .. اذا بالنظام العلماني متأثراً بتقاليد المسيحية ان اباح الطلاق ، فعن طريق القضاء ، وبدلاً منه يجيز الانفصال البدني الى غير أجل ، فلا تعرف المرأة وكذلك الرجل : اهي أو هو في علاقة زوجية أم لا .

ومن يقرأ مثلاً ما تكتبه « ليلي البعلبكي » في لبنان ، وزبيده بيطاري الجزائرية (١) .. يرى الاتجاه اللااسلامي تحت ما يسمى بتحرير المرأة المسلمة ، فيما يطلبانه من : شرعية زواج المسلمة بغير المسلم (٢) .. واباحة

(١) في كتاب لها بعنوان : « ألا ابكين يا اخواتي المسلمات » أصدره جاليمارد في باريس باللغة الفرنسية .

(٢) ومن الأخبار الأخيرة التى نشرتها بعض الصحف الأوروبية باللغة =

النجربة الجنسية قبل الزواج ... ومساواة الطفل غير الشرعى بالطفل الشرعى ، الأمر الذى يدل على تأثير الاتجاه المادى العلمانى ، أو الالحادى فى محاولة التغلب على أبعاد القيم الاسلامية فى العلاقات الاسرية من جانب ، وعلى وجود الضعف الاسلامى فى المجتمع من جانب آخر .

### آثار الصراع الأيديولوجى :

ولم تكن آثار هذا الخلط العجيب القائم على التناقض بين الأيديولوجيات الثلاث فى المجتمع الاسلامى ، هى فقط : صعوبة استخلاص الاتجاه الأصيل الأيديولوجى للمجتمع فى خطوطه الواضحة من هذا الخلط .. ولا صعوبة حمل المجتمع الاسلامى على اتباعه .. ولا صعوبة نوجهه العاطفة الدينية بين المسلمين توجيهها سليما ايجابيا .

... بل كان من الآثار الواضحة لهذا الخلط مع ذلك : امران فى غاية الأهمية :

١ - تواجد كتل أيديولوجية داخل المجتمع يتربص بعضها ببعض ،

٢ - وتعرض المجتمع للضغط الأيديولوجى الخارجى .. لاىثار أيديولوجية معينة على حساب الأخرى : أما العلمانية اللادينية ، أو الماركسية الالحادية .

وتشكيل هذه الكتل الأيديولوجية يتم تحت تأثير الصراع الثلاثى ، ولغاية استقلال كل كتلة بالحكم فى المجتمع . وكل كتلة اذا استقلت بالحكم لا ندع مجالا لكتلة أخرى فى تداوله معها . لأنها ذاتها ليست حزبا ضمن احزاب سياسية فى نظام حكم واحد . وانما هى عقائد مختلفة ومتباينة .. تنتهى الى نظم فى الحكم مختلفة ومتباينة كذلك .. ومن ثم لا يكون بينها تسامح ، لأن تسع احداها الأخرى فى وجود واحد ، وفى توجيه واحد ، وفى ظل حكم واحد .

وهذه الكتل أو المجموعات التى تنتمى الى الأيديولوجيات الثلاث بتطلعها الى الحكم فى المجتمع الاسلامى ويتناقض بعضها لبعض .. يشتد الصراع

= الانجليزية خبر زواج الأميرة الايرانية المسلمة فريدة باختيارى البالغ عمرها ٢٢ عاما بمنتج الفيلم والمسرح الأمريكى : داود بلهام ، البالغ عمره .. { عاما وقد عقد زواجهما بلندن فى يناير سنة ١٩٦٦ ثلاث مرات فى يوم واحد : مرة فى مكتب تسجيل الزواج المدنى ، ثم بعدها فى المركز الاسلامى بـ «ريجننت بارك» ثم أخيرا بكنيسة القديسة ماريا فى احتفال مسبحى .. «هيرالد تريبيون» فى ٢٢ ، ٢٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، الطبعة الأوروبية » .

فيما بينها ويعنف ، بحيث لا تكون هناك فترة للبناء الداخلى بعد الاستقلال السياسى ، فضلا عن تثبيت عوامل القدرة فيه على التماسك فى وجه الأزمات والتحديات الخارجية .

أما تعرض المجتمع الإسلامى للضغط الخارجى من أجل أيديولوجية معينة وهى فى الواقع : إما أيديولوجية العلمانية التى يحتضنها النظام الديمقراطى الرأسمالى فيما يسمى نفسه بالعالم الحر ، أو أيديولوجية الماركسية اللينينية التى تبشر بها الشيوعية ويساندها العالم الشيوعى فى أوروبا وآسيا .. فلأن العالم المعاصر ينقسم الى مجموعتين من الأمم والشعوب ، وتواجه كل منهما الأخرى فى حرب باردة أو ساخنة مواجهة لا تقبل التراخى ، الا تحت عوامل الاكراه .. ولفترة من الزمن قد تطول ، أو قد تقصر .

وكل مجموعة من هاتين المجموعتين تحاول أن تجذب أو تضغط على الشعوب والأمم الأخرى التى لم ندر بعد فى فلك أية واحدة منهما .. الى أن تدور فيه .. أو تحاول أن تحمل الأمة التى بدأت تدور فى فلك أية واحدة منهما .. الى التزام حركة هذا الفلك ، والبقاء فى تبعيته .. لا تخرج منه بحال أبدا ..

ان العالم الحر ، وهو : أمريكا ودول أوروبا الغربية ،

والعالم الشيوعى ، وهو : روسيا ، والصين ، ودول أوروبا الشرقية .. كلا منهما يدافع عن عقيدة ، ويحمى حضارة معينة ..

فبينما يحمى العالم الحر الحضارة المسيحية ، وفى ضمنها الاتجاه العلمانى .. يحمى العالم الشيوعى الحضارة المادية ، وفى ضمنها : الاتجاه الإلحادى الماركسى اللينينى .

والعالم الإسلامى تحت تأثير الاستعمار الثقافى الغربى ، وهو اتجاه العلمانية .. يكاد يعيش فى فراغ إيمانى وفى عزلة عن الإسلام . ومن أجل ذلك هو فى مهب الريح ، يتحرك حيث تدفعه الرياح ، وتزداد سرعة حركته فى اتجاهها .. حسبما يكون لهذه الريح أو لظلك من عنف وقوة .

فاذا بقى النظام الديمقراطى فى مجتمع اسلامى ، ومعه الرأسمالية فى الاقتصاد ، والعلمانية فى التوجيه .. فبقاء هذا النظام بنفوذ مجموعة العالم الحر ، وتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

واذا دخلت الشيوعية وأصبح لها حزب فى مجتمع اسلامى فبفعل العالم الشيوعى ومجموعته بزعامة الاتحاد السوفييتى أو الصين .

وكلنا المجموعتين : الغربية والشرقية .. يعملان في النقاء نام جاهدتين  
بطريق غير مباشر على أن لا يكون للاسلام شأن في المجتمعات الاسلامية ...  
بحيث ننكون بعد : اليقظة والايمان الواعى بالاسلام مجموعة ثالثة عالمية :  
لا هى الى الشرق الشيوعى الالحادى ، ولا هى الى الغرب الديمقراطى  
الرأسمالى والعلمانى .

ومن هنا يصعب على الوعى الاسلامى الصحيح ، لو وجد .. أن يكون  
سبيله ميسرة في المجتمعات الاسلامية . والأمر الآن لذلك .. يكاد يشبه  
ما كان عليه أمر الدعوة على عهد مكة :

قوى عالمية خارجية .. لا تريد الاسلام في عالمه وشعوبه ،  
... وقوى داخلية في المجتمعات الاسلامية ... يدفعها الصراع من أجل  
الحكم الى اغفال الاسلام وتجاهله ، أو الى العمل على بقاءه في حجب التاريخ  
لا يصل نوره الى حاضر المسلمين ، وغدهم .

للقوى العالمية الخارجية مصلحة .. وللكتل الأيديولوجية داخل المجتمع  
بين المواطنين مصلحة كذلك معها ، في إبعاد الاسلام من مصادر التوجيه  
للمسلمين .

والذى له مصلحة حقيقية في الاسلام والايمان به هو : الشعب المسلم  
وحده في أى مجتمع اسلامى ... هى الجماهير المسلمة التى أضعفها :  
الفقر ، والجهل ، والمرض ، على عهد الاستعمار ، وأضعفها الاستغلال ،  
والاضطهاد والتتبع في ظل الحكم الوطنى بعد الاستقلال .

ان الشعب المسلم في أى مكان .. هو صاحب المصلحة الحقيقية في  
الايمان بالاسلام . لأنه عاش حتى الآن بالايمان به وحده .. وكافح الظلم  
بهذا الايمان وليس بغيره .. ووقف في وجه الاستعمار بتوجيه القرآن ،  
وليس بتوجيه القومية اللادينية والعلمانية الغربية ، ولا بتوجيه  
الماركسية اللينينية .. ويقف اليوم في وجه السياسيين الوطنيين المستقلين  
بالعاملية الدينية وحدها ..

ان الشعب المسلم في أى مكان .. عاش بالاسلام .. ويعيش  
للالسلام . لا تهزه متع الحياة الدنيا .. بقدر ما تحركه عاطفة الايمان بالله ،  
وصلته برسول الله صلى الله عليه وسلم .. عندما صلى ويسلم عليه في  
كل صلاة ..

### **التعايش السلمى :**

وان سياسة التعايش بين الماركسية اللينينية من جانب والديمقراطية  
الغربية الرأسمالية من جانب آخر .. لم توقف الصراع بين الكتلتين ،

ولا كذلك الهجوم والدفاع بين الأيديولوجيتين . وإنما حول الصورة العلنية الواضحة للهجوم والهجوم المضاد الى صورة أخرى غير مباشرة .

... تلك الصورة الأخرى هي صورة الضغط الاقتصادي : وصورة القروض للتنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتطورة في محاولة لكسبها .

فالانحداد السوفييتي(١) يقدم قروضا سخية للدول النامية لشراء معدات صناعية وحربية . والولايات المتحدة الأمريكية كذلك تقدم قروضا لهذه الدول لشراء المواد الغذائية من فيض الحاصلات الأمريكية الزراعية ، وهي القروض التي تستخدم في شراء : الطعام من أجل السلام ، ثم تحصل بالعملة المحلية للدولة النامية على أن يخصص جزء منها للتطوير الزراعي في تلك الدولة ..

وكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يقدم سلعا فائضة عنده ... من جيش من « الخبراء » يسعى لتصدير الفكر الى جانب تصدير السلع !! وتأييد فريق من المواطنين وتصفية آخر !!

### واجب المسلمين :

واجب المسلمين . . في المجتمعات الاسلامية المعاصرة أن ينبهوا أولئك العلمانيين أو الماركسيين الذين اغتصبوا القيادة والزعامة فيها ، وخانوا العهد والتاريخ ، وانحرفوا عن الجادة التي سار عليها الصراع ضد الاستعمار ، وتنكروا للمبادئ التي حملت على الاستقلال وعلى تخليص الأمة الاسلامية في أي مكان من اضعاف المستعمر واذلاله ، وهي مبادئ الاسلام والايمان بها والتضحية في سبيلها بالنفس والمال ، والولد ..

ان الاستعمار في المجتمعات الاسلامية — عندما جثم — استهدف الاسلام لأضعاف قيمه وابعاد النائثة من أبناء المسلمين عن قوة الايمان به والتمسك بتعاليمه . . كما استهدف رجاله وعلماءه بابعاد القوى منهم عن مجال الحياة العامة والحيولة بينه وبين الاستقرار في حياته الخاصة ، وبتقريب الضعيف منهم عن طريق المال أو الجاه في الوظيفة والسلطة ، وحمله من أجل استمرار استمئاعه بالمال أو الجاه أو كليهما .. على الاحتراف بالدين وتشويه قيمه ومبادئه . وقد وجد بعض .. الطرفين .. : في شمال افريقيا أو في وسطها أو في غربها من الاستعمار الفرنسي تشجيعا على تثبيت البدع والانحرافات في تلك المجتمعات ، حتى لا تعود مبادئ الاسلام الى صفاتها وبالتالي الى قوتها . ومن ثم يمكن للمستعمر أن يستقر ، ويستغل ،

---

(١) وكذلك الصين الشيوعية في نطاق ضيق وفي فاعلية أكثر نحو هدمها المنشود .

ويستذل ويسود ! مع أن لبعضهم الآخر فضل كبير في نشر الاسلام في هذه المجتمعات .

والمسلمون في حركات التحرير من الاستعمار وفي استرداد سيادتهم على بلادهم عمدوا كذلك الى الاسلام ليزيلوا غشاوة البدعة من نمائمه ، ويكشفوا الانحراف في ماويله ، وليعملوا على زيادة الايمان به والاستمسك بهبائه ، حتى يصبحوا جماعة عزيزه الجانب .. قويه الاتجاه : تكافح في الحياة بعد وعى بها ، وبما يجب أن يسود فيها ، ويسهدف فيها ..

والاختلاف في أسلوب اضعاف الاسلام بين الاستعمار الفرنسي والآخر الانجليزي يرجع الى التعصب الديني الكاثوليكي في الشعب الفرنسي من جهة والى ملازمة البرونستية للاتجاه العلماني في الشعب الانجليزي من جهة أخرى .

فالكاثوليكية أصلاً ترى في الاسلام خروجاً عن جادة الدين ونطاق العقيدة السماوية ؛ ولذا توجب مقاومته بكل عنف وكذا مقاومة المفتسين اليه واذلالهم واحراجهم في الحياة . وقد تجلت مقاومة الكتلة للاسلام في اسبانيا ، كما تجلى اضطهادها للعرب والمسلمين هناك ، قبل استعمار الفرنسيين لشمال افريقيا ... ولذا فالاستعمار الفرنسي للمجتمعات الاسلامية في أى مكان يحمل انحقد على الاسلام وعلى المسلمين . ومن هنا كان أسلوبه في اضعاف المسلمين واطعاف صنهم بدينهم هو محاولته تصوير الاسلام كمجموعة من الخرافات والاهام ، أو على الأقل كمجموعة من القواعد التى لا تتفق مع الحضارة الانسانية ، أو الميل بكل تعاليمه الى صوفية الحلاج وابن عربى ، وهى صوفية : « الحلول » و « الاتحاد » ! . وليس هناك أقوى في أداء هذه الغاية من بعض المنحرفين من « الطرقيين » الذين انحطوا الى عبادة الانسان وبالسلبية في الحياة ، وتشبثوا بمظاهره فى نضحك وتبكي ، بينما لا تثمر في الحياة الانسانية غير التواكل والانحراف في فهم « القدر » .

وبعض رجال الطرق الذين استخدمهم الاستعمار الفرنسي ليس هم من السائرين على جادة التصوف المستقيم والزهد القائم على القناعة وطرح التشبث بمتع الحياة وانها هم شيء آخر .. هم المتمسكون بالخرافات اقرب الى الشعوذة وانغماس في باطل ليست له صلة بحق .. أما التصوف المستقيم فهو الضمان لسيادة الانسان في الحياة .. وصمام الأمان ضد خطر الأنانية ، وما اتشدتها خطراً على الذات وعلى البشرية .

... التصوف المستقيم ، أو الزهد القائم على القناعة هو لب رسالة

الدين وجوهر الروحية .. انه ضد الشره والطمع .. ضد الطغيان والاستعمار .

... والحياة التى تكسر فيها حدة الأنانية هى حياة الانسان الكريمة ، وليست الا حياة الزاهد العابد . والحياة التى تسود فيها المادية هى حياة الأنانية اللانسانية .. وحياة الاستعمار والاذلال .. وحياة الذل والفرقة العنصرية .

ولمصاحبة التعصب الكاثوليكي للاستعمار الفرنسى كان من أساليبه فى المجتمعات الاسلامية - بجانب اضعاف الاسلام وتشويه قيمه - الحض على نشر الكتلحة من مذاهب الكنائس المسيحية عن طريق التبشير فيها وتحويل المساجد الى كنائس أو الى حانات وبارات يحتسى فيها الخمر ويرتكب المنكر ، نماديا فى احتقار الاسلام واذلال المسلمين . وذلك كله بالاضافة الى ترك المسلمين فى جهل وفقر ومرض ، ان لم يحملوا أكثر من ذلك على الاغراق فى كل من هذه الجوانب المهيئة للانسان .

أما الاستعمار الانجليزى .. فقد أخذ الطريق الآخر لاضعاف الاسلام كطريق لتأمين تبعية المسلمين ورضائهم بالحكم الجديد ، وهو طريق العلمانية وتأكيد فى المجتمعات الاسلامية .. حتى ينغزل الاسلام كلية أو يتخلف عن قيادة هذه المجتمعات بحيث لا يعود له بعد ذلك أثر فى هذه المجتمعات الا اذا قامت دعوة جديدة الى مبادئه لا تقل فى قوتها ودفعها عما كان عليه الوضع على عهد الدعوة الاولى فى مكة والمدينة .



ولكن ارادة المسلمين ، رغم هذه أو تلك من المحاولات لاضعاف الاسلام من جانب الاستعمار .. كانت أقوى بكثير فمناها فنفذت الى جمع التمثل وتكنيل القوى فى مواجهته على أساس من الاسلام وعملا بمبادئه فى الجهاد فى سبيل الله والتضحية بالنفس والمال والولد أهلا فى رضائه .

وكانت ارادتهم من ارادة الله فضعفت شوكة الاستعمار وتقلص ظله العسكرى والسياسى ، وبقيت آثاره فى الاقتصاد والثقافة والتوجيه .

والخطوة التى كان يجب على المسلمين فى أى مجتمع حصل على استقلاله السياسى من مجتمعاتهم أن يخطوها فى سبيل تدعيم هذا الاستقلال من جانب ، والتخلص نهائيا من الآثار الاقتصادية والثقافية والتوجيهية التى بقيت للاستعمار من جانب آخر .. هى اعادة النظر فى القيم والمبادئ الاسلامية وطرح الزائف والطارىء عليها من البدع والانحرافات ومظاهر

الضعف كلها ثم التمسك بالأصيل النقي منها . وهذا يستوجب حتما محاربة البدع والأباطيل والسلبيات كلها .. كما يسوجب الدعوة الى قوة الايمان وقوة النزابط فى المجتمع على اساس من مبادئ القرآن والسنة الصحيحة . وبذلك يصبح المجتمع الاسلامى ذا خلقية اسلاميه ، كما يصبح صاحب انسانية بين افراده وفى علاقته بالمجتمعات الأخرى ..

ولكن بدلا من هذه الخطوه قفز الى قيادة هذه المجتمعات فى الأغلب منها من الوطنيين من هو مولع بتقليد الغرب فى نظام الحكم وفى التوجيه ، تحت التأثير بتلك الدعايات السابقة المفرضة التى كان يروجها المستعمرون وهى تلك الدعاية التى تصور الحضارة الغربية والسلوك الغربى والتوجيه الغربى على أنها نماذج للبشرية ..

وسار هؤلاء القاده فى نفس طريق الاستعمار السابق فى حكم المجتمعات الاسلامية وفى توجيهها . ودفعوا بذلك العلمانية أو الاستهتار بالقيم الاسلامية خطوات الى الأمام ، بينما طاردوا الاسلام فى مبادئه الأصيله مراحل الى الخلف وعلى هامش حياة المسلمين .

وبعض المجتمعات الاسلامية التى تكونت فيها قوة عسكرية وطنية بعد الاستقلال أصبحت هذه القوة فيها تمارس نفس الطريق فى الامتيازات الطبقيّة التى كانت تمارسها قوات الاحتلال العسكرى ، وتسير فى معاملة المدنيين بنفس الأسلوب الذى كان لتلك القوات فى سلوكها مع المدنيين من المواطنين .

ويكاد الطريق الوطنى فى المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسى لا يرى مميّزا من الطريق الاستعمارى على عهد الاحتلال ، الا باللغة الوطنية التى فُشا استعمالها فى عهد الحكم الوطنى ..

... أما خطوط الحياة العامة .. وأما مسالك التوجيه ... وأما الاعتراز بالحضارة الغربية فلم يتغير الأمر فيها بعد الا بالزيادة عما كان عليه الوضع من قبل .

فإذا شاء لبعض قيادات المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسى أن تخالف فى نظام الحكم والتوجيه والتشريع التى كانت للمستعمر السابق .. فإنها تخالف باتباع النظام الآخر فى الغرب أيضا وهو نظام الماركسية اللينينية . وليس فى التفكير فى إعادة النظر فى تقييم المبادئ الاسلامية تمهيدا لتطبيقها وسعيا وراء الاستقلال الحقيقى للمجتمع الاسلامى ..

والماركسية اللينينية بخداعها بالشعارات البراقة والزائفة من : التقدمية .. والحتمية التاريخية .. والجماهيرية .. والنضال الثورى ..



والعدالة الاجتماعية ، وباستخدامها عبارات التهديد بالانقطاع ورأس المال من : استغلال الطبقة العاملة ، وتشويه الملكية الفردية ، ومن طلبها استخدام التخريب ، ورفضها للقيم الأخلاقية كلها في سبيل الوصول الى حكومة الطبقة العاملة .. وفي الواقع للوصول الى حكومة ديكتاتورية تقوم بها عصابة معينة وتفرض وصايتها على الجماهير والفوغاء .. بصور مختلفة .. اكثر شرية من نظام الحكم الفربى الآخر السابق عليها ، وهو حكم النظام الرأسمالى . اذ هذا النظام الأخير اذ يوصل الى فجوة في توزيع الثروة القومية ، ويدفع الى ثراء طاغ في جهة وفقير مدقع في جهة أخرى بين المواطنين .. لكنه يترك على أية حال فم المواطن مفتوحا للقول وللراى دون حرج وأذى ، ودون ارهاب وتتبع .. أما ذلك النظام الماركسى اللينينى فهو يحرم الفم في محتثته من تناول لقمة العيش اذا خرج منها قول أو راى . ومفتحة الفم تنفخ مرة واحدة اما لسد رمق المعدة ، واما للقول ، ان بقى له بعد القول نبض يشير الى حياته .

### \*\*\*

ان اتباع أى من النظامين في أى مجتمع اسلامى استقل سياسيا في الوقت المعاصر هو انعكاس في واقع الأمر لحركة المواجهة النى اضعفت الاستعمار ثم أرغمته على الموافقة على الاستقلال السياسى .. بل هو أبعد من ذلك .. هو خيانة للحركة الوطنية والقوة الوطنية التى تكلمت على أساس من الايمان بالاسلام ، وكان يجب أن تبقى متكئة على الأساس نفسه لتدفع بحركة الاستقلال الجديدة الى ابراز شخصية المجتمع وحياء الروابط التى تربط بين أفرادها ، كالجسد الذى اذا اشتكى عضو منه بالحى تداعت له سائر الأعضاء بالحى والسهر .

ان العناصر السطحية الهزيلة التى دفعتها الانتهازية والنفعية الى تقدم الصفوف لقيادة المجتمعات الاسلامية التى استقلت والتى يعاونها الغرب أو الشرق في البقاء في القيادة .. تشكل الخطر الجسيم على هذه المجتمعات ذلك الخطر الذى فتت قوتها الوطنية الداخلية الى قوى متصارعة متباغضة ، محتمة هذه العناصر بحماة النظام الرأسمالى أو ذاك النظام الماركسى ، وملتبئة اليه في تسليح بعض التشكيلات الوطنية التى تؤلفها لمساندة الحكم الداخلى : سواء بعثاده الحربى أو بخبرته الفنية العسكرية .

... ان خطر هذه العناصر القيادية ينفذ الى صميم المجتمع ويحول قوته الوطنية الصاعدة نحو التمكن من الاستقلال الحقيقى الى قوة تدفع الى تبعية جامحة الى هذا المعسكر الرأسمالى أو الى ذاك الماركسى اللينينى في ايدولوجيته وتفكيره . وقد كانت هذه القوة على عهد الاستعمار متحفزة الى

الانطلاق نحو بناء شخصية المجتمع ثم انطلقت فعلا فزحزحته عن مركز السلطة .. ثم ارتدت على عهد الاستقلال الوطنى الى هدم الشخصية الاصلية للمجتمع كى تلحقه بركب الآخرين . وكل ذلك من أجل الحكم وجاهه .

ان هذه العناصر الهزيلة فى تفكيرها والمنسلطة بعضلاتها النى اسنولت على قيادة المجتمعات الاسلامية .. عاجزة عن ان تخرج من تبعية التقليد لاحد النظامين الغربيين عجزا ذائيا ... وعاجزة عن وعى تاريخ هذين النظامين ، وعن تقييمهما وعن المصير الحتمى المؤدى كل واحد منهما اليه . وهو طغيان عصابة : مرة عن طريق المال .. وأخرى عن طريق الغاء الفقر ! .

ان عصابة الرأسمالية فى المجتمع العلمانى هى عصابة أفراد نشطوا فى جمع المال وتكديسه ، بينما عصابة رأسمالية الدولة فى المجتمع الماركسى اللينينى هى عصابة أفراد وقع فى أيديهم المال بسيطرة القوة وبخداع الشعارات .

ولم يستطع المسلمون فى المجتمعات الاسلامية بعد استقلالها ان يقوموا فى وجه هذه العناصر السطحية الهزيلة كما قاموا من قبل فى وجه قوة المستعمر ونفوذه واستخلصوا منه استقلال شعوبهم ، لأنهم ونقوا فى هذه العناصر كمواطنين .. بالاضافة الى ان هذه العناصر أغرنهم ، وتفريهم باسم الوطنية او باسم العدل الاجتماعى : من الشعارات التى تعبر عن آمالهم دون ان يكون لها واقع فى يوم من الايام ، طالما كان أسلوب الحكم هو النظام الرأسمالى أو النظام الماركسى اللينينى .

فعامل الاغراء بالشعارات مرة .. وعامل القوة المسلحة مرة اخرى التى تمت بعد الاستقلال واقبل على استغلالها الاستعمار الجديد والشيوعية العالمية على حد سواء .. حالا فى بعض المجتمعات دون النمو السوى الرئسيد .

ولم تكسب بعض المجتمعات الاسلامية المستقلة من استقلالها سوى الصراع الداخلى من أجل الحكم ، وسوى كبت الحريات الفردية وتحطيم قوى المعارضة سواء بين المثقفين أو أصحاب الثراء والنعمة .. وبذلك عادت هذه المجتمعات الى الاحساس بالاذلة مرة أخرى .. وربما كان احساسها بالاذلة هذه المرة على عهد الحكم الوطنى أشد منه على عهد حكم الاحتلال السابق .

وربما يعتبر استقلالها بسبب هذه الآثار السلبية عاملا لنخلفها : سواء فى البناء والتعمير ، أو فى تأكيد القيم الاجتماعية ، وتكوين الشخصية المميزة للمجتمع .

وعلى أية حال فالاستقلال السياسى وما أنى بعده من حكم وطنى فى بعض المجتمعات الاسلامية يعتبر على الأقل فترة تجميد للقوى الذاتية فى المجتمع ، تلك القوى التى أطاحت بنفوذ المستعمر وقوته ، ان لم يعتبر هذا الاستقلال عامل اضعاف وافناء لها .

ولهذا يجب ان يستأنف المسلمون ما بدأوه فى مواجهة الاستعمار وهو السعى الى استقلال حقيقى يمكن للقوى الذاتية فى المجتمع من الانطلاق كى تكسح رواسب العلمانية الغربية فى عنف تلك الأيديولوجية الأخرى المستوردة ، وهى أيديولوجية الماركسية اللينينية . وبذلك يخلو الطريق لاستمرار تاريخ الأمة الاسلامية كامة تميزت برسالتها ومنهجها فى الحياة ، وبدورها فيها ، وهو : دور السلام والاسلام .

وإذا كانت تجربة ما بعد الاستقلال السياسى فى بعض المجتمعات الاسلامية صاحبها هذه النتائج المعوقة من التقدم الحقيقى فى مجال الانسانية أو فى مجالات الحياة الأخرى المادية والاقتصادية ، والمريرة فى الوقت نفسه بالنسبة لتفتيت قوى الأمة فى الصراع والتنافس الداخلى من أجل الحكم . . فأولى بالمجتمعات الاسلامية الأخرى التى هى أحدث عهدا بالاستقلال السياسى كالجزائر . . ان تكون خطواتها بعد الاستقلال امتدادا لنهضتها السابقة التى دفعت بالاستعمار الى حدوده الأصلية من جديد ، سواء فى مقومات بنائها ، أو فى أهدافها . وهذه المقومات والأهداف لا تخرج عن إعادة تكوين شخصية الأمة الجزائرية عربية واسلامية ، محافظة على ما ورثته من قيم وتأخذ من العلم والتكتيكية ما وسعها الأخذ منها ، لاقامة حضارة معاصرة ترتكز على المبادئ الاسلامية وحدها فى التوجيه والايمان ، قبل ان تجرأ تبعية أخرى أيديولوجية أجنبية لها ظروفها الخاصة فى نشأتها وقيامها ، ولها نتائجها فى التجربة تنزل بالانسان الى مستوى الحيوان أو الأدنى ، أو نجعل من الحاكم طاغية لا يعرف الرحمة وان اتقن صنوف الفساد والانحراف .

ان ثورة المليون شهيد بالجزائر لم تكن لحساب الشيوعية والماركسية اللينينية بأى اسم . . ولا لحساب العلمانية الغربية . . وانما كانت لحساب الجزائر العربية الاسلامية التى أريد لها أن تبعث من جديد عربية اسلامية والا : كان الأولى لها أن تبقى فرنسية كما أراد لها الاستعمار الفرنسى من أن تصير الى تبعية ماركسية لينينية كما يريد لها عملاء الشيوعية فى البسلاد العربية .

ان خروج هذه الثورة عن الخط العربى الاسلامى هو اهدار أدبى لدماء الشهداء ، واستخفاف بالأمة الجزائرية التى عانت التكنيل والظلم والسجون طيلة عهد الاستعمار . ولو ان هذه الأمة الأبية قبلت العلمانية الغربية . . أو

لو انها حتى قبلت يومذاك الماركسية اللينينية . لما نكل بها ، ولما وقع عليها ظلم آثم ، ولما دفع بأبنائها الى السجون والمعتقلات ، وصبت عليهم فيها ألوان العسف والتعذيب .

... لا ينبغي أن تهدر بواعث نورثها وغاياتها . ويجب على الشعب الجزائري الباسل أن يقف بالمرصاد للانحراف في التوجيه والعمالة الأجنبية . فالصراع الداخلي لم ينل منه بعد ولم يضعف من قوته التي حصل عن طريقها على الاستقلال . . فالوقت باق لم يفت ولم يمض ، للقبض على زمام التوجيه نحو نهضة وطنية وضع أسسها المعلم الأول عبد الحميد بن باديس .

أيه خيانة ترتكب اذ ما وطئت اقدام الغوغاء باسم التقدمية والعمالية العالمية مقدسات الأمة الجزائرية في عقيدتها ومبادئ الايمان ، وهي المستوى الانساني الرفيع ؟

أية خيانة ترتكب اذ ما سرق الثورة عملاء في الداخل لايدولوجيات أجنبية ودفعوا بالأمة الجزائرية ليحكم عليها من جديد بالاذلال وكبت الحريات وتحويل مساجدها الى نواد للعبث والمجون ، ومصادمة معتقداتها في ربها والهائها بمعتقدات بشرية تدعو الى خلق الحيوان وتعمل على تحويل جميع الناس الى حفاة متسولين ؟

\* \* \*



## الفصل الثالث

### صراع الأيديولوجيات ومستقبل الإسلام

والأمل في عودة الاسلام كثوة عالمية تالثة ، وكعقيدة يضحي المؤمنون في سبيلها بأرواحهم وبأموالهم وأهليهم .. هو في الشعب المسلم اذن ، وليس في المحترفين السياسيين بمصيره من أجل المصلحة الذاتية .

... وليس بماركس وتعاليمه ،

... وليس بالقومية اللادينية أو العلمانية ،

... وليس بضعف حملة الفكر الاسلامي المريض ،

ان أرض المسلمين لم تكن في وقت ما الأرض الاصلية للتجربة العلمانية ولا للتجربة الماركسية ، ولم تكن يوما ما أرض الصراع من أجل نظام الحكم القائم على أيهما .

انها تعرضت فقط للغزو الذي فرض عليها ، وتفرضه عليها أية واحد من الأيديولوجيتين .

ان روحية الشرق التي نفذت الى الغرب في صورة المسيحية ... حولها الغرب الى فلسفة مادية .. يصدرها من جديد الى الشرق .

وان سمو القيم الانسانية التي حملتها الرسالة السماوية الى مجتمعات الشرق .. أحالها الغرب بعقله المادي الى قراب نجس ذراته مطلع الشمس فيه .

ان المسيحية الالهية حولها « هيجل » .. الى فلسفة طبيعية ،

وحول « فريباخ » بعده الاله فيها .. الى انسان يعبد نفسه ،  
تم جاء « كارل ماركس » فحول الانسانية المؤلهة عند « فريباخ » ، الى  
« الجماهيرية » .. ونقل القداسة الى « البروليتاريا » وحدها ، دون بقية  
الناس الآخرين في المجتمع .

ان خط التفكير الاوروبى منذ النهضة .. استهدف الاعتداء على الله ،  
ورفع صفاء النفس من جسد الانسان ، ليبقيه ظلاما في غير هداية ، يعيش  
بحاسنه وبغريزه ، ويبعد عقله وروحيته في سلوكه وفي علاقته بالآخرين ممن  
في مجتمعه .. انه استهدف فصل التفكير عن السلوك ، واستخدم الفكر  
كوسيلة للحس وليس ضابطا له .. انه آمن بالانسان كحيوان له عضلات  
قوية في الدرجة الاولى ، ولم يؤمن به كإنسان له خصائصه .. حتى في  
الدرجة الثانية .

وعن هذا .. وذاك : اختلفت فلسفة الحكم ، وغلبت عليها نزعة الغلبة  
والسيطرة ، وهى ما تنتمى الى عضلات القوة المادية ، واختفت نزعة  
الانسانية وهى ما تنتمى الى القيم والمثل العليا .

وعملية التحويل الفلسفى كلها للروحانية ، ولانسانية الانسان ..  
أجنبية تماما عن الشرق : مهبط الرسالات السماوية .. أجنبية تماما عن  
تفكيره ، وظروفه ، وحياته .

فاذا استقدمها الأجانب كمستعمرين في القديم ، والحديث ، للمجتمعات  
الاسلامية أو احتضنها المواطنون من أجل الحكم والاحتفاظ به ، أو بسبب  
الضعف الذاتى للمتطلعين له ولجأه .. فانما يحاولون بها نزع أصيل  
أو اخفائه الى حين .. فانما ينقلون صراعا ليس فى موقعه ، ولذا لا يطول  
أمدهم معه وسينتهى بصرعهم قبل أن يصرع الاسلام ومبادئه ، وقبل أن ينهى  
حياة المسلمين فى إيمانهم بالله .. الى بعد عنه والحاد به .

### تصفية آثار العلمانية أولا :

ولكن لابد أن تصفى العلمانية الغربية والقومية اللادينية فى المجتمعات  
الاسلامية فى طريق عودة الاسلام الى قوته ، وعودة المسلمين الى كتلة مستقلة  
مترابطة فى وجه أى اقتحام أيديولوجى خارجى .

ولكى تصفى العلمانية ، ومعها القومية اللادينية ، من المجتمع الاسلامى  
.. يجب انهاء الاستغلال الاقتصادى للثروة القومية ، وهو الذى ترتب على

الحرية الفردية المطلقة من قيود رعاية المصلحة في استثمار المال واستزواجه ،  
فيما يسمى بالرأسمالية . لأنه وان كانت العلمانية قد استتبع استغلال  
الاقتصاد القومي في أى مجتمع اسلامى ، فان نفس الاستغلال الاقتصادي  
الرأسمالى استتبع بدوره بعد ذلك استمرار اتجاه العلمانية في هذا المجتمع .  
وهنا اذن ترابط متبادل بين الأمرين .

ويبدو هذا الترابط المتبادل بين العلمانية والاستغلال الاقتصادي  
الرأسمالى في المجتمع الاسلامى : في أن وجود العلمانية يحجب نداء الاسلام  
— اذ وجود الاسلام عندئذ ضعيف — عن أن يكون له أثره في توجيه المجتمع  
الاسلامى . وبسبب حجب هذا النداء تفرض الطاعة على المجتمع الاسلامى  
للاستعمار والولاء له في توجيهه ، وبذلك يفقد المجتمع الذاتية المستقلة التى  
تتحدى ، أو التى تقوم في وجه أى خطر عليه يأتى من قبل المستعمر ، وضد  
استغلال رأس المال الأجنبى ، وبالتالي يصبح هذا المجتمع نفسه نهبا لهذا  
الاستغلال المادى والبشرى .

... كما أن استغلال الامكانيات الاقتصادية والطاقات البشرية في  
المجتمع الاسلامى لصالح رأس المال الأجنبى . . يرى في ابعاد الوعى الذاتى  
للمجتمع الذى يحركه النداء الاسلامى في قول القرآن الكريم : «**ولا تؤمنوا**  
**الا ان تبع دينكم ، قل ان الهدى هدى الله**» (١) . . . حماية له وافساحا لمزيد  
من تمكينه وسيطرته .

ومن ثم يحافظ على نظام العلمانية الذى ينيح له ابعاد هذا الوعى  
الذاتى للمجتمع ، أو اضعافه على الأقل ، اما الى وقت أو الى الأبد ، ان قيض  
له البقاء وضمن لنفسه قوة الفاعلية على الأجيال الاسلامية المتتابعة .

فإذا سقط استقلال رأس المال الأجنبى ، وهو لا يسقط الا اذا اشتد  
الوعى الذاتى في المجتمع . . انتهت فاعلية الانجاه العلمانى .

وينمو هذا الوعى الذاتى تحل المقومات الأساسية والأصيلة في بناء  
المجتمع الاسلامى محل العلمانية ، ويشهد ساعد الاستقلال الذاتى في مواجهة  
التبعية الفكرية ، والاقتصادية ، والتوجيهية . . للغرب المستعمر .

والوعى الذاتى للمجتمع الاسلامى ليس عاطفة ولا حماسا يعبر عنه  
المجتمع من وقت لآخر . وانما هو ادراك عميق لجوانب الانسانية ، وللقيم  
التي طلب الاسلام من المؤمنين به السعى في تحقيقها في علاقة بعضهم  
ببعض . . ومن أجل بقاء مجتمعهم كذلك ، وهى قيم ترجع في جملتها الى :

---

(١) آل عمران : ٧٣ -



- العدل والتوازن في المجتمع ،
- وإلى الاحسان في المعاملة والسلوك ،
- وإلى الابتعاد عن الانحراف ، والمساوىء ، والظلم :
- « ان الله يامر بالعدل والاحسان ، وايتساء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، بعظكم لعظكم تذكرون » (١)
- ثم الى الحيطة ضد مباغطة الغدر والتربص من الاجنبى المعتدى :
- « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ... » (٢)

... والعدل والتوازن في المجتمع هو في الدرجة الاولى :

عدل وتوازن في عائد الثروة القومية ،

وعدل وتوازن في المشاعر والاحاسيس الانسانية : « يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ... » (٣)

... والاحساس هو غيضى في الانسانية في المعاملة ، وزيادة معنوية او مادية في العطاء عن الاخذ ، وفي المبادلة على العموم . وايتساء ذى القربى ضرب من ضروب الاحسان ليست فيه مبادلة ، وانما هو دفع في غير مقابل ، وعطاء في غير آخذ . سوى راحة الضمير من جانب ، ودفع شر الحقد من جانب آخر بين أعضاء الأسرة الواحدة ، حتى تكون الأسرة وحدة قوية في بناء المجتمع نفسه .

والانحراف في المساوك ، وانحراف المساوىء في المعاملات مباشرة ، والظلم والبغى فيها هو احق أو واجب . . كفيل برفع الاحسان في المعاملة من باب أولى . . وأخيرا هو كفيل بتعريض المجتمع للفناء والضياع كنية :

فالفحشاء ، والمنكر ، والبغى كلها عوامل مقوضة للمجتمع ، وأمراض اجتماعية في علالة الأمراد بعضهم ببعض ، ودلائل ضعف في مواجهة المجتمعات الأخرى ، وبالاخص في مواجهة تلك المجتمعات المعادية أو التي تضرر العداء . وما أكثر هذه المجتمعات في عالم اليوم المادى .

(٢) الانفال : ١٠ .

(١) النحل : ٩٠ .

(٣) الحجرات : ١١ .

الوعى الذاتى للمجتمع هو الايمان بالاخلاق الاجتماعية ، والنصرف طبقا لمؤداها ... هو قوة الضمير الذى يحافظ على الحرمات ، ويدفع نحو التعاون والتضامن ، ويحول على بذل النفس والمثل فى سبيل المصلحة العامة ، ويؤثر الاعطاء .. قبل الاخذ ، وأداء الواجب .. قبل المطالبة بالحق ...

... هو الضمير الذى يحافظ على الحرمات . على ما يدعو هذه الآية الكريمة . .

« قل تعالوا افل ما حرم ربكم عليكم : ألا تتسرخوا به تسخفا ، وبالأولاد احسانا ، ولا تقتلوا اولادكم من املاق ، نحن نرزقكم وايهاهم ، ولا تاربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا تفتلوا النفس اثنى حرم الله الا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ، حتى يبلغ اشدده ، وأوفوا الكيل والميزان بالقيسط ، لا تخلف نفسا الا وسعها ، واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون . وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١)

... وهو الضمير الذى يدفع المحرمات . . على ما جاء فى قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا انما الخمر ، والميسر ، والانتصاب ، والأزلام . . رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلكم تففلحون . أنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة ، والبغضاء ، فى الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فهل أنتم منتهون » (٢)

... هو الضمير الذى يرعى حق المال لدى مالكه لمن عداه ، كما يرعى حق نفسه فيه ، كما تذكر الآيات :

« يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخدينه الا أن تغمضوا فيه ، واعلموا أن الله غنى حميد . الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم . يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ، وما يذكر الا أولوا الألباب . وما أنفقتم من نفقة ، أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ، وما للظالمين من أنصار » (٣)

(١) الانعام : ١٥١ — ١٥٣ . (٢) المائدة : ٩٠ ، ٩١ . (٣) البقرة : ٢٦٧ — ٢٧٠ .

وكما تذكر الآيات الأخرى :

« يا بني آدم ، خذوا زينتكم عند كل مسجد ، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، أنه لا يحب المسرفين . قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا ، في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون . قل إنما حرم ربي الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغى بغير الحق ، وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأبنا تقولوا على الله ما لا تعلمون » (١)

... وهو الضمير الذي يرعى حق المجتمع في الأولوية على الفرد نفسه . . في تماسكه ، وفي بقائه ، وفي صفاء علاقاته ، كما تطلب هذه الآيات :

« ان الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ، ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ، وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر ، الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والله بما تعملون بصير . والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ، الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير . والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد ، وهاجروا ، وجاهدوا معكم فأولئك منكم » (٢)

واذن كعامل أساس في اسقاط استغلال المال الأجنبي . . وجود قوة الضمير الاجتماعي ، حسب الايمان بالله فيما يدعو اليه من عوامل القوة في الترابط بين الأفراد .

وهذا الضمير الاجتماعي نفسه اذا كان قوة تساند على دفع استغلال رأس المال الأجنبي . . فانه قوة كذلك في دفع استغلال رأس المال الوطني اذا كان ملكية خاصة او عامة على السواء . . . ان هذا الضمير هو الحارس على العموم دون التزول بالمال في مجال امتهان الانسان ، او ضياع المجتمع أو اضعاف قيمه ، بما يوحى به من وضع المال على أنه : « امانة مستخلف عليها » .

وباسقاط الاتجاه العلماني ، والقومية اللادينية من جانب ، وبسيادة الأخلاق الاجتماعية في المجتمع من جانب آخر . . يعبد الطريق فيه لسيادة القيم الاسلامية ، وتأكيد وجودها :

ان في التربية والتعليم ،

(١) الأعراف : ٣١ — ٣٣ . (٢) الانفال : ٧٢ — ٧٥ .

أو في التشريع ، والتنظيم ،

أو في التوجيه العام ،

### الموقاية من الماركسية اللينينية :

فإذا تأكد وجود القيم الإسلامية في المجتمع ، وسادت أخلاق الإسلام الاجتماعية ، حسبما تطلب الآيات القرآنية . . لم تكن للمال سلطة ، ولم يكن له أغراء يدفع على القنعة والطغيان ، ومن ثم : يأخذ المعدل الاجتماعي في توزيع عائد الثروة القومية . . المجرى الطبيعي في المجتمع ، وتأخذ الرعاية الاجتماعية مكانها في حياة كل فرد فيه .

وبذلك يضيق مجال النداء الماركسي في علاقات الأفراد ، أو ينعدم وتغلق النوافذ دون أساليب الماركسية اللينينية في الهدم والمؤامرات . . للوصول الى ديكتاتورية عمالية ، تتولى الوصاية على سلطتها في مرحلة انتقالية : عصاية تبيح لنفسها سلوك طريق البراجماتية في الاحتفاظ بوضعها والاستمرار في ممارستها السلطة ، كما صنع لينين . . ومن جاء بعده من زعماء البلشفية .

انه ليس أخطر على المجتمع الإسلامى المعاصر ، بعد العلمانية والقومية اللادينية :

... من بقاء نظام الرأسمالية في مجال الاقتصاد القومى ،

ومن ترك الباب مفتوحا لطغيان استغلال المال ، وترف أصحابه ، ومهما نشطت الدعوة الى الإسلام ووضحت مبادئه .

لأن الدعوة الى الإسلام عندئذ دعوة في مسالك وعره ، أو في دروب مسدودة . وهى لا تتعدى النظر ومستوى الاسماع ، دون أن تجد لها مكانا في واقع الحياة .

والخطر عندئذ ليس خطر ارتفاع الدعوة الى الإسلام فوق واقع الحياة ومجرى التطبيق في سلوك الانسان . . ولكنه خطر « المضاعفات » التى تزيد في الحيلولة دون عودة الإسلام نفسه الى المجتمع الإسلامى . وهى مضاعفات تمكن الماركسية اللينينية من الواقع الذى أوجدته العلمانية الغربية والقومية اللادينية من قبل في توجيه المسلمين في مجتمعاتهم ، وفي إيجاد أجيال منهم يستمرئون طريقها ، ويستهدفون غاياتها طيلة الاستعمار الغربى لها ، ثم كذلك على عهود الحكم الوطنى بعد الاستقلال السياسى .

ان الأمر حينئذ سيكون مع تمكن الماركسية اللينينية . . . أمر تصفية للإسلام بحيث لا تكون له عودة ، كما تصنع الآن ومن قبل الآن . . . بالبلاد الإسلامية في شمال آسيا .

... فمئذ اعلان نورة ١٩١٧ ، وادخال بلاد القوقاز في دائرة الاتحاد السوفييتي ، ومهمة دعوة الاتحاد العلمى للماركسية اللينينية . . . هى تصفية الاسلام تصفية نهائية من المجتمعات الاسلامية القوقازية .

وفى تقرير(١) للمؤتمر الروسى للعلوم والأبحاث النظرية الذى عقد فى نهاية سنة ١٩٦٠ فى «ماجاشكالا» . . . يتضح تكريس الجهود لبحث موضوع : « مخلفات الدين الاسلامى ووسائل التغلب عليها » . . . عن طريق :

الدعوة الاحادية العلمية بين الكبار ،

وطريق : التربية الاحادية العلمية للأطفال فى المدرسة وفى محيط الأسرة .

وتولى الدعوة الى عقد هذا المؤتمر . . . كل من جامعة حكومة « داغستان » التى تحمل اسم : ف . ا . لينين ، بالاشتراك مع جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية فى داغستان . . . واشترك فيه اربعماية وخمسون من مدرسى معاهد التعليم العالى ، وممثلى جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية ، والعاملين فى الحزب والهيئات السوفييتية ، وكبار المشتغلين فى ميدان الانتاج ، والمدرسين والكتاب ، والعاملين فى المؤسسات العلمية من : موسكو ، وكيف ، وجمهوريتى ازربيجان وتركمان ، وجمهوريات : داقستان ، وكياردينوبالكار ، وشمال أوستين ، والقتار . . .

● وقد قدم س . م . جاد زهيف ، كبير أساتذة الفلسفة فى جامعة حكومة داغستان التى تحمل اسم : ف . ا . لينين . والخير فى العلوم التاريخية . . . تقريراً الى هذا المؤتمر . . . تناول فيه :

« اتجاه رجال الدين نحو صبغ الدين الاسلامى بالصبغة العصرية فى الظروف الراهنة ، وجعله متمشياً مع مبادئ الشيوعية ، واصبحوا يروجون شعارات مختلفة مثل : «الشيوعية هى عقيدة الوقت الحاضر» . . . وفلسفتنا : «هى الايمان بالشيوعية ومحبة الله» ، و «الشيوعية هى الجوهر المفهوم لله»

---

(١) التقرير بقلم س . م . جاداهيف ، ن . م . كوليف . . . نشر تحت مواضيع فلسفية رقم ٥ فى شهر مايو سنة ١٩٦١ ، وكان الانصريح بالنشر فى ١٠/٥/١٩٦١ .

و « مبادئ محمد وامانيه تتمثل في الشيوعية العلمية الناشطة » و « الله يتودنا نحو : طريق السلام ، ونحو الديمقراطية والاشتراكية » .

« كما علل هذا الاتجاه :

بأنه محاولة لانقاذ الاسلام من تقدم الالحاد العلمى ، والأعمال الباهرة التى حققها العلم فى الوقت الحاضر ، وتكيفه . . بحيث يتمشى مع حاجات التطور الاجتماعى الجديدة » .

● كما قدم م. ا. عبد اللاييف ، الأستاذ بجامعة حكومة داغستان ، والخبر فى العلوم الفلسفية تقريراً بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب الاجتماعية فى القرآن » قال فيه :

● ان جميع مذاهب التعاليم الاسلامية متشعبة بروح الازعاج والاستسلام بل ان كلمة « اسلام » نفسها .. تشير الى الخضوع . ثم استطرد يقول : ان القرآن قد فسر بتقسيم المجتمعات الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى ، والرق . . على انها ظواهر طبيعية مستمدة من الله !! كما ان القرآن اذ يؤكد : ان كل قوة من الله ، ويطالب الناس بطاعة ولاتهم . . انما يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية ظالمهم !!

... وقال صاحب التقرير بعد ذلك :

« ان القرآن يقول فى تعاليمه : بأن الامور كلها بيد الله » ، « وأن كل كائن حى بما فى ذلك الانسان : انما يعمل ويخيا ويموت وفقاً لإرادة الله » ، ووفقاً لكتاب دون فيه مصيره » . ومن ثم : فان القرآن ينكر ارادة الانسان ، ويجعل منه العوبة فى يد الله !! وفى الوقت نفسه فان القرآن يناقض هذا الوضع الذى شرعه فينبى كل الأعمال السلبية ( من وجهة النظر الدينية ) الى ارادة الانسان بصورة مقدورة !!

... ثم يشير فى نهاية التقرير :

الى ان التعاليم الاجتماعية فى القرآن . ذات طبيعة رجعية !! ولهذا فان المعرفة والعمل على الكشف عن وجهة هذه التعاليم ذو أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والعملية » .

● وخصص ف. ك. كوليف ، رئيس قسم الفلسفة والتسانون فى اكااديمية جمهورية تركمان السوفيينية الاشتراكية ومن رجال العلوم الفلسفية،

تقريره لموضوع : « التمسك بالشعائر والاحتفالات الاسلامية وما تلحقه من  
اضرار بالوضع التي تسود المجتمع الشيوعي !! .. » فقال :

« ان المؤمنين ملزمون الزاما قاطعا وفقا للشريعة الاسلامية بمراعاة  
عدة شعائر واحتفالات دينية ، مهما كانت ثقيلة الاحتمال . واهم هذه  
الشعائر هي :

« الايمان : بأن لا اله الا الله !!

« وان محمدا رسول الله !!

« وصيام شهر في السنة !!

« واقامة الصلاة خمس مرات في اليوم !!

« وايناء الزكاة الى الفقير !!

« والحج الاجباري الى مكة مرة واحدة في الحياة على الأقل ، بتقديم  
الأضحية !!

... وأوضح صاحب التقرير ذلك ، عن طريق أمثلة تستهدف الانتفاع  
من الأضرار التي تلحق هذه الشعائر بصحة الكادحين ! وبحياتهم اليومية !  
وكيف أنها تسدل ستارا قاتما على اتجاهات المؤمنين بالاسلام !! وتقف في  
سبيل تطور ثقافتهم !! ومن ثم : تقف حجر عثرة في طريق قضية النظام  
الشيوعي !!

... ونوه صاحب هذا التقرير بأن من بين التعاليم الهمجية !! التي  
أوصى بها الاسلام : عملية الختان !! . وقال : ان ثمة وجهات نظر متعددة  
فيما ينصل بشأن هذا التقليد . ولكن هناك أسبابا تؤيد الافتراض بأن عملية  
الختان كانت من أخط مراحل تطور الانسان ، بمثابة علامة تدل على انتساب  
ان شخص الى إحدى الأسر المختلفة في القبيلة . ولم يحظ هذا التقليد بأهميته  
الدينية الا بعد ذلك بزمان . ولا يزال اليوم بعض السكان المتأخرين في  
جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز يتبعون هذه العادة الوحشية المخجلة !!

... وبعد ذلك أسهب صاحب التقرير في الحديث عن مادة الكفاح ،  
واشكاله وأساليبه ... ضد الشعائر والتقاليد الدينية الضارة !! ...

● بينما قدم د. ايل كارلى ، كبير مدرسي الجامعة التركمانية الحكومية  
التي تحمل اسم : مكسيم جوركي ، تقريراً عن موضوع : « الاسلام كاداة  
لاستعباد المرأة !! » أكد فيه :

« النجاح الرائع الذى نحقق فى ميادين الحياة الاقتصادية ، والثقافية فى الجمهوريات القومية السوفيتية . ولكنه قال فى الوقت نفسه :

« ان مخلفات الدين النى تنطوى على السلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة لا يزال باقيا فى بعض الجهات . وقال : ان هذه المخلفات تتمثل بصورة رئيسية .. فى تقييد اشراك النساء فى الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، وتقييد فرصهن فى تلقى التعليم ، والمسلك الذى ينطوى على احتقار المرأة فى سيرة الحياة اليومية . وقال :

« ان نمة حالات فى جمهوريات آسيا الوسطى حيث لا تزال مخلفات الاسلام ملتصقة بالحياة !! ، قام فيها الوالدان بانتزاع بناتهم المراهقات من دراستهن ، وبعثوا بهن الى بيت الزوجية !!

... « والواقع : أن الشباب من النساء والفتيات اللاتى يظهرن عدم الخضوع للعادات والتقاليد الدينية المهينة !! يتعرضن للاضطهاد من جانب بعض الوالدين . كما ان من بين مخلفات الدين التى تتسم بالسلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة : تعدد الزوجات ، ومهر العروس . وهى تقاليد تتناقض مع مذهبنا الاشتراكى وقوانيننا السوفيتية ..

... « ولهذا : فان من الضرورى أن نخوض كفاحا مجردا من كل رحمة أو تسامح !! ضد جميع المخلفات التى من هذا النوع ، وضد كل حالة منها . وليس فقط عن طريق توقيع العقوبات الصارمة وفقا للقانون ، بل والقيام فى كل مناسبة من هذه المناسبات بخلق رأى عام ساخط ، يندد بأوثك الذين يتمسكون بهذه العادات والتقاليد الضارة التى هى من مخلفات الماضى !!.

... « وقد أصبح علينا أن لا نعمل على تحسين دعايتنا اللاحادية !! من كل الوجوه فحسب . بل وأن نأخذ مأخذ الجد تدريب دعاة من النساء وتعليمهن بصورة جريئة لرفع شأن المرأة الى المراكز الرئيسية فى منظمات الحزب والمنظمات السوفيتية ، والاقتصادية ، والمنظمات العامة ، وفى ميدان انتاج المزارع الجماعية ، وكذلك لاطهار اهتمامنا الشديد بتحسين مركز النساء فى ميدان الحياة اليومية ورفع مستواهن الثقافى » .

وأصدر هذا المؤتمر توصيات واسعة النطاق تستهدف مضاعمة العمل فى سبيل التغلب على مخلفات الدين الاسلامى .

... كما عرضت جامعة داغستان الذى عقد فيها المؤتمر .. نشرات علمية وأدبية تتضمن : نقد الاسلام . كما عرضت صورا فوتوغرافية تتناول موضوع :



« جوهر النظام الطبقي في الاسلام ،  
« والعلم والدين »

« وعرضت على اربعة حوامل : مقالات الصحف الاقليمية التى تتناول  
الدعاية الالحادية العلمية .

كما علقت لوحات مرسومة بعبارات كبيرة تندد بمخلفات الاسلام  
وبالشريعة الاسلامية ، والعادات الضارة .

\* \* \*

والاسلوب الماركسى من أجل قيام الديكتاتورية العمالية العالمية في دعوته  
الى التخريب واللااخلاقية ، وفي تبريره الاجرام وسفك الدماء وانغدر والخيانة  
... له ظابع الكذب والافتراء باسم : الدعاية الالحادية العلمية ضد الدين ،  
أى دين ، ويعتمد على ترويج الامية الدينية والجهل ببادئ الاسلام خاصة  
باسم العلم وقديسيته .

فليس في كل ما قيل في هذه التقارير كما يظهر جليا ... ما يدل على منهج  
علمي ، أو تجليل علمي يسبق الحكم والتقييم لما يقيم ، أو يصدر في شأنه  
الحكم .

... أن ما جاء فيها لا يعدو أن يكون تلبيسا للحق لباس الباطل ... أو  
خلطا بين تقليد يئى ومبدأ اسلامي ، أو ترويجا لامية اسلامية باسم العلم  
الحديث .

... وإذا جاز للماركسية اللينينية أن تتحدث في الاقتصاد ، والتخطيط  
والتصنيع ، فأنه لا ينبغي لها أن تتحدث عن حرية المجتمع ، وحرية الأفراد ،  
وقوة العلاقة في الأسرة وكرامة المرأة كزوجة ، وعن الانسانية والانسان  
بصفة عامة .

فالفرد في نظرها لا وجود له الا ... في ظل قيادة الحزب الديكتاتورية :  
ممثلة في اللجنة المركزية والقيادة الجماعية لعصابة من أعضاء الحزب  
الشيوعي .

والزوجية ، والامومة ، والعلاقة الأسرية لا قيمة لها اطلاقا في مواجهة  
الدولة ، ونظام الحزب الشيوعي .

ولكنها التتارية الآسيوية في تصفية الاسلام في مجتمعاته ... يوم تتغلب  
الماركسية اللينينية ، وتحكمها الحزبية الشيوعية .

... وكما فعلت الصليبية الكنيسية في القرون الوسطى بالإسلام في إسبانيا ، وفي جزر البحر الأبيض المتوسط ، وكما تأزرت هذه مع العلمانية ضد الإسلام في بلاد البلقان منذ الحرب العالمية الأولى ، ثم بعدها في تركيا الكمالية . تفعل الماركسية اللينينية منذ الثورة الشيوعية ، وبعد الحرب العالمية الثانية في بلاد المسلمين : في آسيا النضمت بالقوة والعنف إلى الاتحاد السوفييتي .

وسنظل نفعل ذلك كلما سادت مجتمعا بأكثر من المجتمعات الإسلامية في آسيا أو إفريقيا .

\* \* \*

واذن يجب أن يكون النظام المقبول في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . هو ذلك النظام الذي يقضى على العلمانية والقومية اللادينية ، ثم يقيها أيضا من التتارية الآسيوية الحديثة ، وهى تتارية الماركسية اللينينية الحادية . الإسلام بتعاليمه ومبادئه جملة . . كفيل بتحقيق الهدفين في مجتمعه ، ان فيض لهذه التعاليم والمبادئ أن تأخذ طريقها في التنفيذ في غير تردد .

● فنظرته الى المال من : ان ملكيته الحقيقية لله تعالى ، وأن وضع يد الانسان عليه وضع استخلاف وائتمان . . . . . توجب على من تحت يده المال : ان يراعى الله في مباشرته اياه : في استثماره ، أو انفاقه ، على السواء .

ورعاية الله في شئون المال هي : أن يجعل المال قوام الأمة الإسلامية كلها ، وليس لوالضعى اليد عليه وحدهم . وعندئذ اذا لم يصرف في حاجات الأمة كلها : لمن لا يملكون المال فيها ، ولوجود القوة والتماسك في علاقات بعض أفرادها بعضا ، وفي مواجهة أعدائها ، عن اختيار ورضا نفسى من استخلف عليه . . فان للامام أن يجبر على نزعته من يسيء التصرف فيه ، أو تشيح نفسه فتمسك به ، أو تكفزه عن التداول . . . . . والحرب ضد مانعى الزكاة . . أمرها مشهور في تاريخ المجتمع الإسلامى . . . . . وفي قوله تعالى :

« ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ، وارزقوهم فيها واكسوهم ، وقولوا لهم قولا معروفا » (١) .

... وفي قوله أيضا :

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنبئره للعسرى .

---

(١) النساء : ٥ .

وما يغنى عنه ماله اذا تردى . ان علينا للهدى . وان لنا للآخرة والاولى .  
فانذرتكم نارا تلظى (١) .

... وكذا فى قوله :

« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم  
بعذاب اليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم (٢) »

... وفى غير ذلك من آيات كثيرة ، مما يدل على ان : صلاح الأمة  
مرتبطة برعاية الله فى شئون المال ، وعلى ان المسيئين فى هذه الشئون سواء  
بالسفة ، أو الشح والامساك ، أو الاكتناز وعدم تركه للتداول ، أو الاستغلال  
واهذار كرامة الآخرين عن طريقه ... لابد ان يلحقوا جزاءهم على سوء  
تصرفهم ، وفى الوقت نفسه .. لابد ان يعاد وضع المال فى أيديهم الى وضعه  
الأصيل فى نظر القرآن ، وهو : وضع ارتباط كيان الأمة الاسلامية جميعها  
به على السواء .

واذا كان الله جل شأنه يتولى الجزاء فى الآخرة .. فان الامام فى الدنيا  
مسئول عن تنفيذ ما أمر به فى سبيل صالح الأمة وخيرها ... وهو اعادة  
الوضع الأصيل للمال ، وازالة الانحراف فى شئونه .

● وكذا خلقية الاسلام الاجتماعية من وجوب العدل والتوازن بين اى  
من اثنين فأكثر فى الحياة ... بين الانسان فى بدنه وروحه ، وبين الفرد  
والفرد : ان فى المبادلات والمعاملات ، أو فى التنهية ، أو فى رد الاعتداء .

... ومن وجوب الاحسان على من استطاع ان يزيد على العدل ،  
ويرتفع فوق التوازن : فى مبادلاته ومعاملاته ، فيعطى أكثر مما يأخذ ، ويوجب  
على نفسه أكثر مما يستحق لصالح غيره وأمنه ،

... ومن وجوب ترك المنكرات ، والفواحش ، والبغى ... ترك ما  
يقوض النفس وعلاقات الأسرة ، ويحيل المجتمع فى صلات بعضه ببعض الى  
شحناء وبغضاء ، وحقد وكراهية ، وقتال طائفة لأخرى ،

... هذه الخلقية الاسلامية الاجتماعية بانضمامها الى نظرة الاسلام  
الى المال ، على نحو ما سبق .. كفيلة باستئصال العلمانية ، ووضع سد  
منيع فى طريق الماركسية اللينينية الى المجتمع الاسلامى .

فالامران معا ، من علمانية وماركسية ، لم يكونا أصلا من صنع الاسلام

---

(١) الليل : ٨ — ١٤ (٢) التوبة : ٣٤ ، ٣٥

أو من نتائج تطبيقه في الحياة الإنسانية . وإنما كانا رد فعل لنصرف الكنيسة : أحدهما جاء عن طريق مباشر لهذا التصرف ، والآخر حدث نتيجة لطغيان سبق قبله .

وابتلاء المسلمين بهما ، كان بسبب امتداد جشع البربرية الأوروبية الى بلاد المسلمين وما فيها من كنوز وطاقات ، يسرت له : من التمكن والاستغلال لنروات المسلمين ولجهدهم البشري .. فرقة المسلمين ببعدهم عن كتاب الله .. وتمسكهم بالتبعية المذهبية لضعف القادة والموجهين .

وليس من اليسير : أن يعلن النظام الاسلامي في وقتنا الحاضر في مجتمع معاصر .. فتفتزع منه فورا جذور العلمانية في التوجيه ، ويحول طغيان الرأسمالية ، ويضعف تحديها للقيم الإنسانية وتو اعلاؤه . فقد أعلنت مجموعة الملايين من المسلمين في شبه القارة الهندية قيام دولة « باكستان » سنة ١٩٤٨ على أساس من حكم القرآن .. كتاب الله ، متحدية به نظم الحكم القائمة ، وهي النظم الغربية الديمقراطية ، والشرقية الشيوعية ، وذلك تحقيقا لما نادى به الفيلسوف : محمد اقبال ، وعمل على تحقيقه : الزعيم انسياسي .. محمد علي جناح .

وليس من شك في أن محمد اقبال .. يسر بفهمه الاسلام وعرضه نبائده في كتابه : « تجديد الفكر الاسلامي » صلاحيته في التطبيق في الحياة اليومية المادية المعاصرة ، وحياة المجتمع المعاصر في علاقة بعض افراده ببعض ، وعلاقته : ككل .. بالمجتمعات الأخرى ..

... كما أنه ليس من شك أيضا : في أن محمد علي جناح في زعامته السياسية استطاع أن يخلق الجو السياسي الداخلي ، والجو الخارجي لقيام مجتمع معاصر على أسس اسلامية في عالم تتحرش فيه الايديولوجيات الإنسانية بالدين ..

وبعد عشر سنوات تقريبا من قيام دولة باكستان ظهر النقد السافر للاتجاه العلماني الغربي لنشأة هذه الدولة على أسس اسلامية في صورة بحوث علمية ، تستهدف الايحاء في نفوس الباكستانيين بخيبة الامل من جانب ، والتحذير للدول الاسلامية الأخرى من سلوك اتجاه باكستان الاسلامي في نظام الحكم من جانب آخر ، وتطلب الى المسلمين جميعا : أن يحذوا حذو تركيا الكمالية من جانب ثالث .

وقد كتب أحد هذه البحوث المستشرق الكندي : « وليفرد كانتويل سميث » ( Wilfred Cantwell Smith ) في كتاب له بعنوان : « الاسلام

في التاريخ الحديث (١) (Islam in Modern History) والمؤلف يعتبر من أكثر المستشرقين اعتدالا في تأليفهم ، وأكثرهم كذلك توددا للعالم الاسلامي .

وقد جاء في هذا البحث :

«إن إنشاء باكستان كدولة اسلامية يعتبر غلطة !! ويصب المؤلف — كما تقول السيدة — الكاتبة «مارجريت ماركوس» (Margaret Marcus) على الباكستانيين شواظا من تقريعه ولومه ، وينعى عليهم : أنهم يعيشون على الماضي ويقدمونه . اذ يقول : انه من المستحيل تماما ، وضرب من العيب . محاولة اعادة حكومة مضت في عهد آخر !! . ان باكستان لا تستطيع أبدا ان تعيد شطرا من تاريخ الجزيرة العربية !! » .

\* \* \*

والسؤال في « تجربة باكستان » حقيقة .. هو :

هل الأخذ بالاسلام في نظام الحكم المعاصر عبث ، لانه اعادة لحكومة مضت في عهد آخر ، ولانه أيضا اعادة لشطر من تاريخ الجزيرة العربية .. اى اعادة لحكم البداوة في الصحراء العربية على عهد الابل والقبيلة ؟

.. أم ان الأخذ بنظام الاسلام في المجتمع المعاصر يتطلب أولا : ازالة رؤسب العلمانية ومخلفات القومية اللادينية في التوجيه ، وآثار النظام الرأسمالي في الاقتصاد القومي ؟

ان دعوى : ان الدين الاسلامي هو حصيلة التجارب لحياة انبلاد في صحراء الجزيرة العربية ، ومن ثم يتلاءم مع الوان الحياة البدائية في الشعوب المتخلفة ، دون ان يستجيب للحياة الحضارية الانسانية وينجز مطالبها .. دعوى قديمة مكررة لدى المستشرقين . وهم مجموعة العلماء الاوربيين الذين سخرُوا اقلهم باسم المنهج العلمى في البحث للخدمة الكنيسية في التبشير ، وخدمة الاستعمار الغربى في الاستغلال للشعوب الاسلامية في افريقيا وآسيا .. وأخيرا لخدمة العنصرية الاوروبية وتمكين سيادتها على الاراضى في العالم القديم .. وهم أولئك الذين صنعوا بعض المسلمين في جامعاتهم ليكونوا أئمة الكفر في بلادهم معهم ، أو بدونهم ..

(١) نشر في سبتمبر سنة ١٩٥٩ نيويورك .

(٢) Muslim Digest; March 1960. Vol. 10 No. 8.

وهي كاتبة أمريكية ظهر نقدها لهذا الكتاب في عدد شهر رمضان — مارس سنة ١٩٦٠ في المجلة الاسلامية السنوية التى تصدر من جنوب أفريقيا « دورين » .

ثم هذه الدعوى نفسها : هى دعوى الطفولة البشرية فى الحكم ، التى تجعل شعارها : « ما عندنا خير مما عند غيرنا » .. من غير تفتيش فى عناصر القيمة الذاتية التى لكل مما عند الطرفين ..

انه يثير حقد الكنيسة ورجال التبشير والمسنشرين ان يقال : لا اله الا الله ، محمد رسول الله . لأن الكنيسة لا تطلب وحدة فى الالهية ، كما لا تطلب رسولا بعد عيسى عليه السلام .

... ويثير الاسنعمار ، كما يثير العلمانية الغربية والقومية اللادينية : ان يرتفع صوت المسلمين فى آذانهم عدة مرات فى اليوم مردين : اشهد ان لا اله الا الله ، واشهد ان محمدا رسول الله .. معلنين تضامنهم وتصميمهم ككلية قوية متراسة ، تفنى دون ان تذوب فى غيرها من الكتل والمجتمعات ، وتصبر على الشدائد والمكاره فى سبيل ان تبقى على عهدا من عبادة الرحمن ، وعلى الولاء لبعضها بعضا غير متجاوزة به .. الى مودة من يحاد الله ورسوله ..

ان الاسلام جاء به محمد صلى الله عليه وسلم العربى القرشى ، ... وان الدعوة الاسلامية ابتدأت سرا وجهرة فى مكة ، التى كان يحى سادتها عبادة الوثنية ، وهى عبادة : ترسم الصورة البدائية فى العقائد البشرية .

... وان المجتمع الاسلامى فى نظامه ، وحكمه ، وهدفه وتحديده علاقاته تام اولا بالمدينة بعد ان التقى « المهاجرون » « بالانصار » وغلبت عليهم الروح الايثارية فى سبيل تحقيق الهدف ، وهو : اعلاء كلمة الله ، او سيادة القيم الانسانية فى حياة الانسان .

١ — فهل ، لان محمدا عربى ، ولان مسرح الدعوة ومكان المجتمع الاول ارض عربية .. يكون الاسلام عربيا وليس انسانيا ؟

٢ — هل لان العرب كانوا قبائل عدة ، ولان حياتهم كانت حياة البدو ، قبل ان تكون حياة الحضر .. يكون الاسلام دين البدو والصحراء ، وليس دين المدينة والحضر ؟

٣ — هل القرآن ، وهو كتاب محمد .. يصور دين الطبيعة البشرية ، ويرسم خطوط السلوك الانسانى الكريم فى ذاته .. أم انه تعبير عن حياة محمد الخاصة التى عاشها فى تفاعله مع محيط الأجواء العربية القبلية ؟

● ان تقييم الاسلام قبل كل شئ .. من كتابه ، وهو القرآن الكريم .. وليس من حياة محمد الخاصة .. ولا من حياة العرب العامة ..

● وان تتبني ما جاء في القرآن من مبادئ .. يعود الى طبيعة هذه المبادئ في ملائمتها لها .. وليس للملءمة حياة البدو دون حياة الحضر .

● واذا استقرت ملائمة الاسلام لخصائص الطبيعة الانسانية الذاتية ، فهو لاجيال البشرية كلها ولعهودها المختلفة ... وليس لجيل معين ، في مكان معين ، في وقت معين .

ان الاسلام يستهدف السلام . والسلام يتحقق في التوازن . فرسالته لا تخرج عن رسم طريق التوازن بين كل اثنين متقابلين في الوجود ، ولو كانت هذه الاثنيية في الفرد الواحد .. بين بدنه وروحه .

... واذا كانت تلك هي رسالة الاسلام .. اكون لتراب معين ، وانسان خاص ، وعهد ماضٍ .. أو آتٍ ؟ .

... ولكنها الطفولة البشرية في الحكم ... ولكنه الحق ... ولكنها روح السيطرة والاستغلال ... ولكنها روح الانانية .

ان تجربة « باكستان » يعوق تقدمها .. رواسب العلمانية ، وليس نظام الاسلام في الحكم ... يعوقها : اختلاف الثقافة ، واختلاف نظم التعليم واختلاف مناهج الحياة تحت تأثير الجديد والقديم ... ذلك الاختلاف الذي انت به العلمانية ، ورسبته في نفوس المسلمين ووضعته حواجز بينهم .

... انه يعوقها ويشل فاعليتها سيطرة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد القومي ، وتحكمه في الضغط على سياسة الحكم ، وعلى التوجيه بصفة عامة .

... انه يعوقها ويشل فاعليتها .. تعدد اللغات في الامة الواحدة ، كل لغة منها تعبر عن ثقافة واتجاه ، بدلا من لغة واحدة ، هي : لغة الاسلام ، وهي لغة كتابه .

ومن أجل : ان لا يتعجل في الحكم على تجربة النظام الاسلامي في باكستان أو في مجتمع اسلامي آخر تأثر بالاستعمار الغربي وبالأيدولوجية العلمانية .. يجب ان تكون هناك مرحلة « انتقالية » تخرج بالمجتمع من اخطبوط العلمانية تدريجيا .. الى الملامح الاسلامية في جوانب حياته العديدة ..

وأولى خطوات هذه المرحلة تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي ،

ومن الأهمية بمكان ، مع تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .. العمل على تمكين الخلقية الاسلامية في التعليم والتوجيه ، سواء منها

الفردية أو الجماعية حتى تكون المباشرة للمال من قبل الوطنيين مباشرة  
سلبية تقوم على رعايته ، وعلى انه لكل . . وفي خدمة الأمة جميعها ، لا فرق  
بين من يملكه ومن لا يملكه .

ويجب أن لا يكون تأكيد السلوك الاجتماعى على حساب العناية  
بالأخلاق الفردية : كالصدق ، والأمانة ، والعفة ، ونحوها . . مما من شأنه  
أن يستل الفرد وبهذه كوحدة في بناء المجتمع . اذ بدون هذه الأخلاق الفردية  
لا تتحقق الخلقية الاجتماعية أصلا . فليس من المعقول : أن يكون فرد ما  
عادلا — والعدل خلق اجتماعى — وهو غير صادق ، أو غير أمين ، أو غير  
عفيف — وكل صفة من هذه خلق فردى : فتقوم العدل . . الاعتراف بوجود  
الفرد الآخر ، وبحقه في الحياة . وهذا يعنى : عدم خداعه بالكذب ، ويعنى :  
تأدية ما يؤتمن عليه له ، ويعنى : أن يكون عفيفا عما في يد غيره وعما يدخل  
في حرمانه الشخصية .

... وإذا لم يكن الفرد عادلا . . يستحيل أن يكون محسنا . . .  
يستحيل أن يكون معطيا من جهده الانسانى وطاقته البشرية أكثر مما يأخذ  
من غيره . سواء أكان هذا الجهد مقوما بمال ، أو معبرا عن انسانية مهذبة  
في المعاملة والسلوك . والاحسان خلق اجتماعى كذلك . أى أن عدم توفر  
الخلق الفردى سيؤدى ، الى عدم الاتصاف بالخلق الاجتماعى : الممثل أولا  
في العدل . . ثم بعد ذلك في الاحسان .

... وبالتالي اذا باشر الفرد المنكرات والفواحش ، او اذا اعتاد  
البغى والظلم . . فان تصرفه يكون أكثر بعدا عن التخلق بالأخلاق الفردية  
من : صدق ، وأمانة ووفاء ، وعفة . . ثم أكثر بعدا كذلك عن التخلق  
بالخلق الاجتماعى من عدل . . فاحسان . . فمباشرة الفواحش والمنكرات ،  
ومباشرة البغى والظلم دليل الأنانية الجامحة ، التى لا تعرف وجودا للغير  
فضلا عن اعتراف بحقوق له . . أو أداء واجبات تؤدى نحوه . . . هى دليل  
النحكم الغريزى في وحشية الغريزة الأصلية .

والطريق الى تصفية النفوذ الأجنبى في الاقتصاد التومى . . أن يؤول  
الإشراف عليه الى التشريع الوطنى ، والى أجهزة الرقابة المحلية بما فيها  
عناصر الخبرة الفنية ، بحيث يتحرر من التوجيه السياسى المضاد للمصالح  
الوطنية ، وبحيث يؤثر هذه المصالح في توجيه الاستثمارات والتنمية . .

... يجب أن يكون هناك « توجيه » وطنى للاقتصاد القومى في المجتمع  
الاسلامى . ولكن مدى هذا التوجيه يرتبط بالظروف الخاصة بالمجتمع  
نفسه ، ثم أيضا بمدى النفوذ الأجنبى وتغلغله في مصادر الثروة القومية في  
مجتمع معين .



وقد يتعين أن يكون « التوجيه » في صورة تأمين أو في خلق «قطاع سام» للمصادر الرئيسية للإنتاج ، بجانب الملكية الخاصة . وقد يكتفى بأن يكون « التوجيه » في صورة رقابة عامة وإشراف لا يحول دون الاحتفاظ بجو « المباشرة الفردية » لرأس المال ، ولكنه مع ذلك يضمن رفع الاستغلال السياسى ، كما يضمن رفع الاختكار وعدم استغلال الطاقة البشرية في العمل . . من أجل ربح أوفر ، وعائد أكثر . . على حساب بشرية العمال ، وعدم رفاهية المستهلكين . .

وفي كلا الأمرين . . لا نتجج مباشرة المال في القطاع العام ، ولا تتم الرقابة في توجيه المباشرة الفردية ، إلا إذا كان وراء هذه وتلك . . ضمير خلقى قائم على الإيمان بالله ، تكون من السلوك ، طبقا للرسالة الإلهية ، يدفع في الطرق التى تحقق المصلحة العامة وحدها .

وعلى كل حال : خلق قطاع عام في الاقتصاد القومى ، بجانب الملكية الفردية ، أو إنشاء رقابة محكمة لضمان توجيه المباشرة الفردية للمال ، حال الإبقاء عليها في المجتمع - أى مجتمع إسلامى . . . هو من التدابير المؤقتة التى يلجأ إليها الإمام وولى الأمر ، وليست لها صفة الدوام ، والاستمرار . . . هى من التدابير التى تعالج وضعاً خاصاً ، نشأ نتيجة الاستغلال ، والانحراف في النظرة الى المال ، ونتيجة ضعف الأمة الإسلامية وقبولها لتحدى أعدائها في فرض المذلة والهوان عليها ، وحملها على التخلص من إيمانها ومقوماتها الذاتية . . . فإذا عاد أمر المجتمع الى طبيعته من قوة الإيمان والتماسك ، وصحت نظره الى المال : في أن يرى أن وظيفته وظيفه اجتماعية ، وتمكنت الخلقية الاجتماعية ، بعد الخلقة الفردية ، في تصرفات الأفراد . . . . . وجب الرجوع الى الحرية الفردية الإسلامية في مباشرة المال . . وهى حرية تدور في إطار المصلحة العامة التى حددتها الأوامر والنواهي الخاصة بالمعاملات المالية وشئون المال على العموم .

وليس الرجوع الى الحرية الفردية في مباشرة المال عند أمن عدم الاستغلال والانحراف ، وعند أداء وظيفة المال على وجهها المستقيم . . يطلبه النظام الإسلامى كنظام خلقى إنسانى فحسب . . بل الطبيعة البشرية نفسها تحس بأن الغاء الملكية الفردية ، كالدخول المركب في الرقابة على المباشرة الفردية ، ليس سنة الحياة ولا طريقها الطبيعى ، وإذا نفذ يوما ما . . فلدرء مفسدة وإلى حين .

والمجتمعات غير الإسلامية التى أخذت بهمدا الغاء الملكية الفردية ، في مورة غضبها وسخطها على من يملكون المال لسوء استغلالهم إياه ، عادت تنتقل من وضع التشدد في الإلغاء التام الى وضع الإباحة في نطاق معين

ويحدود خاصة . سواء أكان مرد ذلك : الى سوء الانتاج في الملكية العامة لسبب ما يسمى : بعدم وجود الحوافز الفردية ، او بسبب كراهية العمل الجماعي وعدم كفايته في اشاعة السرور بحياة العمل اليومي في نفوس العاملين . وهذا السبب ، وذاك : مما يجعل التدابير الخاصة بتصفية الاستغلال والانحراف في شئون المال ذات طبيعة موقونة ، تنتهي حتما في وقت ما لاحق : طال أو قصر .

. ولذا حرصت الاشتراكية العربية — كما ينص ميثاقها — على أن تكون النجربة الاقتصادية لفترة حددت بعشر سنوات يعاد النظر بعدها في سنة ١٩٧٠ مره أخرى في أمر هذه النجربة ، وذلك .. في ضوء ما يتم من انجازات ومن اصلاح للعلاقات وعودتها الى ما يجب أن تكون عليه من وضع انساني ، فوق مستوى الأخقاد والسخط والكراهية بين الأفراد .

● والخطوة التالية ، لخطوة نصفية الاقتصاد القومي من النفوذ الأجنبي ومن الاستغلال والانحراف في وظيفة المال ، هي اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، التي تحكم تصرف الأفراد ومعاملات بعضهم مع بعض .. هي اعادة النظر في مفاهيم القيم الأخلاقية للسلوك الفردي ، ومفاهيم القيم الأخرى في علاقات الأسرة ، والعلاقات المدنية : سواء أكانت اقتصادية ومالية أم اجتماعية وأدبية .

... وهي مهمة علماء المسلمين من فقهاء ، وفلاسفة ، وعلماء اقتصاد واجتماع . وهي مهمة تقوم على أساس : أن المفاهيم كائنات تتطور ، وتخضع للقوة كما تخضع للضعف ، وتمثل العصور والعهود المختلفة .. كما تمثل الأجيال والأشخاص .. وتقوم أيضا على : أن كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة في صفاء تطبيق عهد الرسالة ، وفي مواجهة ترجمة الأحداث وتوسع العمران ونشوب الخلافات الداخلية وتحدي المؤامرات الخارجية على أيام الخلفاء الراشدين .. هي الأصول التي نرد اليها مفاهيم القيم الاسلامية ، وهي الأوضاع التي تكون الأجواء الصحيحة لامتداد أمم هذه المفاهيم في تناولها جزئيات جديدة لم تعهد من قبل ..

وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية مقدمة لوضع بناء تربوي تعليمي وتوجيهي ، واقتصادي ، وسياسي ، وإداري ، وتشريعي ... مقدمة لوضع نظام حكم اسلامي يتبنى القيم الاسلامية ، ويتميز عن أي نظام آخر .. يحضن هذه .. أو تلك ، من الأيديولوجيات الأوروبية في الشرق أو الغرب ..

... وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية تمهيدا لتخطيط فلسفة انسانية اجتماعية تحكم علاقة الفرد بالفرد وعلاقته بالمجتمع ، ووضعه من الدولة ووضع الدولة منه ، ومكان الانتاج والخدمات ، ومنزلة الرعاية

الاجتماعية في صنوفها المختلفة ... وغير ذلك مما استجد في المجمع المعاصر ويعتبر مقوما أساسيا في الحياة الانسانية المعاصرة .

وليس بلزوم ان يبدأ في تخطيط هذه الفلسفة من فراغ .. بل يجوز ان يبدأ من تقييم تجربة قائمة فعلا في نظام الحكم في مجتمع اسلامي ، في ضوء ما تسفر عنه محاولة اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، على ان يوضح ما هو مجمل في هذه التجربة من الزاوية الاسلامية ، او ان يضاف اليها ما يكمل بناءها في أي جانب من جوانب الحياة الانسانية في نظام الحكم ، ان ظهر قصور في التجربة .. او دعت حاجة الى اتمام البناء ، كالتعليم ، والتشريع والتوجيه العام .

ان الوضع في تخطيط فلسفة الحكم الاسلامي ليس وضع تفصيلات ، بقدر ما هو احكام نظريات واصول عامة تتضمنها او تقوم عليها اوجه البناء المتعددة في نظام الحكم ...

... كنظرة « الاستخلاف » و « الائتمان » في ملكية المال .

... وكنظرة العدل ، والاحسان ، وتجنب المنكرات في بناء العلاقات الاجتماعية .

... وكنظرة « الرعاية المتبادلة » في نظام الدولة وعلاقة الحاكم بالحكوميين : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ... » .

... وكنظرة « الحرية الفردية » في اطار صيانة الحرمات الشخصية .

ونحو ذلك مما يؤصل مناهج التعليم ، ويحكم مبادئ القانون ، ويلتقي الضوء في سياسة الارشاد والتوجيه ، ويحدد وضع ما يسمى بتعدد السلطات في القضاء ، والتنفيذ ، والتشريع ، في نظام الحكم ، ويضع معالم الاقتصاد وحركة استثمار المال .. الخ .

وبغير أن تكون هناك فلسفة اسلامية جديدة لنظام الحكم ، تقوم على اعادة النظر في المفاهيم الاسلامية ، وتخطيط لجوانب الحياة الانسانية في المجتمع المعاصر .. لا يمكن أن نطالب بنظام اسلامي للحكم في المجتمعات الاسلامية ، مستقل عن النظم الأخرى المؤسسة على الايديولوجية العلمانية ، أو على الأخرى الالحادية العلمية . وبغير ذلك أيضا .. لا يمكن أن يدخل الاسلام ، في قوة وفي أمل في النصر ، في الصراع الايديولوجي المرير الذي يقوم على أرضه ، والذي وزع المسلمين من الأسف العميق الى مجموعات يخاصم بعضها بعضا مخاصمة فكرية ، وربما تتربص كل منها بالأخرى تربص العدو اللدود .

ان الأكاديميات ومجامع البحوث الاسلامية في العالم الاسلامي ، لا تؤدى وظيفتها . . . يوم تقف بانتاجها عند حد العظاات ، أو عند حد اعادة كلام الفقهاء الذين انقطعوا عن ماضى المجتمع الاسلامي العريق ولم يتصلوا بانجاهات المجتمع المعاصر ويتعرفوا على أيديولوجياته ، أو عند حد الاستمرار في عرض مذاهب علماء الكلام وآرائهم في مشاكل وقتهم ، وقضايا الفكر الانساني القديم .

ان المسلمين في الصراع الأيديولوجي المعاصر . . في خطر الحرب الباردة والساخنة على السواء ، ضد بعضهم بعضا . وان الاسلام بينهم معرض للهزيمة والفناء . . وان علماء المسلمين أبعد ما يكونون اليوم عن أداء الواجب للمسلمين والاسلام معا ، اما بسبب عزلتهم وانزوائهم في حياة مجتمعاتهم ، واما بسبب فتدهم الصلاحية لحمل الرسالة ، واما لانهارهم الدنيا على الايمان بالاسلام .

**« والذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد وهاجروا ، وجاهدوا معكم . . فأولئك منكم » (١)**

ان طريق المسلمين الى الاستقلال باسلامهم في مجتمعاتهم شاق وطويل . . انهم لن يتركوا في سعيهم نحو هذا الاستقلال من غير تضحية في انفسهم وفي أموالهم واقتصادهم . . من هؤلاء . . وأولئك : في الغرب ، والشرق على السواء . . انهم لن يتركوا لتحقيق هذا الاستقلال دون أن يؤذوا عن طريق هؤلاء وأولئك في دعايتهم والنشيع عليهم .

ولكن اذا أصر المسلمون على استقلالهم باسلامهم ، غير خاضعين لأيديولوجية الغرب العلمانية الديمقراطية وما نشأ عنها من قومية لا دينية ، وغير خاضعين كذلك للشرق لأيديولوجيته الالحادية التتارية ، وصبروا وتمسكوا بمبادئ دينهم وبولائهم لله وحده . . فان أمرهم سينتهي الى النصر حتما ، والى القوة حتما .

**« لتبلون في أموالكم وانفسكم ، ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، ومن الذين أشركوا اذى كثيرا ، وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الأمور » (٢)**

(٢) آل عمران : ١٨٦ .

(١) الانفال : ٧٤ ، ٧٥ .

. وما جاء في كتاب الله هنا ... لم يكن فقط لعهد الرسول ﷺ ، الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم ، وإنما هو للمسلمين في كل وقت يصيبهم فيه انحراف أهل الكتاب ووثنية المشركين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ... يصيبهم إذا هم في : أنفسهم ، وأموالهم ، وسمعتهم .

وما كان الصبر ، وما كانت التقوى بالوسيلتين الناجحتين في اجتياز الأزمات من أزمات الأعداء جميعاً على وقت الرسول وصحابته فقط . . وإنما هما دائماً مناط النجاح ... ومصدر القوة إذا تأزمت الأمور واشتدت الأحداث .

\* \* \*

## الباب الثاني

### الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

- الفرد في مجتمع الرخاء المادي •
- نظرة الاسلام الى واقع الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر •
- الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه •



## الفصل الأول

### الفرد في مجتمعات الرخاء المادى

#### التقدم الصناعى :

● ان انتقال القوة المحركة من البخار الى الكهرباء .. نم الى الذرة ، وتقدم العلم فى اختراع المحركات وترقية مستواها ، والتوسع فى تجارب الكيمياء الصناعية ، وعلى الاخص منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ .. أعطى الانتاج الصناعى الآلى دفعة قوية تخطى بها مستوى التطور الطبيعى فى البلاد التى مارست الصناعة الآلية ، منذ بداية القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نم فى أمريكا الشمالية .

● ثم جاءت الهزيمة العسكرية فى هذه الحرب العالمية الثانية ولحقت بالمانيا فى غرب أوروبا .. واليابان فى الشرق الأقصى لآسيا ، فحولت نشاط الشعبين الى مجال الصناعة المدنية . وبروح الكفاح من أجل البقاء .. بروح المستضعف المتشبث بالحياة .. بروح المعترز بالأمس ، والمستذل اليوم ، وثبتت الصناعة المدنية فى ألمانيا واليابان فى مدة العشر سنوات الأخيرة وثبة فاقت كل احتمال وكل رقم قياسى سبق : ان فى السرعة ، أو فى الكم ، أو فى تعدد السلع ونوعها ، أو فى غزو الأسواق التقليدية للدول المنتصرة .

● وما حدث فى ألمانيا واليابان من التقدم غير المتوقع فى الانتاج الصناعى .. دفع أمريكا ، وروسيا ، والبلاد الغربية الأخرى : كإنجلترا ، وفرنسا .. الى دخول مجال المنافسة ، خشية أن تضيق عليها فرصة الأسواق العالمية وتنفرد بها الدولتان ، المنهزمتان عسكريا فى الحرب العالمية الأخيرة . خصوصا وأن انتاج هاتين الدولتين فى الصناعة يتميز بالجدة والابتكار ، مع خفض التكاليف الانتاجية ، بالنسبة الى انتاج البلاد الأخرى الصناعية المنتصرة .



وأصبحت ألمانيا واليابان ، بفضل هذا التقدم المخيف في الصناعة ، منافستين خطرتين في الأسواق المحلية للبلاد الأوروبية والأمريكية ، بجانب الخارجية العالمية في أفريقيا وآسيا .

وإذا أوحى الهزيمة العسكرية بالتقدم الصناعي ، والتوسع فيه ، في ألمانيا واليابان . . فإن النصر العسكري أوحى من جانبه بالفرقة السياسية والأيدولوجية بين القوى النوى أحرزته ، وهى : روسيا من جانب ، وأمريكا ، وفرنسا ، وإنجلترا من جانب آخر .

وتحولت هذه الفرقة الى حرب باردة بوسائل الاعلام المختلفة ، والمناورات السياسية في المحافل الدولية كما قضت بالاستعدادات العسكرية الإرهابية لحرب مقبلة ، ان قىض لها أن تقع . . ودخل العلم بهند تفجير الذرة مجال الفضاء ، ونحنا بوسائل الحرب نحو الإبادة التامة للبشرية والتخريب الشامل للحضارة الانسانية القائمة .

● والرغبة في التفوق في الاعداد الحربى بين الكتلتين الغربية والشرقية ، حمل على التوسع في البحوث العلمية ، وعلى المزيد من التجارب والاختبارات في مجال التدمير والإبادة والوقاية منها . . وأعطيت أهمية خاصة في هذا الاعداد الحربى للسرعة في قطع المسافات ، والدقة في التصويب والاصابة والشمول في الاستئصال والازالة .

وهذا بدوره زاد في مجالات الصناعة الحربية ، والإبداع والتفنن فيها ، وهون في الوقت نفسه من أمر النفقات الطائلة التى تنفق على البحوث ، والتجارب في حقل الاعداد العسكرية وعلى الانتاج الصناعى الحربى . . كما أعطى مزيدا من الفرصة في زيادة الانتاج الصناعى الاستهلاكى المدنى لألمانيا واليابان . . إذ هما محرومتان من الانتاج العسكرى ، بمقتضى عقد الهدنة في سنة ١٩٤٥ .

● ولم تكن نتيجة هذه الحرب العالمية الأخيرة هى الهزيمة العسكرية لفريق والنصر العسكرى لفريق آخر فحسب . . وإنما كانت نتائجها في المحيط السياسى الدولى ، وراء دائرة الهزيمة السياسية ، بالنسبة للمستعمرات والشعوب المحتلة ، أو الواقعة تحت الوصاية التى تأثرت بهذه الحرب أكثر من أى شىء آخر . . إذ توالى في أعقابها ، بعد قيام هيئة الأمم المتحدة كمظمة سياسية عالمية ، صكوك الاستقلال للشعوب الأفريقية والآسيوية . وهى الشعوب التى حكمها الاستعمار الغربى فقرات متفاوتة في الطول والقصر ، وربطها بأنواع التبعية المختلفة من سياسية واقتصادية ، وثقافية ، ولغوية ، بحياته ، وبأسلوبه فيها .

واستقلال هذه الشعوب — بسبب التخلف الشنيع في جميع مرافق الحياة فيها ، وانخفاض مستوى المعيشة بين أفرادها انخفاضاً يقرب مستوى الإنسان من مستوى الحيوان — حتم ، ويحتم ، عليها الاستفادة من التقدم الصناعي الآلى لدى الدول الصناعية : سواء في إقامة المصانع ، أو في التنقيب عن المواد الخام في أراضيها وبحارها : كالبترو ، والحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والقصدير ، والذهب والفضة ، وغير ذلك من أنواع الثروة المعدنية أو في استصلاح الأراضي وبناء الجسور ، وطرق الرى ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانئ ... ونحو ذلك مما يعود على هذه الشعوب بالتقدم في وسائل الحضارة ، وفي رفع المستوى الاقتصادى للمعيشة .

وهذا بدوره زاد في رقعة مجال العمل الصناعى أمام البلاد الأوروبية والأمريكية ، وزاد في إتاحة الفرصة للخبراء الفنيين في جوانب الخبرة المختلفة في هذه البلاد .

● وبالإضافة الى هذه العوامل كلها ، التى ألقت عبئاً ضخماً على الانتاج الصناعى في البلاد الصناعية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لفترة طويلة : كان أثر العقلية العلمية التقدمية في الصناعة ، وحافز المنافسة فيها ... المزيد من الأعباء على هذا الانتاج .

... فبمقتضى هذه العقلية ، مع قوة حافز المنافسة ، تعددت الابتكارات الجديدة في صناعة المساكن والملابس ، والمواد الغذائية ، ووسائل الراحة في الإقامة والسفر .

... اذ هذه الابتكارات من شأنها أن تدفع الى التوسع في الاستهلاك المدنى . سواء في جديد لم يكن في الاحلال محل القديم . مع ملاحظة أن التسهيلات الائتمانية في الدول الصناعية الرأسمالية ميسرة ، والشروط المقدمة تغرى على اجرائها والتعامل على أساسها ، استجابة للرغبات الاستهلاكية في الحصول على حياة اقتصادية .. أفضل .

وبفضل هذه العقلية العلمية التقدمية أيضاً ترقى وسائل المواصلات في ربط أجزاء العالم بعضه ببعض : عن طريق الهواء ، والبحر ، والبر ، وأصبح الانتقال بسبب السرعة وتوفير الراحة أمراً مرغوباً فيه .

وكنيجة للرغبة في الانتقال والاطلاع على معالم القارات والبلاد المختلفة فيها اتسع مجال السباحة ، فلم تعد قاصرة على طبقة معينة ، هي الطبقة ذات الغنى الواسع ، ولا على فصل معين من فصول السنة ، ولا على أمكنة معينة هي الأمكنة التاريخية .. وإنما أصبحت عامة وشاملة .

والتوسع في السياحة يتطلب المزيد من إقامة الفنادق ، واعداد المصايف والمشاتي ، والخدمات السياحية الأخرى كالطرق ، وسيارات الرحلات ، والتفويج في كل ذلك .

وبهذا كله غيرت الحرب العالمية الثانية بآثارها المختلفة حياة الناس . وتركز التغير في ميدان الصناعة ، كمصدر عقدت عليه المجتمعات الانسانية الأمل في تغطية الاحتياجات والرغبات والتطلعات المختلفة لدى الأفراد في الشعوب المختلفة .

• وأصبحت المجتمعات الأمريكية والآسيوية ، كالمجتمعات الأوروبية والأمريكية ، تطلب حياة أفضل ومستوى في المعيشة أحسن ، ومزيدا من وسائل الترفيه . وربما كانت المجتمعات الأفريقية ، والآسيوية في تطلعاتها الى ذلك ، أشد وأعنف من المجتمعات الأوروبية والأمريكية .

وإذن : دور الصناعة بعد هذه الحرب الثانية في حياة البشرية زادت أهميته ، وأصبح العصر الذي نعيش فيه الآن عصر الحضارة الصناعية الخلاقة .

والنصف الثاني من القرن العشرين يتميز بظواهر هذا العصر ، وبطابعه الخاص به . وإذا كانت الآلية قد غلبت على الصناعة ، والسرعة زادت في انتاجها فإن طابع العمل الانساني فيه يأخذ هذه الظاهرة من السرعة ، وعدم التعمق في التفكير كذلك في الوقت نفسه .

والضغط الشديد على الصناعة ، في التوسع ، وفي انتاجها لفترة طويلة لا يعرف متى تنتهى . . يتطلب توسعا غير محدود في استخدام الأيدي العاملة في البلاد الصناعية . . أى في أوروبا ، وأمريكا ، وروسيا ، واليابان ، ويتطلب أيضا اعدادا فنيا في المهارات المختلفة في البلاد النامية ، وهى : البلاد التى تخلصت من النفوذ السياسى الأجنبى ، عقب هذه الحرب في افريقيا وآسيا ، يوازى هذا الاعداد احتياجات الصناعة الناشئة ، والكشف من المواد الخام واستغلالها .

ولأن البلاد النامية في سياستها الصناعية تسير على تخطيط خاص في مدد محددة ليست لديها مشكلة في العمالة . لأن الفنيين فيها لم يكونوا موجودين أصلا ، أو لم يكونوا بحيث يقل عددهم عن حاجة المصانع أو مجال الخبرة الفنية في التنقيب عن الثروة القومية واستغلالها .

فقد كانت سياسة الاستعمار في هذه البلاد الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . . هى : ربط احتياجات البلاد المستعمرة الى المنتجات الصناعية

الاستهلاكية بالانتاج الصناعى فى بلد المستعمر . ومن ثم لم تكن هناك حاجة الى تدريب عمال أصحاب مهارات مختلفة من الوطنيين .

والمرافق العامة ، أو المصانع التى ينشئها المستعمر فى مستعمراته كانت نبعاً لمصانعه فى بلده ، ومن أجل استقلال الثروة الوطنية لصالحه الخاص ، وكان يباشر العمل فيها غير وطنيين . والوطنيون كانوا يمارسون الاعمال الزراعية وحدها . وان باثروا عملاً غير الزراعة ... ففى النظافة أو فى المهن الأخرى غير الفنية .

والحديث هنا اذن قاصر على الصناعة ، ومشاكلها ، وآثارها ، فى البلاد الصناعية الرأسمالية وروسيا الشيوعية . ومن بين هذه المشاكل نقص الأيدي العاملة ، مع الحاجة السريعة الملحة الى علاج هذا النقص . ومشكلة العمالة فى البلاد الصناعية — وبالأخص الرأسمالية — هى مشكلة المصنع ، والمكتب والخدمة فى الفنادق والمطاعم ، ووسائل النقل .

واذا وجدت بطالة فى بعضها فمعناه : أن هناك مجالاً خاصاً من مجالات العمل قل الانتاج فيه عن اليد العاملة . وليس معناه : أن احتياجات جميع المجالات قد سدت كلها ، وزاد بعد ذلك عمال لا عمل لهم .

هذه المشكلة — وهى مشكلة الحاجة الى أيد عاملة — فتحت مجال العمل للمرأة بصورة غير معهودة فى الصناعة ، والتجارة ، والمكاتب ، وخدمات الفنادق والمطاعم ووسائل المواصلات ، وأصبح العمل ميسراً لها وبشروط مجزية ، ومغرية فى كثير من الأحيان . اذ يكفى افصاح المرأة عن الرغبة فى العمل فتجد ما ترغب فيه على حسب ظروفها . ليس هناك وقت يفرض عليها للعمل ، بل قد تكون كل الساعات المخصصة له فى اليوم ، أو بعضها . وليس هناك سن معينة ، فمن هى فى سن المراهقة كمن هى فى سن اليأس ، ومن هى متزوجة كمن هى عانس فى فرصة العمل سواء .

والنظم الرأسمالية هى التى تقدم هذه التيسيرات اغراءً للمرأة على العمل ، لا لسد حاجة العمل فحسب ، وإنما أيضاً لما يعود على الانتاج فى خفض تكلفته ، وبالتالى فى زيادة ربحه . فأجر المرأة لم يزل أقل من مستوى أجر الرجل فى العمل المشترك بينهما ، وعلى العموم كذلك (١) .

أما الدول الشيوعية فنبعاً لضمان مستوى تعيش به الأسرة تدفع المرأة : الى العمل دفعا فى كل مجال من مجالاته ، وفى جميع الظروف والأحوال ،

---

(١) من احصائية رسمية فى اسعاد ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٤ تمثل المرأة العاملة ثلاث القوى العاملة ، وتمثل المرأة المتزوجة نسبة الثلث من العاملات ، ونصف النصف لمن هن تجاوزن سن العشرين .

وتحقيقا للمساواة بينها وبين الرجل ، وتمكيننا للدولة والحزب من مباشرة توجيه الناشئة من سن الطفولة المبكرة في مدارس الحضانة والمراحل الأخرى التالية لها ، ضمانا للولاء للمعقيدة الماركسية . فأجر الرجل متزوجا أو غير متزوج هو أجر منخفض ، لا يفي إطلاقا بحاجة فردين فأكثر . ومن ثم دفعت المرأة دفعا الى العمل خارج المنزل .

ونخفض أجر الرجل أمر متعمد تقتضيه فلسفة الشيوعية ، التي تنافى قيام أسرة بمعناها الصحيح .. فالأسرة القوية شرك بالمجتمع ووجودها وجود مضاد لوجوده . ومن هنا تستقط نفقة الأقارب وفيهن الزوجة والوالدان ، كما يستقط نظام الارث حسب الشريعة الإسلامية .

والفرصة الواسعة للعمل أمام المرأة ، والأجر المجزى عليه شجع النزعة الاستقلالية لديها في سن مبكرة . عن أسرتها من والديها وأخوتها ، وعن الرجل وأولادها كذلك في حياتها الزوجية معه . وأصبحت تشعر في نفسها بأنها مشاركة فقط في نفقات المعيشة ، أكثر منها عضوة متفاعلة في أسرة والديها ، وأكثر منها أما وأصلا في أسرة زوجها . كما لفت ذلك نظر الرجل الى المرأة ، وأصبح الجانب الاقتصادي يفوق ما عداه في دفع الرجل نحو المرأة في البناء بها (١) .

وهذا الشعور الاستقلالي تكون لديها بالتدريج ، منذ أن مارست العمل خارج المنزل من جيل مضى وزادت قوته بزيادة فرصة العمل أمامها ، وزيادة آلية الحياة في طريقة المأكل والملبس ، وفي توفير وسائل الراحة لكل خدمة تطلبها . وطالما هناك مال فهناك حياة مادية رخية .

أما الجانب النفسي فقد انتقل الى المنزلة الثانية في حياة الانسان المعاصر ، فلا يسعى اليه الا بمقدار ما يحصل منه متعا حسية .

وهذه النزعة الاستقلالية لدى المرأة تحت تأثير العامل الاقتصادي :

● جعلت عمل المرأة لأولادها وزوجها في البيت عملا غير مرغوب فيه رغبة قوية ، لأنه يمكن أن يؤدي آليا في يسر ، أو بأجر أقل من الأجر الذي

---

(١) نشر معهد : (Allenbach) بـ (Badensee) احصائية عن الجانب المرغوب للرجل الألماني في المرأة : فحظى الجانب الاقتصادي لدى المرأة بنسبة ٦٥ بالمئة . بينما حظى جانب العفة فيها وعدم مباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج بنسبة ٦٢ بالمئة . وتلا ذلك جانب النظافة والترتيب بنسبة ٦٠ بالمئة . أما جمال المنظر فقد كان في المرتبة الدنيا في نسب الدوافع التي تحب البنات في نظر الرجل الألماني « هيرالد تريبيون في ١٩٦٦/٤/١ » .

تحصل عليه الزوجة من عمل آخر خارجه ، أكثر فنية وأكثر اجرا . ولكن في الوقت نفسه هي مهددة بالحرمان من الدور المثمر والمتع لها في شئون المنزل . فالعمل الخارجى قلما يسبب متعة نفسية سوى أن تحصل المال عن طريقه (١) .

وأهملت المرأة في الاعتبار . . . رعايتها لزوجها كزوجة ، ولأولادها كأم ، ولمنزلها كسيدة بيت ، وتغاضت عن روح المرأة التي تشع في حياة الأسرة كقبس من نور الله ، فتشبع الأطمئنان لدى الزوج إذا عاد من عمله قلما ، وتلهمه الفكرة الصائبة في ملاعبة نفسه مع ظروف الحياة ومشاكلها ، كما تنشر الحنان والعطف في جو الأولاد ، فيكونون أكثر تجاوبا في العلاقات الأسرية والاجتماعية ، وأقدر على التضامن والتكافل وعلى تحمل الأزمات والشدائد . ونسيت وجودها كأصل تنطلق منه الأسرة في غدوها ، وتعود إليه في رواحها ، وهو أصل يشجع عند الغدو ، ويحتضن عند الرواح .

تذكر مجلة : ( Die Neue Illustrierte ) الألمانية (٢) :

« أن تحرر المرأة ، وابتعادها عن الدور الطبيعي لها ، كان عاملا رئيسيا في الصعوبات التي تواجه زيجات اليوم . . . وان المرأة المعاصرة أصبحت حائرة في أمر نفسها :

( أ ) كام أمينة تعنى بأولادها وزوجها ، وتخصص رعايتها لهم ،

( ب ) وكمشاركة في الكسب ، وشريكة شركة كاملة في الزيجة ،

( ج ) وكملاعبة ، جذابة للرجل » .

... . وقدرت العامل المادى وحده ، وطاقتها عن طريق الأجر على العمل ، وعلى الشراء لنفسها فيما تنزين به ، معترزة بوضعها الجديد الذي خرجت به عما كان مألوفاً لها من قبل ، وهو ارتباطها في الانفاق بزوجها ، سواء : لنفسها أو لأسرتها .

وهي في كل خطوة تخطوها خارج المنزل تخطوها في زهو وفخار ، لأنها انطلقت أو تحررت ، وهي تفعل ما تريد : لأنها وحدها المسؤولة الآن عن حياتها الخاصة .

وهي الآن فرحة بالانطلاق والتحرر ، ومستندة في حيانها الى كسبها من عملها الخاص الخارجى ، تتخوف من الزواج اذ تريده واذا هو مبسور لها ،

---

(١) كما جاء في تقرير الصحة العالمية بجنيف في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ،  
( نقلًا عن الهيرالد تريبيون في ١٠/٢٦ / ١٩٦٥ ) .  
(٢) في عددها الرابع والأربعين ، ص : ٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وتبالغ في الاحساس بتقل قيود الزوجية ، وتنظر الى حياة الامومة والاولاد نظرة عدم اكتراث بها . ومن هنا قد لا تقبل على الزواج ، اذ ساعدت ظروف المجتمع بمقاييسه الجديدة وينظرته الاخلاقية التقدمية ، على بقاء العلاقات المؤقتة بين الرجل والمرأة باسم الصداقة ، او باسم التمهيد للخطبة ، فالزواج . . فترة من الزمن ، يرجى لها ان تطول .

● ولذلك ابتدأت معايير السلوك الخلقي تتغير ، وأخذت الاتجاهات الفكرية - معاونة لتغيير المعايير - تطلب وصفا جديدا ، بدلا مما كان أصولا لهذه المعايير في تقدير الفضيلة والرذيلة ، والمقبول وغير المقبول في تصرفات الانسان .

وراجت نظره المادية في القيم الاخلاقية التي احيها الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر في أوروبا .

ونظرة المادية لا تعنى أكثر من : أنه ليست هناك أصول وحقائق ثابتة ومستندية يرجع اليها في التعرف على السلوك الخلقي وتقييمه . وانما المفاهيم الاخلاقية تتغير بتغير ظروف المجتمع تحت تأثير العوامل الاقتصادية فيه . وكما أن التفكير الانساني ظاهرة تتبع المادة ، فكذلك السلوك الاخلاقي ظاهرة أخرى من ظواهر المادة .

وتطبيقا لذلك : اذا المجتمع الصناعي اوحى بضرورات معينة في السلوك او اتى بنتائج اعتبرت ظاهرة للعصر الصناعي وظروفه المادية والآلية ، فان هذه الضرورات والنتائج لها قيمتها الاخلاقية ، وان غايرت معايير المجتمعات السابقة .

فالمرأة العاملة اذ اتاح لها الاستقلال الاقتصادي : حرية وانطلاقا اوسع ، فلا غضاضة عليها اطلاقا من الناحية الاخلاقية - تبعا للمطلق الاستقلال - أن تسلك مع الرجل في المعاشرة الجنسية مسلكا يخالف ما جرى عليه العرف الاخلاقي فيما مضى في المجتمعات السابقة ، وهو الذي قام على عقد الزواج وحده (١) . لان وضع المجتمع الصناعي اتى بفرصة العمل للمرأة ،

---

(١) أصدرت احدى محاكم « كوينهاجن » بالدانيمارك قرارا - يعتبر أول قرار من نوعه في العالم يرفض قبول الخيانة الزوجية كسبب من أسباب الطلاق « جريدة الاهرام عدد ٢٨٤٦٤ ص ٢ ملحق في ١٥/١١/١٩٦٤ .  
وفي تقرير عنوانه ( Sex and Morality ) أصدرته لجنة عينها المجلس البريطاني للكنائس لتحديد موقف الكنيسة من العلاقات الجنسية خارج الزوجية جاء فيه ، بعد دراسة استمرت سنتين وطبع بمطبعة ( J. C. M. ) بلندن وظهر للتوزيع يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ :  
=

ومكنها من استقلالها اقتصاديا : في الانفاق على حيائها الخاصة ، فلم يعد هناك مكان فسيح للارتباط بعقد الزوجية في السلوك الجنسي ، وفي سرعية العلاقة بين الرجل والمرأة .

فالوضع الاقتصادي للمجتمع — كما هو اتجاه الفكر المادي — هو وحده الذى يحدد القيم الأخلاقية ، ومعايير السلوك للإنسان . . . . وليست القيم والمعايير هى التى تحدد أخلاقية المجتمع ، لأنه ليست هناك قيم ومعايير ثابتة ! يشار إليها ويرجع إليها في كل ظروف المجتمع ! .

ومعنى ذلك : أنه اذا انخفض المستوى الاقتصادي للمجتمع ، وضاعت فرصة العمل أمام المرأة واحتاجت في الانفاق على نفسها الى الرجل ، يغير وضع العلاقة بينهما ويصبح عقد الزواج وحده هو المقياس الخلقى للسلوك الاجتماعى للمرأة والرجل حينئذ ! .

. . . . . وكذلك في وضع المجتمع الصناعى نفسه : معيار السلوك الأخلاقى يختلف في علاقة الرجل بالمرأة على حسب قدرتها على الكسب واستقلالها عن طريق العمل بحياتها الخاصة ، أو بعدم قدرتها واحتياجها في ذلك الى الرجل . وما هو أخلاقى بالنسبة لواحدة قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لآخرى . كالشأن في المجتمعات : ما هو أخلاقى بالنسبة لمجتمع قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لمجتمع آخر قائم في عصره ، كالمجتمع البدائى ، أو الزراعى ، بالنسبة للمجتمع الصناعى في وقت واحد . . وما هو أخلاقى بالنسبة لما مضى في حياة المجتمع نفسه ، قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لحاضره ! .

فعامل الاقتصاد : هو المعيار وحده ، وعلى هذا : المجتمع الواحد لا يقاس السلوك فيه بمقياس واحد في أى عهد كان . ولذا ينبغي لكى تقترب معايير السلوك في المجتمع : أن يعنى بالمستوى الاقتصادي لأفراده ، بحيث تذهب الفوارق الكبيرة في الأجور والمرتبات وفي مستويات المعيشة بينهم !

---

== « ان الزنا لا يجب أن ينظر اليه على أنه سبب تلقائى للطلاق . ولكن كفرصة للعفو والغفران . وهذا ليس من السهل . » الزنا خيانة للثقة وبالأخص عندما يكون منعمدا ومستمرا . انه يسبب حرجا كبيرا ، ويهز الاطمئنان النفسى . فاذا أخفى فهو لا يفارق قلب الزيجة . والعلاج الصادق من الاعتراف الصريح والغفران التام . . . ممكن ، اذا كان رباط الزوجية قويا .

ولكن في مجتمع يعتبر الطرف الذى غفر وعفى غير عاقل وينظر الى الانسان المقتلى بالثقة على أنه غير واقعى أو أنه سلبي . . عندئذ يتحول الوضع الى وضع مؤلم ميؤوس منه ، وينتهى مغزى الزوجية » .  
صحيفة ( The News of the World ) عدد الأحد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ . .



وعلى أية حال فقد شجعت النزعة الاستقلالية لدى المرأة على قبولها لهذا الفكر ومعياره في السلوك الأخلاقي . لأنه يغطي تصرفاتها في المجتمع وبالتالي يعبد الطريق أمام انطلاقها وتحررها . وأصبح من الجديد لها والمرغوب فيه : أن تسأبر نزعتها . وأصبح من القديم وغير المرغوب فيه لها : أن تحد من هذه النزعة ، وتتمسك بالقوانين الأخلاقية الانسانية التقليدية ! (١) .

---

(١) تحت عنوان : ( You can't go on locking up your Daughters ) « نشر في صحيفة ( The News of the World ) عدد ١٢ يونيه ١٩٦٦ » :

اقتبس المقال نقلا عن الطبيب النفسى ( Eustace Chesser ) قوله : « أنه سيكون مثاليا إذا استطعنا أن نقول للبنات : انظري هنا ! . ان المباشرة الجنسية أمر محبوب ، سواء أكنت في علاقة زوجية أم في غير علاقة زوجية ! . ولكن لا تتركي الشاب ينال منك هذا الأمر بالاكراه ، أو عن طريق الاستغلال لسبب من الأسباب .

ولا تباشري الاتصال الجنسي اطلاقا طالما لا ترغبين فيه ! .  
لا تخاطري اطلاقا بالحمل ، لأن النمن مزعج عاطفيا وماديا .  
دع عنك ما يسمى بوصمة العار ( The Stigma ) !  
دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !  
دع عنك ما يقال عن الطفل غير المرغوب فيه ! .  
دع الدولة تساعد البنات اللتى وجدت نفسها حاملا !  
دعنا نعلم البنات الطرق الفنية لمنع الحمل ! .  
وبعد ذلك نجد ان المشكلة قد تقلصت .

ومن نافلة الأمور أن يقال : ان ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة الجنس الطاغية . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد مدة فان البنات والعلماء الذين يحتاجون لمباشرة الاتصال الجنسي سيباشرونه . وهذا بخلاف ما عليه الوضع الآن : من أن من يحتاج هذه المباشرة لا يتمكن منها ، ومن لا يحتاجها أو من لا يريدتها يقوم بها .

ان ملاحظة الشباب في الجانب الاقتصادي أو الجنسى شيء محزن : انهم يشعرون بأنهم يجب أن يفعلوا لأن غيرهم يفعله .

ولكن اذا أعدوا بشخصية صحية واستقلال ذاتى فانهم يفعلون عندما يريدون . ولكن نحن ننظر الى الخلقية نظرة خالصة من زاوية المصطلحات الجنسية . لماذا كل هذا القلق من أجل الجنس ؟ .

وهنا هذه النقطة : نحن لم نكن أبكارا في شبابنا ، فلماذا نحن الآن باستمرار نحدث الشباب أن يكونوا هم أبكارا ؟ . ان هذا نفاق مزدوج والشباب يعرف ذلك » .

... أصبح العرى للمرأة حضارة وجديدا ومقبولا ، وأصبح العراة رجالا ونساء في المصايف على شواطئ البحار تقدميين ، وأصبح عرض المرأة لجسدها مكشوفاً على المسرح جزءا جزءا حتى سواتها - فنا . وأصبح تصوير العلاقات الجنسية في غير مداراة وفي غير شرعية لها .. أدبا جديدا . وهذا وذاك أمر حضارى ، وجديد ومقبول ! والذي أضفى عليه هذه السمة الحضارية هو : عصر المجتمع الصناعى ، وأثر العامل الاقتصادى فيه على المرأة ! ..

ففى التقرير السنوى التقليدى عن سنة ١٩٦٥ لبلدية سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بأمريكا الشمالية عن أوجه النشاط المختلفة .. استنكرت المحكمة الكلية نمو جرائم الجنس .. والانحلال الخلقي ، وجاء فى تقريرها : « أن المطبوعات الجنسية الرديئة ، والاتجاهات المكشوفة نحو الدمار .. فى ازدياد مستمر ،

» .. وأن خادمت المنازل والمطاعم العاريات الصدور والأفخاذ أثناء قيامهن بخدمة الزبائن ،

» وكذا البنات اللاتي يحترفن بعري أجسامهن عريا ناعا فى الملاهى .. أصبح لا يحتفل أمرهن من الوجهة الأخلاقية البناءة ،

» .. وإن الكتب الجنسية القذرة .. والعاهرة .. وبنات العرض وهن نصف عاريات .. والمخدرات .. والشذوذ الجنسى بين الذكور والنساء تغمر أمكنة فى المدينة تردد عليها هذا العام ، مليونان ونصف المليون من الرواد « (١) ..

● وتبعاً لهذه النزعة الاستقلالية أيضاً لدى المرأة وأثرها على انطلاقها وتحريها فى التصرفات والسلوك ، فى حماية الفكر المادى فى أخلاقه .. أصبح من الضرورى : التوسع فى المساكن الصغيرة ذات الحجرة الواحدة ، أو ذات الحجرتين ، والتوسع كذلك فيما يسمى « فنادق العائلات » .

واعتبر هذا التوسع أيضاً ظاهرة حضارية ! لأن وضع المجتمع الصناعى - والصناعة حضارة وتقدم - يدعو إلى ذلك .. كما اعتبر أن الوضع السابق فى المساكن ذات الغرف العديدة يحمل ظاهرة البدائية أو ظاهرة التخلف ، وهى وجدت يوم كانت الأسرة تعيش على العصبية ، وفى حاجة إلى التكتل

(١) تحت عنوان : « المحكمة الكلية بسان فرانسيسكو تدمج الانحلال الخلقي » نشر فى صحيفة هيرالد تريبيون الطبعة الأوربية ، بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

وتقوية علاقات القربى . ولم تكن في حاجة الى العصبية الا دفاعا عن النفس واقتناصا لوسائل العيش من أجل البقاء .

ولكن منذ أن قام المجتمع الصناعى بمعجزاته ، وبرخائه ، لم تعد هناك حاجة الى الكنل ولا الى العصبية وقوتها . فقد شمل رخاؤه الأفراد ، وعاونهم على الاستقلال والسلوك الذى لا احتكاك فيه ! وبالتالى لم تعد هناك حاجة الى المساكن الواسعة . بل الأمر على العكس : يدعو الى تقوية استقلال الأفراد واكتفائهم فى العلاقات بين بعضها بعضا بها ينظمه علم الاجتماع فيها وبما يقوم على أساسه المجتمع .

وهنا كان للفلسفة المادية أيضا نشاطها فى نظرتها الى المجتمع . فترى أن النزعة الاجتماعية ليست فطرية فى الأفراد !. بل الأفراد وحدات مستقلة يربط بينها « العقد الاجتماعى » وتقوم علاقاتها على أساس التبادل .

● والتوسع فى المساكن الصغيرة ، والمشاركة فى المسكن الواحد بين الزميلات والزملاء فى العمل ، دفع الى الرغبة فى الانفصالية فى نفقات المعيشة ومكن من الحرية الفردية فى شئون الحياة الخاصة : فى الإقامة ، والسفر ، ونسج بدوره الفردية والاستقلال .

● وكان لابد تبعا لذلك كله : من أن تضعف العلاقات الأسرية فى تجاوب أفراد الأسرة الواحدة فى الأحاسيس المختلفة ، وفى التعاون والتكافل بينها .

## نتائج :

وتجهعت عن الظواهر السابقة فى المجتمع الصناعى عدة مشاكل ، انارت الاهتمام ، أو البحث ، واختلف المعالجون لها فى تقديرها وحلولها .

### أولا — على مركز الرجل فى الأسرة :

الى أى مدى تصبح قوامة الرجل على المرأة فى العلاقات الزوجية ؟  
... أو على أى نحو تكون هذه العلاقة فى المجتمع الصناعى الثورى الجديد ؟

... أيعيش كل من الزوجين مع بعضهما فقط عيشة المشاركة فى المسكن والإقامة ، على أن تكون لكل واحد منهما :

● الحرية فى الأكل داخل المسكن وخارجه ؟ .

● والحرية في استقبال الصديق أو الصديقة فيه ، على معنى : ان يستقبل الزوج صديقة له ، ويستقبل الزوجة صديقا لها ؟

● والحرية في المشاركة في الاجتماعات الخاصة وحفلات السهر ؟

● والحرية في تحديد مكان قضاء الاجازة السنوية في صحبة كل منهما للآخر ، أو في صحبة كل منهما لأجنبي عنهما ؟

... أيعطى حق الطلاق لكل واحد منهما أو لكليهما ، دون الرجوع الى المحكمة أو الكنيسة ، اذا لم يتفق الزوجان على أسلوب الحياة في المعاشرة المشتركة ؟

... أم يؤقت عقد الزواج نفسه لمدة يتفق عليها الطرفان ، يحدد بعد انتهائهما باتفاقهما أيضا ؟

وهكذا في هذا المجال ، أصبحت المرأة نسائل نفسها :

لماذا يقيد عقد الزواج حريتها الشخصية التي منحت لها من الطبيعة ، والتي يساعدها المجتمع الصناعي على ممارستها في سن مبكرة ؟

... أصبحت تعيد النظر في تقاليد الزوجية ، وعرف المجتمع السابق ، على ضوء الحرية الشخصية الجديدة وفرص العمل الميسرة .

وأصبح من السهل عليها ترك بيت الزوجية لمدة طويلة والسكن بمفردها أو مع صديق لها. الى ان يجد الزوج عندئذ : ان لا مفر من الموافقة على الطلاق منها .

وفعلا هذه النظره التي تنطوى على عديد من التساؤلات اثرت بالفعل على وضع المرأة في علاقتها الزوجية والأسرية ونشدت الطلاق وحصلت عليه (١) . وان لم تكن تحصل عليه انعزلت عاطفيا عن زوجها واستنمعت

---

(١) نحت عنوان : « ارتفاع نسبة الطلاق في الاتحاد السوفييتى » — نشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٦ ما يلى :

« نشرت اليوم » ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ « صحيفة ( برافدا ) الناطقة باسم الحزب الشيوعى السوفييتى مقالا للخبر الاجتماعى الدكتور خارشيف قال فيه : ان حالة من كل تسع حالات زواج تنتهى بالطلاق في الاتحاد السوفييتى ، وان السبب الرئيسى لهذه الظاهرة الاجتماعية هو : فساد الأخلاق ، وعلى الأخص الايمان في شرب الخمر .

» ثم قال : ان نسبة ٨٠ بالمئة من جميع حالات مخالفة القانون التى يقرنها المراهقون ترجع الى تفكك الاسرة .

برجل آخر فى بيت الزوجية او خارجه ، وعلى علم من الزوج او فى غيبة من علمه .

وجاء فى تقرير هيئة الصحة العالمية الذى صدر فى جنيف فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ :

« ان حرية الطلاق — وهى تلك التى كانت ولم تزل حتى اليوم — مسألة على جانب عظيم من التقدم فى تحرير المرأة ،

« ولكنها أصبحت مشكلة اجتماعية ذات أهمية خاصة . نظرا للعدد العظيم من المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن ، والذى يتزايد باستمرار .  
« وما يعمل من صنوف الرعاية الاجتماعية لتعويضهن عن الزوجية .. يعتبر فى نجاحه ذا طابع محدود .

« وبجانب هذه المشكلة مشكلة أخرى وان لم تبلغ أهميتها . وهى مشكلة المفزلات عاطفيا عن أزواجهن وهى أمر أصبح مشكلة .. كنتيجة كذلك لتحرير المرأة العاملة « (١) .

ونشرت جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . نقلا عن صحيفة هيرالد تريبيون فى نفس التاريخ ، الطبعة الأوروبية:

« ان التلفزيون السويدى قدم عرضا أمس لفريق أمريكى مكون من أربعة رجال وثلاث فتيات يقومون فيه بخلع ملابسهم قطعة قطعة ويجمعونها فى كومة أمامهم ثم يأخذون فى الرقص عراة تحت أضواء وظلال حادة .

وقد أثار البرنامج عاصفة من المكالمات التليفونية التى تعبر عن الاحتجاج .. وقال المسئول : أنه لم يسمح بعرض البرنامج الا بعد اجتماع على مستوى عال عقد لبحثه « .

ولولا تعاليم الكنيسة الكاثوليكية بوجه خاص ، لانهار كل وضع تقليدى للعلاقة الزوجية فى المجتمعات الصناعية فى وقتنا الحاضر فى أوروبا وأمريكا .

... لولا أنها تحرم إعادة الزواج لمن يثبت طلاقها بجرمة الزنا ،

---

= « ومضى البروفسور خارشيف يقول : ان عددا كبيرا من الأزواج يعيشون معا أقل من ثلاث سنوات ، ويعيش بعضهم معا بضعة أسابيع أو أشهر فقط » .

(١) صحيفة هيرالد تريبيون ، الطبعة الأوروبية ، فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

... ولولا أنها ترى ابدية الزواج أصلا ولا تجيز الغشاء الا لضروره  
قصوى نقدرها هي ،

... ولولا أنها تراقب سلوك المنتسبين اليها وتحول لدى رجال الأعمال  
الكانوليك دون تشجيع الخارجين على نظام الكنيسة ..

... لولا ذلك وامتاله لاصبحت العلاقة الزوجية قضاء ليله في بار أو  
فندق ، أو قضاء اجازة في مصيف أو مشتى ، أو لقاء في حفلة . والحضارة  
التي توحى بتبادل الزوجات في احدى لىالى الأسبوع وتحول دون تدخل  
القانون طالما يجرى التبادل في ناد خاص ويرضاه الأزواج .. لا يستبعد منها  
ان توحى بها هو أكثر من التبادل في بعض الفترات .

فقد أورد المراسل الخاص لصحيفة نيوز أوف ذى ورلد في مدينة  
نيويورك هذا الخبر :

« ان رجال الشرطة الذين فاجأوا بالنفثيش عمارة حديثة مكونة من عدة  
طوابق في مدينة « أثلانتا » ( Atlanta ) بولاية جورجيا ( Georgia )  
بالولايات المتحدة - صادروا عددا من السجلات والملفات ، يعتقدون أنها  
لناد وطنى لتبادل الزوجات .

« ... وذكر اليوم المتحدث باسم الشرطة بأنه طبقا للمجلة التي  
يديرها النادى : أن باب النادى مفتوح للمزاج والمزوجين من الجنسيتين .  
وتدعى الشرطة : أن له فروعا في نيويورك . وشيكاغو . و دلاس .  
وأورلندو . وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يلتزمين بنسجيل  
الاحصائيات الحيوية ، ومن تقبل منهن تزكى من عدد آخر من الاعضاء ..

« والوثائق النى صودرت سلمت الى المحكمة الكلية كى يقوم بنظرها  
الادعاء العام .

« ويذكر احد رجال الشرطة : بان تبادل الزوجات في أمريكا امر شائع  
وفي تزايد يوما بعد يوم . ولكن ما وجد في هذا النادى يكشف لأول مرة  
عن : مدى انتشاره وشيوعه على مستوى الولايات كلها ومستوى الأمة  
الأمريكية في أى مكان .

« فكثير من الأزواج والزوجات في الولايات المتحدة الأمريكية تغلب على  
العلاقة بينهما نوع من السامة والضجر ، يدفع الى الرغبة في تغيير كل منهما  
لزوجه فترة من الزمن : قد تكون ليلة .. وقد تكون نهاية الأسبوع .. وقد  
تكون الاجازة السنوية بأكملها !

« والنادى فى اثنائنا يقدم لأعضائه كل شىء ، ورسبه السنوى ما يقرب من خمسة جنيهات . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى فى أوساط السياسيين أو فى وسط نجوم المسرح والسينما فى هولبوود .»

« وتحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين فقال :

« ان هذا النادى مستكمل لجميع إمكانياته كناد . . وان سجلاته تظهر : أن عدد الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » كمكان للالتقاء وتمضية اجازة تسطع فيها الشمس الدافئة مع زوجة طازة ! »

وكذلك فى هذا السجل دليل على أن أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلقط الدولار غير المشروع ( يتكسب من وجه حرام ) فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها .»

« وقد وقفنا على لعبة يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع ، وهى لعبة : « الغماية » . . يعصب الرجل عينيه ثم من يمسك بها من السيدات تصير محظيته فى هذه الليلة .»

« وكثير من أعضاء النادى ، كما تبين ، هم : من السكرتيرات الجميلات . . . ومنهم هم فى ضيق وملل من الرجال والسيدات ويرغبون فى شىء من التسلية والتسلية .»

« وستقوم الشرطة بتفتيش آخر . . ولكن ذلك لا يوقف تبادل الزوجات . إذ الانسان لا يمكنه أن يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة ، مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق تحريمها « (١) .»

\*\*\*

### ثانيا - على تربية الأطفال :

ذهبت المرأة العاملة ، الى المصنع ، والمكتب ، والمدرسة ، والمستشفى والى فروع العمل المختلفة فى الحياة العامة . حتى الى المقاهى والمطاعم الصغيرة ، وهى أم لولد أو أكثر . . . وهى زوجة أو غير زوجة . وواجب العمل يحتم عليها ترك أولادها فى المنزل أو فى غيره وفى رعاية غيرها ، أو فى رعاية ما . ومن هنا كانت مشكلة حضانة الأطفال حتى سن الثالثة أو الرابعة من أعمارهم .»

(١) تحت عنوان : كبسة الشرطة لنادى مبادلة الزوجة .»

وقد كانت علاقات القربى فى الأسرة فى المجمع السابق تسمح بأن يكون الولد فى حضانة الجدة للأب أو الأب ، أو لى فرد آخر من أفراد الأسرة . إذا كانت أم الولد زوجة ، وقلما كانت هناك أم لولد لم تكن زوجة . ولكن استقلال المرأة ورغبتها فى الانفصال عن الأسرة فى سن مبكرة أضعف العلاقات الأسرية ، بحيث أصبح من الصعب أن يقوم فرد من أفراد الأسرة بحضانة الولد فى غيبة والدته فى العمل .

على أن هذا العامل أيضا وهو العامل الاقتصادى ، كما أثر على الأم الزوجة ، أثر على الأخريات فى إتاحة فرصة العمل لهن خارج المنزل فلم يعد هناك فراغ فى الأسرة يسمح بالقيام بالحضانة .

ولحل هذه المشكلة أقيمت دور للحضانة على نفقة الدولة فى المجتمع الشيوعى ، وعلى نفقات الشركات أو الجمعيات أو الأفراد كعمل خاص يدر ربحا فى المجتمع الرأسمالى ، يقيم فيها الأطفال مددا لفترة من اليوم الى حين عودة امهاتهم الى بيوتهن . . . وفى المساء قد تحتاج الأم الى « مجالسة » للأطفال بأجر معين ، اذا اضطرت للخروج من المنزل فى هذا الوقت .

وهكذا تشارك دور الحضانة الأمهات فى حضانة الاولاد ورعايتهم فى تنشئتهم وتوجيههم فى هذه الفترة الأولى من حياتهم . وهى تلك الفترة التى يحتاج فيها الطفل الى حنان الأم وحدها وتحتاج فيها الأم الى اكتساب الخبرة فى الوقوف على نفسية الانسان فى طفولته وتنمية الملاحظة لمظاهر نموه . . . . . هى تلك الفترة التى تؤسس فيها المرأة كأم — وليست كاهلة — التوجيه الصحيح فى بناء الأسرة وبناء المجتمع ، وتسهم بنصيب موفور فى استقامة البناء وصلابته .

وعن مباشرة المرأة العمل خارج المنزل خفت الرعاية بالطفل وتعرض لصور كريمة من الانحراف ويبدو ذلك واضحا عند قدرته على التصرف فى سن المراهقة . وقد يكون الانحراف هو الاعتداء على المجتمع أو هو الهروب منه . كتب اللورد ( Shawcross ) تحت عنوان : « المواطن والجريمة » (١) ، « ان جرائم الاعتداء — كما توردها احصائية سنة ١٩٦٥ — بلغت خمسمائة فى المائة ( ٥٠٠ ٪ ) منذ الحرب العالمية الثانية . . . » وأن جرائم السطو واقتحام المنازل بلغت مائتين وخمسين بالمائة . . . . . بينما هناك ظاهرة مؤلمة ، وهى ظاهرة زيادة الجريمة بين من هم فى سن المراهقة .

---

(١) فى مقال نشر فى صحيفة ( The News of the world ) بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٦ .



« ثمانية وعشرون في المائة من جرائم الاعتداء ارتكبها من هم في سن السابعة عشرة الى سن الواحدة والعشرين .. بزيادة خمسة عشر في المائة عن السنة الماضية ... »

« وجرائم البنات لمن هن في السن بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة .. زادت بنسبة أربعة عشر في المائة عن العام الماضى أيضا . »

« وهذه الأرقام لسنة ١٩٦٥ تنطوى على خطورة الوضع ، وأن أمر الجريمة صائر الى أن يخرج عن المقدرة والامكانيات المتاحة . »

« نعم هذه الأرقام لا تعكس النعمة الخلقية في الأمة جميعها . فأكثريّة هذه الأمة ( الانجليزية ) أناس مهذبون .. أمناء . »

« وعلى هذا النحو ( من الاعتداء ) مجموعة كبيرة من شبابنا : له رغبة في الانحراف ، والشذوذ في الملابس .. والسلوك ! ولكن الم نك نحن كذلك على عهد الشباب ؟ »

« والفكرة : ان المراهق المثل لطابع المراهقة .. هو الذى يتسكع في الشوارع والمدن .. وفي أحد جيوبه حبوب المخدرات .. وفي جيبه الآخر حبوب منع الحمل .. هي فكرة تثير السخرية والضحك . »

« ان الأكثريّة الكبيرة تحمل شعور المسؤولية وتقوم بأعمال مضيئة . واكن الأقلية العابثة تتكاثر .. وربما كذلك تفسد البقية الباقية في سرعة . وهنا بالفعل خطر قائم ، وهو : أن واحدا من كل ستة أطفال يتبع في ورطة مع رجال الشرطة . »

« وليس هناك أحد في الواقع يعرف : لماذا ؟ . »

« بعض الناس يعتقد أن انهيار الحياة الأسرية جعل الآباء والأمهات لا يبالون بما يحدث الأولادهم ، »

« وبعض آخر يرى : أن ذلك نتيجة لخروج الأم الى العمل ، وعدم وجود وقت كاف لديها لرعاية الأولاد . »

« .. وبعض ثالث يرى : أن انحدار الايمان الدينى .. مضافا الى الحبرة التى سببها الرجال المجددون من رجال الدين في شرح المبادئ والمذاهب القديمة — هي العامل في ذلك ، »

« .. وهناك آخرون يلومون ضغط المجتمع المتواصل .. ومهما كان من أمر السبب ، فإنه لا شك حقا : يجب أن نحاول — مع فهم وحنو — أن نحصل

على الجذور الاجتماعية لهذا المرض الذى يمكن ان ينفذ بسهولة الى نظام اخلاقنا والى حياة مجتمعا » ..

ونقلت صحيفة هيرالد تريبيون فى طبعتها الأوروبية عن لندن نحت عنوان : « وثنية المراهقين تسكن الكهوف الغائرة فى وسط انجلترا » ما يلى :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سسكنى كهوف غائرة فى بلدة : ( Matlock ) وسط انجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم فى وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : ( Trags ) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم فى كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسون : أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك ( Kenneth Terhoven ) أحد الرواد الدينيين المسيحيين فى المدينة ( Matlock ) الذين يعملون بينهم .

« واكثر هؤلاء الشباب يترك بيوتهم فى المدن الصناعية فى المنطقة الوسطى . ووجد بينهم بعض مدمنى المخدرات ، وكذلك بنت تبلغ الرابعة عشرة تحترف الدعارة .

« ويقول أيضا مستر « تير هوفين » : ان بنانا فى سن الثانية عشرة والثالثة عشرة ابيع لهم الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان ..

« ولهم نظام اخلاقى صارم يرتبط به بعضهم فى معاملة بعض . ويقومون بزواج صورى مع هؤلاء البنات كى ييسروا لهم الموقف النفسى فى المعاشرة الجنسية .

« وهؤلاء الشباب يطوفون الوطن كله على اقدامهم ، على ان يستقروا أخيرا بمدينة ( Matlock ) . وأصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية فى المجتمع سواء فى أكلهم بالمقاهى أو فى استجدائهم النقود من أهلى الراحة والاصطياف .

« وقليل من الناس يعرف أى الأوضاع فى هذه الكهوف . لأن هؤلاء الشبان لا يتركون غريبا يدخلها . وثقتهم فىنا هى التى جعلتنا نقف على ما بداخلها . وقد زودناهم بالأكل ونظمنا لهم اجتماعات . وهم فى حاجة ماسة الى المساعدة والريادة ، وقد دبرنا الأمر لاقناعهم بالعودة الى بيوتهم .

« وشرطة المدينة تذكر : ان هؤلاء الشبان غزوا المدينة منذ سنتين .. ولكنها لا تستطيع التدخل معهم طالما لم يسببوا اضطرابا » . (١)

(١) هيرالد تريبيون فى ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ .

والانزواء وهذا وذاك يدل على مدى السلوك غير الطبيعي للشباب ،  
سواء في الهجوم والاعتداء أو الاختفاء .

وليست مشكلة المجتمع الصناعى هنا هى وجود دور للحضانة أساسا ،  
وانما فى وجودها كظاهرة عامة من ظواهر المجتمع التى يدفع اليها عمل المرأة  
فى خارج المنزل ، تحت اغراء الفرص الميسرة لها فى المجتمعات الرأسمالية ،  
وتحت تطبيق نظام الدولة وفلسفتها فى قيادة المجتمع فى الدول الشيوعية .  
وهى فلسفة تعمل على نحو الفردية وضياع استقلال الوحدات البشرية فى  
المجتمع . أسرة أو أفرادا . ومن أجل ذلك يحبز « انجلز » الرجل الثانى  
للماركسية ، الزواج الجماعى ، ويدعو الى تقويض القيود التى فرضتها  
الاديان فى علاقة الرجل بالمرأة .

\* \* \*

### ثالثا - نسبة الأولاد لغير آبائهم :

كما كان من المشاكل المقلقة التى صاحبت المجتمع الصناعى مشكلة  
الطفولة غير الشرعية وهى تزداد تعقيدا كلما زادت النزعة الاستقلالية فى  
قبولها وممارستها ، وكلما زادت فرص الكسب المادى فى المدينة على وجه  
خاص ، وكلما كثرت التسهيلات الخاصة لغير المتزوجات كحبوب منع الحمل  
فى المعاشرة الجنسية ، وكالمستشفيات الخاصة بهن عند الحمل ودور الحضانة  
المخصصة لرعاية الأطفال دون الثالثة . . . . . كلما زادت المشكلة اتساعا  
وعمقا . وكذلك كلما قوى الشعور النفسى لدى المرأة بالتخلص من تقاليد  
الماضى ، والانطلاق فى حياة المجتمع الجديد ، فى ظل قيم جديدة . . كلما زاد  
ذلك من نغفل المشكلة ومن آثارها .

والاحصاءات الرسمية التى تصدر عن المجتمعات الصناعية الغربية  
تصور نسبة مرفعة بين الأمهات غير المتزوجات لمن دون سن العشرين ، وفى  
تزايد باستمرار سنة بعد أخرى .

ولتفانم مشكلة الأمهات غير المتزوجات والأطفال غير الشرعيين فى  
المجتمعات الصناعية فى البلاد الغربية ، وفى البلاد الشيوعية أيضا ، يقترح  
بعض علماء الاجتماع أن ينسب الأولاد الى أمهاتهم — طالما لا يعرف آبائهم  
على وجه التحديد — منعا « لركب النقص » من أن يسود شعور الأطفال ،  
فيجنحون الى الجريمة والانتقام من المجتمع ، على أن تزيد الدولة فى رعايتها  
لهم وتوجيههم توجيهها يبعدهم عن تذكر الماضى .

وما يقترحه علماء الاجتماع هنا لا يمكن أن يكون بديلا للطفل عن  
نسبته الى أبيه فى العلاقة الزوجية المشروعة . فليست النسبة اعلانا يعرف

الطفل بأبيه وأصله .. وإنما هي جو نفسى انسانى ينمو فيه الطفل ويباشر استعداداته الفطرية دون عائق معنوى ، ودون « لوم » يلاحقه في فترات هذا النمو ... هي جو يدفع الى ارتياد المجتمع وريادته ، بدلا من الهرب منه والانزواء عنه .. هي جو يخلق فيه الشعور بالحرية كما يخلق فيه التفاؤل بالحياة والاسهام فيها اسهاما ايجابيا عوضا عن شعور المذلة ، والتشاؤم والسلبية ، او النزعة الهدامة .

وعناية الاب غير الشرعى بطفله الغير سُرعى او عناية ائدولة بالطفل غير الشرعى .. لا نسمو اطلاقا الى عناية الاب الشرعى بطفله الذى أنجبه فى علاقة زوجية مشروعة . فالأب غير الشرعى يمتلكه احساس الشك : بأنه أب على سبيل الحقيقة لهذا الطفل .. اذ الظروف التى جعلها تنتقل فى سر من واحد الى آخر . وهى ظروف الاستئناع بالحرية الشخصية ، والايهان بقيم جديدة للمجتمع الذى تعيش فيه ، وهو المجتمع الصناعى .

و « الحب » الذى يوجد فى مثل هذا المجتمع ، وفى مثل هذه الظروف ويدعو الى اتصال المرأة بالرجل ، ليس هو « التوافق » فى الخصائص بينهما ، او الاتفاق على تحقيق هدف اجتماعى مشترك يحتاج تحقيقه الى تحمل المشاق فى سبيله ، ومضاعفة السعى فى الوصول اليه .. وإنما هو « نزوة » تدفع اليها الجاذبية الجنسية واستلطاف فى اللقاء . ولذا : وجود هذا الحب وجود مؤقت ، وهو قابل للتقل من علاقة جنسية تمت الى أخرى لم تتم . وهذا من شأنه ان يفسح مكانا للشك فى نسبة الطفل لأب معين فى علاقة غير شرعية .

والمجتمع الذى تصبح فيه الطفولة غير الشرعية مشكلة ، اما بسبب تزايد الاطفال غير الشرعيين او بسبب تزايد الأمهات غير المتزوجات .. مجتمع يسوده الحقد والميل الى الانحراف .

اذ مهما تأثرت الأم غير المتزوجة بالتفكير الجديد فى المجتمع وبجوه ، وقيمه .. فانها لازالت تتأثر برواسب الماضى البعيد فيه كذلك .. وهى رواسب التفرقة بين أم أنجبت طفلا فى علاقة زوجية علنية ، وأخرى أثبتت به فى خفاء وانزواء عن رؤية العين أو سماع الأذن . ويكفى أنها تذهب وهى حامل الى دار الولادة للأمهات غير المتزوجات كى تضع طفلها . هناك .. ويكفى ذلك بأن يخلق عندها الشعور بالنقص ، ومن ثم يتكون عندها بالتالى : الميل الى الانتقام من الرجل الذى عاشرها ، أو كراهية الرجل على العموم ، والميل أيضا الى الغيرة والحقد على الأم ذات الطفل الشرعى .

وسواء عندئذ : الاطفال غير الشرعيين ، أو الأمهات غير المتزوجات ، فانهم يعتبرون أنفسهم غير أعضاء فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، مهما

بشرتهم الأخلاق الجديدة بأن عضوية المجتمع عضوية تبادل المصلحة . لأن  
ماضى المجتمع في تراثه الأخلاقى ، وفى تقاليدده ، أصبح ينقل بالتوارث في  
أعضائه الجدد من الناشئة ، ولم تزل له قوة في التأثير لا تقف أمامها قوة  
الفكر الجديد . إذ حصيلة البشرية في تاريخها الطويل ، العميق لا تلغيها  
حصيلة فترة من الزمن ، ولم يتم حتى الآن الاعتراف بها كقانون شامل ومنظم  
للحياة الإنسانية ..

\* \* \*

#### رابعاً — المتبنى للولاد :

على أن تزايد نسبة الأطفال غير الشرعيين في المجتمعات الصناعية —  
بالرغم من استعمال وسائل منع الحمل وانتشارها ، وبالأخص الكيماويات —  
فيها وراء العلاقات الزوجية دعا بعض الأسر التي لم تنجب ولداً إلى الميل  
إلى « التبنى » من هؤلاء الأطفال ، إذا لم ينجح التلقيح الصناعي ، وقد  
تطور أمر هذا التلقيح .. لا في ضمان نجاح العملية البيولوجية فقط ..  
وإنما في اتساع دائرته وتخطيه ما يسمى : بالحرمان والمقاييس الأخلاقية  
والقانونية . فأصبح :

● لا يرى حرمة للمحارم .. فليس بمانع أن تلقح الزوجة بمنى شقيق  
زوجها (١) ..

● وليس بمانع أن يلحق بمنى الرجل الأجنبي أكثر من امرأة واحدة ..  
وقد يصل عددهن إلى ثمان (٢) .

● وليس بمانع كذلك أن يلحق بماء الرجل الزوج الأجنبية عن الزوجية  
ثم يتبنى هو زوجته ولد هذه الأجنبية من منيه (٣) ..

● وقد يكون التلقيح بمنى رجل حي .. أو مريض .. أو ميت .. إلى  
امرأة على قيد الحياة (٤) ..

● كما يكون من منى حديث العهد .. أو من قديم مجهد مرت عليه  
سنون ، وقد تمر عليه قرون (٥) ..

---

(١) مجلة ( Constanze ) الألمانية عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٥ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) صحيفة ( The News of The World ) بتاريخ ١٠ أبريل سنة

١٩٦٦ .

(٥) المصدر السابق

● وقد يكون من منى مسن تقدم به العمر الى شابة في طور المراهقة (١) .

... كما تشعبت اهدافه : من نخليد المحاربين الذين بسقطون في ميادين الحروب .. الى اعادة الانسانية بعد وقوع حرب درية شاملة .. الى انجاب عظماء من رجال الفكر والرياضة والفن ، أمثال : أينستين وبينهوفن ... الى الابقاء على العلاقة الزوجية النى أصيب فيها بالعقم احد الطرفين .. او كليهما (٢) .

والنبنى هو نسبة الولد الى غير ابيه ، والنكفل به ومعاملته معاملة الولد الحقيقي ، وضمه الى أفراد الأسرة في الأوراق والسجلات الرسمية . على أن الأسر التى تتبنى الأطفال هى فى العادة أسر ذات يسار ، وفى الوقت نفسه ذات حنان ورغبة أكيدة فى التمتع بالأولاد . وهى من أجل ذلك قليلة العدد . ولذا لا يصلح أن يكون التبنى حلا لمثل هذه المشكلة .. وهى مشكلة تكاثر الطفل غير الشرعى ..

... ومن جهة أخرى لا يساير النبنى فى آثاره النسب الصريح : فى قوة العلاقات وترايط الأسرة وهو أقرب الى الهواية منه الى البناء والتكوين .. كما هو مطلوب فى الأسرة .

وفى الوقت نفسه : أن الأم التى مركت طفلها للتبنى تركته تهرا عنها ، تحت ضغط ظروف المجتمع القائمة ، مهما خف وزن هذه الظروف وضعف اعتبارها فى نفسها . وهى من أجل ذلك تشعر بالضيق والنبرم بالحياة عند فراقه ، أكثر مما تحزن عليه لوفاة . وتصبح بالتالى عضوا صوريا فى المجتمع ، تعيش من أجل لقمة العيش والمحافظة على الذات فحسب .. ونود أن لو هلك هذا المجتمع وطمست معالمه ! .

\* \* \*

### البيئة البدائية والعامل الاقتصادى :

والاستقلال الاقتصادى وما يؤدى اليه من نتائج ، ومعايير، فى الأخلاق : هو اذن احدى الظواهر الرئيسية لحضارة الصناعة الآلية ، بينما تخلفه هو طباع البيئة البدائية ! .

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيفة ( 'The News of The World ' ) بتاريخ ١٠ ابريل

سنة ١٩٦٦ .

ومن أجل تخلف هذا الاستقلال في البيئة البدائية — كما يراد أن يستنتج — كان من آثاره عدم استقلال المرأة : بنتا أو زوجا ، بالانفلاق على نفسها ، وفي الوقت نفسه كان من حمياته في التقييم الخلقي وفي تحديد العلاقة بين المرأة والرجل :

- أن كان للأب ولاية على البيت في الأسرة الى سن الرشد ..
- وأن كان للزوج قوامة على المرأة في العلاقة الزوجية ..
- وأن كان له أيضا وحده أصلا حق الطلاق ، دون الرجوع الى الزوجة ..
- وأن كان على الزوجة بخدمة زوجها ، وارضاع ولدها ، وحضانته ، ومباشرة شئون بيت الزوجية ، وذلك كله مقابل الانفاق عليها من الزوج ..
- وأن اعتبرت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ..
- كما اعتبر حقها في الارث على النصف مما يأخذه الذكر ..
- وأن اعتبرت مباشرتها الزنا اهدارا لحق الزوج عليها ، واخلاقا بوضع العلاقة بينهما ! .

واذا كان هذا هو ما يدعى انه : وضع المرأة بالنسبة للرجل في البيئة البدائية التي لم تتوفر فيها للمرأة ظروف الاستقلال باتاحة الفرص المتكافئة في العمل .. فهذا الوضع لابد أن يتغير ، بناء على هذا الربط ، عندما تتاح هذه الفرص للمرأة ، وتسوى تسوية كاملة غير منقوصة في الأجور على العمل المثل ، وذلك ما يحققه المجتمع الصناعي . وحتمية التغير في الوضع تنقضى — كما ذكر سابقا — أن تستقل المرأة أولا اقتصاديا . ويتبع هذا الاستقلال .. الحقوق ، أو الظواهر الآتية :

- أن تسقط الولاية على البنت لا لبلوغها سن الرشد ، ولكن لقدرتها على الانفاق على نفسها ، وأن تكون وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها ، منذ توفر هذه القدرة الاقتصادية لديها ..
- وأن لا يكون للرجل قوامة على المرأة اذا كانت زوجة ..
- وأن لا يعتبر زنا الزوجة اهدارا لحق زوجها عليها ، وانما يعتبر ممارسة لحق طبيعي لها ..
- وأن يكون الطلاق شركة بينهما ، كما يكون البقاء في الحياة الزوجية باتفاقهما .

- وأن يسقط حق الزوج في ادخالها في طاعته .
- كما تكون شئون المنزل وأدائها بالسوية بينهما ..
- وأن تعتبر على قدم المساواة مع الرجل في : أداء الشهادة ، وحق الإرث ..

● وأن لا تلتزم بالارضاع والحضانة ! .. الخ .  
والعلاقة اذن بين الظروف الاقتصادية ووضع المرأة في العلاقة الأسرية والزوجية — على نحو ما يراد من استنتاج — قانون لا يتخلف ! .

.. ان ظاهرة البدائية للمجتمع البشرى هي عدم استقلال المرأة اقتصاديا ، بينما ظاهرة المجتمع صاحب الحضارة الصناعية الآن : هي تمكين المرأة من هذا الاستقلال .. كما يدعى .

وبما ان الحضارة الصناعية هي نفسها ظاهرة تقدم بشرى فظواهرها هي ظواهر هذا التقدم ! . وبما أن التقدم يخضع لقانون الحياة الأصيل وهو قانون التطور .. فكلما ازداد التطور ازدادت هذه الظواهر اتساعا ، وعمقا في الوقت نفسه . والمستقبل كفيل بندعيم ما يسمى : « بالحقائق الجديدة » للمرأة ، وكفيل كذلك بافناء الظواهر السابقة للبدائية من المجتمعات البشرية .

ويعتبر ضد التطور ، كما يعتبر ضد التقدم بالتالى : اى نظام فلسفى ، أو أخلاقى ، أو دينى ، يتمسك بظواهر المجتمع غير الصناعى ، وهو المجتمع البدائى ، ويحاول تبريرها في المجتمع المعاصر في مواجهة زحف الحياة الانسانية الى الامام خضوعا لقانونها الذاتى وهو قانون التطور ..

والحديث هنا عن عمل المرأة هو عن عملها خارج المنزل بأجر عنه . والا فالمرأة لم تكن يوما ما غير عاملة وغير مساهمة في اقامة الحياة الزوجية والأسرية وبناء الأسرة الجديدة . ولم تكن مساهمها في دفع الحياة المشتركة بالامس بأقل منها اليوم :

كانت تعمل في المنزل ، وخارج المنزل ايضا .. ولكن لم يكن لها فئط رب عمل يؤجرها . وانما العمل الذى كانت تقوم به هو عمل في نطاق ما للأسرة ، ومن أجل الأسرة . وكان الدافع لها على العمل : هو صيانة الأسرة ، من الانهيار ، أو المعاونة في اعادة بنائها أو في انشائها .. كان الدافع لها نفسيا أو اجتماعيا .. كان الدافع لها معبرا عن فطرتها الانسانية التى تتجلى في ميولها الذاتية أو الغيرية .



وكذلك لم تكن المرأة فيما مضى — في المجتمع البدائي كما يقال —  
ممسرة على الإطلاق ولم تمتلك مالا ، أو لم يقع في يدها مال .. كانت تملك  
المال . أو تقع في يدها ثمرة للمال ، في انتظام أو غير انتظام أحيانا .

والأمر كله محصور في الأجر على العمل كظاهرة للمجتمع الصناعي ،  
وعدم الأجر عليه في المجتمع البدائي ، وهنا يمكن التساؤل :

هل الأجر على عمل المرأة أو عدم الأجر عليه يغير وضعها في الأسرة  
وهي العلاقة الزوجية الى الحد الذي يقال عنه هنا : انه من ظواهر المجتمع  
الصناعي مرة ، أو ظواهر المجتمع البدئي مرة أخرى ؟

هل حصول المرأة على الأجر ، أو عدم حصولها عليه يقضي كل منهما  
وضعا اجتماعيا يناقض الآخر ؟

هل المال بيد المرأة والنظر اليه وحده يصلح أن يكون أساسا للربط  
بين الزوجين وتكوين أسرة في مجتمع متماسك ؟

هل ظواهر المجتمع الصناعي في أوروبا وأمريكا — وهي كما يقال :  
ظواهر ضرورية — صاحبت الحضارة الصناعية في المجتمع الياباني ؟

ألا يمكن أن تكون هذه الظواهر التي يقال عنها : انها ظواهر المجتمع  
الصناعي في الحاضر ، هي نتائج الحروب العالمية في القرن العشرين ؟ ..  
نتيجة اليأس من الاستقرار ، والرغبة في الاستمتاع بالحياة المادية القائمة  
الى آخر حد ممكن منها ؟

ان كان للصناعة أثر ، فهو الرفاهية .. وفرة المال ووسائل الراحة .  
ولكن ليس بل لازم أن ينفذ هذا الأثر الى اليأس وعدم الاستقرار في حياة  
الانسان . وانما مرد ذلك الى عامل آخر .

ما هو الوضع الطبيعي في العلاقة في الأسرة وفي الحياة الزوجية ؟

ان الانسان يختلف عن الكائنات الحية الأخرى في امرين :

● في الذكاء أو العقل من جانب . .

● وفي قوة الميل الفردي أو الميل الاجتماعي من جانب آخر . .

وهما أمران لا يغيران الوضع الفطري القائم في علاقة الذكر بالأنثى في  
الكائن الحي على الإطلاق ، انسانا أو غير انسان ، إلا بما ينمى هذه العلاقة ،  
ويساعد على المحافظة على بقاء النوع البشري في الكائن الانساني .

فاحتياج المرأة الى الرجل من أجل المحافظة على النوع .. موجود في  
طبيعتها . .

واستعداد الرجل من أجل الهدف نفسه . . موجود في طبيعته كذلك .  
وظيفة المرأة في العلاقة الزوجية لا تختلف عن وظيفة الأنثى في الكائن  
الحى ، وهى : تحمل المسئولية في رعاية الجيل القادم ، ان فى فترة حبله ،  
أو فى فترة حضائته وارضاعه .

وظيفة الرجل فى هذه العلاقة لا تختلف كذلك عن وظيفة الكائن الحى  
الآخر فى : تحمل مسئولية الحماية والتصدى لدفع الأضرار الى قد نلحق  
بالجيل القادم .

وكل من المرأة والرجل قد اعد من الطبيعة لأداء وظيفته . وليس للمعامل  
الاقتصادى دخل لا فى تحديد المهمة ولا فى الدفع الى اللقاء بين الرجل والأنثى  
أصلاً .

ومهمة الذكاء أو العقل فى الانسان — فى الأنثى والذكر على السواء —  
هى محاولة : « الانسجام » فيما بينهما من علاقة ، و « الانسجام » كذلك فى  
وسائل حفظ البقاء النوعى .

ويدخل فى هذا النوع الأخير : « الانسجام » فى علاقة كل منهما بالمجتمع  
الذى يعيشان فيه ، ان فى مجال السعى وتحصيل الرزق ، أو فى مجال  
انتظام والتعاون لدفع الأضرار وتحقيق أسباب الاستقرار .

ومهمة الميل « الغيرى » فى الانسان ان يوطد الألفة فى العلاقة  
الزوجية . ويرفع العمل المشترك بين الأنثى والذكر الى المستوى الانسانى  
وحده . وهو ما يتحقق بالمحبة والتعاون .

قد تمتد حماية الرجل للمرأة فى فترات احتياجها الى الحماية  
والوقاية — وهى فترات الحمل والرضاعة والحضانة — الى تحصيل الرزق  
لها على السوية طوال وجودهما المشترك . وقد يراها الرجل نمتد الى ذلك  
بحكم طول الوقت والحاجة لدى المرأة ، وقصر المدة التى تتفرغ فيها بين حاجة  
مضت وأخرى أقبلت .

وبسبب امتداد حماية الرجل الى حياة المرأة كلها ، ربما يأخذ لنفسه  
حق صيانتها من التعرض للأيذاء فى صورة متوقعة أو متخيلة .

والحماية أصلاً أمر واجب عليه بحكم طبيعة الحيوية والانسانية . ولكنه  
واجب لا يتجاوز دائرته الى ما يجعل أداءه مجحفاً بانسانية المرأة ، ومسبباً  
للكراهية والرغبة فى الفرقة . . . هو واجب مشروط لدفع الأذى والأضرار ،  
وللتمكن من أداء الوظيفة الانسانية لكل من الزوجين .

وهنا أيضا العامل الاقتصادي وراء العلاقة الزوجية ، ووراء مهمة كل منهما ، بحسب طبيعتها الحيوية والبشرية .

وما كان من طبيعة الانسان وفي طبيعته . . لا يقال فيه : بدائى وحضارى الا بحسب الصورة التى يبرز فيها . فان كانت الصورة مهذبة كريمة كانت صورة حضارية ، وان كانت على العكس كانت بدائية ، وان وجد انسان الصورة الثانية فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية القائم فى عصرنا اليوم .

واذن أجر المرأة على عمل خارج المنزل فى المجتمع الصناعى الآلى لا صلة له بالوضع الطبيعى فى العلاقة الانسانية بين الزوجين ، أو بين افراد الأسرة . كالعكس ، وهو عدم أجرها ، لا صلة له ايضا بهذا الوضع .

ان أجر المرأة على عمل خارج المنزل قد يكون عامل اغراء على اتمام الزواج (١) ، ولكنه ليس عاملا أصيلا فى تحديد العلاقة الزوجية أو الأسرية .

حقا : ان المصنع نقل حياة الانسان من المنزل الى خارجه : فى الشارع ، وفى المكاتب ، والمقاهى وبين الآلات . . . وأصبح المنزل يزار لفترة قصيرة ، بعد أن كان يقام فيه ، وأصبح يهجر الأدنى سبب يعكر صفو هذه الزيارة .

### الحرب العالمية . . . وليس المصنع :

ولكن ليس المصنع مع ذلك مصدر التفكير الجديد فى تقييم وضع العلاقة الزوجية تبعا لتحرر المرأة واستقلالها عن طريق أجر العمل الذى تباشره خارج منزل الأسرة أو الزوجية .

ان التفكير الجديد فى تبرير تغيير وضع العلاقة الزوجية أو الأسرية جاء متأخرا لحل الظواهر النفسية التى سادت المجتمع المعاصر ، ولم ينشأ سلفا ليقوم عليه هذا الحل المطلوب .

. . . وان هذه الظواهر النفسية يمكن ان تكون من آثار الحرب العالمية التى وقعت مرتين فى نصف قرن ، ولم يفصل بينهما أكثر من عشرين عاما ، وفى مجتمع واحد هو المجتمع الأوروبى وفى قارة واحدة هى القارة الأوروبية . ولم تنجح العوامل المشتركة فى الحضارة ، والثقافة ، والتاريخ والدين ، فى تفادى الحرب العالمية الثانية ، بعد هول تلك الأضرار التى سببتها الحرب الاولى بين شعوب هذا المجتمع وسكان تلك القارة .

---

(١) وعملا أصبح عامل قوى فى الاغراء يكاد يحتل الدرجة الاولى فى الرابطة الزوجية والاقبال عليه من جانب الرجل . . كما اثبت ذلك معهد (Allenbach) للاحصاء بالمانيا فى نشرته فى مارس سنة ١٩٦٦ « هيرالد تريبيون » فى العدد ١٩٦٦/٤/٤ .

وكانت أهوال الحرب العالمية الثانية سواء في الشعوب النى غلبت على أمرها أو الأخرى التى انتصرت - أهوالا مفجعة وجسيمة . . وأصابت أضرارها الانسانية فى كرامتها وفى مقدراتها . . وهزت نفسية الانسان وأرجحت فيها مقياس القيم .

وليس من شك فى أن يكون من آثارها فى النفوس النى وقعت تحت أضرارها وهزاتها : « عدم الثقة » بمستقبل البشرية ، بعد أن فشل الدين الواحد ، والأخوة فى الثقافة والحضارة ، فى تجنب المجتمع الأوروبى تكرار المأساة الفظيعة .

وعدم الثقة بمستقبل البشرية هو عدم الثقة فى القيم والمعايير الأخلاقية ، وكذلك هو عدم الثقة فى رقابة الذات والضمير الانسانى ، وعدم الثقة أيضا فى العلم والتقدم ، وعدم الثقة فى الحضارة ، وعدم الثقة أخيرا بأواصر القربى . . .

وعدم الثقة فى أصول الاطمئنان ودعائم استقرار السلام يقوى النظرة الفردية فى أضيق نطاق لها وهو الوجود الحاضر ، دون الامتداد الى الغد القريب أو البعيد .

والنظرة الفردية أصلا توحى بتقدير الذات وحدها والحرص على تحصيل ما تبقى به ، أو تستمتع به فى حياتها . فإذا أضيف الى ذلك أنها تركز على البقاء الحاضر والاستمتاع بالحياة فيه . . فإنها تتحول الى نظرة « وجودية » يدفع اليها اليأس ، وتستهدف الحاضر القائم الآن وحده .

وعلى أساس من هذه النظرة الوجودية يصبح الفرد مقياس سسلوك نفسه ، ومقياس تقدير العالم الذى يعيش فيه . وهو لا يقدره الا بما يجلب عليه متعة شخصية ، أو يدفع عنه ما يفوت هذه المتعة . . والمقاييس الأخلاقية العامة لا تجد عنده الآن اعتبارا ، والايمان بقيم أو بمثل عليا يجب أن يسعى نحوها الانسان . . . يسخر منه غالبا .

فإذا تهيأت للفرد ظروف يمكنه من تحقيق نظريته ، وتحويل نتائجها الى ثمرات يستمتع بها فى يسر سعى فى اغتنام هذه الظروف والافادة بها الى أبعد حد .

ولا شك أن عصر الصناعة الآلية يعين الى مدى واسع على حرص العمل لكل من النوعين . . وفيه تنهيا - من أجل ذلك - الظروف التى تمكن من تحقيق النظرة الفردية .

ومن هنا كان المجتمع الصناعى عاملا مساعدا على طلب التغيير فى العلاقات الأسرية .. وبالأخص الزوجية منها . وما ينسب اليه من الدفع الى هذا التغيير او الى طلبه .. ينسب اليه فى واقع الأمر على أنه عامل مساعد على تحقيقه ، وذلك بخلق الظروف التى تمكن من تطبيق النظرة الفردية الوقتية .

وهنا اذن ما يقال عنه : انه ظواهر المجتمع الصناعى .. هو فى واقع الأمر ظواهر لا تنشأ عن تطوير الصناعة ولا الثورة فيها ، لأنها نتائج لعوامل أخرى . ولكن هذه الظواهر وقعت فى المجتمع الصناعى فى الغرب والشرق لوجود عوامل وقوعها :

● من عدم الثقة فى مستقبل البشرية كأثر مباشر للحرب العالمية الثانية ..

● ومن سيطرة النظرة الفردية الوقتية التى ترتبط بعدم الثقة وتترتب عليها ..

● نم لتهيؤ الظروف التى تساعد على تحقيق هذه النظرة ، بغضل ارتفاع المستوى الاقتصادى ووجود فرص العمل الكثيرة كنتيجة للتطور الصناعى .

فإذا وجد بعد ذلك اتجاه التفكير الجديد فى تغيير وضع العلاقة الزوجية والأسرية فى مجتمع المريقى أو آسيوى فيه الصناعة حديثا ، وأخذ سمة — الحضارة الصناعية — فان وجود هذا الاتجاه يكون تقليدا لما وجد فى المجتمع انصناعى السابق عليه فى ابلاد الصناعية المتقدمة مصاحبا لكل الظواهر التى وقعت فيه ، سواء أكانت نتيجة مباشرة للتقدم الصناعى نفسه ، أم كانت اثرا لأحداث الحرب العالمية فيه فى النصف الأول من قرننا الحالى ..

وكسب المرأة فى المجتمع الصناعى وأخذها الأجر على عمل فيه خارج المنزل ، لا صلة له بما تعيش فيه الآن من جو أخذ ظاهرة الانطلاق من كل قيد — حتى القيود الزوجية والأسرية — طابعا له . فالأجر على العمل لم يخلق هذا الجو . وفرص العمل الوفيرة لديها لم تحتم عليها هذا الانطلاق . وفقط صادف أن وجدت ظاهرة انطلاق المرأة فى وقت وثب فيه المجتمع الصناعى فى أوروبا وأمريكا واليابان وثبة قوية فى الانتاج وفى تعدد جوانبه .

ويعتبر من باب المغالطة أو الخلط : أن يجعل تحرر المرأة الغربية الى هذا الحد فى وقتنا الحاضر احدى الظواهر الحتمية للتطور الصناعى .

ان تحرر المرأة فى الشعوب أصحاب الحضارة الصناعية أصبح موضوع تساؤل كبير :

● هل سيصل نحرر المرأة في المجتمع الصناعي في الحياة الجنسية الى ازالة القيود التي نكونت في تاريخ الحضارة الانسانية لتحديد العلامة بين الرجل والمرأة وأصبحت عرفا أو دينا في وصفها بالشرعية .. أتى ما يجرى في حياة المجتمع البدائي من انطلاق في هذا الجانب وعدم الاحساس بأي أمر محرم في هذه العلاقة ؟

● هل ستصل المرأة الى الكشف عما بقى لديها مستورا حتى الآن ، وهو قليل : من النديين والعورة ؟ دون أى شعور بالخجل أو الحياء في مواجهة الآخرين أو الأخريات لها ، وهى في عرى تام ؟

● هل ستكون المباشرة الجنسية ضروره بيولوجية وعضوية كالأكل والشرب تؤدي في العلن .. كما تؤدي في أى وقت .. وفي أى مكان .. أمام الأبناء والأقارب .. والأمهات والآباء ؟ ..

● هل سينتهى الاعتقاد بالمحارم في المعاشرة الجنسية ؟ وهل ستؤدي المرأة وهى زوجة خدمة عن طريق فرجها للآخرين في مقابل ، كما تؤدي بعملها اليدوى خدمات تؤجر عليها .. دون أى احساس بحرج .. أو شعور بخدش الكرامة الانسانية ؟

وربما الوضع آخذ في الطريق الى ذلك .. وعندئذ : ليس هناك من صلة بين ما يؤول اليه أمر تحرر المرأة على هذا النحو .. وبين الصناعة والمجتمع الصناعي . اذ أن المجتمع البدائي في أهم خصائصه .. هو ذلك المجتمع الذى لا تعرف فيه العلاقة بين الرجل والمرأة حدودا وفواصل بين ما ينبغى وما لا ينبغى .. وبين حل وحرمة .. وبين محارم وأجانب .. وانما المباشرة الجنسية أمر طبيعى كالأكل والشرب يحكمها عرف بعيد كل البعد عما تقتضيه الحضارة في المجتمعات الانسانية المتحضرة .. كما لا تعرف فيها المرأة والرجل مواضع معينة في البدن تستر وأخرى تكشف (١) .

كما يعتبر من باب التستر على أغراض أخرى دفيئة ، المطالبة بتغيير المعايير الأخلاقية للعلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمع الحاضر تبعا لقدرة المرأة على الكسب عن طريق الأجر على عمل خارج المنزل .

---

(١) من « ريبورتاج » (Armand Denis) بعنوان :  
(Strange Love Customs) في صحيفة (The News of The World)  
في العدد رقم ٦٣٨٧ بتاريخ الاحد : ١٧ أبريل سنة ١٩٦٦ وابتدا فيه بتساؤله  
بعد رحلة الى غنيا الجديدة واسنراليا : هل من صلة بين الوحشية البدائية  
والتغيير في العالم للدستور الاخلاقى .  
(Is there a link between primitive Savagery and World's Changing  
Moral Code )

وادعاء : أن المقاييس الأخلاقية التقليدية كانت مقبولة يوم أن كان الرجل يكفل بالانفاق على المرأة :

مكان حجبها في البيت مقبولا . .

وكانت مباشرتها لشئون الزوجية المنزلية ورعاية أطفالها منذ عهد الرضاعة بنفسها . . أمرا واجبا عليها !

الآن الرجل وحده هو الذى كان يكسب وبالتالي هو الذى كان يتكفل بالانفاق على أعضاء الأسرة جميعهم . . ولكنه اليوم في عصر الحضارة الصناعية الآلية يجب أن تخرج المرأة وتمارس استقلالها في الحياة كالرجل سواء ، لأنها استطاعت الآن أن تكسب كالرجل ، وما بينهما يجب أن يكون بالانفاق ، غير خاضع لعرف كان أو تقليد مستصحب ! . وبالأخص في المجتمع الاشتراكي الماركسي الذى لا يعرف أسرة ، وإنما يعرف أفرادا هم أجزاء في آلة المجتمع . ومن ثم يعطى أجرا للفرد على عمل له يغطى فقط تكاليف معيشته . ولذا كل فرد يؤجر ويعمل للدولة ونفقته من أجره اليومي وليس من ذى قرابة قريبة أو بعيدة .

ظاهرة انطلاق المرأة في الوقت الحاضر موجودة في المجتمع الصناعى في أوروبا وأمريكا وجودا لا شك فيه . ولكن الذى يصح أن يقال الآن : أن هذا الانطلاق ليس ظاهرة حتمية لتطور المجتمع من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى . وإنما كانت وليدة الصدفة في وقت تقدمت فيه العلوم والصناعة في أوروبا وأمريكا وروسيا . بدليل أن المجتمع اليابانى مع تقدمه الصناعى والتكنولوجى أخف في هذه الظاهرة بكثير مما عليه تلك المجتمعات الصناعية الأخرى ، وكان قبل الحرب العالمية الثانية يتميز بالمحافظة على تقاليد الأخلاقية والاجتماعية مع تقدمه الصناعى الواضح .

وما يرى من ظاهرة تحرر المرأة اليابانية يعود بالأكثر الى عمل السياسة الأجنبية — اثر الحرب العالمية الثانية — التى أرادت أن تضعف الشعب اتيابانى ، حتى لا يكون قوة مرة أخرى في وجه الدول الغربية وحتى لا يكرر حادث « بيرل هابر » ثانية .

ولم تجد السياسة الأجنبية وسيلة لاضعاف الشعب اليابانى الا بهز التقاليد التى كان يتمسك بها ، والتى كانت له مصدر قوة لا تقهر طول هذه الصناعى منذ منتصف القرن التاسع عشر :

● فنزلت الامبراطور من قداسته الى الانسان العادى . .

● وابتعدت المرأة عن تقديم الوان الاحرام التى كانت تقدمها لأبيها  
أو زوجها ..

● ونحت عن المجتمع اليابانى عامل القوة الذى كان يكن فى صنوف  
العبادة المختلفة فى حياة الشعب .

كانت « خديجة » زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام صاحبة مالى ،  
وصاحبة الكسب فى الأسره ، وكان محمد صلى الله عليه وسلم عاملا لها فى  
مالها ، ومع ذلك لم تخرج علاقتها بزوجها عن الوضع الطبيعى للعلاقة  
الزوجية .. ولم تشعر برغبة فى تغييرها ، نظرا لمالها وتكفلها بالانفاق على  
شئون الزوجية .

وهناك كثيرات جدا فى عصور التاريخ المختلفة كن يتكفلن من مالهن  
الخاص بالاتفاق على ما تطلبه الحياة الزوجية . وما تزال الكثيرات فى هذا  
المجتمع الحاضر ، وفى المجتمع الصناعى القائم بالذات يؤدين نفس المهمة ،  
دون أن يتكون لديهن احساس عميق يلح فى تغيير العلاقة الزوجية الى وضع  
جديد ، تكون فيه الزوجة أكثر استقلالا وأكثر انطلاقا ! .

ان الانطلاق المطلق أو التحرر اللامحدود للمرأة فى الوقت الحاضر  
فى المجتمع الصناعى الآلى ربما لا يرجع فحسب الى آثار الحرب العالمية الأولى  
فى القرن العشرين ، ولا الى مساعده العامل الاقتصادى واستقلال المرأة فى  
الاتفاق على نفسها باتاحة فرص العمل المتكافئة .. ربما ترجع المبالغة فيه  
أيضا الى احساس المرأة بالتحرر .

فهى لا تمارس الحرية الفردية فى علاقتها بالرجل استمتاعا بالحرية  
نفسها ، ولكن لتأكيد تحررها .. أو عنادا للرجل الذى أخلى حياتها وفرغها  
من قيادته ، تحت التأثير باستقلالها .

ان رد فعل استقلال المرأة فى حياة الرجل فى المجتمع الصناعى الحاضر  
هو : أنه يتهيبها ويفسح الطريق لنزواتها ، ومن ثم فقد الرجل رأى فى  
توجيهها ، كما فقد الاقدام على معاشرتها .

والمرأة من فقدان الأمرين معا عند الرجل المعاصر .. أخذت لنفسها حق  
المبادرة فيها يتصل بالرجل اتصالا جنسيا .

وفى ندوة أقامتها الرابطة الطبية البريطانية بلندن ولخصت ما دار فيها  
كل من صحيفتى التيمس ، والنيوز أف ذى ورلد (١) ، جاء على لسان الشبان  
والشابات الذين سئلوا فيها عن رأيهم فى الحياة ، والحب ، والزواج :

---

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر ١٩٦٤ .



« أن الشبان يقعون في ممارسة العلاقات الجنسية ، تحت اغراء الشباب ودعائهن اياهم ! »

« والنظرة العامة لديهن انهن يفضلن أصحاب التجربة الجنسية في الزواج ... بينما نظرة الشبان انهم يفضلون صاحبات البكارة في اتمام الزيجات » .

انه لتبرير التغير الجديد في العلاقات الزوجية — بغض النظر عن هيمنة التطور الصناعي — يذكر الآن من وجهة طالبى التغير : ان هدف الزواج في الدرجة الاولى ليس استمرار النسل بل عامل « الجنس » ، والأمران مستهدفان معا ، ولكن الثانى منها له الأفضلية والأسبقية ! .

ولكن اهذا هو الوضع الطبيعى الفطرى في لقاء الانثى بالذكر ؟

ومجال الكائنات الحيوية الأخرى — قبل الانسان — اظهر في الدلالة على الامارات الطبيعية التى تشارك فيها الانسان . لأن تعقيد الانسان في تكوينه يجعله أكثر صعوبة في اعطاء الصورة الواضحة لظواهر الطبيعة الحيوية المشتركة بينه وبين الكائنات الأخرى .

ان ذكر الحمام لا يترك الانثى بعد اللقاء بها . وانما يستمر في التردد على عشها الى أن يفرخ البيض ويستطيع الكائن الجديد الاعتماد على نفسه . فلو أن عامل الجنس كان العامل الأول في اللقاء لانتهى أمر الذكر بعده ، ولما تردد مرات أخرى على العش ، ولما حمل نفسه مؤونة الحماية والوقاية .

ولكن استمرار الذكر في الرعاية ، واقامة الانثى في العش فترة التفريخ والحضانة دون أن تسعى خارجه في سبيل قوتها — اشارة واضحة على أن عامل استمرار النسل والمحافظة على بقاء النوع صاحب المكانة الاولى في الزواج بين الرجل والمرأة في دائرة الانسان .

ربما يطغى عامل الجنس في اللحظات الاولى . ولكن ذلك لا يغير من الوضع الطبيعى شيئا ، بدليل أن الحياة الزوجية نفسها لا تستطيع أن تبقى على أساس منه وحده ، والزوجان قد يريانها قد خلت من معنى الحياة ، ان تخلفت العلاقة بينهما بسبب ما عن انجاب الولد .

ومن هنا نستطيع أن نصل الى أمرين واضحين :

أولا : أن الذى يحدد العلاقة الزوجية او الأسرية هو خصيصة الطبيعة البشرية وحدها قبل أى طارئ آخر ، وان العامل الاقتصادى بالتالى لا يستطيع أن يغير ما توحى به هذه الطبيعة .

ثانيا : أن خروج المراه الى العمل وأخذها الأجر عليه في المجتمع الصناعي لا يحتم ظاهرة الانطلاق والتحرر ، التي تصاحب تفكير المرأة المعاصرة في أوروبا وأمريكا وروسيا ، وأن هذه الظاهرة تعود الى آثار الحرب العالمية في النصف الأول من القرن العشرين في الدرجة الأولى بوجه عام ثم الى الأيديولوجية الماركسية ، مضافا الى ذلك : تأكيدها نفسها لحريتها الفردية في الدرجة الثانية ..

وإذا كانت ظاهرة الانطلاق والتحرر الحاضرة ترجع الى آثار الحرب العالمية وتطبيق الأيديولوجية الماركسية ، ثم الى المبالغة في ممارسة الحرية الفردية .. فليس ثمة ما يمنع أن تعود الى الوضع الطبيعي ، بعد أن نبلغ ذروتها وتسير بنتائجها الى نهاية ما يمكن أن تصل اليه ، دون أن نقف عجلة التطور الصناعي ، ودون أن نقف الآلة عن تقدمها . ذلك عندما توجد عوامل الاستقرار النفسى ، ونطمئن الشعوب الى مستقبل الإنسانية وبسيطر السلام على اتجاه الحكومات ، وتقل الفجوات بين الأيديولوجيات في عصرنا انحضر .

ولن تقل الفجوات بين الأيديولوجيات القائمة الآن الا بالوصول الى قدر من المبادئ متفق عليه ، يسمو فوق أهداف المجتمعات نفسها ، ويحقق الإنسانية في أهم خصائصها ، ويجعل القيم العليا في المجتمع أصلا يسنده الاتجاه المادى والمستوى الاقتصادى ، وليس العكس .

\*\*\*



## الفصل الثانى

# نظرة الاسلام إلى واقع الأسرة فى المجتمع الصناعى المعاصر

فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية تختلط ثلاثة جوانب بعضها ببعض :

- التطور الصناعى فى نفسه كعامل من عوامل التقدم الاقتصادى ، ورفع مستوى المعيشة المادى .

- وعلاقة الرجل بالمرأة ومدى سعة المجال او ضيقه الذى تدور من هذا الاستقلال .

- واستقلال المرأة اقتصاديا وسلوكها فى المجتمع المعاصر ، نحت دفع من هذا الاستقلال .

فمن الجانب الأول ... فليس من شك فى أن الاسلام يدفع الى الصناعة وتطورها ، وإلى التجارة وطرق الكسب فيها ، كما يدفع الى زراعة الأرض وفلاحتها . اذ كل واحدة من هذه الوسائل الثلاث مصدر رزق للإنسان ، وعنوان على سعيه بالعمل فى حياته ، ودليل على قيامه بالخلافة التى استخلف عليها من الله فى هذه الأرض : لعمارتها .. وأداء رسالته فيها .

والصناعة من وجه آخر تعين على تبشير المشاق فى فلاحه الأرض ، وعلى ممارسة التجارة ، ثم على زيادة الغلة فى الأولى والربح فى الثانية ، مما يدفع بالفقر ، والمرض ، والجهل ، ويبعد هذه الآفات الثلاث عن الإنسان ، وبالتالي تمكنه من أداء رسالته فى ظروف أكثر ملائمة لنجاح هذه الرسالة ، وهى رسالة السلام والاستقرار .

فكما يدل تقدم الصناعة على قوة الانسان وتفوقه في الابداع ، الامر الذى يحقق سيادته على هذه الأرض وأحققته بالخلافة فيها ، وكما يبرز أسباب تكريمه من الله بهذه الخلافة والانابة عنه في عمارة الكون ... تقدم هي في ذاتها وسائل مختلفة ، ومتنوعة ، تجعل من حياة الانسان نعمة يقدرها ويشكر الله عليها بانتهاجه نهج الخير والسلام .

والقرآن الكريم يقول :

« فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، واليه الفشور » (١) .

... ويربط بين ثلاث غايات بعضها ببعض ، تكون جميعها هدف هذه الحياة على الأرض :

الأولى : السعى في الأرض ، والكشف عن قدرة الله فيما اودعه في باطنها ، وعلى ظهرها ، من مصادر عديدة للثروة : المعدنية والحيوانية ، والزراعية ، وما خلقه من أجواء مختلفة وشعوب كثيرة ، يدل تعددها واختلافها ، كما يدل تناسقها على وجود الله وقدرته .

الثانية : التمتع بالأرزاق التى على الأرض بما يحفظ على الانسان ذاته ونوعه ، وبما يمكنه من أداء ما كلف به من رسالة عليها لاحقاق الحق وازهاق الباطل .

الثالثة : الايمان بالبعث والحياة الآخوية .. استكمالا لحياة الانسان على الأرض ، بعد التجربة التى مر بها في هذه الدنيا ، وتبديدا لتياس في نفسه أثناء وجوده بها ، وتخفيفا من أثر الحقد وحدة الصراع التى تتبعه وتلازمه ، انقاء على تماسك المجتمع ، وضنا بالنشاط البشرى فى أن يوجه للخصومة ، والحرب ، والفناء .

... والقرآن اذ يأمر الانسان بتحقيق هذه الاهداف الثلاثة لا ينبغى ان يحول بينه وبين ما يمكنه من وسائل تحقيقها . والصناعة من اقوى الوسائل التى تعين على تحقيق ما طلبه القرآن هنا .

ويتناول أيضا في موضع آخر :

« لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، ان الله قوى عزيز » (٢) .

(١) الملك : ١٥ .

(٢) الحديد : ٢٥

... ويقرن قيمة الهداية بكتاب الله ليقوم الناس بالعدل ، بتيمة الحديد . في كونه مصدر قوة وعزة .. ومصدر منفعة للناس .

وهذا الاقتران يشعر : بأن ترك الحديد في انخاذه طريقا للقوة والمنفعة ، وفي جعله ذا منفعة عامة للناس ، بمنزله ترك كتاب الله وعدم الاهتداء بما فيه . وما يترتب على عدم الاهتداء بكتاب الله من ضياع العدل بين الناس . . يترتب مثله على اهمال الحديد من : الضعف ، والحرمان من المنافع في حياة الناس .

وهذه الآية في سورة « الحديد » : كما تطلب سيادة العدل في المجتمع ، نطلب القوة له . والعدل ، والقوة هما اذن دعائما المجتمع ولا انفصام بينهما .

ولذا : عبرت الآية بكلمة : « أنزلنا » . . . . . بجانب كتاب الله مرة ، وبجانب الحديد مرة أخرى ، للدلالة على المساواة في « الأهمية » المرتبطة بكل واحد منهما بالنسبة للبشرية .

ومن أوجب ما يجب على الانسان — نطبيقا لهذه الآية — أن يتف الانسان على قيمة الحديد . والصناعة هي وحدها الطريق الى ذلك . . فهي التي نرى اناس شدة بأسه ، وهي كذلك التي تكتشف لهم عن منافعه في الحرب والسلم على السواء .

واذا انتهت الآية هنا في آخرها بقوله تعالى : « ان الله قوى عزيز » . . . . . لى تؤكد مرة أخرى : قيمة الحديد ، وقيمة البأس والقوة فيه . وهذا يؤكد بدوره ما يجب على المسلمين من عناية فائقة بالأخذ بأسباب القوة والعزة ، كصورة من ولائهم وعبادتهم للقوى العزيز ، وهو الله جل جلاله . ولا شك بعد ذلك : في أن الصناعة مصدر قوة .. ومصدر منافع عديدة مختلفة ..

أما عن الجانبين الآخرين — جانب مدى علاقة المرأة بالرجل ، وجانب استقلال المرأة اقتصاديا عن الرجل — فيجب لى نوضح رأى الاسلام فيهما من وجهة نظرنا : أن نطرح هذه الأسئلة :

● هل تقوى مبادئ الاسلام في انشاء الأسرة . . على حمايتها من أن تتعرض بعد ذلك للظواهر التي يدعى لها : ابها بصاحب التطوير الصناعى في البيئات الصناعية ؟

● هل تقدم المبادئ الاسلامية الحلول الانسانية لمشاكل الحياة الزوجية ، ومن ثم لا يضطر احد الزوجين أو كلاهما الى الانحراف الخفى للتخلص من علاقة بعضهما ببعض ؟

● هل تقضى المبادئ الإسلامية على النفاق في العلاقة الجنسية ؟ وهل تخفف من انتشار الأمراض السرية على الأقل ؟ والأمراض الاجتماعية. في الطفولة غير الشرعية ؟

ولكن نوضح الرأي في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة . . . يجب أن نقرن بعض سمات المجتمع الحضارى المعاصر ببعض ما يقابلها من سمات مجتمع الجاهلية قبل الاسلام . فان كان هناك في هذا الاقتران ظواهر مشتركة بين الجانبين . . . كان ما جاء به الاسلام في دعوته على عهد ذاك هو الحل للظواهر القائمة الآن التى تحدد طابع المجتمع الصناعى المعاصر . لأنها عندئذ ظواهر انسانية تتصل بالطبيعة البشرية وحدها في تغلبها بين الاستقامة والاعتراف .

مما جاء في قول القرآن الكريم في سورة الانعام :

« قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ، الا تشركوا به شيئا ، وبوالدين احسانا ، ولا تقتلوا اولادكم من املاق ، نحن نرزقكم واياهم ، ولا تقربوا الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق ، نلكم وصاكم به ، لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هى احسن حتى يبلغ اشدده ، واوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا الا وسعها ، واذا قتلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله اوفوا ، نلكم وصاكم به لعلكم تذكرون » (١) .

. . . يمكن أن يؤخذ وصف المجتمع الجاهلى السابق على الاسلام ، وهو المجتمع الذى لم تسد فيه القيم الانسانية علاقات افراده . وليس هو مجتمعا كان . . . ومضى ، ولا يتكرر . . . وليس هو المجتمع العربى بالجزيرة انعربية خاصة قبل قيام الاسلام . بل هو المجتمع الانسانى يعود ويتكرر ، كما سيطر الاتجاه المادى على تصرفات افراده . . . وكلها سيطرت هذه الظواهر التى تعبر عنه ، وهى ظواهر :

- الاحاد ، والشرك ، وعدم الايمان بالله ،
- وعدم الاهتمام بعلاقة الاسرة ، بل وانكارها ومطاردتها ،
- وارتكاب الموبقات سرا وعالانية ،
- والاعتداء على حرمان النفس والمال ،
- وعدم رعاية العهد وصدق القول .

(١) الانعام : ١٥١ ، ١٥٢ .

وهذه الظواهر التي نعبر عن سيطرة الاتجاه المادى .. نعبر في الوقت نفسه عن الفردية والانانية .. واتجاه الفردية والانانية هو اتجاه : « النحل » من العلاقات الاجتماعية ، و « النحل » من الروابط والقيود التي تحكم هذه العلاقات . ومن أجل ذلك يستحيل أن يكون هناك التقاء بين الجماعية والفردية ، كما يستحيل أن تكون هناك جماعية ذات مبول مادية في السلوك الاخلاقي .

فإذا تجنب الانسان الاتجاه المادى أو الانجاء الفردى فى السلوك ، وسار فى الاتجاه المضاد له ، وهو الاتجاه اللانائى أو الانجاء الجماعى .. عندئذ يكون قد سلك الطريق المستقيم وهو طريق الله :

« وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

« افحكم الجاهلية يبغون ، ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢) .

اتجاهان متقابلان : اتجاه المادية من جانب ، ووجهة الله أو اتجاه الحضارة الانسانية من جانب .. ومجتمعان كذلك متقابلان : مجتمع المادية الالحادية ، ومجتمع الانسانية صاحب الايمان بالله .

... واذا هناك سمات مشتركة فى علاقة الرجل بالمرأة بين ظواهر المجتمع المادى الحضارى المعاصر وظواهر المجتمع المادى فى الجاهلية قبل الاسلام ..

وعندما جاء الاسلام تخير بعضا من هذه السمات ، وأقره كوضع متروع فى صلة المرأة بالرجل وترك الباقي منها .. وحرمه .

وكان للعامل الاقتصادى اذ ذاك فى العصر الجاهلى اثر قوى فى تحديد الصلة بين الرجل والمرأة .. كما لهذا العامل الآن فى الوقت الحاضر من قوة الاثر على علاقة الرجل بالمرأة فى المجتمع الصناعى . الا ان الفرق بين العصرين هو فى النظر الى هذا العامل ... هو أن الجانب الاقتصادى فى ذلك العصر كان مستهدفا كغاية أخيرة هو ذاته فى معاملة الرجل للمرأة من جانب الرجل . بينما فى المجتمع المعاصر يساند هذا الجانب المرأة فى المعاملة بينها وبين الرجل ، كما يسندها وتعتمد عليه فيما تطلبه من « مساواة » أو « مميزات » فى علاقتها به .

وربما كانت المرأة فى العصر الجاهلى مستغلة اقتصاديا لصالح

(٢) المائدة : ٥٠

(١) الأنعام : ١٥٣



الرجل ، ولكنها اليوم تحاول أن تكون مستغلة للجانب الاقتصادي . . لصالحها  
الخاص في وضعها مع الرجل .

والمجتمع الحضارى المعاصر اذ يحكى كثيرا من سمات الماضى فى الجاهلية  
لا يكون ذلك منكرا ولا غريبا على الطبيعة البشرية . لان هذه الطبيعة تخضع  
لظروف معينة فى تصرف معين . فكثما وجدت الظروف نفسها وجد التصرف  
بذاته : اذا تحللت الطبيعة البشرية من الايمان بالقيم والمثل الانسانية كانت  
منطلقة وغير ملتزمة بحدود محددة ، سوى ما يلبي الرغبات الشخصية فى  
التصرف والسلوك الفردى .

والحضارة ، والبدائية قد يلتقيان لذلك فى سلوك متشابه ، اذا تجاوز  
كل منها معيار الخصائص الانسانية فى الاعتبار والتقدير ، ووقفت كلتاهما عند  
حد الصفحة المادية للحياة .

وعندئذ نعود الحضارة الى طابع البدائية فى السلوك الانسانى  
فيلتقيان :

كانت صلة الرجل بالمرأة فى الجاهلية فى جانب العلاقة الجنسية على  
صنوف ثمتى :

● كان منها نكاح الاستبضاع ، وهو طلب المباشرة والجماع من رجل  
آخر . فكان يقول الرجل لامراته عقب طهرها من الحيض : ارسلنى لفلان  
— المشهور بانثجاعة أو الكرم مثلا ! — واستبضعى منه ، أى اطلبى منه  
الجماع ، كى تنجب ولدا منه على وضعه وشاكلته . وكان رجلا يتجنبها  
حتى يظهر حملها . ثم له بعد ذلك ان يصيبها ما شاء ، اذا شاء .

والمرأة فى ذلك اشبه بانثى الحيوان ، يتخير لها صاحبها الفحل  
الاقوى الاصيل ، حتى يكون ولدها موضع لخر بقوته ونجابته ! .

● وكان منها نكاح الشغار . وهو نكاح المرأة بالمرأة ، لا صداق بينهما ،  
هو أن ينكح الرجل امرأة فى نظير أن ينكح وليها امرأة أخرى تحت ولايته .  
وعندئذ يكون بضع كل منهما مقابل بضع الأخرى . . وكأنه عقد سلسلة باخرى .  
ترتبط منفعة اولاهما بثنائيتها .

● ونكاح البذل . وكان الرجل فى الجاهلية يقول للرجل : انزل من  
امراك وانزل لك عن امرأتى . والمستهدف فى هذا النكاح اشباع شهوة .  
وبس المحافظة على علاقة انسانية لاقامة حياة انسانية مشتركة . ووراء  
هذا الأمر المستهدف خفة وزن المرأة ، مع يسر التعامل بها كسلعة .

● وأيضا كان منها نكاح المسعة : وهو النكاح المؤقت بمدة معلومة ، أو مجهولة كقول الرجل لرجل آخر : أزوجك فلانة شهرا من اليوم ، أو حتى يحضر فلان ، بصدائق قدره كذا ، فبجيبه على هذا القول . فإذا انتهى الشهر ، أو جاء فلان وقعت الفرقة . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو أراد الزوج وهبها ما بقي من المدة واستأنف عقدا جديدا . ونكاح المتعة من اسمه — متمحص للاستمتاع وقضاء حاجة الرجل انوقتية . وليس للبناء والاستقرار .

● وشاع أيضا قبل الاسلام نكاح الخدان والصدائة : وكان العرب في الجاهلية يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم .

● وكان هناك نكاح الرهط دون العشرة : وهو أن يدخل جمع دون العشرة على المرأة فيصيبونها في يوم ، أو ليلة مثلا وتمنع عن الوطء حتى يتم حملها وتضع . وبعد أيام من وضعها ترسل اليهم فيحضرون ، فتذكرهم بما مضى . وتلحق الولد بمن تشاء — وهو من تحب منهم — فيقبله ويبت النسب بينها .

● وبالإضافة الى ما تقدم من عرف بين العرب في الجاهلية . . . نكاح الكثرة : وهو أن يدخل ناس كثير على احدى البغايا اللاتي يضعن على ابوابهن علامات لمن أرادهن فيجامعنها . فإذا حملت ووضع حضروا عندها ودعوا « القافة » — الخبراء بالحاق الأولاد بأبائهم بناء على الشبه — فألحقوا الولد بمن أنسبه منهم فيثبت النسب بينهما .

وإذا بدأ أن هذه الأنكحة في الجاهلية تعبر عن استخفاف بقيمة المرأة من جانب الرجل وعن سوء وضعها في المجتمع اذ ذاك ، وهو مجتمع بدائي . . فإن صوراً في علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المعاصر ليست أقل دلالة على امتهان القيم الانسانية في الانسان رجلاً أو امرأة ، عما كان عليه وضع الجاهلية .

● ان نكاح الاستبضاع من أجل نجابة الولد كان معروفاً في الجاهلية كما تقدم ، وله نظير في المجتمع المعاصر الحاضر ، وان كان هذا النظر له طابع العصر وأسلوبه ، وهو طابع العلم ، وأسلوب الموافقة والرضا . . . هنا نكاح اللقاح الصناعي : وهو أن تحتن المرأة بموافقتها وموافقة زوجها بماء رجل آخر عرف بانجاب الأولاد . ويكرر حقنها عدة مرات الى خمس ، وقد يتعدد ماء الرجل فيشترك عدة رجال فيه ، وقد تكون لهم صلات قرى ، او لا تكون لهم هذه الصلات .

نشرت جريدة « نيوز أوف ذي ورلد » تحت عنوان : رجل انبوبة اخبار  
يندد بالأطباء .. ذكرها يلى (١) :

« ان أحد الأطباء — وهو مسئول عن ولادة اثنى عشر طفلا كل عام  
بواسطة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين — ويدعى : أن هناك أطباء  
يرون استخدام طريقة التلقيح الصناعى بدون تمييز ..

« وهؤلاء — يقول الدكتور برنارد ساندلر » هم المسئولون عن سوء  
سمعة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين .

« هناك واحد من الأطباء كان يريد أن يستخدم شقيق الزوج كمطوع ..  
ولا يفكر أنه كان يفعل خطأ ..

« دكتور ساندلر — رئيس قسم التخصيب فى مستشفى مانثيستر  
( بانجلترا ) كان فى حديثه هنا معلقا على مقال كتبه فى «المجلة الشهرية لمجلس  
الارشاد الوطنى للزواج » وتضمن هذا المقال تصريحه بالأحوال والشروط  
التي تراعى ، عندما يعطى التلقيح الصناعى لزوجين ليس لهما أطفال .

« فهو يرفض التلقيح الصناعى لغير المتزوجات من النساء ، وللزوجين  
المختلطين اختلاطا عنصريا ، أو مذهبيا دينيا .. وكذلك حينما لا يكون مقتنعا  
تماما ، بأن كلا من الزوجة والزوج يرغبان فى الطفل بهذه الطريقة ..

« وقد كشف عن : أن بعض الحالات نجحت الى درجة : أن سيدات فى  
بريطانيا انجبن ثلاثة أطفال من متطوع واحد بعينه (٢) .

« دكتور ساندلر — وهو الذى يباشر التلقيح الصناعى عن طريق  
المتطوعين فى عيادته الخاصة — يقول : هناك فقط ستة من الأطباء يعالجون  
بالتلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين . والعلاج بهذه الطريقة يمكن أن  
يخلف من التعاسة الكبيرة التى تنشأ بسبب عدم انجاب الأطفال ولكن القلق  
فى أن كثيرا من السيدات لا يعرفن من هم هؤلاء الأطباء الستة :

« وسيدة من السيدات قرأت مقالا فى مجلة أمريكية تطبع فى نيويورك .  
وأخيرا اتصلت بى وهى تسكن بالقرب من المستشفى الذى أعمل فيه ..

---

(١) عدد الأحد ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٥ ، ص ١١ رقم ٦٣٤٥ .

(٢) تنقل المجلة الألمانية ( Constanze ) فى عددها رقم ٢٨ فى ٦  
يوليو سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ : أنه فى مدينة صغيرة قام أحد الأطباء بعملية  
نقل السائل المنوى من رجل واحد الى ثمانى سيدات فحملن وأنجبن جميعا  
أولادا على قيد الحياة ..

« غمّل هاته السيدات اذا اردن مساعدة يمكن ان يجدها دائما في :  
« الرابطة الطبية البريطانية » .

« وفي مقاله كشف الدكتور ساندلر النقاب عن نسبة النجاح في عمليات  
التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ، وهى ٦٠٪ وكذلك عن عدد المرات  
اننى نستقبل فيها المرأة الحقة قبل ان تصبح حاملا ، وهى اربع او خمس .

« أما الأطفال نتيجة هذا اللقاح — كما يقول — فيتمعون بصحة بدنية ،  
وعقلية طيبة ، وبذكاء فوق المتوسط ، وهم موهوبون فى الموسيقى ، والفنون  
والآداب .

« دكتور ساندلر يباشر عملية التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين :  
بعد ان يحصل على اقرار من الزوج والزوجة معا بالموافقة . ويقول : ان  
الأساس الاسرى يجب أن يظل . ولا يفتقر اطلاقا أن تتصدع العلاقة  
الزوجية بسبب هذه العملية » .

« والتلقيح الصناعي فى المجتمع الحضارى المعاصر له عدة طرق :

منه هذا الطريق . وهو ادخال رجل اجنبى ثالث عن الزوجة والزوج ،  
عن طريق نقل مائه بطريق الحقن الى الزوجة .

« وفى الولايات المتحدة الأمريكية انشئ (١) ، على غرار بنك الدم ، بنك  
للسائل المنوى للرجال يعرف باسم ( Sperme Bank ) لتخزين السائل  
المنوى .

« وهناك طريق آخر . وهو نقل السائل المنوى من الزوج الى امرأة  
أجنبية عن الزوجية ، ثم بعد أن تضع طفلها ، يتبناه الزوجان : هذا الزوج  
صاحب الماء المنوى ، وزوجته . وقد يبحث الرجل عن المرأة بطريق الاعلان  
فى الصحف . وتقول احدى المجلات الألمانية (٢) : ان زوجا من الأزواج نشر  
اعلانا لهذا الغرض فتقدمت له مائة امرأة !! .

« وهناك طريق ثالث : اذا أريد المحافظة على خصائص وراثية معينة ينقل  
السائل المنوى صناعيا من مريض توفى ، أو متوفى فى الحال ، لضمان المحافظة  
على هذه الخصائص (٣) . وهذا يشبه الى حد كبير الهدف من نكاح  
الاستبضاع الذى كان بالجاهلية .

---

(١) نقلا عن المجلة الألمانية ( Constanze ) عدد رقم ٢٨ فى ٦ يوليو  
سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ .

(٢) نفس المصدر السابق . (٣) نفس المصدر السابق .

وَيَصُورُ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنْ هَدَفِ نِكَاحِ  
الاستبضاعِ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَجْتَمَعِ الْحَضَارِيِّ الْمَعَاوِرِ تَمَامَ التَّصْوِيرِ . . مَا اكْتَشَفَهُ  
أَنْعَلُ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقَةِ لَتَجْمِيدِ الْمَاءِ الْمُنَوَّى لِعِظْمَاءِ الْعَالَمِ لِمَدَّةٍ بَلَّغَتْ مِائَتَيْ  
الْآنَ ، وَيُمْكِنُ كَمَا يُقَالُ أَنْ تَصِلَ الْمَدَّةُ إِلَى قَرْنٍ أَوْ قَرُونٍ ، كَيْ تُلْقَحَ مِنْ تَرْغَبٍ  
مِنَ النِّسَاءِ فِي أَنْجَابٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَائِهِ الْمَجْمَدِ وَالْمَحْتَفَظِ بِهِ فِي الْبَنْكِ الْخَاصِ  
لِذَلِكَ .

وقد نشرت صحيفة ( The News of The World ) (١) ، تحت عنوان :  
( Deep freeze fathers' hope for future ) لمراسل الصحيفة في نيويورك  
( Henry Thody ) :

أَنَّ هُنَاكَ أَغْرَاضًا عَدِيدَةً مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى تَجْمِيدِ الْمُنَى وَأَمَّا كَانِ الْحَمْلِ  
وَالْوِلَادَةِ الطَّبِيعِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ بِهِ . فَمُفَوَّقٌ أَنَّهُ يُعِيدُ تَكَاثُرَ  
الْعَالَمِ الْإِنْسَانِيِّ بَعْدَ وَقُوعِ حَرْبٍ ذَرِيَّةٍ ، هِيَ مُمَكِّنَةٌ ، بِتَلْقِيحِ الْبَاقِيَّاتِ مِنَ  
النِّسَاءِ بِمَاءِ الرِّجَالِ ، الْمَجْمَدِ ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ يُحْفَظُ لِلزَّوْجَاتِ فِي أَوْطَانِهِنَّ  
إِمْكَانِيَّةُ النِّسْلِ مِنْ أَزْوَاجٍ لِهِنَّ ذَهَبُوا إِلَى الْحَرْبِ وَقُتِلُوا هُنَاكَ ، بَعْدَ قَتْلِهِنَّ  
بِسِنِينَ عَدِيدَةٍ . . فَوْقَ ذَلِكَ فَهُوَ يُتَوَقَّعُ أَنَّ يُسْتَخْدَمَ هَذَا الْمُنَى الْمَتَجَمِّدُ  
فِي إِنتَاجِ عِظْمَاءٍ جَدِّدٍ مِثْلَ آيْنِشْتَيْنِ ( Einstein ) وَبِيْتِهَوْفِنِ ( Beethoven ) .

« وَدَكْتُور ( S. I. Behrmen ) بِجَامِعَةِ مِيْتَشِجَانِ ( بِالْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ  
الْأَمْرِيكِيَّةِ ) وَوَاحِدٌ مِنَ الْخُبَرَاءِ الْعَالَمِيِّينَ فِي التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ يُعْتَقِدُ : أَنَّ « بَنْكَ  
الْمُنَى الْمَجْمَدِ » فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ سَيَتَكْفَّلُ بِاسْتِمْرَارِ التَّكَاثُرِ الْإِنْسَانِيِّ بَعْدَ الْحَرْبِ  
الذَّرِيَّةِ الْمُمَكِّنَةِ . . فَهُوَ يُمْكِنُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ أَنْ يُسْتَخْدَمَ الْمُنَى الْمَجْمَدُ فِي إِنتَاجِ  
عِظْمَاءٍ جَدِّدٍ ، مِثْلَ : آيْنِشْتَيْنِ ، وَبِيْتِهَوْفِنِ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ » .

وَالطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ ، وَهِيَ نَقْلُ مَاءِ الزَّوْجِ نَفْسَهُ إِلَى زَوْجَتِهِ عَنْ طَرِيقِ  
إِنْتَلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَيْبٌ لَدَى الْمَرَأَةِ أَوْ الرَّجُلِ فِي الْحَمْلِ عِنْدَ  
الِاتِّصَالِ الْمُبَاشَرِ .

« . . » وَأَغْلَبُ الْأَطْبَاءِ لَا يَرَوْنَ مُشْكَلَةً فِي التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ . وَبِحَارِبِهِمْ  
بَعْضُ رِجَالِ الْقَانُونِ ، وَيُخَالِفُهُمْ رِجَالُ الدِّينِ فِي أَوْرُوبَا وَآمْرِيكَا .

● وَأَنَّ نِكَاحَ الْبَدَلِ الَّذِي يُعْتَبَرُ بِدَوْرِهِ ظَاهِرَةً أُخْرَى لِلطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ  
حِينَ انْطِلَاقِهَا ، فِي الْمَجْتَمَعِ الْبَدَائِيِّ أَوْ الْجَاهِلِيِّ ، يُعَدُّ الْآنَ صُورَةً مِنْ صُورِ

(١) صَحِيفَةُ ذِي نِيوزِ أَوْفِ ذِي وَرَلْدِ : ( The News of The World )  
بِتَارِيخِ ١٠/٤/١٩٦٦

المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر : يمارسه الزوجان فى غير حرج ، وفى غير اهتمام بمسئولية الولد القادم ، وفى غير اهتمام كذا بنسبته الى والده فى واقع الامر .

وربما ما كان فى الجاهلية من نكاح البدل هو : ان يتنازل كل من الزوجين عن زوجته للآخر ، من غير توقيت ، ولرجل معين بالذات ، وليس لواحد بعد الآخر على مدار الايام ، كما هو الشأن الآن .

فتبادل الزوجات فى العصر الحاضر هو لفترة معلومة ، ولرجل غير معلوم ولمرات غير معدودة . وهنا فى ظاهرة العصر الحاضر يدخل « العلم » وتنظيمه كذلك ، كما يتحدد الأسلوب بالرضا والاتفاق من جانب الرجل والمرأة على السواء .

نشرت جريدة « نيوز اوف دى ورلد » تحت عنوان : « نادى تبادل الزوجات يفجع أمريكا » ( Swop - wives Club Shocks America ) ما يأتى ، على لسان مندوب الصحيفة ( Henry Thody ) :

« ان نادى : « دع الزوجات يتبادلن » . . . الذى اكتشفته الشرطة فى « ساكرامينتو » عاصمة كاليفورنيا الذهبية افجع أمريكا هذا الاسبوع . ولكن لم يزل مع ذلك فى نمو وتزايد . وعضويته فى الوقت الحاضر تضم ثمانيا وأربعين زوجة — زوجا وزوجة — يقيم كل واحد فى صحبة الآخر ورفقته .

« وقد أعلن مكتب النائب العام بمناسبة قيام هذا النادى بنشاطه : ان تبادل الزوجات ليس خروجاً على القانون ! ولا مخالفاً لمادة من مواد العقوبات فى ولاية كاليفورنيا ! . مع ذلك فمكتب النائب العام فى المنطقة يسارع بالتنديد بمثل هذا النادى ، كنموذج مفعج ومفزع للشباب الذى يقع تحت تأثير الاغراء .

« واحد الاطباء النفسيين من اصحاب الشهرة قص على اليوم : ان تبادل الزوجات فى المجتمعات الأمريكية فى الضواحي ليس أمراً شائناً . . . انه يخفف الملل والضجر ، وفى العادة لا يؤدي الى نتائج ضارة بالنسبة لشخص الانسان ! .

والامر الذى ألقى ضوءاً على نشاط هذا النادى هو اعلان ظهر فى جريدة محلية هى : « اتحاد سكرامنتو » . وفى الاعلان جاء : ان الأزواج

---

(١) ( The News of The World ) عدد الأحد ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ ،

رقم ٦٢٨٧ ص ٤

وزوجاتهم من الشباب العصري في منطقة « سكرامنتو » يودون أن يلننى بعضهم بعضاً .

« وكلمة « العصري » في الاعلان .-. بعثت على سوء الظن في نفس مديرة الاعلانات بالجريدة ، فتحدثت الى صديق قديم لها في قوة الشرطة المحلية هو : كارل بلاسوفسل ( Carl Blasofsel )

« فنصحها بنشر الاعلان والاحتفاظ بعناوين المجيبين عليه . وبعد ان انطلق رجل المباحث الى العمل ، وجد : أن لوائح النادي لا تبيح الدخول لأشخاص بدون أزواجهم أو زوجاتهم ، ولا لغير المتزوجين كذلك .

« وقد منى هذا الصديق في الشرطة بخيبة الأمل عندما ابلغ من مكتب النائب العام : أن تبادل الزوجات أمر مشروع وقانونى في الولاية ! .

« واليوم تكلمت مع احد اعضاء النادي في « سكرامنتو » — وقد رغب في أن يظل اسمه مجهولاً . ومع أنه قرر أن نشاط النادي ليس بأمر غير قانونى . قال : لا تفهمنا خطأ ، نحن لا نتعاطى السكر والعريضة . ولا نشرب ولا نمضى ليالى صاخبة وحشية . ولا نأخذ الحبوب المخدرة ، كما هو الطريق المتبع في روما !

« وأنا وزوجتى بعد عامين من زواجنا كان يهل أحدهما الآخر . . وكنا كذلك مع جيراننا ، الذين ليست لهم متعة وراء اللعب بالورق ، وانحديث عن اولادهم .

« وقد اطلعنا على الاعلان ، واغرتنى كلمة « المتزوجين من الشباب العصريين » . وبعد ذلك تلقينا دعوة لحفلة توفرت فيها وسائل الراحة ، تقام في منزل بضواحي المدينة تحيط به حديقة واسعة واعد بها حوض للسباحة .

« وقد قيل لنا : انه كعادة بالنسبة للأعضاء الجدد : أن يضموا على وجوههم أقنعة سوداء . وذلك فقط للمزح والضحك . وقدمنا الى عشرين مجموعة من الأزواج والزوجات . والجميع يرتدون الأقنعة السوداء . « وابتدأنا نلعب ( Strep Poder ) . وفي لحظة خاطفة كنا جميعا في تجرد من الملابس ، كثيرا أو قليلا . ومرة واحدة أزلنا ملابسنا وتجردنا منها كلية وأصبحنا عرايا . ولم ننزعج اطلاقا حتى يحملنا شعورنا بالانزعاج الى ارتداء ملابسنا من جديد . وكذلك طرحنا الأقنعة السوداء من فوق وجوهنا .

« وغطسنا جميعا في حوض السباحة ، ومن حولنا كانت طرايطيش المياه

وحركات المداعبة . وحول الحديقة وضعت حشيات الشاطئ . أما المنزل فقد صفت فيه الأرائك الوفيرة المريحة ( الدواوين والشازلونات ) .

« ثم بعض منا رقص على انغام الموسيقى الرومانية . ولكن في النهاية كل اثنين ( رجل وامرأة ) وهما متجردان من الملابس تماما انصرف ليعيش في جزء من أجزاء المنزل أو الحديقة .

« وبعد تناول العشاء لعبنا لعبة تسمى : الروليت الايطالى ( Italian Roulette ) وهى لعبة وجد بواسطتها كل رفيق رفيقته في هذه الليلة . وهى على النحو الآتى :

« الزوجات يجلسن في شكل دائرة على أرض الصالون . واحد الأزواج يجلس في مركز هذه الدائرة ، ويدير زجاجة فارغة على جانبها . وفي الوقت الذى تتوقف فيه الزجاجة تصير رفيقة في هذه الليلة للرجل الذى يجلس في مركز الدائرة ويدير الزجاجة .

« وأثناء قيام الزوج باللعب — بجلوسه في مركز الدائرة وتحريكه للزجاجة — لا يسمح لزوجته بالجلوس مع زميلاتها في الدائرة على أرض الصالون .

« وأنا أتذكر ليلة السبت الأولى لنا في النادي . فأنا أمضيت الليلة مع صاحبة شعر أحمر . وفي صباح اليوم التالى تيقظ الأزواج من نومهم ، وصنعوا القهوة ، وحملناها الى الزوجات وتناقشنا في مغامراتنا . وتناولنا جميعا طعام الصباح بعضنا مع بعض في حديقة المنزل . ولم يتضايق أى واحد منا من لباس الحمام الذى كنا نرتديه .

« ولم يكن هناك شئ دنىء يدور حول ذلك ! وأنا لا أفكر أن واحدا منا كانت تملكه الغيرة ! »

« وفي الواقع بعد أن تم « التبادل » في تلك الليلة اظن أننا في معظمنا قد عدنا الى زوجاتنا مقبلين عليهن أكثر من ذى قبل ! .

« والآن أنا وزوجتى يستمتع كل واحد منا بصحبة الآخر أثناء الأسبوع على نحو أفضل من قبل ، ونفطر مقدما الى موعد عطلتنا الأسبوعية في النادي . فهناك فيه مرح أكثر مما يقدمه نادى الجولف . أو نادى الورق .

« وقبل أن ننضم الى هذا النادي كنت أنا وزوجتى نسمى في جميع أسباب الطلاق . ولكن أصبحنا الآن نجد الحرارة من جديد في صحبة كلانا للأخر .



« ومع ذلك قد يظهر لأعضاء النادي المحترفين : أن تبادل الأزواج والزوجات أمر ينطوى على السذاجة أو هو ضرب من ضروب العلاج العقلي أو النفسى ، ولكن انتشار مثل هذا النادي فى أنحاء أمريكا .. يعطى اهتماما خاصا للرواد الاجتماعيين والمدنيين » .

وإذا كان هذا النادي لتبادل الزوجات قد حدد أعضائه الذين يتمتعون بعضويته بأنهم الأزواج مع زوجاتهم ، والزوجات مع أزواجهن .. فإن بعض النوادى الأخرى تتيح للعزاب ولغير المتزوجات الانتساب إلى عضويتها ، حتى تكون هناك فرصة أوسع لتخفيف الملل النفسى فى العلاقة الزوجية التى تربط شخصا واحدا بآخر طول الحياة ! . وذلك على نحو ما كشفت عنه الشرطة الأمريكية فى مدينة أتلانتا بمقاطعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مارس سنة ١٩٦٦ .

فقد نشرت صحيفة ( The News of The World ) تحت عنوان : ( Raid on Wife Swop Club ) ( كيسة لنادى مبادلة الزوجة ) : مراسلها الخاص بنىويورك :

« أن رجال الشرطة الذين فاجأوا بالتفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة طوابق ، فى مدينة أتلانتا ( Atlanta ) بولاية جورجيا ( Georgia ) صادروا عددا من السجلات والملفات . يعتقدون أنها لنفاد وطنى لتبادل الزوجات .

« وذكر اليوم المتحدث الرسمى باسم الشرطة : بأنه طبقا للمجلة التى يديرها النادي .. فإن باب النادي مفتوح للعزاب والمتزوجين من الجنسين على السواء . وتدعى الشرطة أن له فروعا فى : نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس .. وأورلندو .. وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يطلب منهن تسجيل الإحصائيات الحيوية ، وأن من تقبل منهن فى عضوية النادي تزكى بعدد آخر من أعضائه ..

« والوثائق التى صودرت سلمت إلى المحكمة الكلية ، حتى يقوم الادعاء انعام بنظرها .

« ويذكر أحد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات فى أمريكا يزايد يوما بعد يوم . ولكن ما وجد فى هذا النادي يكشف لأول مرة عن مدى انتشاره على مستوى الولايات كلها ، ومستوى الأمة الأمريكية فى أى مكان على أراضيها .

« وكثير من الأزواج والزوجات فى أمريكا .. تغلب على العلاقات بينهما نوع من السامة والملل ، يفضى إلى الرغبة فى تغيير كل منهما لصاحبه فطرة

من الزمن : مدة ليلة . . أو لمدة نهاية الأسبوع . . أو لمدة الاجازة السنوية كلها .

« والنادي في « اثلانتا » يقدم لأعضائه كل شيء . والرسم السنوي لعضوية ما يقرب من خمسة جنيهات استرليني . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة في المجتمع الأمريكي . سواء في الأوساط السياسية . . أو بين نجوم المسرح والسينما في هوليوود .

« ونحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين ، فقال :

« ان هذا النادي مستوف لجميع الامكانيات ، كناد . . وان سجلاته تظهر : أن عددا من الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » ( Florida ) كمكان للالتقاء ، وتمضية اجازة تسطع في أبامها الشمس الدافئة ، مع زوجة « طازة » ! .

« كذلك في هذا السجل وجد دليل على ان أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار الحرام في صنع سبيله الخاص في الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لأحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها .

« وقد وقفنا على اللعبة التي يمارسها أعضاء النادي في اجتماعات آخر الأسبوع لتحقيق تبادل الزوجات وهي لعبة « الغماية » : ( A sort of blind man's Buff, where the girl who is gralebod is the prize. )

يغضب الرجل عفيفه ، ومن تصطادها يده من النساء تصير حظيته في هذه الليلة ، وكثير من أعضاء النادي — كما يتبين — هم من السكرتيرات الجميلات ، وممن هم ، أو هن ، لديهم ملل وسامة ، ويرغبون أو يرغبن في شيء من التفرقة .

« وما تقصوم به الشرطة من مثل هذه المفاجآت لا يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة . . مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق منعها » .

● وربما يدخل في الظاهرة السابقة من تبادل الزوجات ما كان معروفا أيضا في الجاهلية قبل الاسلام من نكاح المتعة أو نكاح الشغار . فتحديد أجل التبادل بالثيلة يقربه من نكاح المتعة . . بينما جعل البضع في مقابل البضع الآخر يقربه من نكاح الشغار .

على ان هناك ظاهرة تفشت بين بعض مجبوعات من الشباب ذكورا واناثا في انجلترا تسمى نفسها بـ : ( Troggs ) تهوى سكنى الكهوف

المظلمة العميقة ، هربا من المجتمع . ولكى تيسر العلاقات الجنسية بين الشباب والشابة تعقد فيما بينهما زواجا صوريا ( Mock Marriage ) مدة الإقامة في الكهف . وعرفت مدينة ( Matlock ) وسط انجلترا بتجمع هذه المجموعات منذ سنتين تقريبا .

وتحت عنوان :

( Cult of teen-agers inhabits deep caves in mid-England )

نشرت صحيفة : ( Herald Tribune ) ( ١ ) :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة ، في بلدة ( Matlock ) وسط انجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم في وضعية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : ( Trogs ) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم في كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسون أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك القسيس ( Kenneth Terhoven ) أحد الرواد الدينيين الانجليكيين الذين يعملون بينهم ، بغية توجيههم توجيهها سليما في حياتهم الاجتماعية .

« وأكثر هؤلاء الشباب يتركون منازلهم التي تقع في المدن الصناعية في المنطقة الوسطى . وبينهم خمسون شابا وشابة من ذوى العائلات المعروفة ، من عدد يبلغ الألف آخر الأسبوع .

« ... ويقول مستر ( Terhoven ) أن بناتا في سن الثمانية عشرة والثالثة عشرة يباح لهن الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان .

« وهؤلاء الشبان لهم نظام أخلاقي صارم في معاملة بعضهم بعضا . ويرتبطون بزواج صوري أو مؤقت مع الشابات ، كى ييسرن لهن نفسيا مباشرة العلاقة الجنسية في غير حرج ! ... » .

وعدت مثل هذه الصورة من الزواج . . زواجا صوريا ، لأنه خلاف العرف في مراسيم الزواج العادى ، ولأنه كذلك مؤقت يستهدف المتعة الجنسية فقط لمدة معلومة ، هي مدة الإقامة في الكهف . . وليس بمانع من أن تعاشر الشابة شابا آخر معاشرة جنسية غير الذى تزوجته زواجا صوريا سابقا ، بعد أن تقطع الإقامة في الكهف بسبب رحلة تقوم بها وتعود بعدها للسكنى فيه من جديد ، كما هي عادة هذه المجموعات .

(١) في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ الطبعة الأوروبية ، لمراسلها الخاص ( Robert C. Toth . ) .

..، وتلك هى طبيعة نكاح المتعة فى الجاهلية . كان يستهدف المتعة الجنسية وحدها ويرتبط بأجل معين يفتى حتما بعده .

● ومما استصحبته الحضارة الصناعية المعاصرة فى علاقة الرجل بالمرأة ما يسمى بنكاح « الاحياء » وهو أن يتفق الزوج مع زوجته فى أن يعاشر كل منهما أجنبيا عنهما معاشرة جنسية ، فى منزل الزوجية أو فى منزل آخر ، مدة طويلة أو قصيرة ، ومع شخص واحد أو أشخاص عديدين . فتحب الزوجة وهى فى علاقتها الرسمية مع زوجها رجلا آخر متزوجا أو غير متزوج معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما فى الحب والمعاشرة الجنسية أخرى متزوجة أو غير متزوجة ، وهو فى علاقته الرسمية مع زوجته ويعاشرها معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما فى الحب والمعاشرة الجنسية لشخص أو لأشخاص آخرين ، وهما مع ذلك فى علاقة زوجية رسمية !.

نشرت جريده « نيوز أف دى ورلد » تحت عنوان : « الزوجة تنهى عقد الاحياء » .. جاء فيه (١) :

« بعد بضع سنوات من الزواج اتفقت الزوجة وهى مدرسة باحدى المدارس مع زوجها وهو محاضر على : أنه يجب أن يقترب كل منهما الزنا فى مصادقة شخص ثالث والتمتع به .

« ولكن الزوجة تعبت من الاستمرار فى ممارسة الاتساق فوضعت له نهاية .. وكتبت الى زوجها تؤكد له أنها لم تعد تفعل شيئا رديئا يمس جانبه ..

« ولما لم يكن لما كتبت به تأثير عليه ، بل ظل مستمرا بطريقته الخاصة فى حياته ، رفعت الأمر الى محكمة ( Bradford ) بانجلترا نطلب الطلاق .

« والزوجة هى : مارى آدمز ، والزوج هو : فردريك آدمز .

« واتضح للقاضى أن الوضع الذى اتفق عليه بين الزوج والزوجة فى ممارسة العلاقة الجنسية مع شخص ثالث برضاها وعلمها ، استمر فترة من الزمن لها قيمتها ، حتى توقفت الزوجة لسبب أو الآخر !.

« كما اتضح له كذلك : أن الزوج هو الذى أثر على زوجته ، وأنها فى أول الأمر لم تكن متفقة معه تماما ، وقد أثرت العلاقة الزوجية بينهما بانجاب ثلاثة ذكور . وحكم لها بالطلاق .. وحكم عليه بالمصاريف » .

وقد يكون نكاح « الاحياء » من طرف واحد من طرفى الزوجية .. على معنى أن الزوجة تعاشر محبوبا معاشرة جنسية بعلم زوجها ورضاه ،

---

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

أو الزوج يفعل ذلك أيضا مع محبوبة له ، بعلم زوجته ورضاها . وقد تتم  
المعاشرة الجنسية في بيت الزوجية بصفة مستمرة أو منتظمة .

نشرت جريدة « نيوز أف ذى ورلد » تحت عنوان : « في الليلة التي  
اختفى فيها زوجي » (١) :

« ان مسز بيتى هوكنج ( Betty Hocking ) ، ولها من العمر  
خمسة وعشرون عاما قصت على محكمة بريستول بانجلترا في دور انعقادها  
العادي ، كشاهدة في قضية مقتل زوجها المتهم فيه محبوبةا : كيف انها ذهبت  
انى فراش محبوبةا « رونالد بامير » البالغ من العمر ثلاثين عاما في ليلة ٢٨  
سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وهى الليلة التي اختفى فيها زوجها :

« ان الثلاثة : الزوجة ، والزوج ، وعشيقتها ، كانوا بقيمون معا في  
مسكن واحد يقع على طريق الملكة فيكتوريا ببريستول . . .

« مسز بيتى روت للمحكمة : انها عاشرت عشيقها « رونالد بامير »  
معاشرة جنسية عدة مرات ، قبل ان ينتقل للسكن معها ومع زوجها ، كضيف  
لا يكلف بدفع شيء منهما .

« وبعد ان اقام معها في السكن كانت تدلف الى حجرة النوم الوسطى ،  
وتنام معه في فراش واحد ، وذلك عندما يكون زوجها خارج المنزل يلعب  
القفار .

« وفي الساعات المبكرة ليوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ذهبت الى فراشها  
مع زوجها في حجرة النوم الامامية . وفي الوقت الذي تيقظت فيه - وكان وقت  
الظهر - وجدت ان زوجها قد غادر المنزل ، ولم تعد تراه بعد ذلك .

« مسز بيتى هوكنج ذكرت للمحكمة انها لا تعرف من هو الاب للطفل  
اندى ولدته في مارس هذا العام ١٩٦٥ : اهو الزوج أم العشيق ؟ .

« ويقول المدعى العام : ان الدافع على القتل لدى عشيق الزوجة هو  
وراء الجانب الجنسي أو العاطفي . فكان العشيق يردد كثيرا : انه حصل  
على زوجة القتل ، وسيارته ، ولم يبق الا ان يحصل على ماله الذي جمعه  
من القمار ، وهو مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه .

« والزوج كان من الموظفين المدنيين الذي استأثر به حب القمار وقت  
فراغه ، وكان على علاقة طيبة بالعشيق . اذ كان يريد ان يترك له ادارة  
نادى القمار ، الذي عزم على انشائه ثقة منه فيه » .

---

(١) عدد الأحد ٤ يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٤٧ ص ٥ .

● أما نكاح الخدان في المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر فنكتشف عن شيوعه الطفولة غير الشرعية في تزايدها الرهيب ، وقضايا الطلاق العديدة ، في المحاكم بسبب الخيانة الزوجية ، وكذا انتشار الامراض السرية بين المراهقين والمراهقات ، وتقارير الجهات المسئولة عن الصحة العامة والعلاقات الاجتماعية :

تحت عنوان : « طبيب العائلة يحذر : ان الصحافة والتلفزيون حولت اليوم « الجنس » الى تجارة استغلالية وصلت الى القمة (١) » .. نشر بأخص لما دار في ندوة جاء فيها ما يلى :

« كثير من الشباب أصبح ضحايا للأمراض السرية » (٢) :

« في ندوة عقدتها الرابطة الطبية البريطانية لبحث الأمراض السرية والشباب - تحدث الدكتور ( C.C. Luton ) صاحب عيادة في اسكتلندا يتردد عليها أكثر من عشرة آلاف شخص كل عام وكان مدعوا للحديث في هذه الندوة ، لاذاعتها في التلفزيون البريطانى .

« فبعد ان ابتدأ يذكر : أن بيع الصيدليات لمواد منع الحمل للشباب نخاعف عن ذى قبل ، منذ ثمانية عشر شهرا ، وأن البنات في المدارس يستعملن في بعض الأحيان مواد منع الحمل المخصصة للذكور ، عملا بالحكمة القائلة : الوقاية أولا .. نادى بضرورة الاشراف على تلك القوة التى يملكها هؤلاء لجمع المال من « الجنس » عن طريق التلفزيون والصحافة .. هؤلاء كما يقول : مستغلون .. وليسوا شيئا آخر ، سوى أنهم جاعلون من التلفزيون والصحافة مصادر للدعارة !.

« وراى أن ما يقدمه التلفزيون البريطانى اليوم من مثل : « الناس معا في سرير » و « القسوة مع البنات واغتصابهن » كان يصدم العالم ويزعجه قبل عشر سنوات . وأن استغلال « الجنس » في بريطانيا الآن يدر من المال أكثر من أى شئ آخر .

---

(١) نشرة الصنداي تايمس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ص ٢ .

(٢) انتشار الأمراض السرية بصورة وبائية في أمريكا : تحت هذا العنوان نقلت صحيفة الأهرام المصرية في ١٩٦٥/٩/٢ صفحة ٥ ان : « نقابة الأطباء في الولايات المتحدة ذكرت أن الأمراض التناسلية أصبحت أكثر الأمراض الخطيرة انتقالا بالعدوى في أمريكا ، وأن هذه الأمراض أصبحت وبائية في كثير من المناطق في الولايات المتحدة منذ وقت طويل وخاصة في المدن الكبرى ، كما أعلنت نقابة الأطباء الأمريكية : أن المحاولات التى تبذل لوقف هذه الأمراض لم تأت بنتائج مشجعة » .

« وضرب مثلاً بما صار اليه الاختلاط الجنسى بابتة شابة اعترفت بانها باشرت العملية الجنسية مع شاب اجنبى عنها لا تعرفه اطلاقاً من قبل ، اثناء انتظارها للفحص فى عيادة طبيب ، لم يشغل عنها الا لمدة عشر دقائق فى الكشف على مريض آخر .

« ثم تحدث الدكتور : امبروز كنج ( Ambrose King ) الطبيب الاستشارى فى مستشفى لندن لبحوث الامراض السرية ، ومستشار وزير الصحة فى شئون هذه الامراض فقال :

« ان اكثريه الشعب فى بريطانيا لا تؤمن بدين . وان الاسباب فى المشكلة الاجتماعية الحاضرة هو رفض الاوضاع والمستويات التى تفكر الهيئات الدينية فى الاحتفاظ بها !.

« والامر الآن الى اولئك الذين نصبوا انفسهم من انفسهم روادا للفكر العلمانى ، كى يعنوا بعوض وبديل عن تلك المستويات فى الماضى ... ذلك العوض والبديل الذى من شأنه ان يرضى النفس ويريحها ، بحيث يمكنها من التغلب والرقابة على الغرائز الحيوانية .

« فاذا نحن اخفقنا فى ذلك ، واستمرت الاخلاق الجنسية فى الانحدار والانحطاط فاننا لا محالة يجب علينا ان نعد انفسنا لمواجهة الواقع ، وهو : انه بالرغم من الازدهار المادى ، فان اعداداً من اوساطنا ، من اولئك مهترى الشخصية ، ستزيد المنحرفين والذين لا يحبون ولا يحبون (١) ، واصحاب السلوك المضاد فى المجتمع .

« وفيما عدا الامراض التناسلية والصلات الجنسية غير المشروعة ، فالنتائج نشاهدها :

- فى السلوك الهجوى والمضاد للمجتمع ،
- وفى العمليات الاجرامية للاجهاض ،
- وفى العلاقات الزوجية المتداعية للانهيـار ،
- وفى اهمال الاطفال ،
- وفى تعاطى المخدرات ،
- وفى الادمان على المسكرات ،

---

(١) لا يحبون ولا يحبون : الاولى بكسر الحاء والثانية بفتحها .

« ان الامر موجه الى كل مواطن ليكون مثلاً في حياته الخاصة ، حتى يمكن للشباب أن يحتذى به ويجنى فائدته » .

ونشر المجلس المركزى للتربية الصحية البريطانية تقريراً تحت عنوان :  
( The Sexual Behaviour of Britain's Teen-agers. )

ينضمّن النقاط التالية (١) :

« أولاً — ان العوامل التى يتأثر بها الشباب اليوم هى :

( أ ) الاستقلال الشخصى الواسع المدى ،

(ب) وضعف الرباط الأسرى ،

(ج) وضعف التوجيه الدينى ،

(د) وحركة التطور السريعة ،

(هـ) والاستغلال التجارى لن هم فى سن المراهقة ،

(و) والفضوح المبكر ، والحاح الغريزة الجنسية فى الدفع فى هذه

السن ...

**ثانياً —** ان المدارس الثانوية ، وان كانت جميعها تحتوى على عدد من المراهقات والمراهقين الذين لهم تجارب جنسية سابقة على الزواج ، الا انه عدد قليل .

**ثالثاً —** ان النساء اللاتى يحرضن الغلمان قبل الزواج على المعاشرة الجنسية لا يتجاوز عددهن ١٢% .

**رابعاً —** ان جميع الطبقات والأوساط .. هم سواء ، مهما جاء فى التقرير من ملاحظات ، لا فرق بين طبقة وأخرى فى ممارسة المباشرة الجنسية قبل الزواج .

**خامساً —** ان المراهقات والمراهقين اصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج غالباً ما يكونون خارج المنزل ، وأن وجدوا به فلأنفسهم خاصة ، لا يعيرون أهمية لمساعدة غيرهم .

---

(١) اعده : ( Michael Schofield ) فى أعداد جريدة الصنداي تايمس الصادرة فى ٢٣ ، ٣٠ مايو ، و ٦ يونيه سنة ١٩٦٥ فى ص ١٧ ، ٢١ ، ٢٨ على التوالي . وطبعته فى يولييه سنة ١٩٦٥ ادار الطباعة الانجليزية « Longmans » واستمر أعداده ثلاث سنوات واستجوب فيه ٩٢٤ غلاماً ، ٩٣٩ بنتاً من طبقات وأوساط مختلفة .



**سادسنا** — ان أغلبية المراهقات والمراهقين أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج ينفقون ما بين جنيتين وخمسة جنيتها في الأسبوع، فيها يؤكد الصلة الوثيقة بين اتفاق المال ومدى ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج .

**سابعنا** — انه يستوى لدى المراهقات والمراهقين من أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج أن يكونوا أعضاء في نوادي الشباب أم لا .

**ثامننا** — ان النسبة المثوية لمباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج ممن هم في سن المراهقة على هذا النحو :

سن ١٥	سن ١٦	سن ١٧	سن ١٨	سن ١٩
٦٪ ذكور ٨٪ إناث	٨٪ ذكور ٧٪ إناث	٢٥٪ ذكور ١١٪ إناث	٣٢٪ ذكور ١٢٪ إناث	٣٧٪ ذكور ٢٣٪ إناث

كما نشرت جريدة « نيوز إف ذي ورلد » تحت عنوان : « شعار العصر الحاضر » جاء (١) .

« ان بنات المدرسة الثانوية اثلاثي لم يفقدن بكارتهن في سن السابعة عشرة عددهن قليل !! من يقول ذلك ؟ »

« تقوله احدى طالبات المدرسة الثانوية في انجلترا في سن السابعة عشرة . فتكتب عن العلاقات الجنسية في نشرة المدرسة الشهرية في يناير سنة ١٩٦٥ تحت عنوان : تخطيط الأسرة ، وصحيفة العائلة . »

« انا أسكن في شمال لندن . وأكثر صديقاتي في المتوسط يفقدن بكارتهن في سن السادسة عشرة ! وليس من غير المعتاد بالنسبة للبنات أن يفقدن بكارتهن وهن في سن الثانية عشرة ، وغالبا هن اولاء اللاتي يكن في النضوج . »

« أما الغلمان الذين انا على اتصال بهم فيميلون الى ان يدخلوا العلاقات الجنسية في سن السابعة عشرة . ويعتبر من باب الاستثناء ان يباشرها أحد منهم قبل هذه السن . »

« وأنا اظن انه في الوقت الذي تكون فيه البنت قد بلغت السابعة عشرة عاما من عمرها ولم تزل بكرا . . . تبدأ تحسن : بانها غير قادرة على المعاشرة الجنسية ، تناجى نفسها : اهنك بعض الأخطاء عندي لا . انا لا بد ان اكون مصابة بالبرود الجنسي ، أو شيئا من هذا القبيل . »

(١) في عدد الأحد الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١١ .

« ومن عشر سنوات تقريبا الى خمس عشرة سنة مضت . . . كان غير الغدازى ينظر اليهن نظرة استخفاف من أدنى الى أعلى . ولكن عدم البكارة الآن يندو شنعار الوقت الحاضر !

« والفلام الذى لم يباثر العلاقة الجنسية اطلاقاً عندما يبلغ من الثامنة عشر يصبح موضع حديث ويقال عنه : غير طبيعى ، أو هو مفزع ! .

« ومباثرته للعلاقة الجنسية يعتبر حدثاً كبيراً فى حياته . لأنه بفكر عندئذ : أنه صنع الآن درجة من درجات الرجولة ! .

« ومعظم البنات يفقدن بكارتهن عندما يرافقن غلماناً بصفة مسنمرة متوالية . وبعضهن يفقدنها لأنهن يشعرون : بأن فقدان البكارة هو الطريق الوحيد الذى يستطيعن به التأثير على الغلمان والذى يحس به ايضاً .

« ولم يخطر ببال كثيرات من البنات اتهن يصرن حاملات فى وقت من الأوقات . . .

وتحت عنوان : « محنة صائمة الأم هى تلميذة بالمدرسة الابتدائية » جاء (١١)

« فى الوقت الذى قضت فيه تلميذة بالمدرسة الابتدائية تدعى « جان » ( Jane ) وهى فى الخامسة عشرة من عمرها ، على والديها : أنها تنتظر طفلاً عوقبت بجدار من الصمت . فقد أقامت بالمنزل شهراً كاملاً ، دون أن يكلمها أحد .

« ووالداها كانا يعرفان : من هو الأب لطفلها ، ويدركان تماماً : أنه . ايضاً كان فى علاقات سيئة مع أخريات . . ولكن رفضا أن يقدماه الى المحكمة . . وأخيراً وصل وضعها الى انهيار عقلى . . .

« وقد جكبت قصتها للفرعة احدى المدرسات . بمركز الباب للامهات المراهقات . غير المتزوجات . فكتبته فى تخطيط الأسرة » ونشرتها الرابطة لتخطيط الأسرة .

« وادعيت المدرسة : ان جميع الامهات المراهقات اللاتى لم يتزوجن ، واللاتى يعرفهن بعد ، ان جرن جملات على نطاق واسع . . . يرجع امرهن الى الاهمال الكلى للثقافة الجنسية ! وليست واحدة منهن كما تتسول يمكن أن توجه لوم جيلها الى الفكرة التى علقت برأسها من احاديث « الجنس » فى المدرستين !

---

(١١) تم نشرها فى عدد الأحدث ١٩٦٥ يولييه سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٤٧ ص ١١

« جان ( Jane ) مثلا لم تتلق القربة الجنسية في المدرسة ، كما لم يذكر هذا الموضوع اطلاقا في المنزل الذي تقيم فيه . فابتدأت « تجربة الجنس » تحت تأثير سلوك لشقيقتها الاكبر منها سنا مع خطيبها . وفي تجربتها كانت تنسج في تؤدة ، ولكنها عجزت عن أن توقف صبيها عن المعاشرة الجنسية معها .

« وقالت المدرسة : انى ارى كل عام خمسين من البنات غير المتزوجات ، والشابات يجدن أنفسهن مرة واحدة في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات ، وذلك بسبب الاهمال من جانب ، والرغبة في التخلص من جانب آخر .

« ولم اجد واحدة من البنات حتى الآن تثقفت ثقافة جنسية ، بجانب ما تعلته في المدرسة . واحدى البنات من محيط ما قصت على : أنه كانت هناك معلمة لطيفة وعلى استعداد للمساعدة . ولكن لم تقو على أن تسألها عن المسألة الجنسية — حتى أصبح الوقت متأخرا بالنسبة لها اذ حملت .

« كل هاته البنات حكين : أنه لو كانت هناك ثقافة جنسية في المدارس ما وجدن أنفسهن أبدا في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات .

« ثم سردت أربع حكايات أخرى لأربع من البنات ! :

« جون ( Joone ) وتبلغ من العمر خمسة عشر ربيعا تركت المنزل ، لأنها لم تستطع أن تستمر مع زوج أمها الجديد .. ودارت في الشوارع حتى التقطها أحد الرجال ، وأخذها الى مسكن له صغير أعده للمتعة الشخصية . فأحبته ووثقت به وثوقا تاما . وفي سن السادسة عشرة هجرها بعد أن حملت منه . فتتبع أثره حتى التقت به ، ولكنه تركها مرة أخرى . وعندئذ استقر امرها على أن تحمل طفلها وتذهب به الى المحكمة .

« و « أليس » كانت في سن السابعة عشرة وتسكن مع أبويها من الرضاعة عندما أصبحت ذات حمل ، وكانت تشتغل في مطعم ، وفي مركز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات قصت :

كيف أن والديها من الرضاعة كانا على استعداد لمساعدتها ومساندتها ، وكانا دائمين في انتظار لعودتها ، ولكنها يئست من التصنع والتكلف « في اخفاء الأمر » .

« و « جين » ( Jeen ) وهى ابنة لأحد الموظفين ، وكانت بمعهد السكرتارية حين أن أصبحت حاملا في سن السادسة عشرة . وقد أدت مع صديقتها المراهق دور المتزوجين ، حتى في الذهاب الى مكاتب المدينة والتحدث

عن استئجار المساكن . وحين علم والدها بحملها خرجت من المنزل ، كما هجرها غلامها .

« و » اليزابيث « نركت المدرسة في سن الخامسة عشرة للعمل في احد أسواق المدينة . وكانت بنتا ساذجة ، وحملت وهى فى سن السادسة عشرة . ولم تظهر أى شعور بالنسبة للطفل ، ونظرت الى ولادته كعملية ثانوية » .

ولكن ما تراه المدرسة فى أن الجهل بالثقافة الجنسية سبب رئيسى فى المعاشرة الجنسية غير الشرعية من جانب الفتيات المراهقات قبل الزواج ينقضه : ما قرره مؤتمر الدول لعلم الجريمة ، والذي عقد بمدينة استوكهولم فى السويد ، فى الأسبوع الأول من أغسطس سنة ١٩٦٥ .

فقد جاء فيما قرره :

« ان الظاهرة المسماة : « بظاهره ثقافة الشباب » ... هى مسئولة عن ارتفاع ارقام معدل الجرائم فى أنحاء العالم . وأن من الحقائق المعروفة الآن : أن معظم الجرائم يرتكبها أشخاص تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر وعشرين عاما .

« كذلك أعلن بعض علماء الجريمة فى المؤتمر : أن هناك « شعورا مشتركا » بين أعضاء الوفود — وهم يمثلون دولا على درجات متفاوتة من التقدم والتصنيع وذات نظم سياسية مختلفة — بأن العوامل الاقتصادية لا تفسر الجريمة . والدليل على ذلك معدلات الجرائم الحالية فى بلاد متقدمة اقتصاديا ، مثل الولايات المتحدة ، والسويد ، ودول أوروبا الغربية » (١) .

● ونكاح الرهط فيها دون العشرة فى الجاهلية ونسبة الولد لواحد منهم عن طريق اختيار المرأة ورغبتها يقترب منه اتصال المرأة فى المجتمع الصناعى المعاصر بعدد من الشبان أو الرجال ، قد يكون من بينهم من له علاقة شرعية بها . فإذا حملت ووضعته واختلف فى نسب الولد رجع الأمر الى العلم . وطريقته هنا هو « التحليل » لفصائل الدم المختلفة ، وعن تحقيق المشابهة فيها : يحكم بنسبة الولد لأبيه .

● أما نكاح الغانيات وبائعات الهوى من عدد غير محدود فهو ظاهرة مشتركة فى مجتمع الجاهلية قبل الاسلام والمجتمع الحضارى الصناعى القائم اليوم . والفرق فى وجود هذه الظاهرة وصورتها اذ ذاك واليوم ، هو الفرق بين البداءة والحضارة فى أسلوب المعاملة ، والسذاجة والتقدم العلمى والتكلىكى نحو اعداد مستوى الحياة البشرية .

---

(١) جريدة الأهرام المصرية فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٦٥ .

وإذا كان الرجال في مجتمع الجاهلية يذهبون بأنفسهم الى دور البغايا اللاتي يضعن على أبوابهن علامات لمن أرادهن ، فان المجتمع الحضاري الصناعي المعاصر عن طريق استخدام العلم أيضا مكن لهؤلاء الرجال من ان يدعوا هؤلاء النسوة والفتيات الى حيث هم يقيمون أو الى حيث هن يقمن . وعرف ذلك بما يسمى : ( Call Girl ) بالاضافة الى ما يضعه هن الاغراء في جذب الرجال الى مراكز تجمعات أعدتها السلطات الرسمية :

تحت عنوان : « ملجأ الخجل » ( Hostel of Shame ) كتب مراسل احدي الصحف الانجليزية (١) :

« خلف جسر السكة الحديدية ، المحاذي لمحطة دوسلدورف بألمانيا ، اقيمت احدي العمارات الشاهقة ، التي تعد اعظم ما في أوروبا ، ان لم يكن في العالم كله .

« لا يوجد خارجها أطفال يلعبون ويضحكون في صعودهم أو نزولهم ، ولا يوجد بداخلها كذلك سيدات يحملن همومهن ومشاكلهن اليومية .

« وبدلا من ذلك : يمثلء البهو الامامي للعمارة بالرجال طول الأربع وعشرين ساعة يوميا . ومحاذيات للنوافذ الفسيحة يجلسن بنات ارتدين ملابس داخلية شفافة ليس فيها اى احتياط لستر ما يجب ان يخفى ، وقد صبغن وجوههن في عنف بوقوة .

« والعمارة من النماذج الخاصة للمحاولات الاخيرة التي تقوم بها المدن في ألمانيا الغربية كلها لحل مشكل — المعاشرة الجنسية غير الشرعية . وبالاختصار : هذه العمارة الضخمة « نزل » لبنات الشارع ، وهي معروفة بين السكان المحليين بـ « مصنع الجنس » . وبين الجنود البريطانيين المعسكرين هناك باسم « حوش العصافير » .

وعدد سكانها مئتان ، يعيشن في نظام دقيق ، وطبقا لمبدأ واحد ، كالطلاب في بيوت الشباب يدفعن أجرا معتدلا ، يقرب من جنبيهين في اليسوم مقابل : غرفة صغيرة لكل واحدة ، بالاضافة الى خدمة النظافة والاكل الذي يحصلن عليه من المطبخ المركزي .

« والعمارة مقسمة الى أربعة أقسام أو أربعة بيوت ، يدير كل واحد منها رجل وزوجته . ويقومان بأعمال المراقبة بدقة .

(٢) فيما نشرته صحيفة ( The News of the World ) عدد الأحد اول أغسطس سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٥١ ص ٤ .

« وأسماء الساكنات يبلغ في كشف لمركز الشرطة المحلية ، والسلطة الصحية . وهذه السلطة تباشر الكشف الطبى عليهن مرتين في الأسبوع . ومن تشتبه فيه منهن توصى بعلاجه فوراً باحدى المصحات .»

« والاكثرية الغالبة بينهن من الالمانيات ، والاقلية تشكلها فرنسيات مع بعض الملونات من طنجة في المغرب . ومن توجد منهن تباشر فتنها واغراءها في مكان آخر بالمدينة .» . تعرض نفسها للحكم الصارم بالعجل الشاق .

« ولكى لا يتعرض البهو الامامى للعمارة وما يجرى فيها من نشاط لنظر المارة . . مدت ستارة من البلاستيك روعيت فيها الدقة الالمانية المعروفة ، تحجب هذا النشاط وكذلك ما يقرب من مائة رجل تواجدوا للاستمتاع . وهؤلاء الرجال من جميع الأنواع : بينهم رجل الأعمال الثرى ، ومنهم الشيخ والشاب . وقد كان أحد الشيوخ هناك ويبلغ من العمر سبعة وسنين عاماً .

« وفي هذا البهو تمر الفتيات في عرض أمامهم ، تحت مظلات تبعث المتعة وتقين رذاذ المطر المتساقط في البهو ، ويتأرجحن في مشيتهن فوق كعوب مائقة في الارتفاع . ومعظمهن في أول العشرين من عمرهن . وبعضهن يلبسن سراويل ولا تنفصل لضيقها عن أبدانهن . وأثناء مرورهن أمام الرجال يذكرن في همس الأجر المحدد لكل منهن .»

« وبعض الأخريات يجلسن في النوافذ المفتوحة على أرض منخفضة ، بملابس داخلية شفافة أو بملابس النوم القصيرة ، ويدرن بأنفسهن في بطء أثناء سقوط الضوء القوى من خلفهن ، مبتسمات ومشيرات بأصبعهن الى انرجال في البهو طالبات اليهم الصعود والانضمام اليهن . . .

« وقد كان هذا المنظر منظراً آنما ، يشبه سوق الرقيق ، تحت سماء مبلدة بالغيوم ومستمرة في ارسال رذاذ المطر .

« وحبا في الاستطلاع صعدت الى احدى غرف الدور الأول . وحينئى امرأة في سن الثلاثين لا تلبس شيئاً سوى لباس نوم قصير شفاف ذى لون وردى . وغرفتها الصغيرة تحتوى على ديوان ، وصندوق ذى ادراج ، ومنضدة وكرسى وطقم تليفزيون ، وحاكى اسطوانات مسجلة ، وتليفون . اذ كثير من الفتيات لهن زبائن منتظمة يتصلون بهن لتحديد موعد معهن . .

« وعند نزولى شاهدت أربع فنيات يحتسبن القهوة في صالون خاص بهن ، لا يدخله أحد من الزبائن مهما حاول ان يدفع من النقود . كما شاهدت المطر لم يزل يتساقط ، والفتيات مازلن في عرض أنفسهن على الرجال ، ذلك العرض الممزق للانسانية ، تحت مظلاتهن الملونة .

« وفي وقت مبكر على هذا . . . تحدث الى الدكتور ( Weber ) رئيس هذه المؤسسة ، ومن أنصار فكرتها المتحمسين لها ، فذكر أسباب هذه التجربة ونتائجها في ما يلي :

« ان الامر وصل بنا مرة أن وجدنا هنا ما يقرب من أربعة آلاف من النساء يعرضن أنفسهن في شوارع « دوسلدورف » ، ولم يكن جميعا محترمات بل كان بينهن طالبات في الجامعات ، وزوجات لهن رغبة في تكسب المال !!

« وكادت الأمور تخرج من التحكم فيها . وكذلك لم يكن من الممكن للسيدات المحترمات أن يسرن في الشوارع وهن في مأمن من الظن السيئ والتصور الخاطئ . . . وكاد أمر المرور يصير الى التوقف بسبب السيارات العديدة التي كانت تتهمل في السير أو تقف تماما لاستصحاب الفتيات . . . انى أن اعترضت احدى صاحبات النوادي الليلية فكرة بناء عمارة « كمززل » للفتيات ، ووافقت عليها السلطات المختصة .

« والعمل في هذا المنزل يسير جدا . واصبح من التسهل علينا : ان نقوم بأمر المراقبة المطلوبة ، وأبعدنا بذلك الوسيطات اللاتي اعتدن الكسب عن طريق نظام تقديم الفتيات للزبائن . . كما أصبح الوضع الصحي مأمون العاقبة ، بفضل الكشف الطبى المنتظم .

« وكل الفتيات مسجلات ، بحيث يمكن مراقبتهن مراقبة دقيقة . ووضعهن الآن غير محرج للشعور العام بين السكان في المدينة .

ثم يستطرد الدكتور فيقول :

« ويوجد مثل هذا المنزل في كل من : ( Essen, Dortmund , Hamburg, Cologne, ) في ألمانيا الغربية . ولكن لا يوجد في : ( Frank-Fort, Munchen ) الآن . . . ويكاد المرور فيهما يتوقف ليلا بسبب « فتيات النداء » وما يسببن من اجتيازهن الشوارع بسياراتهن الأنيقة لاقتناص الرجال .

« وكسب الفتاة في المنزل مرتفع . . وبعض منهن في « دوسلدورف » يكسبن مائة آلاف جنيه في العام . والسلطات في المدن التي بها « نزل » . . . مختلفة مع المحكمة الادارية العليا في « ضريبة الدخل » التي تقرر عليهن :

— تدخل في باب الخدمات ؟

— أم في باب تجارة الأشياء الأنيقة كالعطور ، والملابس الداخلية ، وحلاقة السيدات ؟

\*\*\*

ان أنكحة الجاهلية ان بدا : انها تصور من جانب آخر ضعف المستوى الخلقي في حياة المجتمع ... فان هذه انظواهر التي نصاحب الآن المجتمع انصاعى المعاصر لا تخفى ضعف مسنواه كذلك في السلوك الاخلاقى .

ان المرأة في المجتمع المعاصر لم تتحرر فقط :

- في علاقتها بالرجل ..
- ولا في النسل وتنظيمه ..
- ولا في العمل المنزلى ..
- ولا في العمل في الخارج ..

... ولم تنل فرصتها في التعليم ، ولا في ممارسة الالعاب الرياضية فحسب .. ولم تحصل على حقوقها السياسية في الانتخابات العامة وفي تولية الوظائف العامة كذلك فقط .. وانما تحررت أيضا فيما تلبس .. فقد انتهى عهد « الكورسيه » ( Corset ) ، وعهد الآباء في نظام الأسرة ، ( Patriarchal System ) ودخلت عهدا جديدا تريد ان تقضى فيه على البقية الباقية مما هو غالب في تمييز الرجال .. وكما يقول بعض العلماء التجريبيين : ( Heinrich Applebaum ) والمتخصصين في مدى تآثر السلوك الانسانى بالعوامل المختلفة بمعهد الدراسات التقدمية للسلوك ، بواشنطن : ان المرأة بملابسها القصيرة في هذا العام ( ١٩٦٦ ) التي تصل الى اثنتى عشرة سنتيمترا فوق الركبة تقف الآن على « عتبة الجنس » : ( Sex Thershold ) ويمكن ان تغير نماذج السلوك الانسانى القائم الآن لكل رجل وامرأة في العالم الجديد .

● ان المرأة على عهد(١) الملكة فيكتوريا وقبل الاصلاح التشريعى للأحوال الشخصية في انجلترا .. كانت تفقد حقوقها ، وميراثها بمجرد أن يعقد زواجها في محراب الكنيسة ..

... وكانت كزوجة لا وجود لها على الاطلاق من الوجهة القانونية حتى في حال الاعتداء على عفافها . وكان زوجها هو وحده الذى يقوم برفع الدعوى القضائية عفدئذ ، لرد مهانة الاعتداء على عفافها .

وبرغم الانتقاص من وجود المرأة على هذا النحو خارج المنزل .. فان الام والعائلة كانت تعتبر مقدسة .

---

(١) ما بين ١٨٣٧ — ١٩٠١ .



● أما في جانب النسل فلم تكن للمرأة الحرية — تحت تأثير توجيه الكنيسة — في عدم الحمل أو تحديد النسل . حتى كان العلم الحديث في القرن العشرين فأعطاهما هذه الحرية في عدم الحمل ، وكذا في تنظيم النسل . ولكن بجانب ذلك أغراها على المعاشرة الجنسية في علاقة غير مشروعة ، وفي سن مبكرة ، وعرضها لأنواع شتى من الأمراض التناسلية وأشدها فتكا ببدن الانسان وعقله . فحبيب منع الحمل كما هي وسيلة لتنظيم النسل . . دافع في الوقت نفسه على المعاشرة الجنسية في علاقات غير مشروعة .

● وفي المنزل حررت الآلة المرأة نوعا ما من العمل المنزلي كآلة الغسيل التي أخذت في التطور منذ سنة ١٩١٤ . وكان السبب في صنع الآلة للخدمة المنزلية قصور الأيدي العاملة في هذا الجانب بأمريكا . فتحول هذا القصور الى عدة اختراعات لمساعدة سيدة المنزل على أداء العمل فيه وتحريرها من مشاقه : فلم تعد نغزل . . ولم تعد تغسل . وتستخلص الزبدة من اللبن . . وحتى لم تعد تضيء القناديل بالغاز . . فأي محرك كهربائي صغير أصبح يغطي كثيرا من الحرية للمرأة ، ويوجد بذلك عندها فراغا أكثر من أي شيء آخر . . . وأخيرا في المجتمع الصناعي المعاصر لم تعد بحاجة الى الطبخ كذلك .

وكان أول مصنع سعى لتحرير المرأة من عمل المنزل هو : مصانع النسيج المعروفة بـ (Lwell Mills, Massachusetts) بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٣٠ . ونقلتها هذه المصانع الى حياة خارجية جماعية ، تعيش مع زميلاتها في بيوت مختلفة . وقد جاء التقدم العلمي والتكنولوجي ، فأفسح المجال للعمل الخارجى ، وهى للمرأة الاستقلال الاقتصادي الذى انعكس بالتالى على علاقتها الجنسية ، وعلى الأسرة ، وعلى الولد ، وعلى المشاييس الأخلاقية .

● وكانت تعتبر المطالبة بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة في بداية هذا القرن العشرين . . اضحوكة . . والمرأة التى كانت تطالب به كان يحكم عليها بأنها : « مترجلة » وتوصف بأنها راغبة في ارتداء السراويل ! . . كما كانت تتهم : بأنها يريد للرجل أن يدير شئون المنزل ، ويرضع الأطفال ! . وكان الأمريكيون يعتبرون حركة المطالبة بتصويت المرأة في الانتخابات شيئا مضحكا . وحتى بعد حصولها على حق الانتخابات لم تعامل اطلاقا في نظر السياسيين : على أنها مستقلة في ابداء الرأي ، بعدما لوحظ كثيرا ان رأيها يساوق رأي رجلها .

● وأصبح شعارها في التعليم : تعلم كائنك تعيش أبدا . . وعش كائنك تموت غدا ! . .

وبتعلمها .. وبتحررها في مختلف جوانب حياتها .. شغلت كثيراً من الوظائف العامة في المجتمعات العديدة ..

ولكن الشيء الوحيد الذي لم تستطع حتى الآن أن تتحرر منه هو : الوحدة في سن الشيخوخة (١) .. وكذلك الشيء الأساسي في طبيعتها الذي لم نستطع أن تحتفظ به هو : أنوثتها ، فالمؤلف (٢) ( James Laver ) كتب (٣) تحت عنوان ( A Short Answer to men ) بمناسبة الاتجاه الجديد في تقصير ثياب المرأة :

« ... ان ملابس المرأة الجديدة تدل على ثورة كبيرة لم نر منها حتى الآن الا البداية .. وما سجل التاريخ كله حتى الآن هو : أننا عشنا في ظل ما نسميه بنظام الأسرة وريها ( Patriarchal System ) : ونحن كما يبدو صائرون الآن الى نهايته .. وداخلون في مرحلة أخرى تاريخية يضعف فيها ظل الأب ووجوده ، وتقضى بدخولها على معظم ما لنا من تصورات عزيزة .. »  
« ان النساء يرون الآن زيادة في التحرر من البقية الباقية التي كانت للرجال غالباً .. انهن قد كسبن الحرية .. ولكن فمقدن بدون شك شيئاً من أنوثتهن ، وكذلك من امتيازاتهن التي كان البعض منهن على الأقل يتمتع بها . »  
« هل ترون الآن دفع الثمن ؟ » .

واذن لا ينبغي ان يؤخذ جميع ما يوجد في المجتمع المعاصر من ظواهر : تصور علاقة الرجل بالمرأة .. على أنه يمثل المستوى الاخلاقي الذي يرتفع بالانسان عن وضع الذكر بالأنثى في عالم الحيوان .

وقد تكون المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام مكرهة بحكم العادة الاجتماعية ، أو بدافع ظروف المعيشة في الحياة .. بينما هي في الوقت الحاضر حرة مختارة . لأن التقدم العلمي والصناعي وفر لها استقلالها الاقتصادي .

... قد يكون الرجل اذ ذاك في مجتمع العرب قبل الاسلام مستغلاً للمرأة ، ومتخذاً منها موضعاً لممارسة عضلاته القوية ، ومصدراً للنفع المادي فيما يدفع لقاء نكاحها الآخر ، على نحو ما تباع ويدفع فيها من ثمن اذا كانت

---

(١) ففي أمريكا يوجد ثمانية ملايين أرملة مقابل مليونين فقط من الأرمال . ومتوسط عمر المرأة يزيد عادة خمس سنوات عن متوسط عمر الرجل .

(٢) مؤلف عدد من كتب العادات والتقاليد ، وكان قبل ذلك خبيراً بمنحف فيكتوريا للفنون بانجلترا .

(٣) في صحيفة ( The News of The World ) عدد الأحد ٨ مايو

سنة ١٩٦٦ .

ملكا ليمينه ، بينما هو فى المجتمع المعاصر ينشد ما ترفها فى حياتها ، ومصاحبة له فى اوقات فراغه ، كما ينشد الخمر فاصلا بين جد الحياة وهزلها ، وماضيها وحاضرها .

... قد تشارك المرأة فى مجتمع العرب قبل الاسلام المرأة المعاصرة فى ان نساير الغريزة الجنسية او غريزة الامومة فيها ، كى تحتفظ برجل معين وتنسب اليه فى اسرة جديدة لها ، ترى فيه السند فى الحياة ، فتسلك مسلكا او آخر من المسالك السابقة .

ولكن هذا كله لا يعنى : ان صور العلاقات بين الرجل والمرأة التى من شأنها ان تنم بينهما بحكم الطبيعة البشرية ، تحفظ جميعها ما يجب من احترام فى العلاقات الزوجية بينهما ، وتوفر لهذه العلاقة ما يصونها عن التدلى والنزول الى مجرد « التنفيس » الجنسي . بغض النظر عما قد يستتبع وقت اللقاء بين الرجل والمرأة من امتداد للبشرية فى صورة اطفال ، ثم من مسئوليات نحو مستقبلهم .

ان الطبيعة البشرية هى الطبيعة البشرية عندما تنطلق وترفع عنها القيود والحدود . . وان الحضارة لا تختلف عن البدائية اذا ما وقعت عند التقدم المادى والعلمى والتكنيكى ، ولم تتجاوز به الى دائرة السلوك الخلقى والانسانى .

... وان الظواهر السلوكية التى نجدها الآن فى العلاقة بين الرجل والمرأة فى المجتمع المعاصر وبالأخص فى المجتمع العريق فى الحضارة الصناعية وهو المجتمع الانجليزى — تنم عن انطلاق الطبيعة البشرية واستخفافها بالحدود التى ارتضاها المجتمع يوما ما ، معيارا للسلوك الخلقى . . . وتنم فى الوقت نفسه عن انقطاع الصلة بين التقدم الصناعى والعلمى والتكنيكى من جانب ، والتقدم الانسانى السلوكى من جانب آخر .

\*\*\*

## الفصل الثالث

### الأسرة في فلسفة الإسلام ونظامه

وفي ضوء التمييز بين الجانبين .. وفي ضوء وجوب الاحتفاظ بالكرامة والاحترام للعلاقة بين الرجل والمرأة .. وفي ضوء ادراك المسؤولية الفردية لمستقبل البشرية نعرض موقف الاسلام مما كان قائما في الجاهلية . وهو يكاد يكون موقفه من ظواهر المجتمع المعاصر في السلوك الجنسي بين الرجل والمرأة .

ويبقى بعد ذلك : الكشف عما يراه الاسلام في شأن الاختلاف في الجاهلية والوقت الحاضر من « ضغط » العامل الاقتصادي الآن لحساب المرأة ، بينما كان على حسابها فيما مضى ... وهو الاختلاف الذي نشأ عن التخلف الاقتصادي في أحد المجتمعين ، والتقدم فيه في المجتمع الثاني منهما ..

#### وحدة الانسان أساس الزوجية في الاسلام :

مما كان في الجاهلية أيضا صورة أخرى من صور الإنكحة اختارها الاسلام بعد تعديل أدخله عليها ، وجعلها وحدها أمرا مشروعاً في العلاقة بين الرجل والمرأة .

وعلى غرار ذلك أيضا : المجتمع المعاصر . فله صورة خاصة من الإنكحة يقرر مشروعيتها دون ما عداها مما تدخل فيه علاقة الرجل بالمرأة على نحو ما ذكرنا من ظواهر اجتماعية هنا تصور هذه العلاقة .

والنكاح الذي اختاره الاسلام وأقره : هو أن يخطب الرجل من الرجل أخته أو ابنته فيعطيه صداقا .. ثم يتزوجها بإيجاب وقبول ، على مشهد من الآخرين .

وهذا هو النكاح الذي صادف أصول النبي صلى الله عليه وسلم من أبويه . . . الى آدم عليه السلام ، ويقول فيه : « خلقت من نكاح » ، ولم اخلق من سفاح ، ومن لدن آدم الى ان ولدنى أبى وأمى ، لم يصبنى من سفاح الجاهلية شيء .

فما عدا ذلك من الأنكحة . . . هو خارج عن الوضع السليم فى علاقة الرجل بالمرأة . . ويعد زنا وسفاحا فى نظر الاسلام .

والنكاح المشروع يجب ان تتوفر فيه اذن :

● العلانية . ويستحسن حضور كبار القوم . ويستحب من اجل ذلك قبول الدعوة لحضور وليمة الزواج .

● واستئذان ولى أمر المرأة ، لحمايتها من اخطار الاندفاع وراء رغبة جامحة ، ولتكريمها واعزازها بما يجعل مستواها الاجتماعى لا يقل عن مستوى الرجل ، ان لم يققه .

● واتمام القبول والايجاب منهما عن رضا واختيار بينهما لا يكره أحدهما أو كلاهما ، ولا يقبل من أحدهما أو كليهما رأى لم تتوفر له ظروف الحرية الشخصية العادية .

● واصداق المرأة صداقا ، كى تشعر بانها مطلوبة من الرجل ، وليست طالبة له ، مما يوفر لها حيائها الطبيعى وكرامتها ، التى تهتز حثما حين تطلب هى الرجل كطرف له ايجابية او فاعلية ، لنفسها كطرف آخر له سلبية او انفعاليته . فى زواج يقوم عليه بقاء النوع الانسانى ، بناء على اللقاء بين الفاعل والمستقبل فى أفراد الانسان .

وعقد الزواج فى الاسلام . . هو عقد مدنى ، كشأن اى عقد آخر بين طرفين ، تراعى فيه مصلحتها ويقوم على تبادل هذه المصلحة بينهما .

فاذا انتهت هذه المصلحة بالنسبة لهما معا او لأحدهما . . وجب ان ينتهى العقد نفسه .

والتمسك عندئذ بفاعليته من أحد الطرفين هو تمسك الحاق ضرر بالطرف الآخر ، مما ينبغى معه لصاحب الولاية العامة فى الأمر أن يتدخل لوقف الضرر .

. . . وليس عقد الزواج عقدا الهيا لا تنقسم عراه ، ويبقى ما بقيت لهما حياة ، وان لم يبق بينهما ود أو سلام . . هو عقد الهى على معنى أنه فقط يصور ما شرعه الله وأراده فى العلاقة السليمة بين الرجل والمرأة .

والطرفان في عقد الزواج هما : شخص المرأة وشخص الرجل ، وليس  
بضع المرأة من جانب ومهر الرجل وانفاقه من جانب آخر .  
... ان المهر والنفقة امران ستتبعهما قيادة الرجل ، وتفرسهما  
صلاحيته للقيادة .

اننا اذ نقرا قول الله تعالى :

**« والله جعل لكم من انفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ،  
ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون » (١)** .

... نجد أنه جعل :

الزوجية في ذاتها نعمة . والزوجية هي صلاحية الأفراد بين الناس ،  
عن طريق الذكورة والأنوثة . للمزاوجة والالتقاء في علاقة بينهما .

... كما جعل ما يخرج عن الزوجية من البنين والحفدة نعمة أخرى ،  
وهي نعمة مشتركة بين الرجل والمرأة .

... وأخيرا جعل الرزق منه سبحانه وتعالى للأزواج : نساء ورجالا  
معا ، من الطيبات . نعمة ثالثة .

فلم يتفرد الرجل بفضل البنين والحفدة ، ولا بفضل الانفاق والمعيشة  
حتى تكون فحولة الرجل ويكون عطاؤه . هو المقابل لبضع المرأة ، في عقد  
الزواج . فالرزق من الله ، وكل ما بينهما من آلائه .

وفي الآية الأخرى :

**« ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل  
بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك آيات لقوم يتفكرون » (٢)** .

... حدد القرآن الهدف من عقد الزواج ، وهو السكنى . والسكنى  
بمعنى الاستقرار والاطمئنان في الحياة لا تتم الا بمشاركة المرأة بطبيعتها  
والرجل بطبيعته . وهما اذن طرفا عقد الزواج .

ولو كان الامر : امر « بضع » للمرأة من جانب المرأة ، ومهر ونفقة من  
جانب الرجل . لزال الاستقرار وزالت السكنى ، بعد أن تخف حاجة الرجل  
الى بضع المرأة .

... ان اقتران بضع المرأة لدى المرأة ، بالمهر والنفقة من جانب الرجل ،  
في تفكير بعض الفقهاء والشارحين لنظام الاسلام للحياة اليومية والاجتماعية

---

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) النور : ٢١ .

.. هو اقتران مادي ، لا ينهض أن يكون آية من آيات الله ونعمة من نعم الله ،  
التي يسوقها دليلا على خالقيته واستحقاقه الربوية والعبادة من الانسان .

ويسىء بعض شراح الفقه الى الاسلام في معالجتهم الشؤون الزوجية ،  
عندما يقفون بنظرتهم عند تبادل المنفعة المادية وحدها في تكافؤ العلاقة  
الزوجية ، ويجعلون واجبات المرأة وواجبات الرجل تقابلا يخضع فحسب  
للمعيار الاقتصادي والمادي في الخدمات والاتفاق . وذلك عندما يشرحون قوله  
ونعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (١) .

ويحسن الامام الشافعي اذ يجوز للأُم وهي في علاقتها الزوجية مع زوجها  
أن تأخذ من الزوج أجرة على ارضاع الولد المشترك بينهما ، فهذا يدل دلالة  
واضحة على أن التكافؤ والتقابل المادي لم يكن أصيلا في عقد الزواج كهدف  
أساسي . وقد أخذ الشافعي جواز ذلك من عموم قوله تعالى : « وعلى المولود  
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٢) . . ولم يقصر التوضيح في الآية على  
المطلقات ، على نحو ما قد يقضى به السياق .

وترى الشيعة الإمامية أيضا : أنه لا تجبر الحرة على ارضاع ولدها .  
وللحرة الأجرة على الأب أن اختارت ارضاعه . . وكذا لو أرضعته خادمتها ،  
ولو كان الأب ميتا فمن مال الرضيع .

فمقتضى التقابل في الخدمات والاتفاق أن ترضع الأم ولدها مقابل ما ينفق  
على الولد وعليها من زوجها وهو أبو المولود ، ولا ينبغي لها حينئذ أن تأخذ  
أجرا زائدا على ذلك بعد الاتفاق عليهما . فتجوز ذلك لها في نظر الشافعي ،  
وكذا في نظر الشيعة الإمامية . . يجعل التكافؤ المادي في العلاقة الزوجية  
أمرا وراء الهدف الاسمي . . وهو السكن والاطمئنان في العلاقة الإنسانية  
بين الزوجين .

... نعم أن السكن والاطمئنان قد يتوقف على المشاركة في الجانِب  
المادي في حياة الزوجين ، فبقدر ما يسعى الرجل الى تحصيل الرزق وتكاليف  
المعيشة له ولزوجه وأولاده ، يجب أن تسعى المرأة في تخفيف أعباء الحياة ،  
وحل بعض مشاكلها المادية بما تقدمه من خدمات لصالح زوجها وأولادها .

... ولكن الذي يجب أن ينضج أولا ، هو : أن الجانب الإنساني قبل  
انجانب المادي . . هو هدف الزوجية في الاسلام ، وهو العامل الرئيسي في

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

انسكن والاستقرار ، الذى عد نعمة من نعم الله . بما خلق الذكر والأنثى  
بين الناس .

وعندما نذكر الآية القرآنية الكريمة الأخرى :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ،  
وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

... إن الانفاق من الأموال فى جانب الرجال ، كسبب من أسباب  
وضعهم القيادى فى الأسرة . . لم تذكر ذلك لتجعل التكافؤ والتقابل فى العلاقة  
الزوجية تكافؤا وتقابلا ماديا : ينفق الرجل المال ، وتقدم المرأة الخدمات .  
بما فيها المتعة الجنسية للرجل !

... وإنما تشير هذه الآية فحسب : الى أن الوضع القيادى للرجل فى  
الأسرة ، وما يستتبعه من تحمل الأعباء المادية والقيام بالمسئولية الأدبية  
أزاءها ، يتطلب فى الميراث أن يكون نصيب الذكر على الضعف من نصيب  
الأنثى ، كما قضت الآيات السابقة على هذه الآية ، وفصلت أحكام المواريث .

ولذلك لم تغفل الآية طبيعة الرجل ذاتها — وهى أحد طرفى العقد فى  
الزوجية — من أن تكون خصائصها ذات اثر كذلك فى الوضع القيادى له ،  
وفى قوامته فى الأسرة . وهى خصائص تتصل بالجانب الانسانى الذى هو  
مستهدف هدفا أصيلا فى عقد الزواج .

وكذلك عندما تشرح الآيات الآتية فى قوله تعالى :

« فما استمتعتم به منهن فأموالهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما  
نراضيتهن به من بعد الفريضة » (٢) .

... وفى قوله :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا  
فكلوه هنيئا مريئا » (٣) .

... وفى قوله :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا ، فلا  
تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهنثا وأثما مريئا . وكيف تأخذونه وقد أفضى  
بعضكم الى بعض ، وأخذن منكم عيثا فليظن » (٤) .

(٣) النساء : ٢٤  
(٤) النساء : ٢٠ ، ٢١

(١) النساء : ٣٤ .  
(٢) النساء : ٤١ .



... عندما نصح الآيات هذه بوجوب اعطاء المهر للمرأة ، وبتسوية هذا المهر اجرا ، وبجعله مقابلا للاستمتاع ، مما قد يفيد أن العلاقة في عقد الزوجية علاقة مادية ، وانها تقوم على العوض المادي من جانب الرجل وجانب المرأة على السواء ... عندما تصرح هذه الآيات بذلك تقصد الى اقرار عرف كان موجودا ، وهو المهر ، بعد أن حوله الاسلام من معنى « الثمن » الى معنى « التعبير » الخالص عن الرغبة في طلب المرأة ، محافظة على كرامتها ، ثم الى عدم المساس به والمساومة عليه حتى لا يصير من جديد الى معنى الثمن ..

« والتعبير » عن الرغبة في طلب المرأة فيما يعرف بالمهر : كما يكون في الاسلام بأمر مادي ، يكون فيه كذلك بغير مادي . ويروى سهل بن سعد :

« ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله .. جئت لأهب لك نفسي ، فنظر اليها رسول الله فصعد النظر اليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست : فقام رجل من أصحابه ، فقال : يا رسول الله ... ان لم تكن لك بها حاجة فزواجنيها ؟ فقال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله يا رسول الله . فقال : اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئا . فقال : انظر ولو خاتما من حديد ! فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد . ولكن هذا ارارى ! فلما نصفه . فقال رسول الله : ما تصنع بازارك ؟ .. ان لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وان لبسته لم يكن عليك منه شيء . فجلس الرجل حتى طال مجلسه . ثم قام فراه رسول الله موليا . فأمر به فدعى . فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معي سورة كذا ، وسورة كذا ، عددها . قال : أتقرؤهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ! زوجتكها بما معك من القرآن » .

وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم من حفظ هذا الصحابي لبعض سور القرآن الكريم ومن امكان افادة المرأة منه .. مهرا لها ، يقوم مقام أى شيء مادي يمكن أن يعد تعبيرا عن الرغبة في الزواج بها ..

وتعليم جزء من القرآن هنا كان اذن مهرا للزوجة في عقد زواجها . وليس ذلك بأمر مادي . إذ القصد من القرآن في قراءته وحفظه هو الهداية به فقط ، ولن يكون وسيلة من وسائل الاحتراف به والاستئجار عليه ، الا اذا ضعف ايمان المسلمين به وبعثوا عن اللقاء على تعاليمه ، واكتفوا بترتيبه واتخاذة أحجية ودواء للعيل البدنية ، مع انه جاء لشفاء النفوس والعقول ، وذلك الاحتراف لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واذا جاء تعبير القرآن في هذه الآيات عن المهور : « بأجور » .. فذلك هو الوضع اللغوي في تسمية المقابل أيا كان شأنه لشيء ما ، على نحو ما جاء في آية أخرى :

**« فاما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيههم أجورهم ويزيدهم من فضله » (١) .**

فليس بهتعين : أن يكون المقابل على الايمان والعمل الصالح امرا ماديا .. بل ربما يكون اسماً من ذلك ، وهو رضاء الله ومحبتة . ومع هذا الاحتمال سمي : المقابل للايمان والعمل الصالح « اجرا » .

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار : أن أسلوب القرآن ، ككتاب دين ، يجب أن يساير منطق الكافة من الناس . وهو منطق يميل الى الحس في التعبير والتشبيه في لغة التخاطب . اذ هو لهداية الناس جميعا ، وليس وقفا على أرباب المنطق الخاص ، وهم المفكرون والعلماء . ثم جاء كذلك بلغة العرب واسلوبهم في التفاهم ، وقد كان طابع حياتهم هو الطابع الحسي .

واذن ليس بلزم في استخلاص اهداف الرسالة الاسلامية من القرآن انكريم أن نقف وتجمد عند جرفية التعبير والنص .. بل قد يؤخذ التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى على ضرب من المجاز ، او الكناية ..

.. واذا اوجبت الآية الاخرى في احكام العلاقة الزوجية :

**« وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، الا أن يعفوا أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .**

.. نصف المهر للزوجة التي طلقت قبل الدخول بها ، فهل ما اوجبته كان مقابلا لشيء مادي من جانب الزوجة انتفع به الزوج ؟

أم أن ذلك بالأولى تعبير عما يحفظ للمرأة كرامتها ، فلا ترد كما ترد السلعة في عقد البيع الى صاحبها ؟ ..

ولهذا المعنى حثت الآية نفسها على أن تتنازل المرأة أو يتنازل الرجل عما هو حق الايهما ، كي يكون هناك سماحة ومروءة واحسان .. وعدت هذا التنازل من جانب الزوج اذا قام به تقوى واحسانا ، وقربى الى الله وفضلا ، على نحو ما تقول : **« وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم » .**

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(١) النساء : ١٧٣ .

● وباختيار الاسلام لصورة النكاح التي اقراها .

● ... ويتعديل المهر من معنى الثمن في الجاهلية الى معنى الشمار والنعبير عن رغبة الرجل في طلب المرأة ، لتكون شريكة له في حياته .

● .. وبتحديد هدف الزوجية بالسكن والاستقرار والاطمئنان في الحياة البشرية .

● ... ويجعل عقد الزواج عقدا مدنيا تتوفر فيه الحرية والاختيار للطرفين . ويبقى ما بقيت الشراكة مثمرة بين الاثنين ، وينتهي عندما يؤدي الى ضرر لأحد الطرفين أو لكليهما ،

● ... وبطلب العلانية فيه والشهادة عليه ،

● ... وباختيار الرجل من بين طرفي الزوجية ليكون المواجه الأول لمسئولية الأسرة في بقائها واستمرارها ولوقايتها من الأضرار .

... بذلك كنه أقر الاسلام « الاعتبار البشري » كما تلميه طبيعة الانسان عند الذكر والأنثى :

● فلم يحل الاسلام دون اتصال الذكر بالأنثى في علاقة جنسية ، ويرفع بذلك الانسان فوق طبيعته البشرية ...

● ولم يسمح بأن تمتعن المرأة بحكم عادة وجدت ، أو بسبب تفوق الرجل في قوته البدنية ...

● وخلق الجو النفسى في علاقة الرجل بالمرأة ، الذى يجعل المشاركة بينهما بناءة في الحياة ، ويقيم أسرة ترمى أطفالها في ادراك تام لمسئوليتها ، ووعى نافذ بمستقبلهم .

... وما عدا ذلك من أنحكة الجاهلية طرحه والقاء بعيدا . لأنه ينطوى :  
اما ، على امتنان المرأة وجعلها موضع مساومة ،

أو على الاستخفاف بانصلا الزوجية وقصرها على التنفيس والمنفعة الجنسية ،

أو على اهمال لما يأتى عن هذه الصلة من اولاد ، والغض من قيمتهم ومستقبلهم .

وقد انتهى الاسلام الى تلك الصورة في العلاقة بين الرجل والمرأة التي اقراها ، وجعلها الزواج المشروع ، بعد أن روض العرب على التغيير والتخلى عن عادات أصبحت طبائع ثابتة لهم ، وبعدما أثبتت النجارب في المجمع

الجديد ، وهو المجتمع الاسلامى ، أن انركون ونو لفرد احرى اى ممارسة بغض صور هذه الأنكحة سيضر بسلامة هذا المجتمع الجديد ذاته ، وربما بغوذه مرة أخرى الى المجتمع السابق عليه ، بما له من قيم ، وبما ساد فيه من معايير .

.. وتلك كانت سفة الدعوة الاسلامية : ما اخذ بنفوس الناس واصبح عادات لازمة ، يحارب بعضهم بعضا من أجل الإبقاء عليها أو من أجل ممارستها ... تسلك الدعوة مسلك التدرج فى التنبيه الى أخطاره .. حتى اذا ما دنا الوقت المناسب للتنفيذ ، حزمت الدعوة أمرها وحرمت ما نبغى تحريره الى الأبد ، وفى غير رجعة وتردد .

ظاهرة ومثل لذلك فيما اعتاده مجتمع الجاهلية فى صلة الرجل بالمرأة ، مما كان معروفا فى الوقت بنكاح المتعة :

فقد أبيحت المتعة أول الأمر ، على ما يروى عن عبد الله بن مسعود . أنه قال : « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس معنا نساء . فقلنا : الا نختصى ! .. فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد : أن نتكح المرأة بالنوب الى أجل » . وهى رواية متفق عليها .

وكانت إباحة المتعة رخصة — كما جاء بلفظها فى الحديث السابق — مما يؤذن بعدم اتجاه الاسلام الى اقرارها ، كتقاعدة لها حكم الدوام والاستمرار ، بل ان إباحتها كانت مرهونة بظرف معين وبأجل خاص .

ولذا يحكى : ان الترخيص بها كان فى ثلاث غزوات فقط ، على اختلاف فى تحديدتها . قيل ، انها : خيبر .. وحنين .. وفتح مكة . وفى هذه الغزوة الأخيرة كان تحريمها الى الأبد ، كما يروى عن سيرة الجهنى : انه غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وقال : « فاقمنا بها خمسة عشر يوما .. فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى متعة النساء .. الى ان قال : فلم اخرج حتى جرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وفى رواية احمد ومسلم عنه : انه كان مع النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « انى كنت أذن لك فى الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة » فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلة ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » .

ويعلق الحازمى — كما ينقل صاحب نيل الأوطار — على حديث عبد الله ابن مسعود السابق بقوله فى الناسخ والمثسوخ :

« وهذا الحكم كان مباحا مشروعا في صدر الاسلام . وانما أباحه النبي صلى الله عليه وسلم للنسيب الذي ذكره ابن مسعود في حديثه . وانما يكون ذلك في أسفارهم . ولم يبلغنا أن النبي أباحه لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهاهم عنه غير مرة . ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة ، حتى حرمه عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وسلم . وذلك في حجة الوداع . وكان تحريم — تأييد . لا نوقيت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة ، إلا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة . »

ويروى أيضا عن ابن جرير — فقيه مكة — جوازه « (١) » .

وما يعلق به الحازمي هنا من : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهاهم عنه غير مرة ، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة . . الى أن حرمه تحريما نهائيا ، يصور « مرحلة الانتقال » . وهى عادة ، مرحلة يدور فيها الأمر بين النفي والاثبات ، والتحريم والتحليل ، حسب الضرورة ومدى الحاح الحاجة ، حتى تخرج النفوس عن الفها وتتقبل ما هو ضد له .

واذن ليس بين تكرار الحل والمنع تخبط أو تضارب . . وانما هو التربية التى تكون عادة بدل عادة أخرى .

... وقيل : ان الترخيص بالمتعة تجاوز عهد الرسول ، وعهد أبى بكر ، الى آخر أيام عمر . ويروى ذلك ابن حزم في كتابه : « المحلى » . . نقلا عن جابر ، وهو : أن التحليل كان مدة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومدة أبى بكر ، ومدة عمر الى قرب آخر خلافته . . وأنكرها عمر اذا لم يشهد عذيتها عدلان فقط .

ويروى مسلم عن جابر أنه يقول : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر ، والشعير ، الأيام ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث » .

... وقيل في مواجهة الترخيص المؤقت بنكاح المتعة ، سواء اكان التوقيت على عهد الرسول فقط أم امتد الى آخر عهد عمر ! انه صورة أخرى من صور النكاح المشروع في الاسلام له نظامه الخاص ، وبقى في الأمة الاسلامية ما بقى أى مبدأ اسلامى فيها . . والقائل بذلك هم فرق الشيعة ، ومن بينها الامامية .

وصاحب المختصر النافع في فقه الامامية من الشيعة يخطط لنظام هذا الزواج ، فيذكر :

(١) نيل الاوطار ج ٦ ص ١٤٦ .

● انه يشترط في الزوجة أن تكون مسلمة أو كتابية ، ويقع بنفط : زوجتك — أنكحتك — منعتك ... ويكره أن يستمتع بغيرك ليس بها أب . فان فعل فلا يفتضها . وليس محرما أن يفضي بكارتها .

● ولا حصر لمن يستمتع الرجل بهن من النساء . ويحرم أن يدخل على المرأة — عند التعدد ، بغير إذنها ... بنت أخيها ، أو بنت اختها .

● ويشترط المهر ، وبالتراضي فيما بينهما . ولو لم يدخل بها ، ووهبها المده فلها النصف من المهر . ويرجع بالنصف الآخر عليها ولو كان دفع المهر . وإذا دخل استقر المهر تاما . ولو أخفقت بشيء من المدة قاصها .

● ويشترط الأجل . ويقدر بتراضي الزوجين : كالיום — والسنة — والشهر . ولا بد من تعيينه . ولا يصح ذكر المرة ، والمرات ، مجردة عن زمان بقدر . ويجوز اشتراط : اثبات المتعة ليلا ، أو نهارا ، وأن لا يطأها في الفرج ! ولو رضيت به بعد العقد ، به جاز ... كما يجوز العزل من غير إذنها .

● ولا يقع بنكاح المتعة طلاق ، أجماعا . ولا يثبت به ميراث بين الزوجين . ولو شرط الميراث لزم . وإذا انقضى الأجل فالعدة حيضتان على الأشهر . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو أراد الزوج . . . وهبها ما بقى من المدة ، واستأنف .

● ولا نفقة لمستمتع بها .

● وولد المتعة لو نفاه المستمتع انتفى ظاهرا . فان اعترف به بعد النفي الحق به « (١) » .

ويلاحظ من هذه الحدود التي وضعها الشيعة لنظام زواج المتعة ، أو ما يسمونه بالزواج « المنقطع » ، أنه لولا اشتراط المهر فيه لكان أشبه بما هو جار اليوم في المجتمع المعاصر مما هو معروف بعلاقة الصداقة بين الرجل والمرأة . وإذا أدخل اعتبار الهدايا التي يقدمها الصديق إلى صديقه من وقت الآخر في الأمر ، جعلت بمثابة مهر منقطع . . عندئذ يكون الشبه تاما .

فلا تثبت بنكاح المتعة للزوجة نفقة ، كما لا يثبت به ميراث بينهما . وينتهي بانتفاء أجله ، ويجوز أن يتجدد لمدة أخرى ...

... والمرأة فيه ذات درجة دنيا ، فليس هناك عدد لمن يجوز للرجل أن

---

(١) طبع دار الكتاب العربي على نفقة وزارة الأوقاف المصرية ، تحت عنوان : « في النكاح المنقطع » .

يستمتع بهن في وقت واحد . وليست هناك حرمة لبنت الأخ أو الأخت في الجمع بين أية منهما وبين عمته أو خالتها ، إذا أذنت ، وليست هناك حاجة الى اذنها في العزل عنها .

... والطابع في العلاقة بينهما طابع حادى صرف : اذ أخلت المرأة بشيء من المدة المتفق عليها بينهما ، قاصتها الزوج مما أعطاهما من مهر ، ولو اشترط ان تكون منعه بها في غير مرجحها أخذ بشرطه !

... والولد الناتج عن هذا العقد لو نفاه أبوه انتفى ، ولم يلحق به نسبه .

... ويبقى بعد ذلك سؤال يقتضيه منطق هذا النظام ، ولكن ربما لا يسعف في الجواب عليه النقل عن القائلين به كمبدأ مستمر في حياة المجتمع ، وهو :

الا يجوز للمرأة أن تجمع في مدة المتعة بين رجلين فأكثر ، طالما ينتهى عقده أخيراً الى مدى « الاتفاق » بين الرجل والمرأة فحسب ؟

في اعتقادي : أن هذا النوع من الزواج تبرير مقنع للزنا .. وفي الوقت نفسه هدم لاستقرار الأسرة واحتقار شنيع للمرأة ، حيث تجعل من مرجحها أو دبرها بضاعة تبيعها لمشتريها بقدر ، وعلى فترات !! .

... ان الذين يتحدثون عن حرية المرأة في الوقت الحاضر في المجتمعات الحضارية الصناعية بسبب العامل الاقتصادي واستقلالها اقتصادياً عن الرجل ، لا يطلبون لها في علاقتها بالرجل ، أكثر من هذا العقد . لأنهم ينظرون الى : ممارسة متعة « الجنين » في الدرجة الأولى في علاقة المرأة بالرجل .

وطالما لم تعد هناك حاجة للإنشاق من أيهما على الآخر ، فلا ينبغي أن تكون هناك قيود في عقد الزواج وراء الرغبة الشخصية التي يبيدها كل من الاثنين .

قد يروى الشيعة أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولكن الشيء الذي يجب أن نقف عنده في هذا الشأن هو : رفضهم الأحاديث الأخرى التي يرويها الصحابة ممن ليسوا من بيت النبوة ، لأنهم مجرحون في نظرهم ، طالما لم يقرروا استحقاق علي رضي الله عنه للخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وأقرروا قبله خلافة أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان .

والعصبية اذا تدخلت مجال المناقشة العلمية لا تستهدف الحقيقة في ذاتها ، وانما تلجأ الى التشيع وتبرير اتجاه الطائفة ، واختلاق الأسانيد لتدعيمه .

... وفى اعتقادى أيضا : أن البيئة القديمة بما كان لها من فلسفة ومذاهب دينية قديمة من زرادشتية ، ومزدكية ، ومانيوية ، لم تبعد تأثيرها عن فهم الاسلام وشرحه فى المنطقة التى تشيعت . وكان « مزدك » كما يروى الشهرستانى (١) :

« ينهى الناس عن المخالفة ، والمباغضة ، والقتال » .

« ولما كان وجد ذلك انما يقع بسبب النساء والأموال ... أحل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما ، كاشتراكهم فى الماء ، والنار ، والكلا » .

ونظام زواج المتعة ، كما يحكيه صاحب المختصر انافع فى فقه الشيعة الإمامية ، هو أقرب الى احياء روح الشيعوية فى النساء ، والاستمتاع بهن ، بغية المتعة الجنسية فحسب ، كما أراد مزدك ... هو أقرب الى ذلك من أن يكون اسهاما فى تكوين أسرة ، لها مسئوليتها فى الحياة من أجل مجتمع قوى متماسك ، كما يريد الاسلام .

وإذا عرف العرب قبل الاسلام نكاح المتعة فلم يصل به الأمر عندهم الى أن يكون على هذا المستوى . لأن هذا المستوى لا يعرفه الا شعب منزف غلبت عليه ضرورات الحضارة المادية . وقد كان هذا الشعب من شعوب الحضارات الماضية ، وليست القبائل العربية فى بداوتها وعرفها السادج فى الحياة .

وآن الوقت الآن تدرس العوامل التى أثرت فى الفقه الاسلامى — دراسة علمية ، أكاديمية — وهذه العوامل بطبيعتها أجنبية عن الاسلام الذى يصوره القرآن : سواء أكانت مصادر تلك العوامل ، هى : البيئة الفارسية أو الرومانية ، أو الاغريقية .

والقصد من ذلك : الوصول الى تنقية الأحكام الفقهية التى تؤخذ بها المبادئ الاسلامية احياء مباشرا ، وجعلها وحدها معبرة ، عن رأى الاسلام . وندئذ ستضيق الفجوة فى الخلافات ، وتجتمع الأمة على كلمة واحدة واتجاه موحد .

وهذه الغاية نفسها استدعو أيضا الى : إعادة النظر فى تعقيد القواعد النحوية والبلاغية ، ووضع المفاهيم والمطلوبات فى القواميس للألفاظ العربية وبالأخص القرآنية منها ، طبقا للأعراف العربية وحدها وتنحية ما تأثر منها بالبيئة الفارسية فى خلق بعض المذاهب الاسلامية . فلم يعد خافيا أن العلوم

(١) الملل والنحل للشهرستانى ص ٦٣٢ ، مطبعة الأزهر ١٩٥١ .



العربية ، والقرآن في تفسيره ، قد خضعت للنزعة الطائفية . . . واصبح كتاب الله يخرج حسب النزعات في الاعتقاد واستنباط الأحكام .

واذ سمح بعض المفسرين للقرآن الكريم ، لأنفسهم أن يأخذوا نكاح المتعة من مثل قوله تعالى : « **فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة** ، **ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة** » (١) . . . أو حاولت الشيعة القائلة به أن تستخلصه من هذا القول ، فان ذلك يكون من باب حمل النص على ما أريد له . . . ولم يك من باب ترك النص يدلى بما يريد هو . . .

. . . ان هذه الآية القرآنية جاءت في زواج تم بالفعل ، ولم يسم ويحدد فيه مهر ، واستمرت الزوجية مع ذلك قائمة ، فلكي لا يكون استمرار الزوجية عاملاً يظن معه إسقاط حق الزوجة في المهر ، عبرت الآية عن « النكاح » الذي هو التعبير المألوف للقرآن عن الزواج بـ « الاستمتاع » . . . هنا على اعطاء المهر وادائه ، رغم قيام الزوجية واستمرارها . . . بذليل ما جاء في آخر الآية : « **ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة** ، **ان الله كان عليهما حكيمًا** » (١) .

فان هذا التعقيب يشير الى الترخيص للزوج في أن يقبل من زوجته ما تنازل عنه من المهر كلاً أو بعضاً بعد حصولها عليه ، أو على الأقل بسد أحقاتها إياه من قبله . على نحو ما جاء في قوله : « **وآتوا النساء صدقاتهن نحلة** ، **فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً** » (٢) . . . اذ ليس من المعقول أن يكون هناك تراض بين الزوجة والزوج على التنازل عن المهر كله ، أو بعضه وهي لا تملكه ، أو على الأقل ليس لها حق متعلق به !

. . . ويشبه ذلك ما جاء في حق الزوجة في نصف المهر ، اذا طلقت قبل الدخول بها ، من قوله تعالى : « **وان طلقتهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح** ، **وان تعفوا اقرب للتقوى** ، **ولا تنسوا الفضل بينكم** ، **ان الله بما تعملون بصير** » (٣) . . .

فلكي لا يكون تطليق الزوجة قبل المساس والدخول بها سبباً يظن معه إسقاط حقها في المهر أيضاً . . . اعلن هنا عن حقها ، ثم ترك الأمر لارادتها فتعفو عنه ، أو لاحسان زوجها ومروءته فيعفو عن النصف الآخر الباقي الذي له . وجعل هذا التصرف الأخير اقرب للتقوى التي هي : الايمان ، والاحسان معاً .

(٢) النساء : ٤

(١) النساء : ٢٤

(٣) البقرة : ٢٣٧

فوجه الشبه بين الوضعين : أن هنا وهناك أمرا قد يحتمل شأننا أنه مبرر لاسقاط حق الزوجة في المهر ، أو الماطلة فيه ، وهو استمرار الزوجية في الأولى ، وانهاؤها قبل الدخول بها في الثانية .

وكان الحكم في الوضعين معا هو : اقرار حق الزوجة على الرجل اقرارا لا شبهة فيه . ثم كان بعد اقرار حقها قبل الزوج ترك الشأن للاتفاق الفائم على الرضا والمشيئة بينهما . سواء في تنازل الزوجة عن حقها ، او في تنازل الزوج عن حقه .

وفي حالة ما اذا قام الزواج بالايجاب والقبول بين الزوجين ، دون ان نكون هناك تسمية للمهر فيه ، وطلقت الزوجة قبل الدخول بها ، فانا نجد القرآن يعبر عن حق الزوجة في المهر بما يصفه : « بالمتعة » . فنذكر الآية الكريمة :

**« لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين » (١) .**

كما تذكر الآية الأخرى :

**« يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا » (٢) .**

... تم يستخدم القرآن كلمة : « المتعة » أيضا ، لا بديلا وعوضا عن المهر ، ولكن تعبيرا عما يشعر الزوجة بوقوف زوجها معها في شدتها ومحنتها بسبب فراقها فتقول الآية :

**« وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (٣) .**

والمرأة التي طلقت قبل الدخول بها لها نصيبها في المهر ، والأخرى التي طلقت بعد الدخول بها لها المهر في البداية ، و « المتعة » في النهاية .

وبالنظر في المواطن القرآنية التي جاء فيها « الاستمتاع » و « المتعة » — وهما من أصل واحد ، وهو المنفعة — يلاحظ أن المطلوب : هو الوقوف بجانب المرأة ، لما لها من وضع خاص يستحق هذا الوقوف بجانبها :

فالمرأة التي هي في علاقة زوجية بالفعل ، ومستمرة مع زوجها في هذه

(٢) الأحزاب : ٤٩

(١) البقرة : ٢٣٦

(٣) أنبقرة : ٢٤١

العلاقة ، ولم يحدد لها مهر عند قيام الزوجية بينهما . . . . تستحق الوقوف بجانبها ،

والمرأة النى طلقت وفارقت زوجها ، دخل بها أو لم يدخل . . تستحق أيضا الوقوف بجانبها .

أما الأولى فلمسالمتها وانقيادها ،

وأما الثانية فلمحننها وظرفها الخاص ، وهو أشق ظرف على المرأة في حياتها .

والفرق بين « الاستمتاع » و « المتعة » في الاستعمال في التعبير هو : ان « الاستمتاع » في جانب الرجل و « المتعة » في جانب المرأة . أن المتعة منفعة تصل الى المرأة . . بينما الاستمتاع منفعة تلحق الرجل .

وحرص القرآن اذن على احقاق حق الزوجة في المهر ، ايا كان وضعها : ادخل بها أو لم يدخل ، طلقت أم لم تطلق ، طالما تم الايجاب والقبول بينها وبين زوجها . . هو الذي أدى الى التفضيل على نحو ما جاء في آياته العديدة ، وأدى أيضا بالتالى الى اختلاف التعبير بالنكاح ، والاستمتاع والأجر ، والمتعة .

● فإذا لم يعين المهر وطلقت قبل الدخول بها سمي القرآن ما يجب على الزوج أدائه ، لها باسم : « المتعة » . . وكذلك اذا ما طلقت لها مهر .

● وإذا تم الزواج بينهما بالفعل ، ولم يعين ويقدر لها مهر في عقده ، واستمرت الزوجية ، سمي القرآن الزواج : استمتعا ، لا نكاحا ، ويؤخذ ذلك ما جاء عن ابن عباس أنه قال :

« جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وسلم قال : ان امرأتی لا تمنع يد لا مس . . قال غریبها — ای طلقها — قال : أخاف ان تتبعها نفسی ! قال : فاستمتع بها » . فشكوى الرجل من ضعف ارادة زوجته اذ هى لا ترد طالبا ، سواء : في نفسها أو في مال . فأشار الرسول بتطليقها . فلما كان ذلك يعجز على زوجها ، نصحه بالابقاء عليها في زواجه بها . وعبر عن الاستمرار في العلاقة الزوجية « بالاستمتاع » . ولم يقصد به نكاح المتعة على نحو ما كان في الجاهلية ، أو ما عليه الآن في تصوير الشيعة .

والتعبير بالمتعة من قبل ، والتعبير بالاستمتاع هنا ، وهما معا من معنى المنفعة . . للاشعار بوجوب الأداء . وتطمين النفس على ما يؤديه صاحبها . لأن ما يؤدي عندئذ ينطوى على منفعة متبادلة .

● وفيما عدا هذه الحالة الأخيرة يسمى القرآن الزواج : « نكاحا » .  
كما يسمى المهر في جميع حالاته الأخرى : « أجرا » .

وليس اختلاف التعبير في القرآن اذن عن الزواج مرة : بالنكاح ،  
وأخرى : بالاستمتاع ، لوجود نوعين مشروعين في علاقة الرجل بالمرأة :  
أحدهما النوع غير المنقطع ، وهو الذى أقره الإسلام ودرج عليه جميع  
المسلمين . وثانيهما النوع المنقطع وهو نكاح المتعة الوقنية ، على ما تصوره  
الشيعة .

والتعبير بالمنقطع وغير المنقطع هو تعبير الإمامية من الشيعة .

\*\*\*

ان الاسلام في اقراره للعلاقة بين الرجل والمرأة لا ينبغى له ان يرتفع مرة  
الى سمو الوحدة الانسانية فيلحظ جانبيها المادى والمعنوى معا . . العضوى  
والروحى مرة ، ثم يدنو مرة أخرى الى الجانب العضوى والمادى منهما وحده .  
يوم أن اختار الاسلام : صورة العلاقة بين الرجل والمرأة استهدفها  
انسانية بشرية : فيها الروح والبدن ، ورسم في هذه العلاقة ما يبقى على  
التوازن بينهما ، دون السقوط الى جذب الثقيل منهما وهو البدن ، ودون  
التجرد الكامل الى الخفيف الآخر ، وهو الروح .

والسلامة في فهم الاسلام : هى التلمذة لقرآنه ، وتقبل ما يوحى به .

والانحراف في فهمه : هو تبنيت الراى من قبل ، واکراهه بعد ذلك على  
ادائه .

ووحدة الانسان اذن مستهدفة في العلاقة الزوجية : لا البدن وحده ،  
ولا الروح وحدها ، انما الطبيعة البشرية « ككل » بما فيها من ازدواج الغريزة  
والعقل . . هى مناط التركيز والمشروعية في علاقة الرجل بالمرأة وهذه الطبيعة  
نفسها ، بما فيها من هذا الازدواج من جانب آخر . . هى المقياس الذى يختبر  
عن طريقه الراى : أهو قريب من الاسلام أم بعيد عنه . فأى راى غلب أحد  
الجانبين على الآخر ، بحيث يعرض الثانى منهما للاهمال أو النسيان . . فهو  
راى بعيد عن الاسلام .

### مستقبل الزوجية . . . يتقرر من نقطة البدء :

والطريق السليم في معالجة مشاكل الحياة الانسانية من الوجهة  
الاسلامية اذن ، هو : رعاية هذه الطبيعة المزدوجة في ازدواجها .

فلكى يتجنب كثير من المشاكل التى تعترض الملاءمة والتوافق بين طبيعتى

الرجل والمرأة في مستقبل العلاقة الزوجية ، يجب أن يراعى هذا الأزواج في طبيعة كل منهما : عند اختيار أحدهما للآخر . أى يجب أن يراعى الجانب الانساني المتمثل : في الخلق والسلوك والتفكير ، مع الجانب المادى المتمثل : في الشكل والاستطاعة البدنية .

وهذه الرعاية نفسها هى التى تلى ما أسلفنا في تصوير حدود الزواج المشروع في الاسلام من :

### ● الاختيار والمشيئة لكل من المرأة والرجل .

ولذا : يروى أحمد وأبو داود وابن ماجه ، والدارقطنى عن ابن عباس : « إن جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباه زوجها وهى كارهة . فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم » .

ويعلق صاحب نيل الأوطار بقوله :

« وظاهر أحاديث الباب — باب اذن المرأة في الزواج — أن البكر البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد » . وأما الثيب فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذى زوجها الأب أو غيره .

« والظاهر : أن استئذان الثيب ، والبكر ، شرط في صحة العقد ، لرده عليه الصلاة والسلام لنكاح خنساء بنت خدام الأنصارية :

« أن أباه زوجها — وهى ثيب — فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله فرد نكاحها » .

ويروى عن ابن عباس أيضا قوله :

« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » .

ويروى ابن ماجه ، وأحمد ، والنسائى ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال :

« جاءت فتاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته . قال : فجعل الأمر اليها . فقالت : قد أجزت ما صنع أبى . ولكن أردت ان أعلم النساء : أن ليس الى الآباء من الأمر شيء » .

ودخول الولى من أب أو أخ في زواج البنت أو الأخت . . هو للاستثناس في الراى . فالبكر ، وهى لم تدخل بعد التجربة في علاقة الرجل ، ربما عند

الاختيار يغريها الجانب المادى فى الرجل ويصرفها عن الجانب النفسى والفكرى فيه . . . . وعن الجانب الاخلاقى والسلوكى المرتبط برجولة الرجل ومروءته وشعوره بالمسئولية . . . . فهى فى حاجة ملحة الى أن تتعرف رآى أعر شخص لديها من الرجال ، فى رجل ، له معهم طبيعة مشتركة ، وهم لذلك — وللصلة الوثيقة بها — أقدر منها على نعرف الخطوط العامة لهذه الطبيعة الخاصة بالرجل .

. . . . ولم تكن مشاركة الأب أو الأخ للاستئثار بثئون المرأة فى الزواج . لأنها هى النى سنعيش مع الرجل فى حياة واحدة وجو واحد ، وهى التى أيضا سننفع بتجربة الحياة الجديدة ، سلبا وإيجابا . ولذا يقتضى المنطق — وذلك هو ما جاءت به الأحاديث السابقة — أن يكون لها الاختيار ، وأن تكون صاحبة القول الفصل .

. . . . ويعد من الغلو ، وهو قريب أيضا من الانحراف عن الاسلام ، أن نجرد المرأة من الرأى فى علاقة تخصها ، أو مستقل هى أيضا به . فى خفيه وبعد عن الأب العاقل ، والأخ المتزن . لأن النتيجة ضارة فى كلنا الحالين ، وضارة بها وحدها .

وقد نهى الاسلام عن عرف كان شائعا فى الجاهلية . وهو منع المطلقات من أن يتزوجن مرة أخرى فتقول آية البقرة :

**«وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن — ( تمنعهن ) — أن ينكحن أزواجهن — ( الجدد ) — إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (١) .**

وهذا النهى استهدف تحرير مشيئة المرأة فى علاقتها الزوجية . وإذا كان « العضل » وهو المنع من الزواج للمرة بعد الأولى نهى عنه الاسلام فى هذه الآية صراحة بالنسبة للمرأة النى سبق لها الزواج ، فهو منهى عنه بالقياس الأولى بالنسبة للمرأة البكر .

والمسلم ، أب ، أو أخ ، مطلوب منه تطبيقا لهذه الآية عندما يؤخذ رأيه فى زواج ابنته أو أخته أن يتجنب فكرة : « العضل » وهى منع البنت من الزواج ، لمصلحة اقتصادية تعود عليه مثلا . . . . كأن كانت تسهم فى نفقات الأسرة ، أو تقوم بخدمة منزلية لها ، أو برعاه وشرعى شئون البيتية .

وفى الوقت الذى حررت فيه هذه الآية مشيئة المرأة فى اختبار زوجها ، رفعت مستواها الانسانى أيضا ، فلم يعد يحتفظ بها بعد طلاقها بعيدا عن رجل آخر فى علاقة زوجية جديدة ، احتراما لفراس زوجها الأول . لأن لها طبيعتها

(١) البقرة : ٢٣٢

الانسانية المستقلة ، وليست ملحقه بطبيعة الرجل ، لا نفارقه ، طالما اتصلت به مرة ما ، ثم نتحمل آثاره حيا وميتا على السواء .

وهذه المشيئة التى تقررت للمرأة فى الاسلام ، وقد مكثت من قبل مسلوقة نحت أعراف المجتمع السابقة ، بجانب الاختيار والمشيئة التى حرص الرجل على ممارستها من طبيعته ولم يغلب عليها فى مواجهة المرأة على الأقل ، بحكم تكوينه البيولوجى وممارسته السطو والغلبة فى حياة الحروب الأولى . . . . . هى نقطة البداية التى يركز عليها مستقبل الزوجية ، ومستقبل الأسرة فى المجتمع .

وممارسة هذه المشيئة فى أول مرحلة لها . . . . . هى فى : « الخطبة » . . . . . أى فى اختيار الزوج للزوجة ، واختيار الزوجة للزوج .

... يجب أن يكون الاتجاه الإنسانى ، أى ما يمثل الطبيعة البشرية ككل ، هو الفاصل الأساسى فى الاختيار ، ومنطق هذا الاتجاه يتمثل فى : الصلاحية « الذاتية » للرجل . . . وكذا فى الصلاحية « الذاتية » للمرأة . . . . . وصلاحياتها الذاتية هى : بقدر ما تحمل هذه الذات أو تلك من قيم إنسانية .

ولا ينبغي أن ينفرد الاتجاه المادى بالسيطرة عند الاختيار . ومنطق هذا الاتجاه يدفع الى التأثير بالشكل والاستطاعة البدنية . وقد يسترسل فى الدفع فيدفع الى العوارض المادية الأخرى التى تلحق الرجل أو المرأة : كالجاه ، والمال . . .

لأن أفراد هذا الاتجاه المادى وحده بالسيطرة عند الاختيار فى العلاقة الزوجية ، سيؤدى الى الاحتفاظ بالزوجية طالما بقى الدافع المادى الى قيامها من : جمال ، أو مال ، أو جاه ، فإن لم يتوفر هذا العامل ، لسبب أو الآخر ، يوما ما . . . تحولت الزوجية التى استهدفت السكن والمودة الى خصومة . . . فشقاق . . . ففرقة . . . وهى نتيجة حتمية لا تختلف فى أى مجتمع ، حضارى أو بدائى .

وكلما انجهدت الحياة الإنسانية فى المجتمع الى استهداف الصفة المادية وحدها . . . . . أى كلما استهدفت المحسوس ، والقوة المادية ، وجانب الاقتصاد ، ركزت عليه دون ما عداه . . . كلما غلب الاتجاه المادى فى اختيار الزوج والزوجة .

ومجتمع العرب قبل الاسلام وقف بايمانه عند حد المحسوس ، وعهد من أجل ذلك ما يشاهد فى عالم المحسوس ، دون ما عداه ، حتى عبد الأصنام ، ووقف بتقييمه عند حد القوة المادية وحدها ، وقدس لهذا : الجبوب وجعلها

مصدر تفاخر ، كما اعز بالكثر العددية في الأولاد والأموال : « ألهاكم التكاثر .  
حتى زرتم المقابر » (١) .

... وفي سبيل نجابة الأولاد أباح مجسم العرب قبل الاسلام التخصيب  
الجنسى للزوجة من رجل أجنبي فيما سماه نكاح الاسبضاع .

... وفي سبيل الأموال ونحصيلها انخذ من القرصنة : والسطو :  
والاعتداء ، أهدافا ... ومن النساء سلعا ، يحصل من طريقها على المال (٢) :

... مرة يستولى عليها حتى يرثها : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن  
ترثوا النساء كرها » (٣) .

... ومرة يحملها على الاختلاع حتى يسترد ما أعطاهما إياه :  
« ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن » (٤) .

والمجتمع الحضارى الصناعى المعاصر يعيد نفس المقياس لحياة  
المجتمعات قبل الاسلام :

فالاستعمار القديم والجديد ... الاستعمار الرأسمالى أو الشيوعى ..  
ظاهرة من ظواهره ،

(١) التكاثر : ١ ، ٢

(٢) كانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، لكن لا لرغبة  
فيهن أنفسهن بل فى مالهن ويسئتون فى الصحبة والمعاشرة ويتربصون بهن أن  
يمتن غيرتونهن .

فجاء النهى عن ذلك فى قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ( النساء : ٣ ) .

وكان الرجل اذا مات قريبه يلقى ثوبه على امرأته أو على خباتها ،  
ويقول ارث امرأته كما ارث ماله ، فيصير بذلك أحق بها من كل أحد . ثم  
إذا شاء تزوجها بلا صداق غير الصداق الأول وإن شاء زوجها غيره ، واخذ  
صداقها ولم يعطها منه شيئا . فنهى الله عن ذلك فى قوله : « يا أيها الذين  
آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها » ( النساء : ١٩ ) .

وكانوا يعضلون النساء ويمنعونهن من الزواج ، بعد وفاة أزواجهن ،  
حتى يفتدين بما ورثن منهم ، أو يضيق عليهن فى معيشتهم معهم ، ومسئ  
معاملتهم ، ويمنعن تسريحهن لتلبية لرجائهن ، حتى يرددن ما أخذن من صداق ،  
ويطلبن خلع أنفسهن . فكان نهى القرآن الكريم :

« ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن » ( النساء : ١٩ ) . وكان  
أيضا قوله : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أجداهن قنطارا فلا  
تأخذوا منه شيئا ، أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » ( النساء : ٢٠ ) فنهى القرآن  
فى ذلك هو عن : أخذ المال عن طريق المرأة فى صورة من الصور .

(٣) النساء : ١٩ (٤) النساء : ١٩



والصراع الأيديولوجى حول الاستئثار باقتصاد الشعوب الضعيفة... جزء من كيانه ، واتباع القوة المادية فى الاحتفاظ بالسيطرة... أسلوب السياسة فيه ، والرقيق « الأبيض » والاتجار به... مصدر كسب شائع فى جوانبه ، واستغلال الجنس — وحياء المراهقة فى وسائل الاعلام المختلفة ، مع وفرة ربحه... فوق المأمون والمضمون .

ان المجتمع الصناعى المعاصر لا يعرف الا الانتاج المادى فى كنه ونوعه... ولا يقر الا بالقيم المادية فى التقدير والتعامل... ولا يرى فى الانسان الا معدته : يخضعه بسببها... ويذله من أجلها... ويفريه بملئها... وقتلما يرى انسانيته فى تفكيره ، أو فى إيمانه ، وإذا رأى فى الانسان شيئا آخر فليس الا الفرج . ونشط العلم فى التحكم فيه . وبذلك أتاح الحرية اللامحدودة فى الاستمتاع الجنىسى المادى . وأصبحت المعدة والفرج كلاهما حديث السياسيين والكتاب ، ومصدر النوجيه لآى نظام من نظم الحكم العلمانية أو الاحادية الماركسية . ولذلك يغلب الاتجاه المادى فى قيام الزوجية... وفى بقائها واستمرارها . ومن ثم يصل أمره الى حتمية الفراق من جديد ، بوسائل مختلفة : منها ما هو مشروع ، ومنها ما هو غير مشروع . وما كان غير مشروع منها فعلى حساب العلاقة والقيم الانسانية .

### ... الخطبة :

والاسلام — مساوقة للطبيعة البشرية ككل — وضع نموذجاً للاختيار فى قيام الزوجية ، فيما يرويه ابن عباس عن أبى داود ، والحاكم :

« ألا أخبركم بخير ما يكمن المرء ؟

«... المرأة الصالحة ،

« اذا نظر اليها... سرته ،

« واذا غاب عنها... حفظته ،

« واذا أمرها... أطاعته » .

وفى رواية أخرى :

« خير النساء... امرأة : ان نظرت اليها سرك ، وان أمرتها أطاعتك ، وان غبت عنها حفظتك فى مالها ، ونفسها » .

فهذا الحديث ينطوى على رعاية الجانب المادى ، والجانب النفسى معا : الجانب المادى فيما يصوره بقوله : « اذا نظر اليها سرته »... .

والجانب النفسى ، فيما يحكيه بقوله : « واذا غاب عنها حفظته . واذا أمرها أطاعته » .

وفى رواية أبى داوود والنسائى ، والحاكم وصحبه : « قيل يا رسول الله .. أى النساء خير ؟ قال : التى نسره اذا نظر ، ونطيعه اذا أمر ، ولا تخالفه فى نفسها ولا ماله بما يكره » .

فلم يضع الاسلام مقياسا ، « لملكة جمال » العالم : لأنه لا يوجد بعد من تتمتع باجماع آراء الرجال ، وفى كل وقت . وانما اكتفى بأن يكون جمال منظرها نسبيا ، أى بالنسبة للشخص الذى يتزوجها ، لأن ذلك هو الطريق الحملى ويمثل واقع الأمر .

... كما اكتفى فى الجانب النفسى بامانتها على عرضها ، وباتباعها لتوجيه زوجها . وهما صفتان تكشفان فى وضوح عن القيم الانسانية الأخرى فى الطبيعة البشرية التى تتمتع بهما :

فأمانة المرأة على عرضها .. دليل على : صدقها فى قولها ... وعلى إخلاصها فى أمومتها ... وعلى معاشرتها وصلابتها فى مواجهة شدائد الحياة وإزماتها ... وعلى وقوفها بجانب رجلها فى سرائه وضرائه على السواء .

... وطاعتها لزوجها تنطوى على ملازمة نفسها معه ، وسعة فهمها لمشاكل الحياة الزوجية ، ورغبتها الصادقة فى الحفاظ عليه ، واستعدادها لمنح العواطف والحنان ، لتشييد أسرتها ورعاية أولادها .

قد ترى المرأة المعاصرة : أن الاحتفاظ بعرضها فى غيبة زوجها ، أو فى حضرته ... رجعية ! . وأن طاعة المرأة للرجل فيما يأمر ويوجه به .. تخلف لا يتفق وطابع المجتمع المعاصر ! ، ولا مع ما تنشده من حرية ، تبعا لاستقلالها الاقتصادى ، وتأكيدا لمساواتها بالرجل .

... ولكن احتفاظ الزوجة بعرضها هو : النقطة التى يتميز عندها الزوج فى نظرها عن أى رجل أجنبى آخر عن عقد الزوجية ... هو الحد الذى تتميز به الزيجة عن أية صلة أخرى بين أية امرأة وأى رجل ... هو وحده الذى يجعل رباط الزوجية ممتدا الى الأبناء والأحفاد .. هو وحده الذى يجعل مسئولية الرجل عن الأسرة مسئولية واضحة مستقلة على معنى : لا يشاركه فى هذه المسئولية رجل آخر .

فليست المسألة هنا مسألة رجعية وتقدمية .. وانما هى فى الدرجة الأولى : مسألة مسئولية عن المستقبل والمصر ، والمسئولية وحدها هى التى تلصل بين الانسان وأى كائن حى آخر . وأذن هى مسئولية الانسان كإنسان .

ولو الغيت المسؤولية في الاعتبار .. لجرد الانسان من انسانيته . والانثى من الكلاب أكثر انات الحيوان شيوعا بين الذكور ، وفي حملها أوسعها النقطا وتهافتا عليهم .. ولذا هي ادخل في الخسة والوضاعة ، وأوضح في الايذاء للمرأة ، عندما يشبه بها في تهافتها على الرجال ..

... وطاعة المرأة لزوجها ليست تخلفا ، وانما هي بالأحرى : استجابة لقيادة الأسرة وريادتها ، طالما اجتمع فردان في صلة وثيقة ، فلكي تدوم الثقة فيها ، لا بد أن يكون هناك « تكامل » بينهما . والتكامل لا يوجد بين الفردين ، الا اذا كانت هناك حاجة من أحدهما للآخر .. أى الا اذا كان هناك فراغ لدى كل واحد ، يسده الثانى منهما بإمكانيات يتميز بها ..

ولذا لا تعيش امرأتان ، أو رجلان ، في علاقة قوية مثل : ما تعيش المرأة مع الرجل .

... ولا تعيش امرأة ذات ارادة قوية مع رجل ذى ارادة قوية أخرى .

ولا تعيش امرأة صاحبة ضعف في ارادتها ، مع رجل لم يوهب قوة الارادة ..

... ولا تعيش امرأة وسيمة مع رجل له وسامة النساء مثلها أو أقرب منها .

والتكامل بين المرأة والرجل يبلغ مداه ، عندما تتمتع المرأة بأنوثة المرأة الكاملة ، ويتمتع الرجل برجولة الرجل الكاملة .

وأنوثة المرأة ، هى فى حنوها وعاطفتها ..

ورجولة الرجل هى فى صلابته ، وعدم اهتزازه امام الأحداث والشدائد . وأمر الرجل يمثل الارادة الحازمة فى مواطن الشدة ، ووقت الحاجة الملحة الى وقاية الأسرة من انتفكك أو الانهيار .

... وليست ارادة الرجل : فى غلظته وجفافه ، ولا فى استبداده ، وتحكمه ، أو فى قلة مسنواه فى التفكير . ويوم يكون غليظا ، أو مستبدأ ، أو أقل مستوى فى التفكير يوم لا يعرف : مواطن الشدة ، ولا يبصر مواقع الحاجة ، وبالتالي لا يكون : صاحب رأى ، فضلا عن أن تكون ارادته مثمرة .

ان الارادة هى منتهى ما يصل اليه الانسان فى تفكيره وحكمه ، بعد أن يستخدم طاقاته كإنسان فى التفكير والتفتيش عن الحكم الصحيح . وليست طاقاته كإنسان هى : عضلاته ، وانما هى : المنطق والحكمة فيه ..

... وان طاعة المرأة لأمر الرجل .. هي فقط حد للعاطفة عندها ،  
ووقتوف بهذه العاطفة الى مدى معين في ظرف خاص ، حتى تزول الشدة ،  
وتنفرج الكربة ، ويستقيم الوضع في الأسرة وفي ظروفها من جديد .

● ويخطئ الرجل اذا فهم قيادته : في نسلطه .

● وتخطئ المرأة اذا فهمت طاعتها : في خنوعها ، ونزولها عن مستوى  
انسانيتها .

● ... وانما امتزاج ارادة الرجل ، وعاطفة المرأة ، وهو التقاء  
التكامل بينهما ، ويمثل الوحدة الزوجية المنشودة .

فاذا وضعت المرأة ، أو وضع الرجل عند الخطبة امام التفضيل بين  
انجانب المادى أو الجانب النفسى ... فالاختيار يجب أن يتجه الى الجانب  
النفسى منهما . لانه الأبقى ، والأكثر دفعا في استمرار العلاقة الزوجية .

ومعنى ذلك : اذا لم يتوفر للمرأة المال أو الجاه ، بجانب الخلق  
الكريم ، فاختيار الرجل يجب أن يؤثر الخلق الكريم فيها في اخنيارها  
زوجة له .

وحتى اذا اجتمع لها الجانبان : المادى والنفسى .. يجب أن يكون  
القصيد عند الاختيار الى الخلق الكريم أو الجانب النفسى على العموم أولا  
وبالذات ...

... وعلى هذا الغرار : يجب أن يستهدف اختيار المرأة للرجل  
انجانب النفسى أولا فيه ؛ وهو ذلك الجانب الذى يمثل شعوره بالمسئولية ..  
ورجولته .. وارادته وتجديه .. لصعاب الحياة ، أولا وقبل جمال وجهه ،  
أو وفرة ماله ، أو عراقته نسبه !

وعلى هذا المعنى : يكون ارشاد الحديث الشريف الآتى ، في رواية  
ابى هريرة فيما يختص بالمرأة :

« تنكح المرأة الأربع : لمالها .. ولحسبها .. ولجمالها .. ولدينها .  
فناظف بذات الدين ، تربت يداك » ... وكذلك في رواية أبى حاتم المزنى  
الآتية ، فيما يختص بالرجل :

إذا أناكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه .. الا تفعلوا .. تكن فئنة  
فى الأرض ، وفساد كبير .. تناولوا : يارسول الله : وان كان فيه ؟ قال : اذا  
جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه « — ثلاث مرات » .

ويرجع الحديث في الروايتين عنصر التدين في المرأة والرجل على السواء عند اختيار الزوجة والزوج . لأن التدين معيار الجانب النفسى والسلوكى انسلم في الشخص . ولم يقصد الحديث في الروايتين في ترجيحه .. كذلك منع أن يكون الرجل أو تكون المرأة مع ذلك ذات مال .. أو حسب ، أو أن تكون المرأة ذات جمال . ولكن فحسب أثر الحديث أن لا يكون الاتجاه في الاختيار لايهما مركزا : على المال ، أو الجمال ، أو الحسب .: على حساب الخلق والدين .

وتطبيق الحديث :

إذا لم يكن الا الجمال ، من غير خلق .. فلا .

وإذا لم يكن الا المال ، من غير خلق .. فلا .

وإذا لم يكن الا الدين والخلق .. فنعم .

وإذا كان مع الدين والخلق مال ، أو جاه ، أو جمال ، فبالأولى .. ولكن مع ذلك يستهدف الخلق والدين أولا ، قبل المال ، والجاه ، والحسب .

... أن دين الرجل والمرأة هو على الحقيقة .. انسانيتهما .

**((والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم ))(١).**

... وليس تشبيه الكافرين هنا في الآية وهم الذين لا يؤمنون بالله ، بالانعام ، في التركيز على الجانب المادى وحده في الاستمتاع بالحياة ، تشبيها ينطوى على غلو .. ولكنه الحقيقة .

الآن الذى لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالقيم الانسانية العليا يلغى في حياته ، وكذا في صلاته ، وعلاقاته .. معانى التواد ، والتعاون والمحبة ، والعطف ، والمروءة .. وغير ذلك مما يصور المثل الانسانية ، أو يجسدها التجسيد انوضح .

وأي شخص يجرد حياته من تلك المثل لا يكون ممثلا للانسانية ، وبالتالي ليست لديه صلاحية للاسهام في علاقة مشتركة على نحو ما يجب أن تكون ، بين الرجل والمرأة في زواج .. من أجل تكوين أسرة ، وبناء مجتمع قوى .

... أن الذى لا يؤمن بالله ولا بالقيم الانسانية العليا .. هو الذى يؤمن فحسب بالفردية والانانية ، التى تمثلها المنافع المادية الشخصية ، والتى

---

(١) محمد : ١٢

يتوسل في تحصيل هذه المنافع بوسائل الانتهازية والنفاق . ومن كان طريقه في حياته النفاق ، وكانت وسيلته الانتهازية .. يستحيل عليه أن يشارك في بناء جماعى وراء فردة وذاته .. يستحيل عليه أن ينحل المشاركة في بناء أسرة أو في بناء مجتمع .

ومن أجل ذلك لا يصدق صاحب الاتجاه المادى في إيمانه بالمجتمع ، أن أعلى ذلك . لأن الإيمان بالمجتمع قمة الإيمان بالإنسانية . ولكنه بمادينه ومانكاره للهل والقيم الإنسانية بعيد كل البعد عن معنى المجتمع . فضلا عن الإيمان به والتضحية في سبيله ..

.. وصاحب الاتجاه المادى من أجل ذلك أيضا لا يصدق في إيمانه بالأسرة وفي تحمله وشعوره بالمسئولية الكاملة وحده نحوها . والأسرة التي لا تعرف الله هي التقاء فحسب على منافع ومتع مادية متبادلة . ومضمونها ليس إنسانيا بقدر ما هو تركيب عضوى بين الزوجة تشارك بكسبها المادى، وزوج ينازعها الزيادة في الانفاق المادى عن القسط الذى تؤديه هي .

● ولكون الاسلام يضع الأهمية عند اختيار الزوج على الانسان ككل ، وليس على الجانب المادى فيه وحده .. أباح للرجل والمرأة في الخطبة ما يؤدى الى معرفة كل منهما صاحبه ، دون أن يضار واحد منهما :

فللرجل أن يتعرف على المرأة : من الحديث معها .. ومن النظر اليها . وللمرأة كذلك من حقها : أن تتعرف على الرجل : من حديثه .. ومن النظر اليه ، بحيث تكون الصورة التي تتكون عنها أو عنه صورة تدعو الى القبول أو الى عدمه .

ولأن الاسلام لا يؤكد الجانب المادى وحده في الانسان ، ولأنه يصون المرأة أيضا عن الإبتذال والامتهان ، لا يرى أن يكون بدن المرأة موضوعا للعرض والتفتيش عن أسرارها ، ولا موضوعا للتجربة والاختبار عندما يقصد الرجل الى خطبتها ، تمهيدا للبناء بها في تكوين أسرة واحدة .

... وأعطى للرجل فرصة لخطبتها ، بقدر ما يكون عنها صورة ككل ، إذا كان جادا ، دون أن تستتبع هذه الخطبة أذى أو ضررا أدبيا يلحقها .

وما اختلفت فيه الفقهاء : فيما يجوز للرجل ، وما لا يجوز له أن يراه من المرأة عند خطبتها .. يصور فحسب مدى احتياط كل من هؤلاء الفقهاء في دفع الأذى والضرر الذى قد يصيبها ، عند التوسع في نطاق فرصة الخطبة ، أو عندما تستغل فرصة الخطبة استغلالا سيئا .

يروى المغيرة بن شعبه :

« انه خطب امرأة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها ! »  
مانه اخرى ان يؤدم بينكما » — اى يدوم الأمر بينكما .

وصاحب « نيل الأوطار » يحكى الخلاف فى الموضع الذى يجوز النظر  
اليه من المخطوبة : أهو البدن كله ، أم جزء منه ؟ وما مداه ؟ فيذكر :

« انه ذهب الأكثر — من الفقهاء — الى أنه : الوجه والكفان .

« وذهب داوود الظاهري الى انه يجوز النظر الى جميع البدن ،

« وذهب الأوزاعي الى انه يجوز النظر الى مواضع اللحم » .

ثم قال « صاحب نيل الأوطار » : « وظاهر الأحاديث : انه يجوز النظر  
اليها ، أذنت أم لم تأذن » (١)

والعبرة فى كل ذلك بالاطمئنان لدى المرأة والرجل على السواء ، فى  
صلاحية كل منهما للآخر ، صلاحية ذاتية .

... واذا رأى الفقهاء عدم الخلوة بينهما فى فترة الخطبة ، فلأن الخلوة  
قد تسىء الى أحدهما أو كليهما . . . وقد تكون سببا فيما بعد الزواج ، لو تم . .  
فى الخصومة والفرقة . فما يقع فيها لا يعبر عن الاطمئنان الى الصلاحية  
الذاتية التى يجب توفرها عند الايجاب والقبول ، بل بالأحرى يعبر عن نزوة  
وقتية . وما يكون لوقت ، لا يصلح دائما أن يكون لجميع الأوقات .

... قد ترى المرأة المعاصرة فى المجتمع المعاصر : أن الحديث عن الخلوة  
أو عن عدمها بين الرجل والمرأة ، فى الصلة بينهما ، هو : كالحديث عن  
الاختلاط ، وعدمه فى نظام تعليم المرأة والرجل ، قد انتهى أمره . لأنه من  
سمات التخلف فى الماضى ! .

فالمجتمع الآن الذى يدعو الى « العرى » على الشسواطىء وأماكن  
الاستحمام كوسيلة من وسائل الاستجمام والاستمتاع بالطبيعة ! ويضع  
انقواعد للملابس المرأة فى حياتها خارج المنزل ، ومدى ما تكشف عنه : من  
ظهرها وصدرها وساقها وركبتها وذراعيها ، أو بالأحرى مدى : ما يستتر  
من جسمها ، ليغرى الرجل بمفاتنه . . . يعتبر خلوة الرجل بالمرأة ، كمقدمة  
لزواج ، أو الأي ضرب آخر من ضروب علاقة الرجل بالمرأة جزءا من نظام الحياة  
اليومية القائمة ! .

---

(١) جزء ٦ ص ١١٩ .

... كما يطلب في الوقت نفسه : طرح القيم القديمة التي كانت نحرم التجربة الجنسية في غير زواج مشروع ... أو تنظر الى الطفل غير الشرعى نظرة أدنى من تلك النظرة التي يتمتع بها الطفل الشرعى ! .

ان هذا المجتمع يعتبر « العفة » والمحافظة على « البكارة » .. الى وقت الزواج .. من التقاليد البالية ! ، ويطلب زواج « التجربة » .. قبل عقد الزواج ! ، وقد توصل او لا توصل الى زواج بين الاثنين . هذا المجتمع لا يعرف خطبة النكاح الا التجربة الجنسية . ويعرفها كتقاليد غير مكتومة او تقاليد يحتكم اليها عند الاختلاف والخصوصية .

نحت هذا العنوان : « الشرطة تعسكر في قرية الخطيئة » .. أوردت صحيفة ( The News of The World ) ( ١ ) :

« أن قوات الشرطة التي تجمعت من المدن المجاورة أقبلت اليوم هنا الى قرية ستافورست - بهولندا ( Staphorst - Holland ) في محاولة لاحتباط الاضطراب في هذه القرية .. قرية الخطيئة ، التي تبعد نحواً من تسعين ميلاً عن « أمستردام » .

« وقد ابتداء الاضطراب مساء الثلاثاء الماضى ، عندما هاجم مئات من الفلاحين رجال الشرطة بالعصى ، ودفعوا سيارتها الى بعض الأخاديد ، وعندئذ اضطرت الى اطلاق النار في الهواء فوق رؤوس المتظاهرين كي يعود النظام الى وضعه .

« وفي الليلة الماضية عاد الصراع مرة أخرى مع الشرطة أثناء اجتماع بمقد للاحتجاج وتحدى تدبير العمدة ( Hendryk Haverkamp ) وقد قذف الغوغاء في الظلام رجال الشرطة بالحجارة .

« وانتشر الاضطراب في قرية : ( Staphorst ) بسبب العرف الغريب في خطبة النكاح ( Courtship ) الذي ما زال سارياً بين المتعصبين من أتباع « كالفن » في القرية .

« فطبقاً لتقاليد قديمة منذ قرن .. يعد من المستحسن في نظام الزواج بين الشباب ممارسة العلاقة الجنسية أولاً ، قبل عقد الزواج في الكنيسة رسمياً ! والبنات التي أصبحت أهلاً للزواج ينقش والدها هذه العبارة : « مطلوب زوج » .. على قطعة من النحاس الأصفر على هيئة قلب ويعلقها على واجهة الباب لمنزله ..

---

(١) بتاريخ الأحد ١٩٦٦/١/٣٠ لمراسلها ( Gearg Edwardo ) من هولندا ، ستافورست تحت عنوان : ( Plice Seage in Village of Sin ) في مساء السبت ١٩٦٦/١/٢٩



ويتبع هذه العبارة بعبارة أخرى : بأن البنت يسعدها ويسرها اذا هي تتمنى شابا يزورها !.

« ثم في اعشبات لبال ثلاث في الاسبوع تعتزل البنت في حجرة في الدور الارضى في المنزل ، وتجلس عند : « شباك الحب » ( Love Window ) والشاب المطلوب يقفز آئذ من هذه النافذة الى داخل الحجرة .

« و اخيرا اذا أصبحت البنت حاملا وجب على الشاب أن يعقد عليها وينزوجها ، والا فليس هناك الزام بزواجه منها ، ثم يترك « شباك الحب » مفتوحا لخطيب آخر .

« وفي هذا الاسبوع ارتفع غليان الغضب في القرية . لأن أحد الشبان ، وهو : ( Lambert Veen ) البالغ من العمر ثمانية وعشرون عاما طلب أن ينزوج — كما يقول الفلاحون في القرية ( Klassje Huls ) التي بلغت من العمر اثنين وعشرين ربعا ، بعد أن خطب شابة أخرى قبلها وحملت منه وتنتظر الآن مولودها . والعرف يقضى بأن البنت اذا حملت فحبیبها يجب أن يكون وفيها معها .

« وقبل عشرة أيام عقد فلاحو القرية ، « محكمة نصف الليل » ( Mid-Night Court ) وحاكموا ( Lambert ) في غيابه ، ووجدوه مذنبا ! وأصدروا الحكم عليه طبقا للعقوبة التقليدية : بأن يركب « عربة كارو » محملة بروث البهائم ويسروا به في شوارع القرية .

« وبعد الحكم عليه ذهب مئات من سكان القرية الى منزله مساء الثلاثاء الماضي محاولين أن يقيموا أمامه « قوس الخزي والعار » ، وأحضروا معهم خمسين عربة محملة بروث البهائم وسدوا بها مدخل المنزل . وكان بداخله رتئذ ( Lambert ) وزوجته المقبلة وأسرتها يحترفون بمقدمة الزواج . وآئذ استغاث ( Lambert ) بالشرطة وابتدأ الاضطراب . ولم يزل الشعور المعادى لهذا التصرف في درجة ارتفاعه .

« ويقول عمدة المدينة :

« ان الناس هنا يمكن أن يكونوا في غاية الغضب والعنف اذا ظنوا أن أحدا ارتكب خطيئة وما وقع هذا الاسبوع يمكن أن يستمر ، إذ أنه أمر لا يغتفر !

وقد تم زواج ( Lambert ) على خطيبته الجديدة ( Klassje ) في كنيسة القرية بالامس في وجود الشرطة .

ولكن يجب أن نعرف : أن ما صار إليه المجتمع المعاصر في هذا الجانب نتيجة لتهاافت المرأة على الرجل ، والحاحها في طلبه ، بغية حمايتها وتأمينها على حياتها الشخصية .

فالنصف الأول من قرننا الحاضر شهد حربين عالميتين ، حملت الأولى منها المرأة على ترك التقاليد السابقة في الأسرة من أجل المساعدة على حفظ انبثاء . . . فعملت خارج المنزل مع الرجل ، وقلدته في مظاهره حتى لا يسخر منها ، أن هي شاركنه في عمل . وتعبت من العمل ، ومن سخريه الرجل منها ، في حرصها على المساواة به ، فانجذبت إليه لتكسبه من جديد ، ليكون زوجها لها ، وأبا لابنائها . ولكنها وجدت استجابته الى ذلك محدودة . استجابته من خوف اغراؤها عليه وأصبحت مبنذلة لديه .

فذهبت خطوه أبعد لكسبه فيسرت له نفسها : في غير علاقة زوجية مشروعة ، واستمتع بها تلبية لغريزته ، وأملأ منها في الاحتفاظ به . ومع ذلك ما أعطته من نفسها معوقا لها السبيل في الوصول الى استهدفته .

وذلك كله بسبب نتائج الحرب على التوازن في نسبية أعداد الرجال إلى أعداد النساء من جانب . . وعلى أضعاف الشعور بالمسؤولية عند من خلفتهم من الرجال ، ومن نشأوا فيها ، أو بعدها من الشباب من جانب آخر : ففقدت الأطراف المشركة في الحرب الأولى خيرة أبنائها في القتال وتسرب اليأس ، وخف وزن الحياة في نفوس من بقى مشوها أو غير مثبوه منهم ، ومن وجد في هذا الجو العابس .

ولأن المرأة اضطرت الى السعى نحو العمل خارج المنزل ، واضطرت كذلك الى تقليد الرجل في مظاهره ، عندما اشتركت معه في عمل واحد ، قصرت ثيابها ، أو كشفت عن قدر لم يكن معنادا من ساقها ، وذراعيها . . ثم من ركبتها ، تحت ضغط الحركة المطلوبة في إنجاز العمل ، وتأمينها السلامة فيه .

وهنا ابتدأت أصول « المودة » نأخذ طريقها نحو النمو .

وكلما زاد اقبال المرأة على العمل الخارجى ، كلما ازداد اتساع نطاق . . « المودة » في ثياب النساء ، وكلما رق بالتالى الحجاب النفسى الذى كان يبينها وبين الرجل ، والذى كان يوحى يوما ما بعدم تعبير المرأة عن رغبتها حيال الرجل ، والاكتفاء في ذلك بسكوته .

ولأن استجابة الرجل للمرأة نحو وقايتها وحمايتها لم تنزل محدودته ، رغم ما بذلت في التقرب منه ، ورغم ما قدمته من نفسها نهيدا لعلاقة مشروعة

معها ، ابتدأت تثور على موقفه منها ، وابتدأ مع ذلك : ما يسمى بحركات  
« تحرير المرأة » .

... جاءت الحرب الثانية ، وانتهت بما انتهت اليه الحرب العالمية  
الأولى - في صورة أضخم - من نتائج على : « الموازن » بين أعداد الرجال  
وأعداد النساء ، وعلى ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الحياة ،  
وعلى وجه خاص فيما يتصل بقيام الأسرة . أضف الى ذلك فلسفة الماركسية  
اللينينية في تفتيت الأسر القائمة وعدم تشجيع قيام أسر جديدة متماسكة اكفاء  
بالمجتمع وحده .

وما كان قبل ذلك من مظاهر اغراء الرجل وكسبه من قبل المرأة ، اتسع  
أمره ، وازدادت دلالاته .. وخصوصا على : « حيره » المرأة واحساسها  
بفقد الأرض التي نقف عليها ، رغم صيحات المساواة ورغم الهجوم على الرجل  
فيما سمته عنده باسم : العناد ، والكبرياء ، أو الخشونة ، أو عدم الصقل  
والتهذيب ! .

... ولكن كل هذا يعبر تعبيرا صادقا على : الضعف المتزايد بشعور  
المسؤولية لدى الرجل في حياته ، أو في حياة علاقة مشتركة بينه وبين المرأة  
من جانب ثم على احساس المرأة بالخوف من الوقوف في الحياة وحدها غير  
آمنة وغير مطمئنة على بقائها الشخصي ، من جانب آخر ..

ضعف بشعور المسؤولية عند الرجل ،

وخوف من الوحدة أو « الاستقلال » عند المرأة ..

... يحددان الصلة الجارية بين الرجل والمرأة ، منذ بداية النصف  
الثاني من القرن العشرين .

وعن ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الجيل الحاضر ، أصبح  
ينشد « الضمان » عندما يقوم على علاقة زوجية ، يفتش عن هذا الضمان :  
في جاه الزوجة ، أو في مالها فيما ترثه ، أو في وظيفة تعمل فيها وتؤجر عليها .

وهو اذ ينشد هذا الضمان لتحمل المسؤولية القادمة .. يجد طريقه الى  
التنفيس « الجنسي » ميسرا ، بما تفرط فيه المرأة اغراء للرجل ، من العطاء  
من نفسها .. وبالأخص بعد الاكتشاف العلمى لحبوب منع الحمل .

وعن خوف المرأة من الوحدة .. تسعى جادة للتعليم ، كي تصيب عن  
طريقه عملا يسد حاجة معيشتها في الحياة ، وفي الوقت نفسه ترتكب ما كان  
يسمى مخاطر من قبل ، في سبيل كسب الرجل في علاقة تطمئن على وجودها  
معه فيها :

فلا عليها الآن : فى أن تسلّم نفسها له ..

... ولا عليها كذلك : فى أن تستقبل منه طفلا غير شرعى ..

... ولا عليها أيضا : أن تحمل وحدها مكرهه ، مسئولية مستقبل هذا الطفل أو مسئولية « التصرف فيه » .

... ولا على المجتمع بعد ذلك : أن يتقبل منها هذا الوضع طالما صار امر المجتمع : الى فقدان الرجل الشعور بالمسئولية وفقدان المرأة عامل الاطمئنان .

وان الرجل اذا ضعف ادراكه للمسئولية .. ضعف قيامه بواجب القيادة وواجب الحماية . واذا كثر تعرضه لاغراء المرأة .. قلما يكون مستقيما فى صلة زوجية ..

والمرأة اذا اشتد خوفها من الوحدة وقلقها على الحياة .. كلما نشبت باغراء الرجل فى سبيل كسبه ، وكلما تنازلت أيضا عما يجب أن يتوفر لها فى خصيصة طبيعتها ، كام وزوجة . فان اتصلت برجل فليس لانه الزوج . وان ولدت ولدا فليس لأنها الأم .

ومساعد التقدم العلمى على أن تخفى المرأة ما تصنع بنفسها فى سبيل كسب الرجل ، كما ساعد الرجل على أن يخفى آثار نزواته عندها يستجيب لاغراء المرأة . وبذلك شاع النفاق فى صلة الرجل بالمرأة فى المجتمع المعاصر ، وأصبح هذا النفاق طابعا له .

ودخل عامل « الجنس » مصادر الاستغلال فى الاتجار به وتوفير الربح عن طريقه ، فيما يكتبه القصاصون المعاصرون ، وفيما تعرضه دور السينما ، وفيما تذيعه محطات الاذاعة المختلفة ، وفيما تصوره شاشات التلفزيون ، وفيما تنشره المجلات المصورة وتسجله الصحف اليومية ، وفيما تصنعه مكاتب السياحة فى اعداد الرحلات الصيفية وغر الصيفية .. الخ .

وفيما تقوم به كل هذه الأجهزة من نشاط : تدفع الى قبول الاستمتاع « بالجنس » داعية الى ازالة القيود التى وضعها المجتمع السابق ، على علاقة الرجل بالمرأة .. وبذلك تمعن المرأة فى الاغراء من غير حد .. كما تمعن الرجل فى الاستجابة ، وربما يتجاوزها الى الاعتداء عليها ، واغتصاب عرضها فى جراءة واستهتار .

ودور « الأزياء » تلبي من جانبها : اتجاه المجتمع المعاصر فى ذلك وتسبقه الى مزيد مما يطلبه الرجل والمرأة معا .

واذن : ما صار انيه المجمع المعاصر الآن في هذه الصلة . . يعد ظاهرة مؤقتة تنتهى حتما . . بعد ان تصل الموجة الى غايتها ، ثم ترتد وتنحسر الى ما يجب : من وضع يمثل الجانب الحضارى في علاقة الرجل بالمرأة ، وكم من الوقت نأخذ هذه الموجة ؟ . لا أحد يستطيع أن يتنبأ على وجه التقريب .

واذن بالنالى : الحديث في الاسلام عن خلوة الرجل بالمرأة ، والاحتياط في اللقاء بينهما للتعرف والخطبة ، هو الحديث عن الظاهرة انحضاريه الانسانية التى يجب أن تسيطر على علاقة الرجل بالمرأة . . هو الحديث عن الظاهرة الانسانية التى ننم عن صيانة الحرمات للمرأة ، وعن الوقوف في وجه حماة الرجل ونزواته الوقتية . .

### ... الزواج :

وان عقد الزواج في الاسلام يقوم على الوفاق والنوافق في :  
المشاعر والأحاسيس بين الزوجين ، ولكنه يبنى لكل واحد منهما :

١ - استقلاله في الاعتقاد والتفكير ،

٢ - واستقلاله في الاقتصاد والمال ،

٣ - وحرية في فصح عرى الزوجية ، على نحو ما أعطى نفس الحرية في عقد الزواج والاتفاق عليه . فهو يحفظ استقلال الشخصية ، دون انفصالية الفردية في العلاقات الزوجية .

... للزوجة الحرية في أن تبقى على عقيدتها الدينية وتمارس طقوسها ولكنها عقيدة أهل الكتاب ، وليست عقيدة الوثنية وأهل الشرك . لأن هناك أواصر قرى بين أصحاب الرسالات السماوية تتركز في الإيمان بالله ، ومن شأنها أن لا تبعد التفاهم ، وأن لا تحول دون التوافق في المشاعر والأحاسيس من أجل بناء الأسرة التى يستهدفها الزواج .

يقول القرآن :

« اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهم أجورهن ، محصنين غير مسافحين ، ولا ملغضى أخدان » (١) .

... وحربة الزوجة في التفكير والرأى بالقياس الأولى على حريتها في ابتناء على إيمانها الخاص ، وممارستها طقوس العبادة المؤسسة عليه . لان

(١) المائدة : ٥

النفكير ، مهما اختلفت اتجاهاته ، وكذلك الراى مهما تعددت انواعه . . فهو في بياته والنشبت به ايسر من الايمان والعقيدة .

واذا كانت للزوجة حريتها في النسيك بعقيدها ، ولم يخش الاسلام من الاختلاف فيها ضررا على بناء الزوجية . . فالاختلاف في الفكر والراى اقل احتمالا لخطر يهدد العلاقة الزوجية بالمونر او الانقطاع .

... وللزوجة استقلالها في الاقتصاد والمال ، واستثماره . لها حرية التملك ، وحرية البيع والشراء ، وحرية الصرف فيه : شأنها شأن الرجل سواء بسواء (١) . . .

لا يتدخل في تصرفاتها الا وقاية للمال نفسه لسفه او لعنه . على نحو ما يتدخل الاسلام في تصرفات الرجل ، ان عابه سفه او طرا عليه خلل عقلى . . . الاسلام يضمن لها حرمة الارث ، كما يضمن لها حرمة المهر ، وفي قوله تعالى :

« **وَاتُوا النِّسَاءَ صِدْقًا مِنْهُمْ نِكَاحًا ، فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا وَرِئًا** » (١) .

... ما يوضح : ان ملكية المراه لمهرها ملكية ثابتة مستقرة بدليل انه لا يجوز للزوج — وقد كان المهر منه — اولا — ان يأخذ منه شيئا بغير رضاها النفسى . ويعبر القرآن بقوله : « **فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا** » . . .

(١) لم تحصل المراه الفرنسيه على استقلالها الاقتصادى الا في يناير سنة ١٩٦٦ فقد نشرت صحيفة هيرالد تريبيون في ١/٢/١٩٦٦ تحت عنوان : **الزوجات الفرنسيات يحصلن على حقوقهن** . . وذكرت : « حرية جديدة للزوجات الفرنسيات تتحقق رسميا غدا ، عندما يصبح التشريع الذى يعيد تنظيم عادات الزواج حسب قانون « نابليون » . . نافذ المفعول . فالتعديل الذى قدمته الحكومة ووافق عليه البرلمان في يوليو الماضى بأغلبية ساحقة . . يخلع الزوج من وضعه في الأسرة ، كسيد ورئيس . ويعطى الزوجة الآن الحق :

( ا ) في فتح حساب جار في البنك .

( ب ) وفي مباشرة المهنة ،

( ج ) وفي ممارسة العمل التجارى ،

( د ) وفي ادارة املاكها الخاصة او في بيعها . .

كل ذلك بدون حاجة الى موافقة الزوج .

كذلك في استطاعتها ان تشتري على الحساب الجارى بدون توقيع زوجها اذا برهنت على انها قادرة على السداد . .

(٢) النساء : {

يعطى : انه لابد من توفر جميع الضمانات التى تهيىء الجو النفسى للرضا ،  
حيث لا تشوبه شائبة اكراه مباشر ، أو غير مباشر ، من قبل الزوج .

وملكيتها لما عدا المهر ، من الارث ، ينص القرآن فى قوله :

**(( يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق  
اثنين فلهن ثلثا ، وان كانت واحدة فلها النصف )) (١) .**

وملكيتها لما عدا المهر ، من غير الارث ، فى تجارة مثلا ، او فى وظيفة  
نؤجر عليها ، او فى غير ذلك من اوجه النشاط التى تمارسها فى السعى . . .  
ملكيتها اياه ملكية واضحة بالقياس على المهر ، والارث : فاذا كان المال الذى  
اعطى لها من زوجها ، أو تركه لها مورثها تعلق به حقها فى التصرف تعلقا  
ناما ، فبالاولى يتعلق حقها بمالها الذى جاء نتيجة لسعيها ونشاطها الخاص .

. . . ولها شخصيتها المستقلة وحريتها فى فصم عرى الزوجية ، ان  
اشتعلت أن تكون عصمتها بيدها فى عقد الزواج ، أخذا من حديث عمرو بن  
عوف فى رواية الترمذى ، بوجه عام :

**« المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا او حلل حراما » .**

. . . أو اذا اختلعت من زوجها بما ترده من المال الذى اخذته منه كلا او  
بعضا عندما تتضرر بعشرته . ويكفى فى ذلك التضرر احساسها وحدها  
بالضرر ، دون مشاركة الزوج اياها فيه .

كما كان لها الاستقلال ، وكانت لها الحرية فى أن تتزوج منه ، او  
لا تتزوج منه .

وفى رواية عن أبى هريرة ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

**« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يا رسول  
الله وكيف اذنهما ؟ قال : أن تسكت » . . تربط صحة عقد الزواج بأمر  
الطيب ، واذن البكر فيه .**

وفى ما مر من بعض الأحاديث : رد الرسول عليه السلام زواج امرأة لم  
تأذن هى فى زواج نفسها ، واشتكت من ذلك . وقد كانت هى « خنساء بنت  
خدام » الأنصارية . . ما يدل على وجوب توفر هذه الحرية لدى المرأة ،  
على نحو ما هى متوفرة لدى الرجل .

والأصل فى استقلال شخصية المرأة ، وشخصية الرجل ، فيما قبل

(١) النساء : ١١

الزواج وبعده على السواء . . هو انفراد كل منهما بالمسئولية الشخصية  
اسم الله في العمل والايمان به .

وآيات كثيره توضح هذه المسئولية الشخصية . منها قوله تعالى :

(( انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او أنثى ، بعضكم من بعض ))(١) .

وقوله :

(( من عمل صالحا من ذكر او أنثى ، وهو مؤمن ، فلنجزيه حياة طيبة ،  
وانجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون ))(٢) .

. . . فهنا في هاتين الآيتين ربط القرآن الجزاء بعمل العامل : ذكر ام  
انثى ، وهذا معناه : أن كل من يعمل يصله جزاء عمله هو ، لا جزاء عمل  
غيره . وبالتالي : ان لم يعمل ليس له جزاء ، فلا الزوج بعمله يجزى : وجنه  
التي لا تعمل ، ولا الزوجة بعملها تجزى زوجها الذى لا عمل له . . وهكذا :  
كل فرد مستقل بعمله ، ومتحمل لمسئولية نفسه الخاصة .

ومثل ذلك في الجانب الآخر من الجزاء على سئء الاعمال ، كما تصرح  
به مل هذه الآيات الآتية في قول الله : (( ليس باهانيكم ولا أمانى أهل الكتاب ،  
من يعمل سوءا يجز به ، ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا ))(٣) .

. . وفي قوله ايضا : (( والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ))(٤) .

. . . وكما تؤكد آية (( ولا تزر وازرة وزر اخرى ))(٥)

. . . فنفى القرآن : أن تتحمل نفس وراء عبثها او اتها الخاص عبء  
او اثم نفس اخرى .

فالفرد في الاسلام يتحمل آثار سلوكه ، ونتائج عمله ،

. . وهو مسئول مسئولية نهائية عما يقدم عليه من تصرفات ايجابية  
أو سلبية .

وهذه المسئولية الفردية لا تتم الا على اساس : من الحرية ، والاستقلال  
في العمل ، وفي مباشرة هذا الاستقلال .

ومهما ارتبط فرد بآخر في عقد ، ومهما كانت هناك من طاعة فرد لآخر . .  
فان الارتباط بالعقد ، او عن طريق الطاعة والامتثال ، لا يذهب باصل

(٢) النحل : ٩٧

(٤) يونس : ٢٧

(١) آل عمران : ١٩٥

(٣) النساء : ١٢٣

(٥) فاطر : ١٨



استقلال الفرد وحرية ، ولا يرفع مسئوليته الشخصية ، وإنما التقيّد بالعقد والطاعة ، لا يخرج عن كونه تحديداً لدائرة العلاقة التي يتحرك فيها كل من الطرفين لمصلحتهما ، بحيث لو زال العقد نفسه ، أو ارتفعت الطاعة ، ارتفع التحديد فحسب ، وعاد الأمر الى الدائرة الواسعة التي تصور : الاستقلال الفردي ، والحرية الشخصية .

وفي قوله تعالى :

**(( قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإنما عليه ما حمل ، وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول إلا البلاغ المبين )) (١)**

... توضيح كاف للاستقلال الفردي ، وتحديد لا اعوجاج فيه للمسئولية الشخصية . فلم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام بين المؤمنين إلا مبناً ومبينا ، ولم يكن منحملاً لمسئولية أحد . . سوى مسئوليته الشخصية هو . . على نحو المؤمنين أنفسهم . لا يتحمل احدهم مسؤولية وراء مسئوليته الخاصة ، ولا يتحملها عنه أحد سواه ولو كان الرسول نفسه .

وهنا يختلف الاسلام اختلافاً بينا عن مسيحية الكنيسة ، فيما تنبأه من عقيدة : « الفداء » كهدف أصيل لرسالة المسيح .

فالمسيح عليه السلام ، في نظرها ، متحمل خطيئة آدم بالنسبة الاولاده ، من البشر . . الى يوم يبعثون . . والمسيح من أجل ذلك يفدى المؤمنين به جميعاً ، بتحملة هذه الخطيئة أمام الله .

ومنى أنه يفدى المؤمنين به : أن المؤمنين بالمسيح أنفسهم ، مهملوا من الصالحات ، فعملهم يقصر عن أن يدخلهم الجنة بسبب خطيئة أبيهم آدم ، لولا أن يغفر لهم المسيح عليه السلام . وعندما يغفر لهم تنتقل اليه الخطيئة ليتحملها أمام ربه ، وبذلك يكون قد فدى من غفر لهم .

والمسيح عليه السلام بذلك مسئول عن خطيئة غيره وخطيئة المؤمنين به ، وإن كانت خطيئته مباشرة لهم يتحملها هو . . أي المسيح نفسه .

ومن هنا : كان الفرد في مسيحية الكنيسة غير مستقل بالمسئولية . وفي حياته اذن فراغ للمشاركة في هذه المسئولية . والشريك معه هو الكنيسة لأنها تمثل جسم المسيح عليه السلام ! .

وبذلك أصبحت الكنيسة ضرورة في حياة المؤمنين بمسيحييتها . . هي مركز الغفران من الخطيئة ، وهي المشاركة في تحمل المسئولية . . وبدونها

(١) النور : ٥٤

يقصر عمل المؤمنين بالمسيحية عن أن يطهره أو يخلصه من الذنب البشرى الموروث !

... ومن هنا أيضا كان من عقيدة مسيحية الكنيسة :

( ١ ) الاعتراف بالخطيئة ، من المؤمنين بها أمام رجالها ،

( ب ) وصكوك الغفران ، تعطيها الكنيسة لمن تغفر لهم ،

( ج ) والنزواج الدينى ، يقوم به رجال الدين فى الكنيسة وسط مراسيم

خاصة .

فاذا قامت الكنيسة بعقد الزواج ، وباركنه ، كان معنى ذلك :

أنه لا ينفصم الا بإشراكها وإقرارها الوضع الطارىء عليه ، فاذا لم نقر عصم عروة الزواج بالحكم بالفناء ، فهو فائم الى الموت ولا دفر من ترتيب آثار قيامه عليه : لا يجوز لآى واحد من الزوجين أن ينزوح شخصا آخر ، بعد ذلك ولو انفصلا جسمانيا . . ولا يعترف بالزواج ولو تم فى مكاتب الحكومة المدنية . . ولا تقر شرعية الأولاد التى تنتج عن مثل هذا الزواج .

واذا قامت جهة أخرى ، غير الكنيسة ، بالفصل بين الزوجين ، كاحدى المحاكم فى بلد ما تطبقا لقانون وضعى فيه ، فهو فصل غير معترف به منها .

ويخطئ من يظن : أن قيام « المأذون » فى المجمع الإسلامى بعقد الزواج ، يجعل العقد لذلك له صفة : « الزواج الدينى » على نحو ما تقوم به الكنيسة . . يخطئ من يظن ذلك : لأن الإسلام نفسه بمقتضى إقراره للمسئولية الفردية لا يفسح مجالا فى حياة الأفراد ، لهيئة دينية تمارس مشاركتها ووصايتها ، على نحو ما تمارس الكنيسة فى المجتمع المسيحى . والمأذون ليس الا مسجلا رسميا من قبل الدولة لعقد ، شأنه فى ذلك شأن جميع موظفى العقود الرسمية ، وعمله عمل تنظيمى فقط .

والمسئولية الفردية التى أقرها الإسلام ، هى التى تقوم عليها الحرية الشخصية فى اتمام عقد الزواج ، وفى فضه على السواء . وبذلك : عقد انزواج له طبيعة العقود الأخرى فى معاملات الأفراد بعضهم مع بعض . . وهى العقود التى تسمى : بالعقود المدنية ، وهى تلك التى تقوم على المصلحة المتبادلة ، وعدم الأضرار والتضرر من الطرفين .

واذا كان عقد الزوجية ، فى نظر الإسلام ، لا يؤثر على الاستقلال الفردى ، ولا على الحرية الشخصية فى التعاقد والمعاملات ، ولا على المسئولية الخاصة عن العمل والسلوك . . فإنه يستهدف من جانب آخر :

نواؤما وانسجاما بين الرجل والمرأة ، ويقوم هذا التواءم على خصائص طبيعتها ، ومن ثم يرمى الاسلام هذه الخصائص ، بحيث تتم المحافظة عليها ويجب تنميتها .

ومعنى ذلك : ان الاسلام لا يريد ان يتحول الطبيعتان اللتان هما للرجل والمرأة ، الى طبيعة واحدة ، هي طبيعة الرجل .. أو طبيعة المرأة .. أو طبيعة مشتركة بينهما ، وهي الطبيعة التي لا تتميز بها رجولة عن أنوثة على غرار طبيعة « الخنثى المشكل » ..

ان الرجل لا يتحمل ولا يلد ، ولكنه يصنع الحمل ويصنع المولود . وبسبب ذلك هو لا يحيض ، ولا ينفس ولا يرضع . ومن أجل ذلك أيضا : عليه السعى من أجل الحياة المشتركة بينه وبين المرأة .

... والمرأة كذلك - قد يقال : لا تحمل دائما ، وبالتالي لا تضع باستمرار ، ولا تنفس باستمرار ، ولا ترضع كذلك باستمرار . ومن ثم لديها الوقت للسعى والعمل من أجل الحياة المشتركة : وعندئذ طبيعتها مساوقة لطبيعة الرجل ، ومن هنا فليس المنزل للمرأة وحدها وليس الشارع مكان مكان الرجل وحده بل كل من المنزل والشارع مكان مشترك بينهما ! .

ولكن اذا لم تحمل المرأة فالزيجة القائمة بينها وبين زوجها زيجة غير طبيعية ، ومع ذلك : هي نحيض .. وعقب طهرها من الحيض اذا كانت في صحة طبيعية : هي تحن للحمل ، وللولد ، وآلام حيضها هو في واقع الامر تدريب عملي على الطبيعة الخاصة بها على ولادة الولد ، مما يدل على أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الحمل ، والولادة . وما عدا ذلك يكون مصطنعا أو بسبب عائق صحي مؤقت أو مزمن .

واذا كان الرجل ، بحكم الخصيصة البشرية لطبيعته ، هو الذي يصنع الحمل ويضع المولود ، كذلك المرأة بحكم الخصيصة البشرية لطبيعتها أيضا ، تستقبل الحمل وتلد المولود .. فان الرجل يتكون بين احساساته النفسية .. شعوره بالإيجابية .. وشعوره بالتفوق .. ومن ثم يوجد شعوره بالأعداد والصلاحية لريادة الأسرة .

فبحكم خصائص البشرية ، يجب عليه السعى والعمل من أجل المعيشة .. وبحكم هذه الخصائص نفسها يشارك بالعطاء ، ونبس بالاستقبال ، في ثمرة الزوجية من الأولاد ..

وهنا كان قول القرآن الكريم ، محددًا فحسب لخصائص الطبيعة انبثرية بين الذكر والانثى :

« الرجال قوامون على النساء .. بما فضل الله بعضهم على بعض .. وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

والفضل في الآية هنا هو التمييز والمفارقة ، بحكم الطبيعيتين وخصائصهما .

فمن جانب الاعداد الطبيعى في الرجل نولد الجانب النفسى الآخر فيه ، وهو شعور « القوامة » والريادة . وأصبحت طبيعة الرجل تفرق عن طبيعة المرأة :

بسبب عدم صلاحية طبيعة الرجل للانشغال بالولد ، في أية مرحلة من مراحله : في حمله .. أو في ولادته .. أو في أرضاعه .. وبعدم صلاحية هذه الطبيعة أيضا لاستقبال هذا الولد ، بعادة الحيض النى لا تتخلف عنها .. ومن تم كان نفرغها للعمل في سبيل الحياة المعيشية المشتركة :

( أ ) بإيجابيتها في المشاركة في الولد .. في كونها تعطى .. ولا تستقبل ،

(ب) وبالشعور النفسى المتولد عن دفعها الطبيعى نحو السعى للعمل ، ونحو الاعطاء للولد .. وهو شعور المسئولية عن الأسرة من : زوجة .. وولد معا .

وهذا الشعور بالمسئولية عن الأسرة لدى الرجل هو الذى يجعل من مهمة الزوج حماية الأسرة ووقايتها من الأضرار البدنية والمعنوية .. وهو بالتالى الذى يحمله على أن يعنى بالتوجيه ، دفعا للانحراف الذى قد يصيب الزوجة أو الأولاد ، أو كلا الطرفين معا ..

... ولكن مسئولية الزوج على هذا النحو ، وكذلك قيادته الناشئة عن هذه المسئولية للأسرة .. هى في حدود العلاقة الزوجية ، ولا يتجاوزها بحال ، لتدخل نطاق استقلال المرأة كزوجة ، سواء : قى اعتقادها ... أو فى مالهها .. أو فى حريتها ، عندما تريد فصم عروة الزوجية والتخلص من تبعات عقد الزواج .

... وفى الوقت نفسه لا ينبغى أن تحول هذه الريادة دون الوثام والانسجام ، وتبعث على انفصالية الفردية .

وليس هناك أدعى الى تحول الطرفين فى عقد الزواج الى وحدة عامة لا تذوب فيها شخصية كل منهما ، ولكن تسهم كلتاها فى خلق وحدة عامة

---

(١) النساء : ٣٤

« منسجمة » .. ليس هناك أدعى الى ذلك : من المحافظة على خصائص كل من الطرفين بمقتضى طبيعتها من الأنوثة والذكورة ... لا تحاول أيتهما أن تتحول الى طبيعة الأخرى ..

والاسلام اذن : في تخطيطه للزوجية .. رسم ما يخططه على اساس خصائص **الطبيعة البشرية وحدها** : فما يأنى به من قول : أمرا ، أو نهيا في هذا الشأن .. هو بالأحرى : وصف لما يلائم استقامة هذه الطبيعة بحكم ذاتها ، أو لا يلائمها بحكم ذاتها كذلك .

... فالاسلام لا يشتهى ان يكون الرجل صاحب القيادة في الأسرة ، ولكنه الكشف عن واقع طبيعته فحسب ، هو الذى يدعو الى ذلك .

... والاسلام أيضا لا ينافق المرأة اذ يقر لها استقلالها الفردى : في الاعتقاد .. والمال ، ويفر حريتها الكاملة : في عقد الزوجية .. او في فضه ، ولكنه يجلى فقط : أن الفرد يسند بحكم الطبيعة أن يذهب استقلاله ، لأنه تكون كوحدة مستقلة في ذاته ، يمكن ان تنضم الى وحدة أخرى ، كما يمكن ان تبقى في عزلتها عن هذه الوحدة الأخرى . وأنها اذا ضمت ، فبالاختيار .. وليس بالغلبة والقهر . لأن ما كان بالقهر لا يبقى .. ولا بد أن يزول يوما ما .. ولذا كانت محاربة استقلال الأسرة في النظام الماركسي اللينيني ، كى يخوب الأفراد في المجتمع .. لا تجدى المجتمع في ذاته ولا تعود على الأسرة الا بالانحلال ولا على الأفراد الا باللامبالاة .

ومن هنا كانت المحبة ، وكانت الكراهية .. هى للانسان وحده . وبالمحبة يحصل الوفاق والوئام ... ولكن لا يتم عن طريق هذه المحبة بحال : ذهاب استقلال أى واحد منهما . وبالكراهية تكون الفرقة ويكون الانفصام .. بعد ضم وانسجام .

وخصائص الذكورة والأنوثة ، يكونان معا .. عامل ، المحبة ، والذكورة وحدها مع مثيلتها ، وكذلك الأنوثة وحدها مع مثيلتها .. يكونان عاملا في عدم التلاقى ، وعدم الوئام ..

... ومن هنا كانت المحافظة على رجولة الرجل ، وكذلك المحافظة على أنوثة الأنثى كما هى في الطبيعة الخالصة للرجل وللمرأة .. هى وحدها العامل المؤثر في بقاء الزوجية وبقاء الانسجام ما بين الزوجين من علاقات .

### تنظيم النسل :

● واذا ابتدأت الزوجية بالاختيار : في مقدمتها في الخطبة .. وفى اتمام عقد الزواج بالايجاب والقبول .. فالحياة الزوجية بعد ذلك لا اكراه فيها .

واذا نحييت عنها العوامل غير الذاتية : من جاء . ومال : عند الاختيار . . . فالمشاكل التى تطرأ بعد ذلك يمكن أن نحل فى يسر وفى وثام . ويمكن أن يكون تخطيط الأسرة فى توجيهها ورعايتها ، فى اطار موحد ، وبمساهمة ايجابية من الطرفين .

وقد يكون النسل احدى المشاكل الهامة فى بداية الحياة الزوجية او فى انائها ، التى تواجه الزوجين . . . قد تكون هناك رغبة من أحدهما فى عدم النسل لفترة معينة ، بينما رغبة الآخر فى وجوده منذ البداية . . . أو تكون رغبة أحدهما فى عدد محدود من الأولاد ، بينما رغبة الآخر فى عدد كثير منهم . . . أو تكون صحة الأم نضار بالحمل ، أو يكون الدخل للأسرة لا يغطى احتياج الموجود من أعضائها .

ولكن يجب أن يعرف بادية ذى بدء : أن سر الحياة الزوجية رهن سارادة الزوجين معا ، وأنه أمر يخصهما وحدهما . وتدخل الاسلام فى الحياة بين الطرفين هو تدخل عام لرسم الدائرة الكلية ، التى تدور فيها حركة هذه الحياة .

فاذا قال القرآن الكريم مثلا من جانب :

« **ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة** » (١) .  
... وقال أيضا :

« **الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم** » (٢) .

... وقال كذلك من جانب آخر :

« **نساءؤكم حرث لكم ، فاتوا حرثكم أنى شئتم . . وقدموا لأنفسكم ، وانفقوا الله ، واعلموا أنكم ملاقوه ، وبشر المؤمنين** » (٣) .

... وبالإضافة الى ذلك يقول :

« **وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا** » (٤) .

... اذ قال القرآن الكريم : هذا ، وغيره . . فلكى يضع العلاقة الزوجية فى اطار يتم فيه « التعادل » بين الزوج والزوجة ، بحيث يرفع الاحساس بالغبن ، أو الشعور بقلّة التقدير ، وخفة الاكتراث عند أى منهما .

(٢) النساء : ٣٤

(٤) النساء : ٤

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٢٣

وكما سبق أن ذكرنا : ما وضعه الاسلام ، كقواعد عامة كلية للحياة الزوجية . . هو مشتق من خصائص الطبيعتين ، ليدفع العقبات التى تحول دون الوئام والوفاق ، ويبصر بها :

فالأيتان الأوليان ذكرتا فى صورة عامة :

ان الأسرة عند مواجهتها لأسرة أخرى فى المجتمع ، أو فى مقابلتها لشئون الحياة الخاصة ومشاكلها . . . يواجهها الرجل ، وليست المرأة . ومواجهة الرجل عندئذ لا تغير شيئاً من الحقوق والواجبات المتساوية بينهما . لأن قيادة الرجل بالذات . . ضرورة لكان الأسرة نفسها :

ان الأسرة الجديدة ، وهى اسره الزوجين التى قامت بعد عقد ازواج بينهما ، لا يمكن أن تقوم فعلاً بعقد الزواج نفسه ، كعقد . . وإنما يجب أن نستقل عن تأثير الأب والأم فى اسرتى الزوج والزوجة ، وخاصة بالنسبة للزوج . فان لم يستقل الزوج عن تأثير الأب ، وكذا ان لم يستقل عن العاطفة الانثوية لدى الأم . . فان مصير الزوجية كله مهدد بالفرقة والانحلال . . والى ان تنتهى الزوجية نفسها بالفرقة . . يسود الحياة الزوجية المثادة والخصومة فى المدة التى توجد فيها .

وابعاد تأثير الأب والأم هنا مرهسون بارادة الرجل « الزوج » وكذا ابعاد تأثير الأب والأم على المرأة « الزوجة » مرهون بارادة الرجل زوجها ، أكثر من مشيئة الزوجة ذاتها .

وارادة الرجل الزوج هنا هو تحمله تبعية المصير ، ومسئولية تارجح النعواطف والميول ، عند الآباء والأمهات وعند الزوجة كذلك .

ولولا أن له من طبيعته مقومات هذه الارادة لسقطت الحياة الزوجية عند بدء قيامها . وإذا تحمل هو هذه المسئولية الصعبة فى مواجهة الآباء ، والأمهات والزوجات ، فانه اللائق والجدير بعد ذلك . . أن يتحمل المسئوليات الزوجية التى فيها اشتباك مع الغير وراء طرفى الزيجة نفسها .

وقد ظهر واضحاً : أنه منذ استقلال المرأة اقتصادياً فى المجتمع الصناعى المعاصر ، ومنذ اهتزاز الرجل فى علاقته معها على أساس من هذا الاستقلال . . ابتدأت الأم تؤثر على ابنها الزوج ، وتمارس نشاطها فى علاقته بزوجته ، سبب كثيراً من أمارات التوتر ، وانتهى بدوره فى حالات عديدة الى انفصام عرى الزوجية .

والزوج منذ الحرب العالمية الثانية ، فى حياة هذا المجتمع الصناعى المعاصر ، انتقل فى تأثره بوالديه من أبيه . . الى أمه ، فى علاقته

بزواجه وتعرضت حياته الزوجية الى موجات عديدة من الاضطرابات ، تدل على تغلب المرأة ذات التأثير ، وعلى تأرجحها في عواطفها وميولها ، ان هي مارست نفوذا وسلطة عليه .

اما الآيتان الأخريان هنا ، وهما الآية الخاصة بالمباشرة الجنسية ، والآية الأخرى التي توجب اعطاء المهور .. فقد اكدا ذاتية المرأة ، وذاتية الرجل معا ..

اما تأكيد ذاتية الرجل فلأنه صاحب حق في المعاشرة الجنسية .  
واما تأكيد ذاتية المرأة فلأنها صاحبة الحق الاول في الحصول على المهر وتسلمه .

وما جاء هنا وهناك اذن ، يحدد الدائرة الواسعة للأسره الجديدة في داخلي نفسها وخارجه .. وما عدا ذلك مثلا من :

● تنظيم احوال المعيشة ،

● وتنظيم المعاشرة الجنسية ،

● واثار تنظيم النسل على الأسرة ،

... وغيره .. فهو متروك لاتفاق الزوجين ، ويعتبر خصوصية من خصوصياتهما ، ولا أحد غيرهما سئل عن ذلك ، ولا شأن لهذا الغير أيضا بقول أو فعل فيه ، فيما بينهما ..

وكل ما هناك : باعتبار انهما من المؤمنين بالاسلام ، يجب عليهما بصفة عامة ان يرعيا أوامر الله ونواهيه في تصرفاتهما .

وجميع هذه الأوامر والنواهي ترجع أخيرا الى نوى الضرر بالنفس ، والاضرار بالغير ..

● لا أحد يسألها : عن ماذا ينفقان ، أو فيما ينفقان مثلا ؟

● ولا أحد يسألها : عما بينهما في علاقتهما الجنسية ، وكيف كان ؟

● ولا أحد يسألها : عما تكون عليه أسرتهما في الغد وفي عدد الأولاد ؟

... طالما هناك رضاء منهما ، وطالما لم يحس واحد منهما بضرر ، أو طالما لم يكن هناك اعتداء عليه في ذلك من الآخر .. والا فالحساس بالضرر من أحدهما كاف في الفرقة وانهاء عقد الزواج ، فضلا عما يوجب من التدخل من الغير بينهما في محاولة ابعاد الضرر وردده ، وهو الحكم من الأهل والحاكم .



... للزوجين أن يتفقا على عدم النسل لفترة طويلة أو قصيرة ،  
... وللزوجين أيضا أن يتفقا على عدد الأولاد ، بعد أن يتفقا على  
النسل ، قلة وكثرة .

ولكن يجب أن يكون اتفاقهما على هذا أو ذاك قائما على أسباب جدية  
ترتبط بحياتهما كزوجين أمامهما مسئولية مشتركة ، وهى مسئولية الأسرة ،  
في قوتها : إيماننا ، وصحة ، وتوجيها ، واطمئنانا . . . ولا يكون اتفاقهما أن  
انفقا عندئذ معارضا لما يدعو اليه مثل هذا الحديث الشريف في قول الرسول  
عليه الصلاة والسلام : «تناكحوا ، وتناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة» .  
... كما لا يكون اتفاقهما على ذلك عندئذ عدم استجابة لما يؤخذ من  
مفهوم هذه الآية الكريمة :

**« والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا . . . وجعل لكم من أزواجكم بنين  
وحفدة . . . ورزقكم من الطيبات . . . أقبالباطل يؤمنون ، وبسعة الله هم  
بكفرون ؟ » (١)**

فالحديث إذ رتب المباحاة بالمؤمنين على التناسل من نكاح شرعى ،  
وكذلك الآية إذ جعلت من نعم الله على الانسان ، خلق الذكورة والانوثة في  
نوعه ، مما ترتب عليه الزواج ، وخلق البنين والحفدة نتيجة لزواج الذكر  
والأنثى من بنى الانسان ، وتكفل له بالرزق من الطيبات للناس جميعا : من  
يوجد اليوم أو يوجد غدا منهم ، من يصبح أباً أو جدا ، أو من هو يكون ابنا  
أو حفيدا . . . فالحديث والآية كلاهما يوضح فقط مجرى السنة الطبيعية في  
المجتمع البشرى ، التى لا تتخلف أبدا في البشرية من حيث هى بشرية .

فليس من شك في أن النسل هدف وغاية من الزوجية ،

... ولا شك أيضا أن استمرار النمو البشرى هو فطرة وغريزة  
انسانية للمحافظة على البقاء النوعى ، لا يمكن وقفها احلاقا في  
صورة جماعية .

ومع أن النسل غريزة نوعية في الفرد من الانسان ، فهو كذلك غريزة  
فردية فيه أيضا . لأنه لا يتحقق هدف اية غريزة نوعية الا بالدافع الفردى  
الطبيعى في الانسان الفرد نفسه .

وغريزة النسل لذلك . من الغرائز المزدوجة . او بعبارة اخرى :  
هى من الغرائز التى تدفع وتؤثر في اتجاه يعود اثره في الخطوات القرابية

---

(١) النحل : ٧٢

فيه على الفرد مباشرة ، بينما يعود هذا الاثر على المدى البعيد على المجتمع والانسانية عامة ، ما امتد منه بعد ذلك .

... ليس تنظيم النسل معارضا لمثل الحديث السابق .

ولا هو يصور عدم استجابة لمثل الآية القرآنية المشار اليها هنا اخيرا ، كما لا يعتبر تدخلا في مشيئة الله وقدرته ...

الا انه من جهة اخرى : **يراد للفرد أن يكون قويا** . والذي يريد ذلك هو الله المعبود .. هو الله الذي وصف نفسه بالقدرة ، والخلق والابداع ... .  
ويوم أن دعا الله الانسان الى عبادته ، دعاه الى أن يتقرب منه ، ويتخلق بصفاته ... . دعاه الى أن ينشد القوة في نفسه : **قوة العقل** .. وقوة النفس .. وقوة البدن .

وقوة العقل تتجلى في الحكم الصحيح . ولا يسلم الحكم ، أو يقل فيه الخطأ الا بالفكر المستقيم والعلم الكاشف الهادي الى الحقيقة .

وقوة النفس تتضح في السلوك الانساني الكريم . والسلوك الكريم يكون في البعد عن الهوى والشهوة وتحكم الانانية .

وقوة البدن في البعد عن الأمراض ، والتغلب على ما يصيبها منها . وذلك بالوقاية ، والعلاج معا .

... اذ عندما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله :  
« المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » .

وكذا قوله : « يوشك أن نداعى عليكم الأمم كما نداعى الاكلة الى قصعتها » فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟

قال : « بل أنتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن » .

فقال قائل : يا رسول الله وما هو الوهن ؟ قال : « حب الدنيا ، وكرهية الموت » .

... . عندما يروى عن رسول الله هذا وذاك .. نعلم علما لا شبهة فيه : ان المباشرة « بالكم » — وهو العدد — في النسل ، وأن الاستجابة الصادقة كذلك لما توحى به نعمة الله في شأن الزواج بين الذكر والانثى ، وفيما ينشأ عن هذا الزواج من البنين والحفدة .. **مقرونة بالقوة** .. **مقرونة** « **بالنوع** » .. أيضا فيما ينشأ من هؤلاء البنين والحفدة .

والكم وحده في ذاته اذن ليس مصدر الفخر والمباهاة . لان الكثرة الهزيلة ... والكثرة الضعيفة في تفكيرها وفي سلوكها ، وفي ابدانها ... ، الكثرة الضعيفة في ايمانها ، وفي نوعها على العموم ليس فيها غناء .

لا يطمأ بها عدو ، ولا تأمن الحياة لنفسها . فهي في وافع أمرها قلة ... وقتلتها يومئذ ضعف : وهو ضعف لا يدافع ولا يصارع ويغالب ، وانما يستكين . ومن استكان في الحياة فقد اسلم نفسه الى الفناء .

والنسل ان اخذ في تنظيمه واتفق الزوجان على مباشرته فذلك للمحافظة على القوة قبل العدد ، وعلى النوع قبل الكم في افراد الاسرة ، وافراد المجتمع . اذ في النوع وحده قيمة الكم ، وليس العكس ... اى أن النوع هو وحده الذى يمنح القيمة للكم والعدد اذ بدون النوع لا يحمل الكم قيمة ابدا .

والقوة — وهى النوع — اذن هى الدائرة التى يدور فيها التنظيم . ومن أجل القوة يرخص الزوجان لنفسيهما الاتفاق بشأنه .

وقد خرج بعض المفسرين — مثل أبو السعود — قوله تعالى :

« فان خفتن الا تعدلوا فواحدة ، او ما ملكت ايمانكم ، ذلك ادنى الا تعولوا » (١) .

... على أن تنظيم النسل مستهدف من هذه الآية فقال :

« وقد فسر : « ذلك ادنى الا تعولوا » .. بأن لا يكثر عيالكم . على انه من عال الرجل عياله ، يعولهم ، أى ما نهم « من المؤنة » . فعبر عن كثرة العيال بكثرة المؤنة ( عن طريق الكناية ) .

« ويؤيده — كما يذكر أبو السعود — قراءة : ان لا تعيلوا . من اعال الرجل اذا كثر عياله .

« ووجه كون التبرى — وهو ملك اليمين في قوله او ما ملكت ايمانكم — مظنة العيال ، مع جواز الاستكثار من السرارى ... انه يجوز « العزل » عنهم بغير رضاهن . ولا كذلك المهائر « أى صاحبات المهور وهن الاحرار » . « والجملة — « ذلك ادنى الا تعولوا » — مستأنفة جارية مجرى انعطاف » (٢) .

فمثل هذا التخريج يربط بين الاقتصار في الزواج على واحدة او

(١) النساء : ٣

(٢) جزء : ص ٤٨٠

الزواج بعدد مما ملكت اليمين من جانب ، وعدم كثرة الاولاد من جانب آخر . ويرى في الوقت نفسه ان كثرة السراري في الزواج بهن مع كثرة عددهن . . بمثابة الزوجة الحرة الواحدة . لان زوجهن يجوز له ان يعزل بدون حاجة الى رضاهن ، وبذلك يمكن ان يحدد العدد من الاولاد له منهن جميعا . . . بينما لا يجوز له العزل مع الزوجة الحرة بغير رضاها .

وهذه التفرقة بين الزوجة الحرة والاخرى السرية . . قائمة على ان الاولى الحق الواضح في الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية ومن ثم يجب استئذانها في العزل ، بينما الاخرى ، لانها مملوكة ، ليست لها الشخصية المستقلة التي يتأسس على استقلالها طلبها الحق في الاستمتاع بهذه المعاشرة . وعندئذ يجوز للزوج : العزل . وهو الطريق الوحيد يومذاك ، لتحديد النسل — مع الثانية بغير رضا منها ، دون الاولى الا برضاها !

ماذا يكون رأى أصحاب هذا التفسير في « حبوب منع الحمل » — بغض النظر عن الاختلاف في تقييمها من الوجهة الطبية — لو جعلت طريقا لتحديد النسل : . . يجوز للزوج اجبار السرية على تناولها ، دون الحرة ، مع ان تناولها لا يترتب عليه فقدان الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية بل على العكس ربما يكون اكثر اثارة لها ؟ ان النظرة الجنسية نظرة مادية لا ينبغي في نظر الاسلام ان تقوم وحدها عاملا في التفرقة بين فردين .

نعم : اذا غض النظر عن حق الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية او عدم الحق فيه في التفرقة بين الحرة والسرية ونظر للزوجة الحرة بان لها مشيئة وللزوجة السرية بانها ليست ذات مشيئة . . يكون للرضا وعدم الرضا دخل في تنفيذ مشيئة الزوج ، ويترتب على ذلك عندئذ التفرقة في النظرة اليهما . . يكون قريبا الى الصحة . ولكن عندئذ يكون سلب المشيئة من الزوجة المملوكة أمرا اعتباريا ومؤقتا وليس حقيقيا وذانيا . . . مرهونا بوضعها الاجتماعي ، وليس متعلقا بطبيعتها البشرية . فالطبيعة البشرية في خصائصها الذاتية واحدة ولا تتغير بالاعتبار والنظر اليها من الانسان .

وآنئذ ينبغي ان نسال :

هل الاسلام يرتب احكامه على انسانية الطبيعة البشرية ، أم على النظرة اليها واختلاف الاعتبار في شأنها ، وما يطرأ عليها ؟

ان الاسلام على سبيل المثال لا يأخذ بطلاق المكره ولا يعتد بصلاة السكران . لان الاكراه في الحالة الاولى والسكر في الحالة الثانية من الامور الطارئة على انسانية الانسان في طبيعته البشرية . افلا يكون شأن الاسر بالنسبة للزوجة المملوكة شأن الاكراه والسكر ، في أنه لا يغير من

الخصوية الانسانية شيئا .. اى انه لا يسلب الاختيار الذانى والمشئة الذاتية ، التى هى فى واقع الامر الأماره الرئيسيه المميزه لانسانيه الانسان ؟ . وبالتالى : بفرقة انفهاء فى الزوجيه بين الحره والسريه فيما يتصل بالمشئة والاختيار عند تحديد النسل عن طريق العزل .. أمر يدعو الى التريث فى قبوله ! ..

على ان الامر الآخر الرئيسى فى هذا التخريج للآيه ، وهو الربط ما بين الاقتنصار على زوجة واحدة — وفى حكمها العدد من السرارى من جانب — وعدم كثرة الأولاد من جانب آخر .. لا ينهض أن يكون هدفا سليما للآيه . لأن مع الزوجه الواحدة يجوز أن يكون كثرة من الأولاد ، ومع عدد من الزوجات أكثر من واحدة يجوز أن تكون قلة من الأولاد أو يجوز أن لا يكون هناك أولاد أصلا . واذن اللازم ليس قائما بين زوجة واحدة وعدد قليل من الأولاد ، ونعدد زوجات وكثير من الأولاد .

... على آيه حال : عدم العدل .. باق هو السبب فى الاقتنصار فى الزواج على واحدة من الحرائر أو الزواج بأى عدد من ملك اليمين . الا ان الخشية من عدم العدل تتمثل مرة فى التسمه بين الزوجات فوق الواحدة الى أربع .. ومرة أخرى تتمثل فى كثرة الأولاد وثالثه : فى كليهما .

... وليس جواز تنظيم النسل أو وجوبه فى بعض الاحيان رهنا بمثل هذا التفسير المتكلف ، وانما يعود الى الجو العام للإسلام كدين ينظم حياة الفرد ، والأسرة ، والمجتمع .

وهنا فى دائرة الأسرة يحدد مثل هذا الجو العام تقابل الاحاديث المروية فى شأن المفاخرة بكثرة الأولاد ، وتلك الأخرى التى تنعى الضعف الذى ينتاب المسلمين ، أو تلك الثالثة التى نطلب القوة وتميز فى تفضيل القوى من المؤمنين على غيره من ضعفاءهم .

ومن هنا : يجب أن تكون البواعث والاهداف فى هذا التنظيم متصله اتصالا ونيقا بـ « القوة » . على معنى : أن الدوافع التى من أجلها يرى انزوجان الاتفاق على عدد الأولاد فى الأسرة ، هى الدوافع التى تصون الأسرة من الضعف فى آيه صورة من صورته :

فاذا كان يترتب على زيادة الأولاد :

● تهديد للزوجة فى صحتها ،

● أو تهديد للأولاد أنفسهم ، الذين وجدوا بالفعل ، فى رعايتهم صحيا واجتماعيا ، وتربويا ،

● أو تهديد للأسرة كلها ، ككل ... للزوجين والأولاد معا ، في اطمئنانها وسكونها ، بسبب القلق على مستقبلها : أدبيا أو ماديا : كالخشية من وقوع الأولاد تحت ضغط الحاجة إلى الانحراف عن الدين أو عن السجيه السليم ، أو الى عدم الرعاية أو الخشية من التشرذم والتفريق ،

● أو تهديد للزوج نفسه — كرب أسرة — في قدرته على الانساج والعمل ،

● أو نحو ذلك مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة . بحيث يخرجها عن نطاق القوة ، ويجعل أفرادها « غناء كفتاء السيل » .

... فعندئذ لا يبارك الاسلام فحسب تنظيم النسل .. وانما قد يوجب كوسيلة للمحافظة على « القوة » .. النى يسعى اليها المؤمن في عبادته لربه .

والمؤمن القوى ، الذى هو خير من المؤمن الضعيف كما يذكر الحديث الشريف .. هو المتوى في كل جانب من جوانب انسانيته .. هو المؤمن المستهدف عند المباحاة بالمؤمنين يوم القيامة .. وكذلك هو المطلوب عند امتنان الله بنعمه على الانسان .

اذ يستحيل ان تدرك نعمة الله في أمر هو مقطوع بعدم نفعه ، أو في شيء في وجوده عبء .. وفي بقائه ضرر واضح على الأسرة أو على المجتمع .

... وليست ارادة الزوجة والزوج في تنظيم نسلهما تدخل في مشيئة الله ، وليست هى كذلك تحد للإيمان بقدرته على رزق الانسان . لأن مشيئة الله لا تعلم للانسان الا بعد ما يقع الأمر في حياته ... وقبل ذلك لا يعلم الغيب الا الله وحده . ثم ان مساعدة الله للانسان على رزقه مرتبطة بسعى الانسان نفسه في الحياة . فمن توكل على الله ولم يعمل ، لا يجد قوتا ايومه الا بالسؤال . والسؤال مذلة وضعف .. والسائل — القادر على العمل — ليس من الذين يعبدون الله على الحقيقة ..

وهنا اذ قصر سعى الانسان في عمله وانتاجه عن أن يجيىء الأسباب والوسائل للقوة في أسرته .. يجب عليه ان يتوقف عن المزيد من الأولاد ، حتى تواتى له فرصة أخرى يلج فيها استطاعته على تغطية الحاجات ،

وتأمين السبل نحو القوة المنشودة في الأسرة وبالتالي في مجتمعه .

... وهنا أيضا : اذا كانت الزوجة ستضار بدنيا بسبب الحمل ، أو نفسيا بسبب الارهاق ، أو اذا كان الزوج سيضار نفسيا بسبب القلق من

عدم كفاية الوسائل للرعاية الواجبة لأولاده .. فيجب كذلك : التوقف عن المزيد من الأولاد ، والتركيز على رعاية الموجود منهم .

وننظيم النسل من أجل ذلك — وان كان له أثر على المجمع في جملته يرجع أمره أولا وأخيرا إلى « تقدير » الزوجين .. وليس إلى رأي الحاكم ، والذي يرجع إلى الحاكم المسلم العام أو الحكام المسلمين جميعا متضامنين .. هو إزالة الفواصل السياسية والجغرافية والشعوبية التي تجعل إحدى المناطق في الأمة الإسلامية مكتظة ، وبعض المناطق الأخرى مفتقرة إلى مزيد من السكان .. ان الأمر الذي يرجع إليهم هو : التكافل على إتاحة فرص العمل للمسلمين جميعا ، بغض النظر عن جنسية اقليته أو تبعية سياسية .

وانفاق الزوجين على تنظيم النسل ، هو :

**أولا :** اتفاق على المبدأ ، من حيث هو . والاتفاق على المبدأ رهن بدراسة مدى الحاجة إلى الرعاية ومدى أثر الاستمرار ، في النسل من أضرار على الصحة والتوجيه للأولاد ، أو على الزوجة أو الزوج ، دراسة يشترك فيها الزوجان معا .

**ثانيا :** هو اتفاق على الوسيلة التي يمنع بها الحمل :

- أهى العزل ؟
- أم التقليل من المعاشرة الجنسية ؟
- أم نوقيت هذه المعاشرة بأيام معينة من الشهر ؟
- أم تناول الحبوب ضد الحمل : حبوب الرجل أم حبوب المرأة ؟
- أم التعقيم ؟ للرجل ، أم للمرأة ؟

... وفي كل ذلك وغيره ، يؤخذ رأي أهل الخبرة — وهم الأطباء المسلمون المتخصصون — في مدى تأثير أية وسيلة ، لمنع الحمل ، أو في أيها أخط ضررا على صحة الرجل ، أو صحة المرأة ؟ .

وتدخل المجتمع في تنظيم النسل بعد ذلك : هو تدخل بالدعوة والتنوير ، وتوضيح الوسائل الكفيلة بالمحافظة على الصحة ، في الوقت الذي تثر فيه هذه الوسائل في الوقاية من الحمل .. وتدخل المجتمع عندئذ .. هو تدخل بالارشاد ، وليس بتقرير أمر التنظيم نفسه بقوة القانون والسلطة المنفذة له .

وإذا ترك اختيار إحدى وسائل الوقاية من الحمل عند اقرار تنظيم النسل كمبدأ الى دراسة الزوجين لوضعها الخاص في أسرتهما . ثم الى أهل الخبرة من المسلمين .. فالحديث عن جواز هذه الوسيلة وحرمة تلك ، وكذا الحديث عن أن هذه الوسيلة أقرها الفقهاء وتلك لم يقرها واحد منهم .. هو حديث غير ذي موضوع الآن .

لأن الخبرة العلمية في الوقت المعاصر أكثر اتساعا ، وادق في الوزن مما كان على عهد أئمة الفقه المجتهدين الأول . فما يترتب على هذه الخبرة من أحكام الحلال والحرام يرتبط بالضرر الراجح ، أو بعدم وجود الضرر غالبا . وعندئذ تكون هذه الأحكام أحكاما مساوقة للأصول الإسلامية . والكثير سلامة في خضوعها لها .

إن طريقة « العزل » مثلا أقرها الفقهاء فيما مضى إذا رضيت الزوجة ابخرة بها — أي التي لم تكن ملك يمين .. ولكن : الى أي مدى : تؤثر هذه الطريقة على الرجل أو المرأة صحيا أو نفسيا ، أو عليهما معا ؟ العلم بالحديث يقدر ذلك أكثر من : « العرف » الذي كان سائدا وقت الفقهاء المجتهدين آنذاك وأقروه .

يروى عن اسامة بن زيد — في رواية أحمد ومسلم — أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اني « أعزل » عن امرأتي .

فقال صلى الله عليه وسلم : « لم تفعل ذلك ؟ »

فقال له الرجل : أشفق على ولدها — أو على أولادها !

فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان ضارا .. ضر فارس والروم !

وفي رواية متفق عليها عن جابر :

« كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل .. »

فالحديثان يقران انعزل كوسيلة لمنع الحمل ، لأنه كان عرفا جاريا فحسب في البيئة العربية والأعجمية على السواء .. وليس لنتيجة بحث علمي .

والحديث في الرواية الأولى يقر ضمنا : تنظيم النسل ، وتحديد عدد الأولاد ، شفقة على الأولاد من أن يصيروا الى ضعف بسبب الحاجة ، أو المرض أو الإهمال في الرعاية والتوجيه .

وليس الأمر إذن في الحل والحرمة في هذا الشأن اقرار الفقهاء



السابقين أو عدم اقرارهم لوسيلة أو لآخرى .. وانما الأمر الآن : أمر الخبرة الفنية المعاصرة .. أمر الخبرة الطبية والنفسية والعصبية والاجتماعية . وأمر السجارب الحديثة ورصد الآثار التي لكل وسيلة على الانسان في بدنه وعقله ، ونفسه ، ورجولته أو أنوثته .

والفقهاء السابقون لم يأخذوا لأنفسهم اطلاقاً حق الزام الأجيال القادمة بعدهم ، بأرائهم .. بل ولا كذلك بالنسبة لأجيالهم هم أنفسهم . وانها دائرة الالزام كانت قاصرة عليهم كافراد ، الا اذا توثق الاجماع فنكف الأمة عندئذ بما كان عن طريقه .

والاسلام فيما عدا دائرة « الاعتقاد في الله والعبادات الواجبة نحوه » .. أخلى مكاناً فسيحاً لنجارب الحياه ونتائج البحث العلمى ، ويخضع الراى في حله أو في حرمة في حياة المسلم الى تلك التجارب والنتائج العلمية .

### \* \* \*

وتنظيم النسل بين الزوجين من حيث المبدأ يعتبر حقاً طبيعياً لهما ، لا يتعارض وهدف الزوجية وهو انجاب الأولاد . فوقاية الأولاد من أخطار الجهل والمرض ، والضعف على العموم في أية صورة من صورهم ، وهو كناية من تنظيم النسل .. لا تقل في تحقيق هدف الزوجية عن انجاب الأولاد أنفسهم . ومن ثم نعتبر هذه الوقاية جزءاً منهما لهدف الزوجية الاصيل على نحو ما يؤخذ من الآية الكرمة : « وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (١) .

على أن النسل اذا كان هدفاً للزوجية .. فاطمئنان النفوس هدف آخر يشير اليه القرآن الكريم في قول الله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ... » (٢) ولا يتوفر هذا الاطمئنان في العلاقة الزوجية اذا كانت النفوس قلقة بشأن الأولاد : ان في صحتهم البدنية ، أو في نموهم العقلى والفكرى ، أو في سلوكهم واستقامة نفوسهم ، وذلك بسبب المرض .. أو الجهل .. أو عدم كفاية المورد لسد حاجاتهم .

اما الوسائل لهذا التنظيم فهي تختلف في المشروعية وعدمها من وسيلة الى أخرى .. تختلف من : العزل .. الى الاجهاض .. الى تناول حبوب منع الحمل .. الى تعقيم أحد الزوجين .. وذلك حسبما يصاحب كلا من أيهما من أمان أو أخطار ، بالنسبة لصحة الزوجة أو الزوج . فتد تصل

---

(١) النحل : ٧٢

(٢) الروم : ٢١

مشروعية احداها الى النعيين والوجوب . وقد نصل كذلك عدم مشروعيتها الى النحریم ، حسب الظروف والأوضاع .

ومفهوم : أن مشروعية هذه الوسائل أو عدم مشروعيتها هو في « اطار العلاقة الزوجية وحدها » . على معنى أن الاسلام لا يقر اطلاقاً واحده من هذه الوسائل في علاقة غير زوجية لأن ما عدا العلاقة الزوجية في نظره هو الزنا ، ولا مبرر له ولا لنتائجه بحال من الأحوال .

ومهما كان من طغيان موجة الحياة المعاصرة .. غان سلامة المجتمع في بنائه هي في اتباع مبادئ الاسلام .

ان موجة الاستمتاع « بالجنس » في حياة المجتمع المعاصر دفعت الى المطالبة بتنظيم النسل بين النساء غير المتزوجات والبنات اللاتي لم يبلغن بعد سن العشرين بحيث يصبح ذلك امراً نتحمل الدولة تكاليفه ، وبحيث تصبح النظرة اليه نظرة عادية أو اخلاقية !

فقد كتب ( David Roxan ) في صحيفة ( The News of the World )  
(١) تحت عنوان : « الحب ، والبنات النى لم تتزوج » :

« ليست الا ايماءة بالرأس في البرلمان ( الانجليزى ) تدخلت في الموقف النورى تجاه « الجنس » والمرأة التى لم نزوج في بريطانيا الجديدة .

« مع تلك الايماءة نوح وزير الصحة المسر ( Kenneth Robinson ) الحكومة البريطانية في موافقتها ، المجالس البلدية على أن نحمّل العبادات التى تتردد عليها البنات غير المتزوجات للحصول على المشورة في تحديد النسل ! نفقات ذلك ! ..

« وعديد من المجالس البلدية في انجلترا سيسلك السبيل النى يسلكها الآن مجلس بلدية لندن . وذلك نظراً لهذه الزيادة المخيفة في أرقام الحاملات من البنات في غير علاقة زوجية .. تلك الأرقام التى تضاعفت في العشر سنوات الماضية . وقد أتم مجلس بلدية لندن حتى الآن إقامة مراكز ثلاثة لهذا الغرض في الأحياء الآتية : ( Hackney - Ealing - Wands worth ) وتعرف هذه المراكز باسم ( Brook Advisory Centres ) تبعا لاسم السيدة التى قادت الحملة من أجل تربية خاصة بتنظيم النسل ، وهى السيدة : ( Helen Brook ) ، وقد أنشأت بالفعل في لندن مركزين لتلك الغاية .

« وقد ذكرت هذه السيدة : أن موافقة الحكومة الانجليزية يعتبر نصراً

---

(١) بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ .

انتظرناه . ويمكننا أن نقيم الآن هذه المراكز في كل مدينة ظهرت فيها مشكلات  
العلاقات الجنسية غير الشرعية ، وليس في لندن وحدها .

« وقد اقترحت على كل المجالس في لندن أن نساعدنا بالوسائل  
الممكنة على اتمامه هذه المراكز . وأنا أنتظر منها استجابة طبية . إذ هم  
يعلمون أن نفقات مراكزنا لمنع انجاب الأطفال ليست أكثر من نفقات الرعاية  
لطفلين غير شرعيين .»

« وتبدل الأمر في بريطانيا في قلبها وفي موقفها الذي يبطل : أنه من  
الأفضل مساعدة البنات اللاتي لم يتزوجن ولهن علاقات جنسية غير مشروعة  
على نحو ما باعطائهن وسائل منع الحمل . . انتشر الآن في رانطة التخطيط  
الأسري المحافظ أكثر من ذي قبل .

« فقبل سنين اتخذت هذه الرابطة بأغلبية ساحقة قرارا ضد منح  
الخمسمائة وأربعين عيادة التي تملكها . . للأمهات غير المتزوجات . ولكن  
في يوم الجمعة القادم سيجتمع أعضاؤها — الذين يبلغون ستين عضوا —  
للنظر في تقديم المساعدات للنسوة العازبات .

« وقد تردد على أحد هذه المراكز بلندن سنة ١٩٦٣ مائة وعشرون  
( ١٢٠ ) بنتا وينتظر أن يبلغ العدد في هذا العام ألفين ( ٢٠٠٠ ) .

« وقد تحدثت الى هنا الدكتورة ( Faith Spicer ) وهي طبيبة  
وأم لثلاثة أطفال — فذكرت : انها قامت برحلة داخل بريطانيا وتعتقد أن الرأي  
العام في بريطانيا قد تغير تغيرا جذريا . فالناس منزعجون بسبب الأرقام  
الكبيرة لمشاكل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، ويدركون ادراكا واضحا  
أنه يجب أن لا يشجعوا بحال ما تقلب البنات في أحضان الغلمان والرجال .

« صحيح : اننا — تقول الدكتورة — نساعد تسعين في المائة ( ٩٠ ٪ )  
من البنات اللاتي يحتجن الى تنظيم النسل ويأتين إلينا . ولكن كل واحدة  
منهن تسأل من قبل الطبيبة لمعرفة احتياجها الى المشورة . وغالبية من  
بحضرن الى المراكز تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين .  
وقليل منهن من يكن بكرة . فقط واحدة منهن احتاجت الى مساعدة وكانت  
أقل من سن السادسة عشرة .»

« ونعتقد الدكتورة ( Spicer ) أن ثلاثة وعشرين بالمائة ( ٢٣ ٪ )  
من النساء اللاتي يتزوجن وفوق الثمانية عشرة في حاجة ماسة الى مساعدة  
في تنظيم النسل . وتقول :

« كثير من البنات يعتقدن أن بعضا من التجارب الجنسية قبل الزواج  
يعتبر بمثابة ضمان لزواج سعيد !

« وهى تقسم البنات غير المتزوجات واللاتى بزرر المراكز الطبية لتنظيم النسل . . الى ثلاثة أقسام :

« بنات ناضجات لهن علاقات جنسية مسنديمة . وأولاء يساعدن . . .  
« وبنات أخريات ليس لهن نضوج . وهن من يحسنن بانهن ابتدان علاقات جنسية غير موفقات فيها . . .

« وصنف ثالث هن أتعصبيات أو المنقلبات بين أحضان الرجال ويذهبن الى السرير مع أى غلام يلتقين به صدفة أو فى حفل ما » .

.. واصبحت الدولة فى المجتمع الصناعى المعاصر معنية بالعلاقات الانجسية غير المشروعة كعنايتها بالعلاقات الزوجية فى تنظيم السل . وهذه العناية تقوم على النظرة الموحدة للعلاقة الجنسية ، وعلى الغاء الفارق بين ما كان حتى الآن مشروعاً منها وغير مشروع .

وهذه العناية ان بدت فى تنظيم النسل أو بعبارة أخرى : ان بدت فى إعطاء البنات غير المتزوجات حبوب منع الحمل أو زودتهن بتدابير أخرى . . فهى تبدو أيضاً فيما يسمى « بالتربية الجنسية » والتتوير الجنسى فى سن مبكرة ، وإثناء الدراسة فى المدارس الأساسية والثانوية .

ففى انجنرا جعلت « التربية الجنسية » منذ سن الثامنة فى المدارس الانجليزية وتنقل صحيفة هيرالد تريبون ( Herald Tribune ) ( ١ ) :

« ان الأطفال فى سن النامنة أصبحوا يلتقون التربية الجنسية فى بعض مدارس مخاره من المدارس الانجليزية .

« وهناك خمسة من الكتب الجنسية يخلف بعضها عن بعض فى المستوى ويعلم منها التلاميذ والتلميذات منذ هذه السن : الحمل عند الانسان والحيوان .

« والكتابان البانى والثالث منها مخصصان لتلاميذ وتلميذات السنة العاشرة الى الرابعة عشرة . ويعلمان الفروق بين الذكوره والأبوة . .

« والكتابان الرابع والخامس يعلمان الأمراض السرية ، والمسئولية الاجتماعية الجنسية ، والانحراف الجنسى ، ثم لمن هم فوق السادسة عشرة يعلمان طرق الوقاية من الحمل » .

ان الخطأ فى المجتمع المعاصر هو فى نظرة المساواة فى العلاقة الجنسية بين علاقة بين زوجين ، وأخرى ليست بين زوجين شرعيين . . انه الخطأ فى فهم الحرية الجنسية .

---

( ١ ) فى عددها الصادر فى ١٩٦٦/٤/٨ نقلا عن « رويتر » .

ان الحرية الجنسية كما يتمتع بها الشباب في المجتمع الصناعي المعاصر — بغض النظر عن الجائز منها — لا تدفع أخطارها التربوية الجنسية في المدرسة ، ولا تحول دون وقوع الكوارث والتعاسات البشرية بسببها . . العيادات الخاصة بتنظيم النسل ، ولا ينفع فيها نصح الوالدين ، وأصوات النذير من عواقبها ارتفعت من كل مكان . . ارتفعت من الأطباء ، وعلماء الطب النفسي ، وعلماء الاجتماع ، قبل أن ترتفع من رجال الكنيسة وعلماء الأخلاق . .

ان الدكتور ( Michael Latham ) أحد الأطباء الباحثين البريطانيين يعنيه في الدرجة الأولى من نتائج الحرية الجنسية : الرهبة من التفجر السكاني كما بقول . . وينادي (١) :

« بأن البنات في سن مبكرة قبل أن يبلغن الخامسة عشرة . . يجب ان يزودن بتدابير منع الحمل ، اذا استمر رقم الأمهات غير المتزوجات من الشابات في صعود ، وذلك قبل مغادرتهم المدرسة ، ويفضل موافقة الوالدين على ذلك . .

« ويعتقد أن التدابير التي يقترحها ستسبب فحسب زيادة جانبية في الاخلال الذي يراه قد تجاوز الآن كل مقياس في تعاسة البشرية وانحطاطها بسبب الاجهاض ، والطفولة غير الشرعية . .

« كما يعتقد أن اقتراحاته سيعارضها الناس في انجلترا بشدة ، كما عارضوا من قبل عشرين عاما « التربية الجنسية » في المدارس ، ولكنهم تقبلوها اليوم .

« وما يقترحه هو « نظام الحلقة » أو « الدبلة » . ويرى هذا النظام تنافيا في الوقت الحاضر بالنسبة لنسوة لهن اولاد بالفعل .

« ولكنه يتنبأ بأن نظام « الحلقة » سيتطور تطورا مناسباً للبنات في سن الشباب في السنوات القليلة القادمة . .

« ويود — بل سيكون سعيدا — لو أعدت ابنته البالغة الآن ستة عشر ربيعا نفسها بهذا التدبير ! .

« ويرى أن المجتمع سيقبل على نطاق واسع على هذا التدبير كشيء عام ، يطبقه الراسميون في الجانب الطبى في المدرسة على البنات كجزء من الروتين المقبول . . لأنه — كما يرى — أمر حيوى بالنظر لانفجار السكان الذي يهدد العالم » .

---

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٦ يناير سنة ١٩٦٦ .

.. بينما ترى سكرتيرة المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات بانجلترا ،  
الدكتورة ( Margaret Bramall ) (١) : أن الأمر فى نتائج الحرية الجنسية  
ليس أمر الانفجار السكاني وإنما هو أمر التعاسة النفسية والمشاكل  
الاجتماعية والتربوية :

فتحت عنوان : « الأمهات الخاطئات يفجمن الوالدين » فى بريطانيا :  
« أربعة آلاف من الشابات فى بريطانيا فى سن أقل من السابعة عشرة ،  
واكثريتهن لم يزلن فى المدرسة ، لهن أطفال غير شرعيين كل عام . وعددهن  
قد زاد أكثر من الضعف فى الخمس سنوات الماضية ، وأصبحن يسببن  
انذارا رهيبا الى الأطباء وموظفى الخدمات الاجتماعية والمجالس المحلية .»

« وهذه الأعداد المبدئية كشف عنها القناع بعدما ظهر أخيرا تقرير  
الاحصائيات العامة لسنة ١٩٦٤ . والأطباء يعتقدون : أنه إذا عهل احصاء  
جديد آخر بعده اليوم .. فان الزيادة ستكون واضحة ، وتشكل مخاوف  
بعيدة المدى .»

« ومن أجل أن صار الوضع جديا دعى مؤتمر الخبراء فى لندن فى الشهر  
التالى من قبل المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات وأولادهن للنظر فى المشكلة ،  
وتداول الآراء لدى المشتغلين بالخدمات الاجتماعية وموظفى المنازل الخاصة  
بالأمهات والأطفال ، كى يمكن تقديم مساعدة أكثر لتلك الشابات الحزيفات .»

وسيناقش بالتاكيد القرار المتضارب الذى أعنن فى مجلس اللوردات فى  
الاسبوع الأخير ، وهو : أن الحكومة سوف لا تعارض فى جعل الاجهاض عملا  
مشروعا لجميع الشابات دون السادسة عشرة .»

« ولكن المعتقد أن هذا سوف لا يساعد كثيرا ، طالما أن معظم التلميذات  
بالمدارس يخشى من الاعتراف بأنهن حوامل ، الى أن يصبح الأمر متأخرا  
لتقيام بعملية الاجهاض .»

« ومسز ( Margaret Bramall ) سكرتيرة المجلس ، تحكى :  
أنه دعى لهذا المؤتمر لأن الوضع أصبح مبررا كافيا ، ولأن الشابات  
الصغيرات لهن مشاكلهن الخاصة التى تحتاج الى معاملة عاطفية . فهن  
لمسن كالبنيات الكبار فوق السادسة عشرة . إذ أنهن قاتنونا لا يجوز لهن أن  
يتزوجن آباء أطفالهن ، بحكم أنهن لم يزلن دون السادسة عشرة .»

« وموضوع آخر من الموضوعات المهمة التى سيناقشها المؤتمر ، هو :

---

(١) كما يحكى مراسل الصحيفة فى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦

تربية الأمهات الخاطئات . والشواهد التي جمعت تدل على أنهم خارج مدينة لندن يعانون بسبب السقطات الأخلاقية في أكمال دراستهم . . . إذ بعض من البنات اللامعات في المدارس الأساسية بعد أن يلدن ويعدن ثانية إلى المدارس لا يجدن مكانا لهن . ومن الواجب أن لا تعاني هذه البنات جانب التربية ، إذا لم تقدم لهن مساعدات : لأنفسهن ، وأطفالهن .

« ومن سوء الحظ أن عددا كبيرا من ناظرات المدارس يخشين عوده البنات التي حملت ثم وضعت طفلها مرة ثانية إلى الدراسة بالمدرسة » .

... وبينما يرى أيضا الدكتور ( Joseph D. Tiecher ) أستاذ علم النفس العلاجي بمدرسة الطب في « يونيتد ستاتس أوف كولومبيا » أن خطورة الحرية الجنسية تكمن الآن في فقد الثقة في الوالدين . . . ومن ثم في افلات الزمام . . . وأخيرا في زيادة الأمراض العقلية والمشاكل النفسية لدى الشباب . وجاء رأى أستاذ علم النفس العلاجي في هذا تحت عنوان :

« الشباب والجنس — كيف لا ينجح الوالدان ؟ — السماح بالحرية الجنسية يظهر النقص في الثقة »

( Teen-Agers and Sex : How Parents Tail-permissiveness Shows Lack of Confidence. ) .

« ان عددا عجبيا من الأمهات والآباء يحذر بناتهم في سن المراهقة من الرجال . ثم في الوقت نفسه يقدم لهن « حبوب منع الحمل » في حالة ما اذا قررن عدم الانصياع إلى النصيحة والتحذير . يقول ذلك أستاذ جامعي في جنوب كاليفورنيا في علم أمراض النفس للأطفال والشباب .

« مثل هذا التضارب يوضح جيدا النقص في الثقة الحقيقية عند كثير من الآباء والأمهات في قدرتهم على معالجة مسائل الجنس بين أولادهم . ومثل هؤلاء الآباء والأمهات يزيد في آثار السماح الجنسي المفرط للشباب ، كما يكشف القناع عن الشكوك والتخوفات .

« ويرى الدكتور من حكمه على المرضى من الشباب في المستشفى العام في وحدات العلاج النفسي . . . ان الاذن للشباب على هذا النحو في ممارسة الاتصال الجنسي عامل رئيسي يقف الانسان أمامه عند تحديد مسؤولية تزايد المشاكل النفسية بين الشباب .

« ان السماح بمباشرة الاتصال الجنسي بين الشباب ليس أمرا صحيا . فكثير من البنات المرضى اللاتي يباهين بمباشرة العلاقة الجنسية ويفأخرن بالحرية الجنسية . . . هن من المتطرفات في اتباع « الجديد » . وغالبا يستخدمن

العلاقة الجنسية كسلاح في معاملة آبائهن وأمهاتهن لعلهن أن نصرغتهن  
ستخرج هؤلاء الآباء وتلك الأمهات .

« أمثال هانه الشبابات لم ينجحن في مهمة رئيسية من مهام الشباب ،  
وهي تعويض تبعيتهم لآبائهم وأمهاتهم ، تلك التبعية التي هي أشبه بالطفولة  
.. بعلاقة الرشد والنضج الانساني .

» ويقول الدكتور أيضا :

ان انشاء الشخصية الجنسية الصحية ، وتكوين الاستقلال الصحي  
عن الوالدين .. هما من الصعوبات الرئيسية في عهد الشباب . والاختلاف في  
التغلب على هاتين الصعوبتين ، بالإضافة الى عدم النجاح في وضع هدف  
للحياة .. يزيد في كمية المشاكل العقلية والعاطفية للشباب .

» ويبرز الدكتور : أن الانتحار هو الآن السبب الرابع من الأسباب التي  
تقود الى الموت بين الشباب . ويلاحظ : أن الانتحار بين الشباب هو الأماره  
الدالة على ارتفاع الأمراض العاطفية بين أفراد هذه الطبقة .

» ويمثل الشباب — بناء على احصائية الرابطة للصحة العقلية « بنوس  
انجلس » — أكبر مجموعة من المصحات النفسية والعقلية . فكل سنة تعالج  
العيادات الخاصة بالأمراض النفسية في كاليفورنيا ثلاثمائة ألف ، ممن أعمارهم  
تقل عن الثمانية عشره .. »

... ولكنها ظاهرة الأفول للحضارة الغربية ، وهي ظاهرة انطلاق  
الغريزة وتلاشي الآثار الروحية في ضبط النفوس وقيادتها . وهي ظاهرة  
حنمية تلي ظاهرة العلم والفكر والتكنولوجيا .

وما في الاسلام من مبادئ هو لحياة المجتمع وحياته وليس نفثائه او  
افنائه .

\*\*\*

### تعدد الزوجات :

وتعدد الزوجات مبدا أصيل في نظام الزواج في الاسلام ، وليس هناك  
حرج إطلاقا في ممارسته من المسلم ، ولو كان من أجل المباشرة والمتعة  
الجنسية وحدها . لأن هذا المبدأ هو : اقرار لشأن من شأن الطبيعة البشرية  
وهو شأن الغريزة ، مع المحافظة على اخص جانب في هذه الطبيعة ، وهو :  
المسئولية الفردية .

وما يقال : من أن هذا المبدأ في الاسلام يعلن عن اقرار « لحيوانية »  
الرجل ، وعن استجابة لهذه الحيوانية فيه على حساب الانسانية في جانب



انزوجة أو الزوجات اللاتي اقبلت عليهن الزوجة الجديدة . . لا يساير الحقيقة المجردة التي ينظر اليها في غير نحزب وعاطفة ، وهو قول تآثر بعرف قائم في مجتمع آخر له سلطة الايحاء بالتقليد ، او اضطر قائله الى النفساني ، خشية من مواجهة الواقع .

ان حيوانية الرجل — كإنسان — جزء من حقيقته الكلية ، وهي الجزء القوي فيه والجزء المتمرس وصاحب الفاعلية لديه منذ ولادته . ولو لم يكن الإنسان على هذا النحو لكان ملكا ، أو على الأقل لكأنت هداية كل فرد من نفسه دون حاجة الى رسالة رسول ، وكانت استقامته في التفكير والسلوك استقامة ضرورية وحتمية .

. . . . وان هذه الحيوانية قد تغلب عليه ، كما تغلب على المرأة نفسها ، والأمر عندئذ يدور في اتصال الرجل بالمرأة ، بين العلاقة « السرية » والعلاقة العلنية . . . بين الخدان أو المخاطلة من جانب والصراحة من جانب آخر . . . بين الهرب من المسؤولية والتخفي وراء الجبن ، ومواجهتها في شجاعة . . . بين النفاق والضعف ، والإيمان والقوة .

لم يوجد حتى الآن أي نظام اجتماعي للأسرة — ولن يوجد — ما يمنع الرجل من أن يعاشر المرأة معاشرة جنسية باختياره وهي في ظل رجل آخر ، وأن تعاشر المرأة الرجل باختيارها معاشرة جنسية وهو في علاقة زوجية مع امرأة أخرى . . . في غيبة الطرف الآخر ، الذي تعلق حقه من قبل المجتمع بهذه المعاشرة . . . أو في مواجهة أي منهما مواجهة واضحة .

. . . لم يوجد في أي نظام اجتماعي للأسرة حتى الآن ما يكفل للزوجة منع زوجها من مباشرة العلاقة الجنسية مع امرأة أخرى ، حتى في نظام الزوجة الواحدة . وربما يكون هذا النظام نفسه منفاذا أوسع لمباشرة الرجل علاقات جنسية غير محدودة مع غير زوجته ثيبات وأبكارا ، ومتزوجات وغير متزوجات . وربما يدفع هذا المبدأ أيضا الى أن تباشر المرأة علاقة جنسية أخرى ، وراء علاقتها بزوجها ، مع أزواج أو غلمان آخرين .

والاسلام يبغض السرية ، والنفاق والتهرب من المسؤولية ، كما يبغض الخداع في العلاقات ، وبالأخص في العلاقات بين الرجل والمرأة ، ويؤثر مبنهما العلاقة الصريحة الواضحة . كما يؤثر تحمل الرجل مسؤوليته الأسرية ، تحملا كاملا في شجاعة ومشية نافذة .

ومن أجل موقف الاسلام هذا يؤثر في نظامه للحياة « تعدد الزوجات » ، انى أربع في علاقة شرعية صريحة ، عن عدد غير محدود من الصديقات في انس والخفاء في نظام الزوجة الواحدة .

فإذا اقترن تعدد الزوجات بمضايقة نفسية للمرأة ، بعد أن يستنفد الزوج ما طلب منه في الاسلام من : « العدل » بين الزوجات حسب الطاقة البشرية له . . . فلها حق المفارقة للتضرر . . . وحرمة على الزوج أن يمسكها سدنذ وهى متضررة :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل ، فتزوها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان عفورا رحيمًا . وإن ينفركا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما » (١) .

فتصرح الآيات القرآنية هنا بأن الحل الأخير عند التضرر أو الضرر هو الفرقة .

ولكى يسهل القرآن أمر الفرقة دفعا للايذاء عقببت الآية الأخيرة بتكفل الله لرزق كل من الطرفين بعد فترتهما ، حتى لا يكون في نفس المرأة على !!خصوص عامل تردد يحملها على البقاء وهى متضررة .

ويطلب الاسلام لذلك من الزوج قبل أن يقدم على زوجة أخرى عدا من عنده ، أن يختبر أمر نفسه . . . وأن يقدر وضعه : اقتصاديا ووجدانيا ، حتى لا يأنى تعدد الزوجات بمضار اجتماعية ، تفوق رغبته في منع ضرر الاتم في الوقوع في جريمة الزنا عن طريق الزوجة الأخرى .

« وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : منى ، وثلاث ، ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكت أيماكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا » (٢) .

. . . كما يطلب الاسلام منه كذلك ، اذا ما أراد أن يطلق زوجة لحل أخرى جديده محلها ، أن لا يسترد من النى عزم على نطليتها شيئا من مهرها . وحرمة ذلك عليه . لأن استرداد المهر كلا أو بعضا فوق كونه غبنا وظلما بالنسبة لتلك الزوجة ، فهو وسيلة مقبولة في الحصول على الجديدة . فما اعطى للأولى من مهر وأخذ منها بعد ذلك سيعطى للثانية ويفعل معها كذلك . وللثالثة ويفعل معها مثل ما فعل مع الأولى والثانية وهلم جرا . . . مما يجعل المرأة عندئذ موضع امتنان واستدلال ، لا لكونها سلعة أو شبه سلعة فقط ، وإنما مع ذلك أيضا بصورة الاتجار الواضحة بأدمية الانسان فيها :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا وإثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض ، وأخذن منكم ميثاقا غليظا » (٣) .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣

(٣) النساء : ٢٠ ، ٢١

فنهت هذه الآيات نهيا واضحا وفي صورة تبشع فعله .. عن استرداد  
أى جزء من أجزاء المهر مهما بلغ ذلك .

... ان تعدد الزوجات ، كالطلاق ، فى الاسلام ، كلاهما حل لمشكلة من  
مشاكل الطبيعة البشرية ، وهى مشكلة لا تحل حلا جذريا ، ولا متلائما مع  
هذه الطبيعة الا بأيهما حسب نوع المشكلة .

فكما ان الطلاق بطريقه الاسلامى يتعين أن يكون الحل لازمة العلاقة  
الزوجية ، عندما يصل أمر هذه العلاقة الى الشقاق ، ويتجاوز مرحلة الشقاق  
لى مرحلة الضرر عند الامساك بالزوجة .. فكذلك تعدد الزوجات بدوره هو  
حل لازمة العلاقة الجنسية ، عندما يصبح وضع الرجل مرددا بين مباشرتها فى  
السرى صلة غير زوجية أو فى العلن فى صلة زوجية ، ويصبح مرددا كذلك  
بين التفاهق والصراحة فيها ، وبين التهرب ، من المسئولية أو تحملها ..

... ان تعدد الخدينات فى نظام الزوجة الواحدة أمر لا تقره الكنيسة ،  
ولا المجتمع العلمانى نفسه يوافق عليه . ومع ذلك فهو حقيقة واقعة فى المجتمع  
صاحب هذا النظام .. وامتد من المتزوجين الى غير المتزوجين : ومن الذكور  
الى الاناث فى علاقة زوجية أو فى غيرها .

ولو قورن مبدأ تعدد الزوجات بتعدد الخدينات فى نظام الزوجة الواحدة  
فى اثر كل منهما وراء ما له على شخصية الزوج ، على المجتمع لكان ما تعانى  
منه المجتمعات المعاصرة من النظام الاخير فى :  
مشكلة الطفولة غير الشرعية ،

ومشكلة انتشار الأمراض السرية الفناسية ،

... كافيًا فى البرهنة على : ان تعدد الزوجات أهون السبل ، واقلها  
ضررا وخطرا .

ان نظام الزوجة الواحدة — ويستتبع نظام عدم الطلاق كلية فى بعض  
المجتمعات أو الطلاق بقيود وفى حدود صعبة فى البعض الآخر منها — جعل  
الرجل يسعى فى خفية الى امرأة أجنبية ، كما يسعى فى خفية أيضا الى  
التخلص من طفله ، اذا اتت به المباشرة الجنسية مع تلك المرأة الأجنبية ،  
وأصبحت الأم غير المتزوجة وحدها هى التى تواجه مسئولية الطفل أمام  
المجتمع ..

وبانتشار تعدد المحظيات والخدينات زاد عدد الأمهات غير المتزوجات  
وبلغت نسبة الولادة غير الشرعية فى مجتمع كمجتمع السويد سنة ١٩٦٢ .  
واحد الى تسعة ، وهى تعتبر أعلى نسبة فى العالم .. كما انتشرت الأمراض

اسرية ، وتجاوزت هذه الأمراض الرشيدات من النساء إلى المراهقات في سن ١٢ إلى ١٥ ، فضلا عن شيوع التجربة الجنسية قبل الزواج مع رجل أو مع عدة رجال وشمولها لمحيط واسع بين الذكور والاناث على السواء !.

.. فقصر الزواج على واحدة ، مع التشدد في أسباب الطلاق والفرقة بين الزوجين وجعله بحكم قضائي أو منعه كلية . . يدفع الزوج أو الزوجة إلى ارتكاب جريمة الزنا في علاقة سرية من جانب ، وإلى قبول التجربة الجنسية قبل الزواج كعرف من جانب آخر .

ماذا يفعل الزوج أو ماذا تفعل الزوجة إذا نضر كل منهما بعشرة الآخر ، دون أن يستطيع أيهما إقامة البيئة على سوء معاملة الطرف الآخر ووحشيته معه (Cruelty) ، أو على مباشرته للزنا مع شخص آخر (Adultery) وهما السببان المحددان للطلاق في المجتمع الغربي الذي يأخذ ببدا الطلاق<sup>(١)</sup> . أو ماذا يفعل أيهما عند الاستطاعة على ذلك وعدم المقدرة في الوقت نفسه على نفقات الدعوى ؟ .

ان ايا من الزوجين سوف لا يفعل سوى أن ينفصل في الإقامة والمعيشة ويأخذ حريته في السلوك الجنسي في تخف ، أو يبقى على المشاركة في السكنى والمعيشة ويأخذ نفس الحرية في العلاقة بالآخرين ، ولكن في صورة متفقلة من شخص آخر حتى لا يتورط في مسئولية تكشف الطريق لمؤاخذته قاتونيا من جانب ابهما في العلاقة الزوجية .

... ان هذه العلاقة الابدية للزواج بواحدة بما لها من مآسى تقترب عنيتها في انتهاك الحرمة الانسانية . . بوحى كذلك بالخشية والرغبة بالنسبة للجيل ألتاشيء الذي بعد نفسه للدخول في علاقة زوجية متبلة . ومن ثم بعد ما تفجرت العلاقة الجنسية بسبب الجو الذي خلفه انحراب انعمالية الثانية بكل ما يكمن فيه من عوامل الفردية والانانية والاستقلال الاقتصادي للمرأة . . . . . شاع كمبرر للمباشرة الجنسية المبكرة في سن الشباب مبدأ « التجربة

---

(١) يسمى المجتمع الانجليزي في الوقت الحاضر ، وهو المجتمع البروتستنتي الذي يبيح الطلاق لوجود احد هذين السببين ، الى تيسير امر الطلاق من جديد بالتوسع في مبادئ الطلاق وجعل انقضاء يحكم بالفرقة بين الزوجين عند اتفاقهما على الطلاق أو عند ادعاء الزوج أو الزوجة فشل الزوجية .

وهذه المحاولة نضمها تقرير لجنة برياسة قاضي احدى المحاكم العليا للطلاق وهو المستر ( Scarman ) ، على نحو ما نشر بصحيفة (Sunday Telegraph) في عددها المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ تحت عنوان: (Divorce by Consent Recommended - Report Urges New Grounds)

الجنسية « كمقدمة لزواج أفضل ! وكلما اتسع مجالها كلما كان ذلك اذهل في مجال التجربة ! . واصبحت « البكارة » وصفا للبنت النى قصرت تجربتها الجنسية على شخص واحد سترتبط معه في علاقة زوجية فيما بعد . ولم يعد مدلولها : البعد عن أى اتصال جنسى سابق الى وقت الزفاف .

... بل قد تصبح « البكارة » بمعناها التقليدى سببا يرجع اليه كل من الزوجين عند الاخفاق في العلاقة الجنسية بينهما . وللتشدد في اسباب الطلاق عندئذ قد يدعو الزوج زوجته الى ان تباشر العلاقة الجنسية مع رجل آخر او على الأقل لا يمانع في ذلك اذا طلبت هي منه كحل للتضرر في العشرة الزوجية من جانب المرأة ! وقضية الطلاق التى عرضت وقائعها احدى الصحف الانجليزية في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ . تصور مدى الرجسوع بالأخطاء في مباشرة الزوجية العلاقة الجنسية الى ما يسمى : بعدم التجربة الجنسية !

تحت هذا العنوان : ( He Urged his Wife to take a Lover )  
كُتبت الصحيفة (١) :

« بعد أن تزوجت السيدة : ( Janet Duvcan Jollay ) بوقت قصير ، وهى بانغة من العمر ثمانية عشر عاما . دعا زوجها ، وهو بحار سابق ، اعز صديق له الى منزل الزوجية ، وكان يسمى : ( Alan ) وطلب منه ان يعاشر زوجته معاشرة جنسية . وفعل الصديق ما طلب منه ! . واستمر في هذه العلاقة غير العادية مع الزوجة طيلة عدة شهور . يقول ذلك قاضى محكمة الطلاق ( Norman Richards ) .»

« وكانت السيدة ( Jollay ) بكرا وقت زواجهما ، بينهما كان لزوجها خبرة غير عادية بالعلاقة الجنسية ! ، وهو ( Michael Fredrick Jollay ) الذى يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاما . وقد ناقش الزوجان معا في المدة القصيرة نسبيا من زواجهما ، كما هو المنتظر « . . . أسرارهما ، والتجارب الجنسية قبل الزواج ! .»

« وادعت السيدة ( Jollay ) : ان زوجها نصحتها : بأنها يجب عليها ان تمكن نفسها من رجل آخر أو رجال آخرين ، كى يمكن ان تقارن بين جراته في المعاشرة الجنسية وخبرة الآخرين .

« . . . بينما كانت وجهة نظر الزوج عندما سئل : ان زوجته قد احست بأنها على غير وفاق معه في العلاقة الجنسية ، بسبب انها لم تكن لها تجربة

---

(١) صحيفة The News of the World ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ .

**جنسية سابقة مع رجال آخرين قبل زواجها .** ومن أجل ذلك اقتنع بما رآته من أن يتركها تعاشر غيره من الرجال معاشرة جنسية ، كي تحصل على تجربة فيها .

« ... وقال القاضى . . . مستمرا : ان احدا من الزوجين من غير شك على حق فيما يدعى . ولكن الصعوبة فى الوقوف على الجانب الذى تسند اليه الحقيقة : أهو جانب الزوج أم جانب الزوجة ؟ وأنا أرى : أن الزوج ربما تسمح زوجته بأنه قد ينال بعض الارتياح من معاشرة زوجته لرجل آخر معاشره جنسية ، وأنها من جانبها لم تنفر من هذا النصح ، وفى المرحلة الأولى من الزواج يجوز أنها كانت خائفة .

« وصديق الزوج ، وهو ( Alan ) ، لم يزل يعاشر الزوجة معاشرة جنسية مع الموافقة التامة من قبل زوجها . . كما لم يزل الزوج بدعوه الى منزل الزوجية ، حتى فى الوقت الذى أصبح يغار منه فيه ، لأن الزوجة فى بعض النواحي كانت تؤثر انتباه الصديق ، دونه هو .

« . . انه واضح من أول الأمر — يستمر التقاضى فى التعليق — أن انجانب الجنسى فى الزواج أفسح الطريق لوضع غريب . . ويبدو اذا وصف الزوجان ، كما وصفتها المحكمة ، بأنهما تجاوزا الوضع المألوف للجنس . . أن هذا الوصف أدنى مما ينبغى . فليس هناك شك فى أن الاثنين تمتعا كثيرا بالمعاشرة الجنسية تمتعا فيه تطرف .

« وصديق الزوج ( Alan ) اختفى من المسرح كحبيب للزوجة ، عندما سافرت مسز ( Jollay ) الى كندا فى زيارة أختها . وهناك التقت بمسنر : ( Henry Blossse-Lynch ) وارتكبت معه جريمة الزنا وانفقت معه على الزواج به .

« وبعدما عادت الى انجلترا ذهبت الى محاميتها وعرفت منه لأول مرة : ان مباشرة العلاقة الجنسية التى يقوم بها زوجها معها والتى يصفها بأنها طبيعية . . لم تكن جريمة فحسب ، بل هى تصرفات لا يجوز قانونا لزوج أن يصر عليها اطلاقا .

« ومن أجل ذلك التمس مسز ( Jollay ) الطلاق على أساس : أن زوجها يسئ معاملتها من جانب ، وأن مباشرته للعلاقة الجنسية غير طبيعية من جانب آخر ، بينما التمس الزوج الطلاق منها على أساس : أنها ارتكبت جريمة الزنا ، كما يفصح الاعتراف الرسمى الذى تقدمت به الزوجة الى المحكمة .

« وقد حكم القاضى للزوجة بالطلاق بناء على سوء معاملة زوجها إياها .  
اما اقترافها لجريمة الزنا فقد رأى القاضى : أن سلوكها كان على الأقل تحت  
شجيع الزوج إياها بالسماح لها بالعلاقة الجنسية مع رجل آخر » .

... ولشيوع الاتصال الجنسي غير المشروع فى سن المراهقة بدعوى  
تحصيل النجربة الجنسية قبل الزواج أو بدعوى الحاجة الغريزية .. نزل  
نلماء المعالجة النفسية مجال التبرير النظرى لهذا الأمر الذى أصبح عرفا  
واسع النطاق . فأحد هؤلاء ، وهو الدكتور ( Eustace Chesser ) يقول (١):  
« انه سيكون مثاليا ، اذا استطعنا أن نقول للبننت : انظرى هنا ! . ان  
المباشرة الجنسية أمر محبوب ! سواء أكنت فى علاقة زوجية أم فى غير علاقة  
زوجية ! ولكن لا تتركى الشاب يحصل منك على هذا الأمر بدون رغبة منك ،  
أو عن طريق الاستغلال لاي سبب من الأسباب .

« ولا تخاطرى بالحمل ، لأن الثمن عندئذ مزعج عاطفيا واديا .

« ودع عنك ما يسمى بوصمة العار !

دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !

دع عنك ما يقال عن الطفل غير الشرعى !

دع الدولة تساعد البننت التى وجدت نفسها حاملا !

دعنا نحن نعلم البننت الطرق الفنية لمنع الحمل !

وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تقلصت ! .

« ومن نافه الأمور أن يقال : ان ذلك سيزيد فى السماح لامتداد موجة  
الجنس الطاغية ! . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد  
بدة فان البنات وكذلك الغلمان سيباشرون الاتصال الجنسي عندما يحتاجون  
انيه ، على العكس مما عليه الوضع الآن ، وهو : ان بعض من يحتاج الى  
الاتصال الجنسي قد لا يتمكن منه ، بينما انذى لا يحتاجه ، أو لا يرغب فيه  
قد يؤديه » .

... وهكذا اتسع نطاق تبرير الاتصال الجنسي فى سن المراهقة تلبية  
لنداء الغريزة وحاجتها وحدها .. وليس للتجربة قبل الزواج . وهكذا يؤثر  
الجانب الحيوانى فيه على الجانب الانسانى الممثل فى سلوكه الاخلاقى

---

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ تحت  
عنوان : ( You can't go up on Locking Daughters )

والاجتماعى . ولذا يجب ان يستقط من الحساب كل التقاليد الى تكونت على اساس من الشرعية وعدم الشرعية ، وعلى المسموح به وغير المسموح به في صلة المرأة بالرجل .

ولضغط مشكلة الام في غير علاقة زوجية ، وضغط مشكلة الطفولة من غير آباء هم أزواج ، وضغط مشكلة الطلاق بسبب جريمة الزنا ... لشيوع ذلك وعظم حجمه . . . اعتبرت المجتمعات الصناعية المتطورة كمجتمع السويد . الام غير المتزوجة كالام المتزوجة ، والطفل من غير أب هو زوج ، كالطفل من أب هو زوج ، في وجوب الرعاية وفي كافة الحقوق المدنية . .

... كما اعتبرت بعض مجتمعات أخرى منطوية أيضا ، كمجتمع الدانيمارك ، جريمة الزنا ليست سببا كافيا في الطلاق .

فنشرت صحيفه « نيوز أوف دى ورلد » تحت عنوان (١) :

« بلد الحب . . والمآسى » ( Land of Love and Tears ) :

« هذه الصور — جملة من صور بشرتها الجريذة لأمهات غير متزوجات حاملات لأطفالهن ، وصور أخرى توضح سلوك المراهقين والمراهقات — من بلد الازدهار غير العادى : جو صحى — ومشكلة اجتماعية منفاقة .

« هذا البلد هو الدانيمارك ، جنة المراهقين ، التى أدت ساعات الصيف الطويل من الفراغ ، والموقف المتسامح ازاء الحرية الجنسية . . الى حالة مخيفة تكثفت في سلسلة التقارير ، وادهلت الأمة .

« تقارير تعلن : أن فتيات الدانيمارك اللانى لفحتهن الشمس ، وغلمانها الجملاء هم بين اكر المنحرفين أخلاقيا في أوروبا .

« هنا تقرير دانيماركى يشبه تقرير «كينزى» يوضح ان : ١٩٨٦/ من النساء اللاتى استفتين لديهن تجارب جنسية سابقة على الزواج .

« وان متعه المراهقات التى خلت من كل حيلة تنهى في تزايد مستمر بمآسى قاسية ، وبجرائم متكررة .

« وفي سنة ١٩٦٢ أعلنت الاحصائية الرسمية ان بين كل اثنى عشر طفلا من الاولاد الدانيماركيين طفلا واحدا غير شرعى ، وأظهرت التقارير حالات من الأمراض السرية التناسلية بين المراهقين من سن ١٢ — ١٥ .

---

(١) في عدد الأحد ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .



« والأطباء الدانماركيون يدعون : أنه مع الحربة الجنسية يسير جنباً إلى جنب . . جهل مفزع بالوسائل المضادة لمنع الحمل ، وأيضا قتل من موقت ، السويديين تجاه : « عدم الشرعية » في العلاقات الجنسية . »

« واحد التقارير كشف عن : نسبة ١٤ ٪ فقط من النساء اللاتي استغنين في الدانيمارك يعرفن شيئاً ما عن : منع الحمل . »

« والآن يطالب هؤلاء الأطباء بأنه يجب ان يسمح لهم : بوصف حبوب منع الحمل للبنات في سن ١٤ ، ١٥ سنة . »

« والحكومة الدانيماركية تحاول أيضا أن تصنع ما يخفف الحياة على الأعداد المتزايدة من الأمهات اللاتي لم يدخلن بعد في علاقة زوجية مشروعة . »

« وفي بيت واحد يمكن أن تقيم مائة وأربع وأربعون ( ١٤٤ ) منهن مع أطفالهن ، لمدة سنتين بأجرة مخفضة ، مع توفر وسائل الحضانة . »

« والنظام — بالدانيمارك — لا يقارن بمنيله في السويد . فهناك لا يوجد فرق في الاعتبار بين أم ولدت طفلها من زواج شرعى ، وأخرى أتت به في الحياة من مباشرة جنسية غير مشروعة . »

« وزيادة على ذلك : رعاية الأطفال غير الشرعيين في الدانيمارك ليست بالمجان . والدولة على استعداد لرعاية الأمهات مع أطفالهن غير الشرعيين إلى سن دخول المدارس . »

« ولكن الرعاية في السويد اجبارية : ففيها نسبة الولادة غير الشرعية إلى الولادة الشرعية أعلى نسبة في العالم ، وهى : واحد إلى تسعة . »

« ونسبة الولادة للطفل غير الشرعى في إنجلترا وويلز واحد إلى خمسة عشره »

... وربما لولا تقدم العلم الحديث في وسائل الوقاية من الحمل اكانت نسبة الطفولة غير الشرعية أعلى فيها بكثير عما هى عليه الآن .

... ولولا تدخل الكنيسة مباشرة ، أو عن طريق الدولة ، في ان يمنع الأطباء وصف الحبوب المضادة للحمل لمن هن في سن المراهقة ، أقل من خمسة عشر عاما ، لما برزت مشكلة الطفولة غير الشرعية بين المراهقات الصغيرات على هذا النحو ، بل ربما ظهرت أقل من ذلك ، وهذا يدل على أنه لولا اتقاء النساء فوق الخامسة عشرة من عمرهن بحبوب الوقاية من الحمل ، وكذا انقواء بعض الرجال المنزوجين بتعاطى الحبوب الواقية من الحمل للذكور ، لارتفعت نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيدات .  
ارتفاعا كبيرا في الاحصاءات والتقارير الرسمية .

نعدم ارتفاع نسبة الطفولة غير الشرعية بين السيدات لا يدل على عدم وجود علاقات جنسية غير مشروعة بينهن ، أو على وجود حد أدنى منها بحسب ، للسبب المتقدم ، فانتشار الزنا أمر واضح وتشريع بعض الحكومات كحكومة الدانيمارك — حذف جريمة الزنا من الأسباب التي يقوم عليها الطلاق من جانب الرجل أو من جانب المرأة ، يدل على هذا الانتشار . اذ لو أخذ به في الطلاق لكثرته وشيوعه ، لكنت الطامة الكبرى عندئذ على المجتمع ، لما يترتب عليه من سبب تفكك الأسرة ، والخلاف حول حضانة الولد .

● ان نعدد الزوجات في الاسلام لا يتمحض مع ذلك لمساواة حيوانية الرجل في العلاقات الجنسية . وانما افترض هذا السبب هنا : لأنه أدنى الأسباب درجة في الاعتبار وأكثرها مأخذاً في العلاقات الانسانية والأسرية . ومع ذلك فتعدد الزوجات خير كبر عما يقارن به من التزام الزواج بواحدة في حياة المجتمع الغربى وما يترتب عليه في الأسرة والمجتمع معا .

... ان نعدد الزوجات قد يكون لسبب انساني : كمرض الزوجة مرضاً مزمناً ، أو عقمها عقم لا تبرا منه ، وفي كلتا الحالتين بقبل مشاركة امرأة أخرى في زوجها ، وتؤثر وضع المشاركة على الطلاق .

وعندئذ ليس هناك وجه للمقارنة بينه وبين تعدد الصديقات في نظام الزوجة الواحدة .

● على أنه من جهة أخرى : فان المرأة الجديدة ، كالمرأة القديمة المتقدمة عليها في العلاقة الزوجية ، لها حرية ومشية في انمام عقد الزواج ، مع أخرى ، أو في البقاء معها . فهي غير مضطرة وغير مكرهة للدخول في الزيجة القائمة . . . ولذلك هي غير مضطرة ولا مكرهة في الاستمرار فيها .

واذا كانت المرأة فيما مضى كانت تضار بالبعد عن الرجل اذا انفصلت عنه ، لتبعيتها الاقتصادية له ، فانها الآن ، وقد توفر لها الاستقلال الاقتصادي . . بعيدة عن الضرر وبعيدة عن الهزات .

\* \* \*

والآن بعد هذا التوضيح ، فان المرأة :

لها حرية الدخول في الزواج ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية الاستمرار فيه ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية انهاءه والخروج منه عندما تنضرر ، بحكم الاسلام ،

... ولها استقلالها الاقتصادي ، بحكم ظروف المجتمع المعاصر ،

واستقلالها بالتصرف فيما تملك في نظر الاسلام ،

... ولها اطمئنان نفسها في كون الزوج يتحمل المسؤولية المباشرة  
وانعالية لولدها بحكم الاسلام .

فأى شيء تريده المرأة بعد ذلك ، سوى ان تلبى ضغط انانيته عليها في  
الاستقلال بالرجل والتفرد به ، وعدم اطلاق سراحه ، مهما أصابه من اضرار؟

... ان المرأة تريد :

زواجا كاثوليكيًا ، لا انفصام فيه طول الحياة ،

وعفة ملائكية في زوجها ،

وطاعة مملوكية من جانبه ،

... ومع ذلك تريد أيضا فيه :

رجولة متعددة الجوانب ،

وحسن قيادة ، وحسن رأى في حزم وفي غير تردد ،

وطموحا يقتحم به العقبات والصعوبات في الحياة عند المنافسة فيها .

هل يتم هذا وذاك في زوج ؟

انه امل اكثر منه حقيقة ، اذ له طبيعة الانسان على هذه الارض ، وله  
وراثته الخصائص البثرية من ابيه آدم الذي سبقه في الوجود وطرده ربه من  
الجنة ، حيث غوى . وما كانت غواية آدم الا بسبب البطن ، والفرج ...  
وبسبب حيوانيته .

... ان المرأة تمثل الجانب الرئيسى النافذ في متع هذه الحياة ، وانها  
بما طبعت عليه من فتنة واغراء تحمل الرجل على الخطأ ، ان اخطأ في سلوكه  
معها ، وتدفعه الى الاضرار بنظيرتها ان اصاب هذه النظيرة منه ضرر .

ولم تكن فتنتها مصطنعة . انها خاصة طبيعية فيها ، ولم يكن اغرائها  
عن عمد وقصد ... بل انه غير متكلف وغير مقصود لديها ، ولو لم تكن لها  
فتنة ، ولو لم يكن لها اغراء ... لما كانت امرأة ، ولم يكن عنصر الانوثة  
متوفرا فيها .

ومن أجل أن فتنتها واغرائها من طبيعتها لم يرد الاسلام لها أن تخرج في  
تبرجها الى نحو يزيد في اثاره الرجل ، ويزيد في امتنانه والوقوف في الحياة  
عندها ، ويجعل أمر سعيه في هذه الحياة للحصول عليها فقط . وهو الأمر  
الذى كانت عليه المرأة في الجاهلية ، وتكون عليه كذلك في المجتمع الحضارى

يوم ترفع القيود الأخلاقية ويترك العنان والحرية في ممارسة العلاقة الجنسية  
تأخذ طرقها المتنوعة .

فنداء القرآن لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم — وهو نداء  
للمؤمنات جميعهن — يقول :

**« وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » (١)**

وتبرج الجاهلية الأولى — وهو أمر يعود في أي مجتمع انساني عندما  
يضعف الحافظ الخلقى أو ينلاشى — هو مبالغة المرء في إبراز مفاتها ، بما  
يضاعف التأثير على الرجل ، ويدعوه الى تركيز الانتباه عليها وحدها .

والاسلام أيضا لأنه يعلم ان طبيعة المرء ، كائن ، تنطوى على الفتنة  
والاغراء لم يمنعها من رعاية هذه الطبيعة لنظل ذات فتنة واغراء لذاتها ،  
وذلك بان لا تهمل هذه الطبيعة وتتركها غير معننى بها ، فنحجب خلق الله  
ونفطرته فيها ، وبذلك تضعف صلنها بالرجل . وتزين المرأة يراه الاسلام لذلك  
مفتقا مع خصائص طبيعتها .

ولكنه يكره منها فقط أن تخرج بزینتها عن الهدف المرسوم في علاقة  
الزيج بالمرأة ، وهو المحافظة على زوجها في علاقتها به واطمئنان نفسه  
بالسكون اليها ، وتجاوز بهذه الزينة رجلها الى آخرين غيره . وعندئذ تدخل  
في نطاق التهافت على الرجل أي رجل ، كما تجعل من حياة الرجل على العموم  
حياة تجرد فيها حركته ازاء المرء وحدها ، وليست حياة حركة ونشاط في  
السمى من أجل البناء في الأسرة والمجتمع ، ومن أجل الرسالة الكبرى له ،  
وهي رسالة نصره الحق على الباطل ، وتحقيق السلام ومنع الاعتداء .  
وفي سورة النور . تحديد لوضع العلاقة بين الرجل والمرأة كما يجب  
بحيث لا نخرج عن نطاق الطبيعة البشرية لایهما ، وعما لهما من خصائص ،  
يعول القرآن الكريم :

**« قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى  
لهم ، ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ،  
ويحفظن فروجهن ، ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على  
رؤسهن ، ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن ... » (٢)**

**« ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا الى الله  
جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون » (٣)**

(٢) النور : ٣٠ ، ٣١

(١) الأحزاب : ٣٣

(٣) النور : ٣١

وفي الفقرة الأخيرة من الآية يطلب القرآن التوبة من المؤمنين على ما كان منهم في الجاهلية أو في الاسلام قبل نزول هذه الآيات : سواء من جانب المرأة في التبرج ، أم من جانب الرجل في التركيز بنظرته على مفانن المرأة . والتوبة هي أخذ النفس أخذا قويا بعدم الرجوع الى ما كان ، ومعاودة ما وقع من تصرف وسلوك لم يعد مقبولا .

واذن هناك امران : يختلف بعضهما عن بعض فيما تقوم به المرأة ازاء طبيعتها لاستمرار اغراء الرجل بها ، وهما :

#### التبرج ، والزينة .

والتبرج هو قيام المرأة بعرض ما في طبيعتها من فتنة واغراء على الغير . ولا يقال : انها عرضت فتنتها واغراءها على الغير الا اذا خرجت من بيتها 'ولا . فالمفروض — من وجهة نظر الاسلام — انه لا يدخل البيت الا من يستأنس به : « يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون » (١) +

ولا يستأنس بانسان ما الا اذا كان على الاقل عديم الضرر الالهي البيت او... الا اذا كان محافظا على قوة علاقة الزوجية ببعضهما ببعض في الوقت نفسه .

... واذن خروج المرأة من البيت مقدمة طبيعية وضرورية لتحقيق معنى

#### التبرج .

ولا يقال كذلك : انها عرضت فتنتها — مع خروجها من البيت — الا اذا بالغت في زينتها ، وخرجت بهذه الزينة عن المغزى المستهدف منها وهو المحافظة على علاقة الزوج بها في رضا وارتياح نفس .

وهنا : ركنان اساسيان في تكوين حقيقة التبرج :

خروج المرأة من البيت ،

وخروجها في زينتها عن المقصود من هذه الزينة .

... ولذا سبق نهى القرآن عن التبرج في الآيات السابقة . . . الأمر بالسكون في البيت في قوله « **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ** » تأسيسا على أنه لا يتحقق معنى التبرج ، وهو عرض المرأة لمفانيه من فتنة واغراء ، الا بالخروج من البيت أولا ، بالاضافة الى المبالغة في الزينة .

---

(١) النور : ٢٧

ومن هنا : قرار المرأة وسكونها في البيت ليس مطلوباً في ذاته للإسلام .  
إنما هو مطلوب له كمقدمة تحول دون التبرج المنهي عنه :

فإذا خرجت المرأة من البيت ، دون أن تعرض أغراء طبيعتها ، لقضاء  
حوادثها ، أو للعمل من أجل لقمة العيش والمشاركة في بقاء الأسرة قوية  
متأسكة ، فلا حرج عليها في ذلك . بل قد يتعين عليها خروجها من المنزل  
عند الدفاع عن الوطن ، أو إذا اقتضت ضرورة الحياة لنفسها أو لأسرتها  
خروجها منه .

أما الزينة فليس هناك مبعض فيها إلا ما يصل بها إلى درجة التبرج .  
والتبرج عرض ما في طبيعة المرأة من فتنة وأغراء على الغير . ولذا : الكشف  
عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه ، أو إبراز الزينة بالتجسيم مثلاً حتى  
تبلغ مبلغ الكشف عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه . . . نعوادل التبرج  
بالمعنى السابق . الزينة عندئذ من أجل ذلك يعتبرها الإسلام خروجاً عن  
الطبيعة البشرية وخصائصها . إذ هذه الطبيعة فيها ما يكفي لالتقاء الرجل  
بالمرأة . . . في طبيعة المرأة ما يكفي لجذب الرجل . . . وفي طبيعة الرجل ما يكفي  
للاقبال على المرأة . والمطلوب منهما فقط أن يبتعيا على ما في طبيعتهما من  
خصائص ، بالعناية بهذه الطبيعة ، وعدم الإهمال في شأنهما ، ومن هنا كانت  
الزينة المطلوبة للمرأة ، لأن من شأنها أن تبقى على هذه الخصائص ، في  
الجذب والانجذاب معا .

وفي الحديث المروي عن ميمونة بنت سعد ، عن النبي صلى الله عليه  
وسلم : « مثل الرافلة في الزينة — المبالغة فيها — في غير أهلها ، كمثل ظلمة  
يوم القيامة لا نور لها » .

... ما يصور أثر المبالغة في الزينة على حياة الرجل والمرأة معا .  
وليس هو أثر عدم الاهتمام وعدم النفع فقط . وإنما أثر الضلال والتخبط في  
وقت انتهت فيه التجربة ، ولم يعد هناك متسع آخر لتصحيح خطأ أو  
استئناف اتجاه مثمر .

فنتائج التبرج والمبالغة في إبراز المرأة لمفاتنها ، وكشفها عما يزيد في  
الأغراء من جسمها على المجتمع ، هي نتائج لمرض اجتماعي لا يبرأ منه المجتمع  
إلا بإقامته من جديد على : ما يحفظ الوضع الطبيعي بين الرجل والمرأة في  
علاقتهم . ومن هنا كان وضع الجاهلية مقدمة لقيام المجتمع الإسلامي وهو  
قائمة كذلك في أي مجتمع له طابع الجاهلية في حيوانيته . . . لمجتمع إنساني  
آخر سيعقبه حتماً .

\* \* \*

ربما يقال : اذا كان الجانب الحيوانى فى طبيعة الانسان ، ذكبرا او انثى هو الجانب الاقوى فى هذه الطبيعة ، ومن أجل ذلك أقر الاسلام للرجل مبدأ تعدد الزوجات فى الزواج الى أربع . فلم لا يقر ذلك ايضا بالنسبة للمرأة ، وهى طبيعة حيوانية انسانية كذلك ؟ . . . أى لم لا يقر تعدد الأزواج للمرأة الواحدة الى أربعة كذلك ؟ .

... وقد يقال ايضا : ان المرأة أولى بتعدد الأزواج من الرجل بتعدد الزوجات ، لما ينطوى عليها طبيعتها من الجاذبية والاغراء للرجل ! . فبحكم الطبيعة البشرية يتزاحم الرجال عليها ، ومن ثم قصر زواجها على رجل واحد لا يلائم خصائص الطبيعة البشرية حينئذ !!

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية كل واحدة منهن على استقلال ، ويتحمل مسئولية من يأتى منها من أولاد فى غير شبهة أو اختلاط .

من يتحمل مسئولية الرجال الأربعة مثلا لزوجة واحدة : هى الزوجة نفسها ، أو واحد من الأزواج ؟ وايهم ؟ أم الأزواج جميعا مسئولون مسئولية مشتركة متضامنة عن المرأة ؟

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية الأولاد منهن جميعهن ، واليه أيضا ينتسبون مهما كثر ، أو قل عددهم .

من يتحمل مسئولية الأولاد من الرجال الأربعة مثلا من زوجة واحدة لهم؟ وإلى أى منهم ينتسب الأولاد ؟ الواحد منهم أم لهم جميعا ؟

● تستطيع الزوجة الواحدة لأربعة رجال مثلا فى زيجة واحدة أن تعاشهم الأربعة معاشرة جنسية بصفة مستمرة ، وفى غير انقطاع ، وبما لها من وقت حيض ونفاس ، وبما تقوم به من ارضاع ورعاية للأولاد ؟

أستطيع ذلك وهى مقبلة بنفس راغبة ؟ أم ان ذلك هو الفناء البطيء لها ؟ . . . أم ان ذلك هو سبيل الهرب من الحياة على الأقل ؟

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مصلته أن يعيد أو يرغب فى المواقعة مرة أخرى ، الا اذا لم تثمر المواقعة فى المرة الاولى . وليس ذلك عن تنظيم ، أو عفة . . . انها هى خصيصة الطبيعة للانثى .

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مرات مع عدد من الذكور فى الفصيلة نفسها ، الى أن يتم اللقاح ، وتثمر

المواقعة ، وعندئذ تمسك الأنثى عنها الى وقت الوضع ، ثم نسنأف من جديد .. وهكذا ..

ولم يكن هناك من غضاضة في نعدد واقعة ذكور الكلاب العديدة لأنثى من فصيلتهم . لأنه ليس هناك مجتمع للكلاب ونظام لهذا المجتمع ، يشتركون في اقامته والحافطة على بقائه ، تمكينا له من أداء رسالة خاصة به ؟

ان طبيعة الأنوثة في المرأة تنكر تعدد الأزواج لها ، وتأبى هذا التعدد لعوامل صحية ونفسية . وان طبيعة المجتمع السليم ينكر أيضا تعدد الأزواج للمرأة في زيجة واحدة ، لأن ذلك يتنافى مع المسؤولية الفردية في بناء 'أسرة ورعاية أفرادها .. . ولأنه يتنافى أيضا مع وضع العلاقات المطمئنة بين الأفراد . وهى علاقات المحبة وتجنب الشحاء والخصومة .

ان العاهر لا تمكن الرجال منها حبا في المعاشرة الجنسية وفي رضا نفسى ، وانها هى مكرهة من أجل زلة لا تستطيع تجاوزها أو من أجل لقمة العيش . انها فى واقع الأمر نستهلك حيائها وحيويتها بجانب استهلاكها انسانياتها وشعورها بالمساواة فى المجتمع . انها لا تعيش الا فى صورة انسان ، وانها اذ تضحك تبكى .. انها بائسة يائسة . وذلك كله من أجل العديد من الرجال معها .

وليس هناك فى التطبيق العملى فى حياة المجتمعات وراء نظام الزوجة الواحدة وتعدد الصديقات اللامحدود كما هو الوضع فى المجتمعات الغربية من جانب ، ونظام اباحة تعدد الزوجات الى أربع فى زيجة واحدة لزوج واحد على نحو ما يتيح الاسلام للمسلمين من جانب آخر ، وافتراض تعدد الأزواج لامرأة واحدة فى زيجة واحدة من جانب ثالث ، الا شيوعية المرأة .

وقد قال بشيوعية المرأة « مزدك » فى الامبراطورية الفارسية القديمة ، وقال بها « كامبنيلا » (١) ، الاب دومينكانى فى القرن السابع عشر فى المجتمع الأوروبى .

ومذهب كامبنيلا يقوم على الشيوعية فى كل شئ : فيطلب الغاء الملكية

---

(١) هي Thomas Campanelle ( عاش بين ١٥٦٨-١٦٣٩ ) - فيلسوف ايطالى من ( Campania ) ومن «الآباء الدومينكان الاقوياء . ومذهبه الفلسفى : الاشتراكية « الشيوعية » الدينية . واتهم من الكنيسة بابتداع فى الدين ، واضطهد من أجل ذلك ، وادع السجن . وفى كتابه : « دولة الشمس » الذى كتبه سنة ١٦٠٢ رسم ملامح الدولة الشيوعية ، يحكم فيها المساواة والفلسفة ، ويرأسها أب من آباء الدين المنالين !!



الخاصة ، والغاء التجارة ، ونوزيع السلع الاستهلاكية على الأفراد ، يجب  
يطلب الغاء الزواج ، وبشييع المرأة في الاستمتاع بها بين الرجال ، وأن تتكفل  
الدولة بتربية الاطفال . قال بذلك كله الأب الراهب !.

هل للرهبنة والحرمان من المرأة ، ومن كثير من متاع هذه الحياة في نظام  
رهبنة هذا الأب الدومينيكانى ، تأثير على « كامبيللا » في تفكيره ؟

هل أراد « كامبيللا » أن يكون ثائرا على الكنيسة — بعد حركات الإصلاح  
الدينى ، وبزوغ النهضة الأوروبية . . نهضة العلوم الطبيعية ، والرياضية . .  
اكتثر من ثورة العلماء عليها ؟ .

هل يتحقق نظام شيوخية المرأة في مجتمع انسانى يوما ما ؟

هل تصبح المرأة موضع استمتاع مشترك لكل رجل يقبل عندها وان لم  
يقبله ويسألها وان لم تجبه ، ويحبها وان كرهته ، وينال منها وان لم تستطع  
أن تعطيه ؟ .

اتكون حرة مختارة يومئذ ؟

اتكون لها طبيعة الانسان الكريم ؟

اتكون هناك سعادة في المجتمع ، أم يكون المجتمع وقتئذ كقطيع الحيوان  
لا راعى له ، لأنه لا انسان فيه يومئذ ؟

### ... فض العلاقة الزوجية :

في مجتمع العرب قبل الاسلام كانت هناك عدة صور لفرقة الرجل  
والمرأة ، ولفصم العلاقة القائمة بينهما في زوجية ، على نحو ما كان شائعا  
يومذاك .

وكل صور الفرقة التى كانت قائمة حينئذ تنطوى على تعسف بالنسبة  
للمرأة وعلى اضرار بها ، وامتهان لكرامتها ، وتضاد لطبيعتها البشرية :

● كان هناك الطلاق بلفظه (١) ومعه فرصة المراجعة فيه ، على نحو  
ما جاء في رواية الترمذى عن عروة ، عن عائشة :

« كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها . وهى امرأته . فإذا  
ارتجعها وهى في العدة ، وان طلقها مائة مرة . . حتى قال رجل لامرأته : « والله

---

(١) قال امام الحرمين : الطلاق لفظ جاهلى ، ورد الشرع بتقريره .

لا اطلقك فتبينى منى ، ولا آويك أبدا » ، قالت : كيف ؟ قال : اطلقك . فكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك .

» فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها . فسكنت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته :

» فسكت حتى نزل القرآن : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان » (١) .

» قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا ، من كان طلق ومن لم يكن طلق .

والضعف فيها كان معروفا في الجاهلية من طلاق ومراجعة فيه باد بما شرحه هذا الأعرابي ردا على سؤال زوجته : فيمكن مع الطلاق المتكرر والمراجعة المتكررة في غير حد وعدد ، أن يمك الرجل زوجته ويقصد الاضرار بها إلى الأبد . ويمكن مع هذا التحايل المستمر أن يظيل أساءة عثرتها . وربما يلجئها بذلك إلى أن تفتدي حريتها بمالها ، وتطلب الخلع منه نظير مال قد يكون أكثر مما مهرها به يوم عقد زواجه عليها .

وربما في تعسفه معها ، وفي أساءته المعاشرة معها يبغى الحصول على لذة الألم . وهي لذة يحصلها بعض الثواذ من الناس ذكورا أو إناثا ، بسبب تألم الآخرين واحساسهم بالأذى المادى .. إلى غير ذلك من الأسباب والأهداف .

ولكن يعز أن تكون لذة الألم هي السبب ، ويغلب أن يكون المال والرغبة في تحصيله هو الدافع إلى ذلك .

● وكان هناك الخلع بلفظه أيضا . والخلع لا يتم إلا ببذل يحصل عليه الزوج من زوجته المخلعة . وقد كان منه نوعان :

النوع الأول كان يقع تحت تأثير الرجل :

( أ ) كان إذا تزوج امرأة ، ولم تكن من حاجته حبسها مع سوء العشرة والقهر ، وضيق عليها لتفدى منه بمالها ونخلع !

( ب ) وكان إذا تزوج امرأة جديدة بهت التي نحتة وربما بفاحشة ، حتى يلجئها إلى الافتداء ، بما أعطاها في المهر ، أو بأزيد منه ليصرفه في تزوج الجديدة !

---

(١) البقرة : ٢٢٩

والنوع الثانى من الخلع كان يقع تحت تأثير تصرف الزوجة ، او رغبتها في الانفصال من الزوج : فكانت تأتى بفعل قبيح وواضح من النشوز ، او شكاسة الخلق ، وايداء الزوج أو أهله بالبذاء والسلطة .

ولا شك أن النوع الأول منه كان ينطوى على تعسف الاستغلال ، ونقص المروءة الانسانية ، وتجاهل كرامة المرأة . - اذ تصبح عندئذ لا فرق بينها وبين أمة رقيقة له ، يملكها ويكاتبها على مال ، ان هى أتت به اعتقها ، والا بقيت فى الرق ، لا ترى ضوء الحرية يوما ما !

● وكان هناك الظهار ، وكان هناك الايلاء ايضا. وهما صورتان من صور الفرقة فى الجاهلية أيضا قبل الاسلام . ولكن لم تكن فرقة من كل وجه ، بل لتبقى الزوجة معلقة : لا هى ذات زوج ، ولا هى خلية تنكح غيره وتتزوج . والظهار هو أن يقول الرجل لزوجته : انت على كظهر امى ، فتحرم عليه فى المعاشرة الجنسية ثم لا انفكاك عن التحريم وعن الزوج معا طول الدهر . والايلاء هو أن يحلف الزوج : أن لا يقرب زوجته ، فيمتنع عن معاشرتها معاشرة جنسية ، الى امد غير محدود . وبذلك لا يريد لها ، كما لا يجب أن يتزوجها غيره ، قصدا الى مضاررتها ، وقد يمتد وضعها معه على هذا النحو . سنة وستين وأكثر .

وكلا النوعين من الفرقة — الظهار ، والايلاء — يشبه ما يسمى الآن بـ « الانفصال الجسمانى » فى المجتمع المعاصر من بعض الوجوه : فلا هى روجة .. ولا هى خلية .. وانما معلقة « بين بين »

والتعسف فى الظهار والايلاء واضح . لأن الأمر استهدف ايداء المرأة ومضاررتها ، بترك معاشرتها معاشرة جنسية ، وبعدم اخلاء شأنها لتتزوج رجلا آخر غير زوجها .

والمضادة فيهما للطبيعة البشرية واضحة ، والتحكم فى مصير المرأة وحريتها عن طريق اى منهما — الظهار او الايلاء — اوضح .

والانفصال الجسمانى فى المجتمع الحضارى المعاصر ، وهو صورة قريبة منهما ، دفع المرأة والرجل على السواء ، ويدفعهما الى ارتكاب جريمة الزنا ، والى جعل هذه الجريمة أساسا لعلاقة مستمرة بين الرجل والمرأة .

... كما دفع الى مشكلة الطفولة غير الشرعية وسرعة نموها وتزايدها ، بحيث اوصل عظم حجمها وعمق مآسيها الى تقبل المجتمعات المعاصرة — كالمجتمع السويدى مثلا — الطفل غير الشرعى ومساواته بالطفل الشرعى ، ثم الى محاولة بعض المجتمعات الأخرى كمجتمع الدانيمارك . . إلغاء اعتبار

الزنا جريمة شخصية أو اجتماعية ، يترتب عليها الحكم بالطلاق ان رفع الامر الى القضاء .

وما يرتكبه الرجل والمرأة بسبب الانفصال الجسمي هو مساوقة للطبيعة البشرية في ندائها نحو متعة « الجنس » وبخطيم القيود غير الطبيعية التي تحول دون مسايرة الطبيعة الانسانية لخصائصها . وهي القيود التي يفرضها نظام « الانفصال الجسماني » في مجتمع اليوم ، والذي يشبه الى حد كبير ما كان عليه الوضع بالأمس في الجاهلية ، قبل الاسلام من صورنى : الظهار ، والايلاء .

هل كان يقصد من الظهار والايلاء في الجاهلية اذاء المرأة والاضرار بها لذات الايذاء والاضرار ؟

... أم كان يقصد منها حمل المرأة على الافتداء ، والاختلاع بمال تقدمه للزوج ، ان لم يكن أكثر من المهر ، فلا أقل من أن يكون مساويا له ؟ وأغلب الظن أن المضارة من الرجل للمرأة في المجتمع الجاهلى لم تكن ذاتها هدفا أساسيا من أساعته معاشره الزوجة ، وارتكاب سبيل الظهار ، أو الايلاء لتحقيق ذلك .

وأغلب الظن كذلك : أن الظهار والايلاء كانتا وسيلتين مقنعتين ، للافتداء بالمال . ويشبهان عندئذ : عضل المرأة الى طلقت طلاقا رجعيا وبلغت أجل العدة التي يصير أمرها بعدها الى : « بينونة » صغرى ، أو كبرى ، فيمسكها ذرارا وعدوانا ، أو يمنعها من أن تزوج غيره اذا تراضت معه ( مع هذا الغير ) بالمعروف ..

وكأن الخلع كان هدفا ذاتيا للرجل ، يحمل عن طريقه امراته على : الاحتلاع والافتداء بالمال أكثر من المهر أو مساويا له .

وكان الطابع العام للمجتمع الجاهلى قبل الاسلام في علاقة الرجل بالمرأة واحدا : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انتهاء عقدها والفرقة بين الزوجين .

... كان هذا الطابع هو : استغلال المرأة اقتصاديا . على معنى : ان ما اصابها من مال يحاول الرجل أن يحصل عليه ، أيا كان مصدره مهرا أو ارثا . وقد كان المهر ، والارث هما مصدرا مال المرأة اذ ذاك ،

١ — ... فكان الأب يحصل على مهر ابنته .. بدلا منها ،

٢ — ... وكان قريب الزوج بعد وفاته يسولى على زوجته :

ليتزوجها هو من أجل ارثها من زوجها المتوفى . . .

أو ليتزوجها غيره كي يحصل على مهرها . . .

أو يبقيا في البيت ويمنعها من الزواج حتى تموت فيرثها .

٣ — . . . وكانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، كن لا لرغبة فيهن أنفسهن ، بل لرغبة في مآتهن الخاص ، ويسينون اليهن في المعاشرة وفي الصحبة ، ويتربصون بهن أن يمنن فيرثنوهن . أو تكون اليتيمة في حجر وليها في النكاح فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن يتزوجها بادنى من سنة نساها في المهر .

ثم بعد اتمام عقد الزوجية والدخول بالزوجة ومعاشرتها ، قد يسعى الزوج لاسترجاع ما أخذته منه مهرًا أو أخذ ما ورثته من أبيها أو قريب لها ، تنعقد بينها وبينه رابطة الوراثة :

١ — . . . فيطلقها ، ثم يراجعها قبل انتهاء الأجل ، ويمسكها مع الاضرار في المعاشرة . ويكرر ذلك مرات عديدة ، قد تمتد الى سنوات ، حتى تنفدى نفسها ، وتختلع على مال يتفق عليه بينها وبين زوجها ، وقد يكون هذا المال المفتدى به أكثر من مهرها .

٢ — . . . أو يطلقها طلاقاً رجعيًا أيضًا ، ثم يراجعها مع الاضرار في معاشرتها ويمنعها من أن تتزوج زوجًا آخر ، رضيت به ورضى بها ، حتى تحنن وتدفع فدية من المال ، ربما تكون أكثر قليلاً أو كثيراً من المهر .

٣ — . . . وقد يظاهرها : أى يقول لها : انت على كظهر أمى . فتصبح محرمة عليه في معاشرتها الجنسية كزوجة ، وقد يطول وضع التحريم سنوات ، حتى تختلع وتدفع فدية من المال ، قد تكثر عن المهر وقلما تساويه .

٤ — . . . وقد يحلف أن لا يعاشرها معاشرة جنسية ، فيحرم عليه النفاذ بها ، ويمسكها سنين ودهرًا ، وهى متضررة متأذية ، لا هى زوجة له ، ولا هو تارك لها لتأخذ سبيلها الى غيره في الحياة ، حتى تختلع وتدفع مالا يرضى به لقاء الفراق منه .

٥ — . . . وقد يتهمها بالزنا ، ويتركها معلقة مع الاتهام . . . لا يجوز له مراجعتها حتى تسترد شرفها وكرامتها ، ولا يتركها حتى يسدل الستار على اتهامها فينسى أمرها . . الى أن تختلع وتعطيه فدية تسره وترضى نفسه ، وبذلك تتم البرقة بينهما .

والمجتمع الجاهلى قبل الاسلام كان مجتمعا ماديا . . لا يؤمن الا بما يرى ويشاهد ، ولا يقدر الا ما يلمسه ويدركه ادراكا محسوسا :

« واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ... » (١) .

- وكان لا يؤمن بالبعث ولا بالنشور فى الآخرة :

« ان هى الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين . ان هو الا رجل أفترى على الله كذبا ، وما نحن له بمؤمنين » (٢) .

. . . وبالتالى لا يؤمن بقيم أخلاقية ، ولا بمثل عليا فى العلاقات الانسانية لذات القيم والمثل . . وانما يؤمن فحسب بالمنفعة المادية . وقد كانت المرأة مستضعفة ، فكانت لذلك موضع استغلال بشرى ومالى على السواء .

والمجتمع المعاصر يغلب عليه طابع المادية :

. . . فى التفكير ،

. . . وفى وزن العلاقات بين الافراد ،

. . . وفى السلوك : يستهدف انفعالية المادية بالذات وحدها فى تصرفاته .

والمرأة فيما مضى كانت تمهر وكانت ترث ، فيكون لديها مال فتستقل

من الرجل بصورة ، أو بأخرى ، وعن طريق الصلة الزوجية بالذات .

وهى الآن فى المجتمع الصناعى المعاصر قد لا تمهر وقد لا ترث ، ولكنها كما يقال تحررت فهى تعمل خارج المنزل وتأخذ الأجر على العمل . اليست هى الآن موضع استغلال من الرجل ؟ وعن طريق العلاقات بين الرجل والمرأة على وجه خاص ؟ أم ان تحررها واستقلالها هيا لها وضعا آخر يحول دون استغلالها من الرجل ؟

ان المجتمع الحضارى المعاصر يحكى كذلك أذى المرأة من الرجل بسبب مالها الذى تحصل عليه من امكانية العمل والكسب بسببه ، فى صور عديدة . وقد لا تختلف المرأة المعاصرة عما كان عليه وضع المرأة فى العهد الجاهلى قبل الاسلام : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انتهائها .

. . . الا تكنف المرأة الآن فى المجتمع المعاصر بالمشاركة فى تأنيث بيت الزوجية ، والا تكلف بقسط أوفر فى نفقات الحياة بينهما ؟

---

(١) المائدة : ١٠٤

(٢) المؤمنون : ٣٧ ، ٣٨

... ألا تكلف بالانفاق على نفسها وتثوننها الخاصة من أجرها في  
الوظيفة ، في هذا المجتمع ؟

... ألا تكلف بالاسهام على الأقل في نفقات المعيشة ، ونفقات الأولاد  
مما تكسبه ، في مجتمع الحضارة القائم ؟

... ألا تلتزم وحدها بدفع أجر الخدمة المنزلية وأجر الحضانة للولد ،  
إذا كان عملها الوظيفي يستغرق العمل اليومي للوظيفة ؟

... ألا تكثر المنازعات في الحياة الزوجية اليومية — إذا كانت المرأة  
ذات عمل خارجي — من أجل الانفاق : من هو الذي يجب عليه أن يدفع ؟  
ولماذا إذن تزوم أنزوجة بعمل خارجي إذا لم تدفع ؟

... ألا تفضي هذه المنازعات الى طلب الفرقة والطلاق ؟

... ألا تكون هناك مساومات مالية من أجل تيسير أمر الفرقة ؟

... ألا تكون هناك مشاغبات في إجراءات الفرقة ، قصدا الى الإضرار  
بالمرأة وحملها على « الاختلاع والافتداء » ؟

اذ طالما كانت المادية طابع الحياة الاجتماعية في مجتمع ما فيها مضي  
أو فيها هو حاضر أو في ما هو آت ، فالضعيف أو المستضعف يكون دائما  
موضع استغلال وقد يكون الضعيف أو المستضعف هو المرأة أحيانا ، وقد  
يكون الرجل أحيانا أخرى :

في المجتمع المادي القديم ، وهو المجتمع الجاهلي قبل الاسلام في الجزيرة  
العربية أو تحت السيطرة الفارسية أو الرومانية ، كانت المرأة ضعيفة  
أو مستضعفة .

وفي المجتمع المادي المعاصر ابتداء ضعفها أو استضعافها يخف بالتدريج ،  
حتى وصل الى « المساواة » والاستقلال . ثم ينتقل الى جانبها من مستوى  
« المساواة » الى مستوى آخر يفوق المساواة ، وإلى ضعف الرجل  
أو استضعافه بالتالي .

وعندما وصل الأمر الى مستوى المساواة في علاقة المرأة بالرجل ...  
طلبت المساواة كذلك في تحمل نفقات الحياة الزوجية ، واشركت المرأة في هذه  
النفقات قسرا بدافع ارضاء الزوج من جانب ، والدليل كذلك على هذه  
المساواة في المنزلة والاعتبار من جانب آخر .

وفي سير طريق تحرر المرأة نحو تفوقها — بعد مرحلة المساواة — بين  
الرجل والمرأة وفي الوقت نفسه نحو ضعف الرجل أو استضعافه ... أخذت

معالم الطريق تتجمع بعضها ازاء بعض ، وتكون ظواهر الحضارة الصناعية الآلية في المجتمع المعاصر القائم في علاقة الرجل بالمرأة :

( ١ ) فطالبت المرأة بمزيد من الحرية ، وأعطى لها هذا المزيد في بسر ،  
وفي نفاق لن الرجل .

(ب) ثم شعرت المرأة عن طريق ممارستها لهذه الحرية الزائدة بفراغ في حياتها الزوجية ، وفي العلاقة الجنسية على العموم ، وأخذ شعورها بذلك يزداد ، كلما زاد نطاق حريتها ، وكلما نشطت ممارستها لهذه الحرية .

(ج) ولم يعد الرجل ، بعد أن ضعف أو استضعف ، يسد هذا الفراغ في حياة المرأة ، أو يشغل جزءا كبيرا منه . لأنه أصبح يمثل ويطيع المرأة فقط . والفراغ في حياة المرأة لا يملأه سوى قوة الرجل وسوى « رجولته » . ولن تكون قوة الرجل في ضعفه ، ولا في امتثاله المستمر ، وإنما قوته تكون في ظله الذي تتظلل به المرأة : إذ أن خصيصة الامتثال والطاعة المطلقة من أنرجل نبعده من المرأة ، بينما خصيصة القوة تقربه منها .

ان الامتثال يجعل الانسان الممثل قزما لا يرى أمام الأمر والنهي له .  
أما القوة فتجعل الانسان القوي عملاقا يرغب غيره على رؤيته .

ان المرأة قد ترغب — ولكنها لا تستطيع مهبا تحررت — أن تطلب من الرجل صراحة تحقيق ما ترغب فيه في جانب العلاقة الجنسية .

وقد تلح . . . في خفاء وفي حديث نفسي في تلك الرغبة بحكم أنوثتها وبحكم غريزتها ، وقد تلح عليها هاته الرغبة أيضا ، ومع ذلك ان هي أعلنت عنها صراحة — مع ندرة وقوع ذلك — للرجل قد لا يستطيع أن يحقق بدوره لها . لأنه آتئذ بحكم تعوده « الامتثال » والطاعة وبحكم احساسه بوضع المستضعف قد يتعرض « للمفاجأة » عند الطلب من المرأة لارضائها في الجانب الجنسي . والمفاجأة من شأنها تدعو الى الاحجام ، على الأقل نفسيا ، أكثر من الاقدام ، كما تحيل على النمهل أكثر من الاستجابة الفورية . وما تطلبه المرأة في الجانب الجنسي احساس وقتي كاحساس الجوع ، يطفىء جذوته الارضاء والنمهل .

ومن أجل هذا « الفراغ » في حياة المرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المتقدم في العلم والتكنيكية ، تشنهي المرأة الرحلة الى البلاد نصف المتحضرة أو الأقل حضارة لنفتش عن « رجولة » الرجل ولو لبضعة أيام أو أسابيع كي تتخلل أن « الفراغ » في حياتها قد ملأ في هذه الفترة ، وعندئذ تشعر بالسعادة التي تخيلتها .



ان الرجل في المجتمع الحضارى القائم أصبح في نظر المرأة وفي احساسها .. مملا . وهى لم تعد نراه في محيط نظرها . وذلك بسبب ما بلغته المرأة في مدى الحرية الشخصية ، وبسبب ممارستها عمليا لهذه الحرية الواسعة ، ومنشأ هذا وذاك ، هو قوة المرأة في هذا المجتمع وبفوقها فيه ، في مقابل ضعف الرجل أو استضعافه ..

ولم يعد تفوق المرأة ذا أثر على الزوج فحسب . وانما تجاوز اثره على الزوج من جانب المرأة باعتبار كونها اما له أيضا . فابتها الزوج في علاقته مع زوجته يضعف لأمه أو يستضعف منها . وعندئذ تخضع هذه العلاقة بينه وبين زوجته لعواطف الأم وعواطف الزوجة معا ، في درجة مستوية من الخضوع ، أو متميزة بالنسبة لجانب منها عنها في جانب آخر . ونتيجة هذا الخضوع هو تصور الرجل عن ملء « الفراغ » في حياة المرأة ، وكذا شعور المرأة بالسبعية المتزايدة في هذا « الفراغ » ، رغم وجود الرجل معها في علاقة زوجية .

والموجة العنيفة من الطلاق ، ومن ارتكاب جريمة الزنا أيضا بين الزوجات في المجتمع الصناعى القائم تعود أيضا من غير شك الى « الفراغ » في حياة المرأة ، وإلى تصور الرجل في هذا المجتمع عن أن يملأه . . . لا تعود فقط الى النزاع في تحمل اعباء المعيشة في حياة الأسرة ، بفضل استقلال المرأة اقتصاديا .

فمادية الجاهلية فيما مضى قبل الاسلام زادت من قبسوة الرجل ، وبينما مادية المجتمع المعاصر زادت من ضعف الرجل . ولكنها « المادية » على اية حال لا بد أن نخل بالتوازن بين الرجل والمرأة في العلاقة بينهما ، كما تخلق بهذا التوازن أيضا بين أفراد المجتمع نفسه في غير علاقة روحية ، ولما تخلق من طبقة محكمة ، وأخرى مستضعفة مستذلة .

\* \* \*

### ... قضية التوازن :

ولهذا : الاسلام في علاقة الرجل بالمرأة ، في بداية الزواج ونهايته . . . يستهدف : « التوازن » في العلاقة بينهما ، كشأنه فيما يطلبه للانسان الفرد في تئانيته بين بدن وعقل له ، وفي صلته بأى فرد آخر في مجتمعه .

فهو بنحى ، ويطلب في اصرار تحريم آثار المادية النفعية وظواهرها في موقف الرجل من المرأة ، وكذا في موقف المرأة من الرجل ، كاجراء لابعاد الاتجاه المادى في معاملة كل للآخر منهما .

● ففى بداية اقدام الرجل على زواج المرأة ، يوجه الاستلام الرجل

ليس يطلب في المرأة : الصلاحية الذاتية لها لأن تكون زوجة وأما ، وليس فيها وراء هذه الصلاحية من مال ، وجاه .. كما يوجه المرأة الى أن تطلب لنفسها الشيء في الرجل ..

ويقرن هذا الطلب هنا وهناك بنحرهم آثار الاتجاه المادي وظواهره ، انهم كانوا يبتعدون في المجتمع الجاهلي ، وتسود عادة أيضا بعد ذلك في كل مجتمع كان له طابع المادية في الاتجاه والتصرف والسلوك .

(١) "فَيُخْرِجُ الْقُرْآنُ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَةِ ، وَلِهَا أَوْ زَوْجًا ، الْحَصُولَ عَلَى مَهْرِهَا ، فَيَقُولُ : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلًا » (١) . أي آتوهن وحدهن لا غيرة منهن ، وذلك الاتيان والأمر به من جانب الدين والتعقيد : « نَحْلًا » ..

ثم يقول بعد تقرير الأمر بالانثى : « فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ ( أيها الرجال . أولياء أو أزواج ) عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ، فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » (٢) . . . يقول تأكيداً لمشقة المرأة واختيارها ، ومنعاً تاماً من ضغط الاستغلال الاقتصادي .

(ب) ويحرم استنبلاء الأقارب للزوج بعد وفاته ، على زوجته تمكناً من التفتون على المال بسببها ، وتعرضها للايذاء والاضرار ، فيقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » (٣) .

.. (ج) "ويُنَبِّهُ إِلَى خُطُورَةِ زَوَاجِ الْيَنِمَاتِ اللَّاتِي لَمْ يَبْلُغِ الرِّشْدَ بَعْدَ وَاسْتِغْلَالِ ضَعْفَتِهِنَّ ، وَوَضْعِهِنَّ بَحْتَ الْوَصَايَةِ ، لِلْحَصُولِ عَلَى الْمَالِ عَنْ طَرِيقَتِهِنَّ فِي ضُورَةٍ أَوْ فِي أُخْرَى ، فَيَقُولُ : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَنَامِيِّ فَاتَّكُوا بِهَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْدِلُوا » (٤) .

● وفي أثناء الحياة الزوجية يطلب الاسلام الى الرجل الزوج أن يقوم بعبء النفقات بإحدى ذى بدء ، وينحمل وحده مسئولية المعيشة ، كما يتجمل بمسئولية الوقاية والدفاع عن الأسرة . ويرتب على ذلك قوامه في الحياة الأسرية . وهذه القوامة هي قيادته في مواجهة مسئوليات الحياة وعند حلول مشاكلها وأزماتها .

فيقول القرآن الكريم : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » (٥) .

(٢) النساء : ٤

(٤) النساء : ٣

(١) النساء : ٤

(٣) النساء : ١٩

(٥) النساء : ٣٤

وهذه « القيادة » هي وحدها التي تضعف اثر الاتجاه المادى اثناء الحياة الزوجية . لأن الرجل بقيادته ومسئوليته فيها يأنف أن يطلب مشاركة المرأة في تكاليف أعباء هذه الحياة . . . والقيادة وحدها هي التي تجعل الرجل موضوعا لرؤية المرأة ، فلا تتجاوز ببصرها شخصه الى غيره . . . هي وحدها التي تكون « رجولة » الرجل ، وهي وحدها التي تجعل الرجل ذا ظل بالنسبة للمرأة . . هي وحدها التي تملأ « الفراغ » في حياة المرأة . . . وهي وحدها التي تجعل الرجل يقبل على المرأة ولا يدبر عنها ، ويتقدم نحوها دون أن يتردد . . يتقدم نحو المرأة الزوجة . . . القيادة وحدها هي التي تجعل المرأة تتلقى الرجل بين ذراعيها ونهف نحوه ، ولا تعرض عنه .

وان المرأة ان شاركت بعد ذلك في تكاليف الحياة الزوجية بما لديها من مال . . . شاركت بنفس راضية .

وان شاركت بجاهها في معاونه الرجل . . شاركت في أمل أن يكون ذا شأن .

وما كان صادرا عن رضا ، وعن أمل يثير المتعة في النفس ، ويثمر في النتيجة في الوقت نفسه .

و « قيادة » الرجل لا تمنع اطلاقا مساهمة المرأة ، ولكنها لا تفرض هذه المساهمة ولا تكرهها عليها . كما أن هذه القيادة ذاتها لا تخرج اطلاقا عن المسئولية . . الى دائرة التحكم ، أو الى معاملة القسوة ، أو الى القتل بالغلظة في السلوك والمعاملة . ان جنحت القيادة الى ذلك . . فهي تعبير عن افلاس الرجل في فهم القيادة ، وفي تطبيقها معا .

● وعند انتهاء الحياة الزوجية ، ان كان لا مناص من انائها ، بعد استنفاد كل الوسائل التي يراها الاسلام علاجا لما يقع فيها من نشوز ، أو شقاق . . اختار صورة من صور الفرقة التي كانت في الجاهلية قبله بعد تعديل فيها ، وحرّم ما عداها كي لا تبقى ظاهرة من ظواهر الاتجاه المادى الأنفسي متحكمة في هذه العلاقة . . . وبحيث يسودها بالذات الاتجاه الانساني ، عندما تنفصم عرى الزوجية للضرورة الملجئة الى الانفصام والفرقة .

والنشوز في العلاقة بين الزوجين هو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له من حقوق ، كما يقول صاحب المختصر النافع .

فان كان هذا النشوز من جانب المرأة فيرى القرآن أن يكون العلاج على نحو ما ورد في بعض آياته في قوله : « **واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن** ،

**واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا» (١) .**

... وهي وسائل مرتبة على حسب ، ما جاءت في الآية :  
... اذ التي لا يؤثر فيها ايقاظ الضمير ، والارشاد الى الطريق السوى في الاستمرار في بناء الأسرة والمشاركة في هذا البناء ، عندما لا تستجيب الى حقوق الرجل ، ثم لا يؤثر فيها بعد ذلك نجنب الرجل اياها وعدم معاشرتها معاشرة جنسية لفترة ، يرى أنها من شأنها أن مشعر المرأة بغضب زوجها ، وصد نفسه عنها لموقفها منه . هذه الزوجة لا يؤثر فيها في هذا الوقت الا الالام الجسمي أو الامتحان المادي . اذ اوضع الآن لهذا الالام المادي والجسمي . والالام المادي لبعض الأفراد ، رجلا أو امرأة — كما في الحدود والعقوبات المادية — قد يكون ضرورة معينة لحسن السلوك والاستقامة عند هؤلاء الأفراد .

... وقد كان يمكن للإسلام من اول الامر أن لا ينصح بإيلام الرجل لزوجته إيلاما جسيما عند نشوزها ، طالما أنه جعل بيد الرجل وحده أمر فراقها ، دون تعقيب عليه فيه . ولكنها محاولة نصحه بها لعلها تؤتي ثمرتها في استمرار الحياة الزوجية خافية مما يعكرها ، بعد ذلك . وعندئذ فهذه النصيحة أجدى على المرأة ان هي أتبرت من فراقها نهائيا . فاذا لم تنجح هذه المحاولة لم يكن هناك ندم ، على الأقل من جانب الزوج صاحب المسؤولية ، في نضم عرى الزوجية وتحمل أعبائه .

... وأن كان النشوز من جانب الرجل غيرى القرآن ان يكون علاجه على نحو ما جاء في قوله :

«وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ، أو اعراضا ، فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا» (٢) .

ويقول أبو السعود في تفسيره لهذه الآية :  
... وإن امرأة نوقعت من بعلها — زوجها — نشوزا ونجافيا عنها ، وترفعا عن صحبتها ، كراهة لها ومنعا لحقوقها ، أو اعراضا بأن يقلل محادثتها ومؤانسبتها لما يقتضى من اندواعى والأسباب . فلا جناح عليهما ان ينفقا في صلح بينهما ، فتنازل الزوجية عن شيء من حقوقها قبله يرضى به الزوج : فتنازل مثلا عن قسمها أو عن جزء منه مع زوجة أخرى في المعاشرة والمبيت ، مقابل الاستمرار في الزوجية ورعاية الأولادها منه .

وينقل ابو انسعود : ان الآية نزلت في : ابي السائب ، كانت له امرأة قد كبرت وله منها اولاد ، غاراد أن يطلقها ويتزوج . فقالت : لا تطلقني ودعني على اولادي ، فاقسم لي من كل شهري ان شئت ، وان شئت فلا تقسم لي . فقال : ان كان يصلح ذلك فهو احب الي . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فنزلت الآية الأخرى : « **وان تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ، ولو حرصتم ( على اقامة العدل ) فلا تميلوا كل الميل ( اى فلا نجوزوا حلى المرغوب عنها كل الجوز ، واعدلوا ما استطعتم ) فتزوها كالمعلقة ( اى ليست ذات زوج او مطلقة ) وان تصلحوا ، ما كنتم تفسدون بن امورهن ( وتتقوا ) ( الميل فيها يستقبل ) فان الله كان عفورا رحيمًا . وان يفرقا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما** » (١) .

ومع ان القرآن يرى هنا في هذه الآيات في حال نشوز الزوج واعراضه عن الزوجة : أن لا جناح ولا غضاضة في الاتفاق بينهما على صلح يرضيهما ، ويرى كذلك أن الصلح في ذاته ، ان أنمر ... خير من الفرقة « **والصلح خير** » — الا انه مع ذلك يؤثر ان يكون الزوج فوق المنفعة المتبادلة التي تأتي عن طريق الصلح هنا ، وأولى به ان يكون محسنا مهذبا ، انسانيا ، في معاملته ، ومتقيا كل حرج لزوجته وبالأخص في وقت هي تشعر فيه بنقص بسبب كبر سنها مثلا او دمامة وجهها ، او تشعر فيه بحاجة عاطفية قوية ، كالبقاء مع اولادها .

والآية الثانية في هذه الآيات هنا عقب : بانه اذا لم يكن الصلح ذا نمرة كريمة فأولى الفرقة بينهما « **وان يفرقا يفن الله كلا من سعته** » .

... فلا هي عالة عليه فإله هو المتكفل بالرزق ، ولا هو بمضطر الى معاشرتها ، لأن نكاح سنة الحياة : الاجتماع عند الوفاق ، والفرقة عند النفرة والخلاف .

... والشقاق : هو ان يكره كل من الزوجين صاحبه . وعلاجه كما ننصح الآية القرآنية : « **وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها ، ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليما خبيرا** » (٢) .

... فاذا لم ينجح الصلح بينهما ، بعد ان يتدخل الاهل ، فالامر بعد ذلك الى الصبورة التي ارتضاها الاسلام للفرقة بين الزوجين ، وهي : « **الطلاق** » من جانب الرجل ، والخلع من جانب المرأة .

---

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣٥

وما عدا ذلك من صور الفرقة السابقة على الاسلام من : الظهار ، والايلاء والبهتان .. فقد حرمه الاسلام تحريما جازما ، لما ينطوى عليه من النعسف ، والاستغلال الرخيص لكرامة المرأة ، وانسانيتها :

● فالظهار حرمه الاسلام واستنكره في قوله :

« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم ، وانهم ليقولون منكرا من القول ، وزورا » (١) .

... فليس أدخل في معنى الحرمة من أن يكون قول الظهار منكرا وزورا . قالت الآية ذلك ، بعد أن أوضحت : أن هذا القول من شأنه ألا يغير من الحقيقة شيئا . فلا تصير الزوجة بهذا القول أما . لأن الأم هي من ولدت الولد . كما يقول في آية أخرى : « وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم » (٢) .

... ثم أتبع تحريم الظهار في القول ، وتحريم الزوجة عليه .. أن نصير الزوجة بانتهاء عدتها بائنة منه .. ولا يجوز مراجعتها في العدة ! لا باخراج كفارة الظهار ، على نحو ما نص عليه في قوله تعالى بعد الآية السابقة مباشرة :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خير . فمن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكاافرين عذاب أليم » (٣) .

وبهذا انتغليظ :

في حرمة قول الظهار ، وجعله من الأقوال المنكرة المكذوبة ،

وحرمة الزوجة على قائله ، فتصبح في حكم المحارم عليه ،

وبينونتها منه بعد انتهاء عدتها ، حائضة أو حاملة ، ذرن حاجه الى طلاق منه ،

ووجوب الكفارة الكبرى على من يريد مراجعة زوجته ، وهي في العدة من قبل أن يتماسا ،

... في حرمة الظهار على هذا النحو كله قصد الاسلام الى نقل المؤمنين به من المجتمع الجاهلي الى المجتمع الاسلامي الانساني ، وحملهم على

(١) المجادلة : ٢ (٢) الأحزاب : ٤

(٣) المجادلة : ٣ ، ٤

ترك الماضى الأثيم كلية : « ذلك لتؤمّنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكافرين عذاب أليم » . ومما يجب أن يتركوه من آثام الماضى المظلم فى المجتمع المادى هو قول الظهار .

ومع ان الاسلام صنع ذلك النفليلظ بالنسبة للظهار فقد غير امره فى وضعه عما كان عليه فى الجاهلية : فوقته بالعدة للمرأة ، ولم يطلقه اطلاقا ، كما كان فيما مضى : تمر الشهور ، وربما السنون ، والزوجة معلقة .

● وقد استهجن أيضا الايلاء — وهو الحلف على عدم الاقتراب من الزوجة وعدم معاشرتها معاشرة جنسية — فيما وجهه من خطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول القرآن الكريم :

« يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغى مرضاة أزواجك ، والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العليم الحكيم » (١) .

وهذا عتاب من الله لرسوله لو لم يقترن بوعد الله بالمغفرة والرحمة له ، وبما أوجب من كفارة اليمين بقوله : « قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم » . . . . . لنال من نفس الرسول عليه الصلاة والسلام مناله المؤلم القاسى .

.. ثم ضرب لمن يباشر الايلاء مدة أربعة أشهر ان وقع فى الاسلام بعد هذا الاستهجان ، ولم يتركه الى غير أجل ، كما كان عليه الأمر فى الجاهلية . وجاء هذا التحديد فيما يقوله القرآن فى موضع آخر :

« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق ، فإن الله سميع عليم » (٢) .

... وربط العدول عن الايلاء والعودة الى الوضع الطبيعى بين الزوج وزوجته ، باخراج كفارة اليمين ، التى نص عليها القرآن فى سورة المائدة ، قبل مضى مدة الأربعة أشهر ، وهى المدة التى ضربت أجلا وللفضل فى العلاقة بين الزوجين ، فى قوله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ، واحفظوا أيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١) التحريم : ١ ، ٢

(٣) المائدة : ٨٩

وفي الظهار ، والايلاء معا ، لم يكن تعديل الاسلام لوضع الجاهلية بطريق الإنكار والتحريم والاستهجان لهما فقط ، ولا بهما مع الكفارة عند العدول عن أى منهما ومراجعة الزوجة الى دائرة الزوجية . . وانما أيضا بالتدخل في « التوقيت » لهذه المدة بأجل معين لا تتأذى معه الزوجة . والأمر بعد هذا الأجل المؤقت امساك بمعروف أو تسريح باحسان . . وأما المراجعة والامساك أن يخرج الزوج الكفارة . والكفارة هي وحدها التعبير عن ذلك ، دون المعاشرة الجنسية ، أو دون النطق بلفظ : راجعتك .

والتوقيت المحدود في مدة الظهار والايلاء هو أهم عنصر في عناصر التعديل التي أتى بها الاسلام في وضع الجاهلية منهما . لأن بهذا التوقيت يذهب التعسف ويفوت القصد السيء من جانب الزوج ، ان كان هناك قصد منه الى الاضرار بالزوجة تمكنا من ابتزاز المال منها بطريق غير انساني .

وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين في الايلاء ، كلتاها سبيل الى التزوية الاجتماعية وصرف الزوج عن أن ينظر الى الزوجية على أنها مصدر استغلال وطريق الى الكسب المادي ، أو أن يضعها موضع اللعب والاستخفاف ، وانما الأجدر : أن يأخذها مأخذ الجد ، وأن يقوم هو بمسئوليته ازاءها خير قيام . .

.. فكفارة أى منهما في الدرجة الأولى . . غرم مالى لا يعدل عنه الى الجانب البدنى بالصوم ، الا اذا لم يتوفر المال في صورة الطعام ، أو الكساء ، أو العتق .

والذن بدلا من أن يقصد الزوج بالظهار وكذا بالايلاء الى الحصول على مال الزوجة . . . . . وجب عليه أن يقدم هو من ماله ، ان أراد الإبقاء على العلاقة الزوجية ، وذلك ضد مقصوده . وبهذا يفيق الزوج مما تأثر به في الماضي من عادات ويأخذ نفسه مأخذ الجد والاهتمام في بناء أسرته وتكوينها .

كما استهجن الاسلام البهتان : وهو أن يرمى الزوج الزوجة بفاحشة ، حملا لها أيضا على الاختلاع والافتداء بمال تقدمه الى زوجها ، تخلصا من ضرر الاتهام ، وذلك غيما تذكره الآية الكريمة :

**(( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ، لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم عذاب عظيم )) (١)** .

وهذا النص يصدق على أن يكون الزوج أو غيره هو الذى قام باتهام الزوجة فعلى أية حال : عقوبة اللعن في الدنيا والعذاب في الآخرة هن لمن رمى محصنة مؤمنة بفاحشة ، زوجا أم غير زوج .

(١) النور : ٢٣



وهناك في باب الانهام عدا هذه الآية ما يخص الأزواج وحدهم ، فيما يشيعونه من بهتان للتأثير على زوجاتهم ، كى يطلبن الافتداء والتحلل من العلاقة الزوجية ... وهو مما جاء في قوله :

« وان أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم احداهن قنطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا . اتأخذونه بهتانا وإنما مبينا » (١) .

.. فالنهي عن أخذ الأزواج شيئا من زوجاتهم يستتبع النهي حتما عن تصرف الزوج باشاعة البهتان ضد زوجته ، قصد الاضرار بها وحملها على أن تدفع مالا له ، كى تفارقه وتستريح من عناء رميها بالفاحشة من قبل الزوج . والتعبير عن المال المأخوذ بأنه بهتان ، واثم مبين ... هو تجسيم وتغليظ لتصرف الزوج ، ونقبيح أى تقبيح لصنيعه ضد انسانية زوجته ... وبالإضافة الى تحريم الاسلام شأن البهتان ، ولم يكن محرما في الجاهلية ، بل كان عرفا وصورة من صور الفرقة بين الزوجين ... رتب عليه ثلاثة أمور أخرى :

- ١ — وجوب الفرقة الى غير رجعة ...
  - ٢ — وجوب حد الزوج كعقوبة له ، ان لم يلاعن ...
  - ٣ — وعدم الحاق الولد بوالده ، وان لم يذكره في الملائنة ...
- أو هو وجوب الفرقة بين الزوجين الى غير رجعة ...
- أما الأمر الأول فلقوله تعالى :

« الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » (٢) .

فيؤخذ الزوج باتهامه زوجته بالفاحشة ، ويفرق بينهما ، تطبيقا لعموم الآية السابقة ، ولحديث ابن عمر في قوله (٢) :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للمتلاعنين : « حسابكما على الله ... لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله ... مالى ، قال : لا مال لك ، ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها » .

وأما الأمر الثانى وهو وجوب حد الزوج ، فلما تذكره هذه الآيات :

- 
- (١) النساء : ٢٠ (٢) النور : ٣
- (٣) الأدلة الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد ، وكذا أقوال الصحابة . وهو الذى يقتضيه حكم اللعان ولا يقتضى سواه .

« والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه ، أن كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها ، أن كان من الصادقين (١) » .  
واللعان هنا في هذه الآيات لاسقاط الحد فقط عن الزوج ، وهو الحد الذى جاء في قوله تعالى قبل ذلك :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون (٢) » .

فعموم هذه الآية يدخل فيها الزوج الذى اتهم زوجته بفاحشة الزنا . والفرق بين الزوج وبين أجنبى عن زوجته حين يتهمها ، أنه يكفى باللعان من الزوج لاسقاط الحد عنه ، على نحو ما نصت الآية السابقة ، بينما يطلب من الأجنبى صاحب الاتهام لزوجة غيره أن يأتى بأربعة شهود تصديقاً له . . . والا جلد ثمانين جلدة . .

وهذا الفرق وهو نتيجة لهذا الوضع . . . أنه ليس من اليسر وانهم على الزوج أن يتهم زوجته بفاحشة الزنا . لأن اتهامه إياها يصيبه أثره مع ذلك . بخلاف الأجنبى الذى قد يدفعه الى الاتهام : الحقد أو أى سبب آخر . ومع ذلك لا يصيبه ما يتهم به أجنبى عنه . فكان التخفيف في اسقاط الحد في جانب الزوج بالاكْتفاء بملاعنته ، وكان التشديد في اسقاط هذا الحد بالنسبة للأجنبى في مطالبته بأربعة شهود حتى لا يكون الاتهام منفذا سهلاً للنيل من الأعراض والإيذاء .

وأما الأمر الثالث وهو عدم الحاق الولد بأبيه . . . فلما روى عن نافع عن ابن عمر في رواية الجماعة :

« أن رجلاً لآعن امرأته وانتفى من ولدها . ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، والحق الولد بالمرأة » .

... الطلاق للرجال :

يقول الشوكانى (٢) :

« ليس في الأدلة ما يدل على اختصاص الطلاق بالفاظ مخصوصة ، وعدم جوازه بما سواها . . .

(١) النور : ٦ — ٩ (٢) النور : ٤

(٣) في كتابه : نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٨٢

« وليس في قوله تعالى : «فان طلقها فلا تحل له من بعد» (١) . ما يقتضى بانحصار الفرقة في لفظ الطلاق . وقد ورد « الاذن بما عداه من الفاظ الفرقة ، كقول صلى الله عليه وسلم لابنة الجون (٢) : « الحتى بأهلك » .

... قال ابن النقيم : وقد أوقع الصحابة الطلاق : بأنت حرام — وأمرتك بيدك — وأنت مبرأة — وحبلك على غاربك .

... وأيضاً قال الله تعالى : «فاهمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان» (٣) . وظاهرة أنه لو قال : « سرحتك » لكفى في « افادة معنى الطلاق » .

ووقع الطلاق بهذه الألفاظ ، ونحوها ، يدل على أن العبرة فيها بالنية والقصد الى الفرقة . والنية أمر أساسى في عمل المسلم . أذ لا مسئولية تؤدي أو تقع عن تصرف أو عمل ما الا اذا كان يحمل النية والقصد : أى الا اذا كان يحمل الاستهداف والتوجيه نحو أدائه .

ومن هنا أعتقد : أن زواج الصبى أو طلاقه عن طريق أبيه لا يصادف محلاً صحيحاً في موضوع أى منهما . والمسئولية عن العمل وعما يترتب عليه من آثار هى مسئولية شخصية في الدرجة الأولى . ومسئولية الانانية كمسئولية الأب عن ابنه أو النقيم عن الموصى عليه مثلاً قد تصح في المعاملات المالية ، دون قيام الزوجية أو فصم عراها . لأن الخطر في مباشرة الولى أو النقيم لمال الصبى أو اليتيم ليس بأمر ذى بال على نحو ما في تكوين الأسرة أو فكها . فهو هناك لا يعدو أن يكون في تابع للانسان وهو المال ، ولكنه هنا في ذات الانسان وفي علاقته بذات انسان آخر عن طريق الزواج ، والطلاق .

ومسئولية الحاكم في التطليق أو التفريق عند الضرورة بين زوجين ، هى مسئولية عامة عن الوقاية من الضرر والأذى . بدليل أنه — أى الحاكم — لا يستطيع ممارسة هذه المسئولية العامة في عقد الزواج وفي تكوين أسرهم بين اثنين نيابة عن شخصيهما .

واختلاف الفقهاء بين التعبير بلفظ : الطلاق : وهو اللفظ الصريح ، وبين ما عداه من الألفاظ التى يعدونها كناية عن الفرقة على نحو ما ذكر ابن النقيم هنا ، في : أن اللفظ الصريح لا يحتاج الى نية بينما ما عداه من الفاظ الكتابة

---

(١) البقرة : ٢٣٠

(٢) قيل اسمها : أميمة بنت النعمان بن شراحيل . وحديثها مروي عن عائشة .

(٣) البقرة : ٢٢٩

بحاج الى قصد الفرقة ونيتها . . هو اخلاف يركن الى دلالة الالفاظ وما لها من طبيعة في احتمال المعانى والمدلولات أكثر مما يركن الى طبيعة المسؤولية الفردية وتبعاتها . . كبحنهم في وقوع الطلاق بلفظ الثلاثة : هل يتع طلقة واحدة أو ثلاثا ؟ محتكمين الى اللفظ ، دون الهدف الاصيل لما جاء في آيات القرآن بشأن الطلاق كاجراء للفرقة ، ومع ذلك في الوقت نفسه كاجراء للمراجعة والمعاودة لتقييم العلاقة الزوجية القائمة .

وشأن الفقهاء هنا شأنهم في كثير من بحوث : «أصول الفقه» ووضعهم القواعد التي يقوم عليها الاستنتاج الأحكام . فهي تميل الى جانب دلالات الالفاظ من حيث هي الفاظ من غير تركيز على الجو العام للإسلام ، كنظام لحياة الانسان فردا ومجتمعاً .

ان مسؤولية الفرقة في الزوجية تقع على عاتق صاحب الحق في الطلاق اولا وبالذات وهو الزوج . . . وان الحل والحرمة في العلاقة الزوجية ان كانت مطلوبا من الزوجين رعايتهما على العموم فعند مباشرة الطلاق يتحمل امر الحلال والحرام فيها الزوج وحده .

ودور المجتمع يأتي فقط عندما تتضرر المرأة في علاقتها الزوجية بالرجل ، لسبب أو الآخر . ولذا : المسؤولية الفردية لا تستتبع آثارها في حل العلاقة الزوجية أو حرمتها عند الفرقة الا اذا سبقت النية الى الفرقة اللفظ الذي يعبر عنها ، سواء اكان صريحا كلفظ الطلاق أو كناية كأي لفظ من الالفاظ التي تستخدم في معنى الفرقة .

والطلاق الذي ارتضاه الاسلام ، كحل لازمة العلاقة الزوجية ، وجعله حقا للرجل يجوز له أن يملكه زوجته في عقد الزواج ثلاثا أو واحدة ، في مجنس العقد أو بعده الى أجل معلوم أو على الدوام (١) . . . تشرحه الآيات القرآنية الواردة في سورة البقرة ، وهي تشير كذلك الى أوضاعه في الجاهلية المادية التي لا يقرها الاسلام بل يحرمها منعاً لاستغلال الزوجة والاضرار بها .

وتبتدىء هذه الآيات بما يجب على المرأة ،

. . . وتثنى بالحقوق التي للرجل والمرأة سواء ،

. . . ثم أخبرا بما يجب على الرجل القيام به من دينه وخلقه وتهذيبه . .

فتقول :

١ - « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ،

(١) تفصيل ذلك في كتاب « فنج القدير » للكمال بها الهمام شرح الهداية

ج ٣ ص ١١٦ في باب تفويض الطلاق . .

٢ — « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ، أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ،

١ — « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ، أن أرادوا أصلاحا ،

٢ — « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ،

٣ — « وللرجال عليهن درجة . . . » (١) .

٤ — « فإن خفتن إلا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اغتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون .

٥ — « فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره ،

٦ — « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن ظنا أن يميما حدود الله ، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون .

٧ — « وإذا طلقتم النساء ، فبلغن أجلهن ، فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ،

٨ — « ولا تمسكوهن ضرا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا . . . » (٢) .

٩ — « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ،

ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر . ذلكم أزكى لكم وأطهر ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

١٠ — « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . . . » (٣) .

١١ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خبير .

١٢ — « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ، ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . . . » (٤)

(٢) البقرة : ٢٢٩ — ٢٣١

(٤) البقرة : ٢٣٤ ، ٢٣٥

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢ ، ٢٣٣

١٣ — « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ، ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، ومشعوهن : على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين .

١٤ — « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بهما يعملون بصير . » (١)

١٥ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ، وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ، فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف ، والله عزيز حكيم .

١٦ — « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين . كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون » (٢) .

... يضاف أيضا الى ما يجب على ارجل ما جاء في قول القرآن اكريم في سورة الطلاق :

١٧ — « يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ،

١٨ — « لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٣) .

... ويلاحظ أن القسط الأكبر في النوجيه في الطلاق يخص الرجل :

( أ ) فكره الاسلام أن يكون انطلاق فرصة لاستغلال المال . فحرم ذلك على الرجل وقد كان يستخدم الطلاق فيما مضى في المجتمع الجاهلى وهو المجتمع المادى للاستغلال والضغط الامنصادى على المرأة .

(ب) وكره أيضا أن يكون الطلاق من جانب الرجل أيضا فرصه للاذاء والاضرار بالزوجة . وقد كان يستخدم كذلك فيما مضى للايذاء . ولذا لم يكن له عدد من المرات . فحرم ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر . وحدده وجعله مرتين فحسب .

( ج ) ونهى عن الامساك للاضرار والعضل . وطلب أن يكون الطلاق

(٢) البقرة : ٢٤٠ — ٢٤٢

(١) البقرة : ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٣) الطلاق : ١

لعدتهن ( في طهر بعد حيض ) وليس في وقت هي فيه حائضة ، حتى لا شاذى بطول العدة ، وكما يروى عن الحسن انه قال :

حدثنا عبد الله بن عمر : انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم اراد ان ينبعها بنطليقتين اخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا ابن عمر ، ما هكذا أمرك الله تعالى . انك قد أخطأت السنة . والسنة أن نستقبل الطهر فتطلق كل قرء » .

« وقال : فأمرنى رسول الله فراجعتها . ثم قال : اذا هي طهرت ، فطلق عند ذاك أو أمسك » .

( د ) وطلب عوضا عن الاضرار والايذاء ، وعوضا عن الاستقلال من أجل المال ... ان يتبع الرجل طلاقه بانسائبة مهذبة ، مما يطلق عليه القرآن : « احسانا » :

... طلب الى الرجل ان يفرض على نفسه « متعة » لزوجته على الاقل مدة العدة : « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (١) . وكى تخف عنها مشقة الفرقة . ونذا سمي القرآن ما يعطى لها من الزوج : « متعة » ولم يسما نفقة . . . مما يدل على أنها يجب أن تحمل معنى الراحة والرضا لنفسها . ولن يكون الراحة في قيمتها المادية ، وانما بمقدار ما يصحبها من انسانية الزوج : فلا يكون مشاغبا ولا مزعجا ، ولا كاشفا لصورة كريهة ، ولا مؤذيا بقول ، ولا واثيا وكذابا ، ولا مستهجننا لحال من حالات زوجته ، عندما كانا معا في عيشة واحدة . وانما يكون الرجل صاحب المروءة . . . ويكون الانسان الكريم . ان كانت لها عنده عورة سترها ، وان كانت مسيئة ففر لها . . . لا يتحدث الا عن محامدها ، ولا يذكرها الا بخير ، ولا ينهى لها الا ان أن توفى مع زوج آخر أكثر مما لم تصبه معه من توفيق .

وبجانب « المتعة » طلب الاسلام أن تبقى الزوجة في المسكن الخاص بالزوجية حتى تستكمل عدتها ، تأكيدا لحريتها وصونا كذلك لكرامتها . وتحديد الطلاق بمرتين — بعد أن كان مرات لانهاية في الجاهلية — يوجب أن لا يقع الطلاق بلفظه الصريح أو الكناية الا طلقة واحدة في كل مرة ، ولو كان بلفظ الثلاث . لأن قوله تعالى هنا : « وبعولتهن أحق بردهن ( في العدة ) ان أرادوا اصلاحا » (٢) . وكذا قوله : « فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله » (٣) . . . يشير الى أن الطلاق وهو امارة الفرقة ،

(٢) البقرة : ٢٢٨

(١) البقرة : ٢٤١

(٣) البقرة : ٢٣٠

فرصة مع ذلك لمراجعة الوضع كله مرة أخرى في العلاقة الزوجية سواء أكان من جهة الرجل صاحب الحق الأول فيه ، أم من جانبه وجانب زوجته معا ، لعل الشأن يصلح من جديد !

ولا شك أن القول بوقوع الطلاق بلفظ التسلات ، ثلاثا ، بحيث تكون الزوجة بائنة لا رجعة لها . . . يعارض ما تهدف اليه هاتان الآيتان ، كما يعارض أيضا الوضع على نحو ما جاء في التعبير القرآني : (( **الطلاق مرتان** )) فالمرتان للطلاق هما فرصتا المراجعة وإعادة تقييم العلاقة الزوجية من جديد . ولذا : الوضع بعد المرتين هو ( **فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان** )) (١) ينهى معاودة التقييم بحيث لا تحل الزوجة لزوجها الا بعد أن تنكح زوجا غيره ، لقوله تعالى :

(( **فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره** )) (٢) . . إذ انها الآن بانت من زوجها بينونة كبرى . . أي أن الزوج استنفد كل فرصة من فرصتي المراجعة ولم يرجعها الى عثرته فهو مصر على الفرقة اذن . وشأنه الآن أن لا تباح له الزوجة بعقد جديد عليها دون حاجة الى أن تنكح غيره ، كما تباح لمن طلق مرة واحدة ولم يراجع زوجته في عدتها فانتهت فبانت بينونة صغرى . لأن الثاني لم يبد اصراره على الفرقة على نحو ما أبداه الأول . وعدم جواز معاودة الزوجة لزوجها ، بعد البينونة الكبرى الا بعد أن تنكح زوجا غيره . . . يعتبر في واقع الأمر انذارا للزوج بأن لا يرتكب حماقة ما في الطلاق ، وأن عليه أن يزن الوضع كله وزنا لا يحس فيه بندم اطلاقا ، اذا أصبحت زوجته بائنة منه ولا تحل له الا بعد نكاح رجل آخر خلافا لايها . وذلك أيضا يجعل من الطلاق حلا لازمة استعصت على الحل بالتراضي والبقاء معا . كما يجعل منه ضرورة حتمية للمحافظة على حياة فردين وعلى إنسانيتهما ، دون أن تمتهن أو تستغل .

وأما ما يخص الزوجين معا في الآيات السابقة فهو ما اشارت اليه هذه الآية :

(( **ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة** )) (٣) .

فالتساوى في الحقوق والاعتبار البشري أمر مقرر لكل منهما لا خلاف فيه .

فاذا كان للمرأة الحق النام في استيفاء المهر كله . . فان للرجل الحق كذلك في قبوله أو قبول بعضه ، اذا افتدت به المرأة نفسها واختلعت منه وانتهت عقد الزوجية .

(٢) انظره : ٢٣٠

(١) البقرة : ٢٢٩

(٣) البقرة : ٢٢٨



واذا كان على الزوج أن يطلقها لعدنها نفاذا لأذى يصيبها ، أو اذا كان عليه أن يبقيها في مسكنها حماية وتوفيرا لها ، فان عليها أن تقترب من ثلاثه غرؤ ، وان لا يكف ما في رحمها مما خلق الله وفاء لحق الرجل في النسب .

«والدرجة» السى للرجل - فبما جاء في الآية : « **والرجال عليهن درجة** » (١) ليست درجة القوامه والوصاية انما هى درجة : « الاحسان » التى تنتظر منه فى المعاشرة الزوجية وفى معاملته لطلقته .. هى درجة الحسن والتهديب فى المفارقة .

واشار القرآن الكريم الى هذه الدرجة التى للرجل فى كبر من النعقيات فى الآيات السابقة التى حددت الصورة الاسلامية للطلاق على الخصوص :

(( ... او تسريح باحسان )) (٢)

(( ... ذلكم اذكى لكم واطهر )) (٣)

(( ... حفا على المحسنين )) (٤)

(( ... وان تعفوا اقرب للتقوى )) (٥)

(( ... متاع بالمعروف ، حفا على المتقين )) (٦)

... فاذا قالت الآية : « **والرجال عليهن درجة** » — أى يجب ان يكون للرجال الذين هم ازواج وقد استقلوا بحق الطلاق فى هذا اتوقت بالذات ، درجة ازيد من المائلة والمساواة فى الحقوق والواجبات ... درجة تجعلهم فى هذا اتوقت بالذات ، أكثر انسانية .. لا يقيمون الحق بالحقوق والواجبات . اذ وضع الأزواج بالنسبة لاختصاصهم بحق الطلاق والفرقة ... يتطلب منهم أن يدعوا زوجاتهم السابقات يحسن بانسانية فى معاملتهن ... يحسن بان عدم التوافق بين الطبيعتين الفرديتين هو وحده الذى استلزم الفرقة ولم تكن الفرقة بسبب فى انفسهن ، أو عيب فى خلقهن ، أو دماة فى اشكالهن ، مما من شأنه أن يؤخر ويؤذى النفس ويفرض العزلة ، أو انبرم من انحياء عليهن .

ان المرأة المطلقة تريد ان تشعر ، وقد طلقت ... ان زوجها لم يكن مائبا عليها ، ولا مستعليا فوقها ومجحفا بحقها ، ولا مبخسا لقدرها ، وهى لن تشعر بذلك منه الا اذا أدركت : « التفوق » فى الانسانية فى معاملته اياها .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(٤) البقرة : ٢٣٦

(٦) البقرة : ٢٤١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢

(٥) البقره : ٢٣٧

والتفوق في الانسانية ليس في صنع الصلف ، ولا في القطيعه ولا في اىذاء الغير نفسيا ، وان لم يخرج ذلك عن دائرة الحق . . . التفوق في الانسانية . . . هو درجة انسان على انسان في حسن المعاملة وحسن الريادة : « يا ايها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم ، واذا قيل فانشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير » (١) .

وايمان الانسان بالله ، وعلمه ، هما أساسا الاحسان عنده ، وهما أساس تفوق انسان على آخر .

الذى يجعل بعض المفسرين يذهبون الى تفسير قوله تعالى هنا : « وللرجال عليهن درجة » (٢) لقوامه الرجل ووصايته على المراه مما يجعلها أدنى منه هو : عزل هذه الآية عما قبلها وعما بعدها والوقوف بمعناها عند حد مدلولها اللفظي .

وأمة المسلمين المتأخرين ، وضعفهم ، وبعدهم عن كتاب الله . هو في عزلهم كلام الله بعضه عن بعض ، وفصلهم مبادئه بعضها عن بعض ، وبذلك يربطون بمدلولات الالفاظ ، كما تحددها القواميس ، لا كما يحددها جو القرآن ، وروح القرآن واعجاز القرآن ، وتفرد به بأنه : من الله ، وانحكم عليه الله وحده ، على نحو ما أوحى به .

وليس للمؤمن الا أن يستلهم القرآن ، وأن يستوحيه ، وعندئذ يلهمه الصواب ، ويوحى له بمنطق الفطرة الصافية ، التي ابتعدت عن حجاب الصنعة والتكلف ، وعن تأثير المذهبية البغيضة ، والتبعية المشركة .

. . . على أن تفوق الرجل على المرأة في الخصائص الانسانية امر مطلوب في ذاته لضمان حسن المعاشرة الزوجية كما هو مطلوب لحسن المفارقة حتى السواء . والتفوق في الخصائص البشرية كما ذكر بعيد كل البعد عن الغلظة في المعاملة وعن مجافاة الطبع ، وعن سوء التقدير في الاعتبار وعن النظرة الدنيا للمرأة .

واذا كان جو هذه الآيات التي وردت في الطلاق بقرر الحاجة الى « التفوق » في جانب الرجل عند انفارقة كي يخف وقع أمرها على زوجته . . . نان بقاء الزوجية قبل الفرقة مرتبط الى حد كبير بوجوده ونحققه في صفات الرجل الزوج .

اذ طبيعة المراه تنادى بهذا التفوق وتحتاجه في الرجل في العلاقة

---

(٢) البقره : ٢٢٨

(١) المجادله : ١١

الزوجية ، قبل ان يعبر عن نفسه في خصائص الرجل عند معاملته لزوجته . ولا تختلف هذه الطبيعة لديها في وقت دون وقت ولا في عصر دون آخر ولا في حالة بدواة وتختلف عن حالة تحضر وتحرر . لأن الأمر ذاتي ، وليس عرضيا لديها .

ففى تقرير رسمى قدم الى حكومة « بون » في ألمانيا الغربية ونشرت ملخصه صحيفة « التيمس » اللندنية في عدد الأحد انصار في ٣١ يوليو سنة ١٩٦٦ وهو موضوع دراسة الآن للبرلمان الألماني ، عن وضع المرأة الألمانية جاء فيه أنها تطلب في زوجها « النفوق » عليها .

كما تطلب اعتداده وثقته بنفسه بجانب الألمعية وشرف المعاملة . وقد نشرت الصحيفة نحت هذا العنوان : « سيدة البيت يجب أن تقوم الآن بالعمل خارج المنزل كما تشاء » ، ولخصت مضمونه على النحو التالي (١) :

ان الأنسة العجيبة صاحبة السيقان الطويلة ، التى تعتبر حاليا في ابولايات المتحدة مقدمة تقدما كبيرا كبثل للمراه الألمانية في سنة ١٩٦٦ . نأخذ صيحة جديدة في تقرير من ثلثماية صفحة تنشره وزارة الداخلية الألمانية .

« والتقرير يوضح : ان معظم النساء الألمانيات المستغرات في سمل المنزل واللائى على صلة وثيقة بالمطبخ أو المكنسة ، والأطفال . . . اضطررن الآن للخروج وللعمل كى يحتفظن بدخل للأسرة يتراوح ما بين خمسة عشر وثمانية عشر جنيها في الأسبوع ، بالإضافة الى الدخل المستمر للزوج الذى هو سعيد بكسب زوجته وفي الوقت نفسه ينتظر منها ان تقوم بكل عمل المنزل وتعد له الطعام ليكون جاهزا عند حضوره الى المنزل .

« وأكثر من نصف السيدات الألمانيات المتزوجات يعملن خارج المنزل . . وهو رقم لم يتجاوزه بلد آخر سوى روسيا ، وألمانيا الشرقية ، وانغسا .

« والتقرير الذى يلقى ضوء التغاضى وعدم الرعاية للعلاقة بين الألمانيات وأزواجهن من المهد الى اللحد . . . هو موضوع مناقشة في البرلمان الألماني وربما توصل المناقشة الى تشريع يرسم الخطوط لتخفيف العبء من على كاهل النساء العاملات وذلك : بجعل اليوم المدرسى يوما كاملا ، والاكتار من مدارس الأطفال ، ودور الحضانة للعاملات .

« وهناك احتمال آخر يمكن أن تقوم به الحكومة وهو تربية الأزواج الألمان على التقليل من الأنانية والاكتار من المساعدة في الأعمال المنزلية .

---

(١) لمراسل الصنداي تايمس اللندنية ( Antony Terry ) من « بون » يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٦٦ .

« وبالرغم من تقدم التشريع الاجتماعى فى ألمانيا الغربية الذى يكفل المساواة فى الأجر عن العمل بين الرجال والنساء ... فان التقرير يبرز مفارقات واضحة تباشرها بعض المصانع الألمانية فتدفع للنساء أقل من الرجال ، بدعوى أنهن يقمن بعمل خفيف .

« والاختبارات التى أجريت فى ألمانيا فى الوقت الحاضر توضح أن الرجال الألمان ما زالوا يضعون فضيلة العمل النسوى بالمنزل فى قمة الفضائل التى يطلبونها فى الزوجة . تلك الفضائل التى هى : الثقة بالنفس والحنان ، والتدبير ، والذكاء ، والأمومة ، والجاذبية والطاعة .

« ... كما توضح هذه الاختبارات من جانب آخر : أن المرأة الألمانية تتمنى رجلا له اعتداد وثقة بانفس ، ألمى ، شريف فى المعاملة ، وأخيرا مفنوق على زوجته .

« ... كما ترى الإحصائيات الواردة فى التقرير أن نسبة من عدد الرجال ٥٦ ٪ تزيد على نسبة السيدات ٤٥ ٪ / تطلب فى قانون الطلاق فى الدولة أن يتشدد القانون أكثر ، حيث أن « الزنا » (١) قد أصبحت له عقوبة خاصة به ، وهى الحبس مدة ستة أشهر » .

فهذا المجتمع الألمانى الغربى المتقدم حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا والذى تحررت فيه المرأة والرجل على السواء بحيث أصبح كل منهما لا يرى بأسا فى مباشرة الزنا وأنه ليس فيه ما يعرض العلاقة الزوجية أو يشين وضعها — تصر فيه المرأة على طلب « تفنوق » الرجل كما يصر الرجل على « طاعة » المرأة ، مما يدل على : أن طبيعة المرأة فيها فراغ لا يشغله إلا تفنوق الرجل ، وأن طبيعة الرجل فيها فراغ لا يشغله إلا طاعة المرأة .

● ... وأخيرا ما جاء فى آيات الطلاق السابقة مما يخص الزوجة ، فهو محافظتها على حق الزوج فى ولده ونسبه ، حتى لا يختلط بنسب آخر ، إذا ما تزوجت لفر تطلقها منه ، قبل أن تتأكد من خلوها من الحمل .

وهنا ينحصر الطلاق فى الإسلام ليكون وسيلة تقرها الطبيعة الإنسانية الخالية من التعقيد وتجعل منه حلا لمشكلة استعصت وهى مشكلة متوقعة .

---

(١) القصد من التشدد فى أمر الطلاق بسبب جريمة الزنا : أن لا يصبح الزنا من قبل الزوج أو الزوجة سببا رئيسيا فى الطلاق كما هو الوضع الآن ، اكتفاء بعقوبة الحبس عليه . وهذا الاتجاه نحو الزنا كسبب من أسباب الطلاق الثلاثة فى الدول المسيحية التى تبيح الطلاق يشبه اتجاه الدانيمارك فقد ألغته كسبب فى الطلاق .

لأن الطباع البشرية اذا كانت مجانسة في الخصائص الانسانية فهي سميكة بعضها عن بعض في الفروقات الفردية .

وهذه الفروقات الفردية هي التي نجعل التوافق بين طبيعتين ، زواجا بين نفسيهما ، أمرا لا نحقق الا على اهدار كرامة أحدهما أو فناءه .

خضع الاسلام الطلاق : من معاني الضغط والاكراه ..

.. ومن تأثير المادية النفعية ..

.. ومن التحكم به لا يذاع المرأة والاضرار بها ..

وجعل منه مبدءا انسانيا كريما في مباشرته ، وفيما يتبعه من معاملة .

### ... الخلع للمرأة :

واذا كان الاسلام جعل الطلاق حقا خاصا بالرجل : له أن يمارسه مباشرة وله أيضا أن يفوض فيه زوجته .. فقد جعل للمرأة « الخلع » حقا تقى به نفسها من ضرر المعاشرة مع زوجها ، وتنهى عن طريقه احساسها بكرهته .

... وهو حق لها وحدها كذلك باعتبارها أحد طرفي عقد الزوجية دخلت فيه مختارة غير مكرهة ، وبقى فيه كذلك حرة ذات مشيئة ، تجنب نفسها وشريكها في العقد الضرر ، ويجنبها هو كذلك الاضرار بها .

ان أي عقد من عقود المعاملة يربط بين طرفين .. من طبيعته أن لا يظل مستمرا ويؤتى الأثر والمفعول الا طالما لم يصل عن طريقه أذى وضرر لأحد الطرفين . فان سبب ضررا لأحدهما أو لهما معا .. فيعتبر في حكم المنتهى . والفرق بين عقد وآخر هو : في طريقة التعبير عن الانهاء .

والخلع من جانب الزوجة : هو أن تعطى زوجها بدلا وعوضا لا يتجاوز المهر بحال نظير الفراق منه . وقد جاء الاذن بذلك في بعض آيات الطلاق السابقة في قوله تعالى :

« ... ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ، الا أن يخافا الا يقيما حدود الله ، فان خفتن الا يقيما حدود الله ، فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) .

... فقد رفعت الآية الحرج على قبول الزوج مالا من زوجته في مقابل الفرق بينهما . واذا كان التعبير الذي جاء في الآية بلفظ المثني : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » .. لكن المقصود أولا وبالذات هو الزوج . اذ ذلك في

---

(٢) البقرة : ٢٢٩

مقام الاستثناء مما حرم عليه من الحصول على مالها عن طريق حملها على ذلك ،  
مما جاء في آيات النساء في قوله : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا  
النساء كرها ، ولا تعضلوهن لتذهبن ما أتيتكم بهن (١) وكذا في  
قوله : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتكم أحداهن قطارا فلا تأخذوا  
منه شيئا » (٢) .

... ولم يكن استثناء على سبيل الحقيقة ، لأن المال الذي يحصل عليه  
الزوج بناء على طلب الزوجة ورغبتها في الفرقة منه ، لم يكن عن طريق حملها  
عليه ، وإنما برضاها دون تدخل منه . والذي منعه القرآن هو : الإكراه  
والحمل من جانبه لاعطاء المال من جانبها والحصول عليه من جانبه .

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز للزوج الحصول على مال تتقدم  
به الزوجة للفرقة منه ، وفيه شائبة إكراه لها عليه بصورة ما من قبل زوجها .  
ويدل بالتالي على أن : « الخلع » الذي قبله الإسلام من أنواعه المتعددة  
التي كانت موجودة في الجاهلية هو : ما كان متمحضا عن رغبة المرأة  
وحدها ... على معنى : أنه لم تكن لارادة الزوج دخل فيه .

ويشرح ذلك ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية ابن ماجه :

« أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم : فقالت : والله  
ما أعتب على ثابت بن قيس بن شماس — في : دين ولا خلق . ولكني أكره  
الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضا . فقال لها النبي : أتريدين عليه حديثه ؟  
قالت : نعم .

فأمره رسول الله أن يأخذها ، ولا يزداد » .

ويتميز الخلع لذلك عن الطلاق : بأن عدم الرغبة في البقاء في عقد  
الزوجية ، هو من جانب الزوجة وحدها .

والحديث هنا ، فيما نص عليه من : رد الحديقة ، التي كانت مهرا  
لجميلة بنت سلول وعدم الزيادة عليها كمهر ... يحدد ما تقتدى به الزوجة  
نفسها عند الاختلاع ، مما جاء في قوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيها  
افتدت به » .

... وبدل أن كان المال الذي يؤخذ من الزوجة في الجاهلية لتفدى به  
نفسها مطلقا ليس له حد أقصى ، قد يتجاوز المهر في كثير أو قليل ... أصبح

(٢) النساء : ٢٠

(١) النساء : ١٩

محرمًا على الزوج في الإسلام ، أن يأخذ من زوجته عند الافتداء أكثر مما دفعه لها مهرا (١) ..

وبذلك منع الإسلام الاستغلال في هذه الحالة التي تضطر فيها الزوجة إلى الافتداء برغبتها الخاصة ، وفي غير تأخير من زوجها عليها . . بجانب ما منعه من استغلال ، إذا كان الزوج مكرها . ولم يبق من صور الخلع في نظام الإسلام إلا تلك الصورة البعيدة عن الانحراف والاستغلال ، والتي هي الوسيلة مع ذلك للزوجة للتخلص مما تكره في الحياة الزوجية مع زوجها .

والسؤال الآن :

هل الخلع ملزم للزوج ؟

... هل الخلع يأخذ طريقه في التنفيذ لصالح الزوجة ، كما يأخذ الطلاق طريقه في التنفيذ لصالح الزوج ؟ بمجرد أي منهما كحق للزوجة أو الزوج ؟ ..

... هل تعتبر الزوجة خالية وبائنة بمجرد أن تعلن عن كراهيتها لبقاء في الحياة الزوجية ، ومعبرة عن ذلك بالافتداء ؟ .

إن الطلاق ملزم للمرأة والرجل معا ، بمجرد النطق بلفظه مع قصد إليه . ولا يؤخذ فيه رأي الزوجة وهو يقع وينفذ عندئذ ، تخليصا للزوج على الأقل مما يكرهه ويبغضه في الحياة الزوجية مع زوجته .

والخلع يجب أن يكون كذلك أيضا ، لا يتوقف الإلزام به على رضا الزوج ، فضلا عن قيامه بالطلاق بعد القبول . والحديث في روايته السابقة ، مع ما يروى في حديث حبيبة بنت سهل ، عند مالك الموطأ ، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي . فقال النبي لثابت : خذ منها فآخذ ، وجلست في أهلها . . . يؤكد أنه يستلزم نتيجة من الفرقة والفسخ ، دون حاجة إلى الرجوع إلى الزوج إطلاقا ، طالما افتدى به في حدود المهر .

والرسول عندما طلب من « ثابت » أن يأخذ ما كان قد أعطاه مهرا لزوجته عند عقد الزواج ، لم يكن بطلبه منشئا حكما جديدا يضاف إلى خصائص الخلع . لأن الخلع كالطلاق ينطوي على التعبير عن كراهة في الاستمرار في

---

(١) يحكى صاحب المختصر النافع في فقه الشيعة الإمامية : أن ما صح أن يكون مهرا صح فدية في الخلع ولا تقدير فيه . بل يجوز أن يأخذ منها زائدا عما وصل إليها منه والشرط أن تكون الكراهية منها خاصة صريحا .

المعاشرة الزوجية ، والفرقة عن طريق الخلع أو الطلاق هي للتخلص من هذه الكراهية وعدم الاستمرار في الحياة الزوجية .

فاذا لم يتم التخليص بسبب الكراهية عن طريق الخلع ، كان الوضع من جانب الزوج امساكا للضرر والعدوان ، وقد نهى القرآن الكريم عن الامساك للضرر في قوله تعالى :

« **واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف ، أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه** » (١) .  
تم في الوقت نفسه يخرج الوضع حتما على الأقل عن الامساك بالمعروف الذي طلبته الآية الأخرى : « **الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان** » (٢) .

والجانب في العقد الذي يتصور فيه انه يمسك للضرر والعدوان ، ولم يمسك بمعروف عندئذ في حال الخلع هو الزوج . ولذا كان أمر الرسول « **لنابت** » في الحديث السابق بأخذ ما أعطى تنفيذا فقط لما نهى عنه الله من الامساك للضرر .

فاذا توقف الخلع على طلاق الزوج ، كما يراه بعض الفقهاء فقد انتهت فاعلية الخلع ، كحل الأزمة الزوجية مع زوجها في حياتهما المشتركة . على انه يجب أن تبقى فاعليته مستقلة عن فاعلية الطلاق والا كانا طريقا واحدة وتعددتها بحسب اللفظ أو الوضع . فانزوج عندئذ وحده هو صاحب الحق فيهما معا ، ويعود الأمر الآن الى أن يتاح للزوج ، الذي لم يكره المعاشرة الزوجية مع زوجته أن يمسك زوجته وهي كارهة لمشاركته في هذه الحياة .

فاذا طلقها الآن تنفيذا لقوله تعالى : « **ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا** » ولقوله كذلك : « **فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان** » . . . فما معنى أن يهلك الرأي الأول في الخلع كما ملكه بادئ ذي بدء في الطلاق ؟ ثم يحمل نفسه في الوقت ذاته على الطلاق تفاديا للمحذور ؟ .

ان الأمر ليس « **مركزية** » لحق الفرقة وفصل الحياة الزوجية لن يكون له هذا الحق ؟ وأنه الزوج : لأن الرجال قوامون على النساء ؟ .

ان الأمر هو أمر الضرر . . ومن المتضرر من الزوجين . فان كان المتضرر هو الزوج فالطلاق وسيلة للتخلص منه .

وفي نظير : انه أعطى الآن حق التخلص من تضرره بالعشرة الزوجية عن طريق الطلاق ، حرم عليه أن يأخذ شيئا مما جعله مهرا لزوجته .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(١) البقرة : ٢٣١



وان كانت المتضررة هي الزوجة ، فلها أن تختلع فتفدى نفسها بما لا يتجاوز المهر الذى أخذه من زوجها .

وقى نظير : أنها أعطيت حق الخلع كوسيلة تتخلص بها من الضرر بالمشرة الزوجية أبيع للزوج أن يأخذ ما أعطاه مهرا أو مقداره .

وهنا لم يوجب الاسلام على المرأة التنازل عن ما كان لها مهرا لصالح زوجها اعتمادا منه على « الدرجة » التى ينتظر من الرجل أن يبلغها فى معاملة زوجته عند الفراق وهى درجة الانسانية . . . . درجة التسامح والاحسان ، مما يذكره قوله تعالى : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) . . وقوله : « أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ، وإن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

.. . فالدرجة فى الآية الاولى ، والفضل فى الآية الثانية تعبيران عن المستوى الكريم الذى يجب أن يكون عليه الزوج فحسب ، عندما يفارق زوجته وتفارقه بسببه أو بسببها . . ومقتضى هذا المستوى الانسانى الكريم : أن لا يأخذ الزوج منها وان كان حقالة ، وأن يعطيها ولو لم تكن صاحبة حق يتعلق بما يعطى . . ومقتضاه أن يزيد عن المائثة فى الحقوق والواجبات . وهذا هو الاالىق بـ « القيادة » التى هى له من ذاته ، وخصائص طبيعته .

واذا لم يكن الخلع حقا مطلقا للمرأة وخاصا بها على نحو الطلاق للرجل ، واختصاصه به . . فليست هناك مماثلة فى الحقوق والواجبات ، التى نص عليها فى قوله : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » .

.. . واذا قيل عندئذ : ان تكملة هذه الآية . . « وللرجال عليهن درجة » تفيد : أن حق الطلاق والخلع معا ضمن هذه الدرجة التى يتميز بها الرجال على النساء . . . . واذا قيل ذلك . . . فقد اختل التوازن بين الزوج والزوجة ، فيما لهما من حقوق وفيها عليهما من واجبات . لأن ما يطلبه القرآن دائما من : « درجات » . . وما يعبر عنه من مميزات فى الفضل . . يطلبه فيما هو فوق العدل والتوازن . . أى فيها هو « الاحسان » .

اذ فى قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (٣) . . . جعل « الاحسان » غير العدل . ومعنى ذلك : أن القاعدة الأساسية فى المعاملات هى : العدل ، وأن التمييز بين الأفراد فى قيمهم واعتبارهم فيما بعد هذه القاعدة الأساسية فى الاحسان .

(٢) البقرة : ٢٣٧

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) النحل : ٩٠

ومتقتضى التوازن والعدل أن تكون حقوق النساء والرجال متوازنة ومتعادلة ، وأن تكون واجباتهم كذلك متعادلة ومتوازنة . وهذا التوازن والتعادل ، حسب الطاقات المستمدة من طبيعتى النوعين .

... وليس من المعقول أن يقال :

أن حق الزوجة في الخلع لا تستطيع بحسب طاقتها الانسانية أن تمارسه ، ومن أجل ذلك يضاف الى الرجل ، فهو أقدر على ممارسته .

هل المرأة لا تستطيع أن تدرك الضرر ؟ هل لا تستطيع أن تعبر عنه ؟ إذا لم تستطع ذلك فلماذا يؤخذ رأيها أو أذنها في الزواج ؟ .

... إذا كان دافع الكراهية في العشرة الزوجية يضخم من انفعالاتها وبالتالي يقلل من وزنها للموقف في العلاقة بينها وبين زوجها . فلا يقل عن هذا الدافع دافع الرغبة في اتمام الزواج مع من تختاره زوجا لها . وربما يزيد دافع الرغبة في تحقيق أمل ، وهو الأمل القوي والرئيسي في حياة المرأة - في تضخيم العواطف لديها ، فلا ترى معها مكان الإدراك والعقل ، عندما تختار وتأذن في الزواج به .

أن رضاء الزوج في الاختلاع هو فقط في دائرة ما تفندى به الزوجة نفسها من المال هو أقل من المهر أم هو مساو له ؟ فإن هي عرضت بادئ ذي بدء ما يساوى المهر فلا حاجة الى رضاه وأذنه ، ويجب نفاذه ... على معنى : قبول الزوج لما يأخذ والفرقة بينهما .

وأذن ترتب أثر الخلع من الانفكاك والخلاص فلا شأن له برضاء الزوج ، أو بإرادته أو بعدم إرادته أيها ، اطلاقا . أن هذا الأثر يتم من ذاته . إذ هو فسخ لعقد الزوجية . شأنه شأن الظهار والإيلاء ، والبهتان . فكل منهما يقضى الى الفرقة البائنة عندما يحل الأجل المضروب للانتظار ، وألا لما كانت هذه الأوضاع صورا مستقلة للفرقة في الزوجية .

والشيعة يرون : أن لا رجعة للخالع في العدة الا اذا رجعت الزوجة عن البذل . فإذا لم ترجع عن البذل افتقر الأمر الى عقد جديد في العدة أو بعدها ... مما يدل على وقوع أثره دون حاجة الى رضاء الزوج وأذنه .

وابن عباس من جملة القائلين بأن الخلع فسخ .

... بينما ابن القيم يقول مدلا على أنه فسخ أيضا :

« والذي يدل على أنه ليس بطلاق - وأنه فسخ لعقد الزوجية بدون إرادة الزوج أنه تعالى رتب على الطلاق ثلاثة أحكام كلها منفية عن الخلع .

« أحدهما : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .  
« الثانى : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ،  
الا بعد دخول زوج وأصابة ،  
« الثالث : أن العدة ثلاثة قروء بخلاف المختلعة فان عدتها قرء واحد(١) .  
« وقد ثبت بالنص والاجماع : أنه لا رجعة في الخلع » .

... والمنطق يدعو أيضا الى عدم الرجعة ، لأن مطالبة الزوج بالرجعة  
في قوله تعالى : « **وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلاحا** » (٢) .  
إرضاء للزوجة ورعاية لجانبها . وهى في الخلع كارهة لزوجها فلا يستقيم  
أمر الرجعة مع كراهتها إياه وبغضها للعشرة الزوجية .

وقول الشيعة السابق في جواز الرجعة للزوجة في الخلع قائم على  
القياس على الطلاق : فحق الطلاق للرجل ، ويمكن أن يتنازل عنه بالرجعة .  
كذلك إذن حق الخلع للزوجة ، ويمكن أن تتنازل عنه بسحب البذل .  
ولأن الخلع بناء على طلب الزوجة ، وليس كالطلاق للرجل . . . فأنه  
يقع في أى وقت ولا يشترط فيه أن يكون للسنة « أى في الطهر » بل يجوز أن  
يكون في حيض . . ويقول بوقوعه في الحيض من الفقهاء من لم يقل منهم بوقوع  
الطلاق في الحيض .

وذلك أيضا هو المعقول . لأن عدم وقوع الطلاق في حيض المطلقة قصد  
منه دمع الاضرار بطول المدة للعدة . ولأجل ذلك رأى تقصيرها ما أمكن ، عليها  
تجد زوجا آخر ، فلا يمتد بها الوقت في غير زوجية .

وأما المختلعة فلأنها كارهة . . . من مصلحتها أن لا يؤجل وقوع انفرة  
بينها وبين زوجها ، بسبب كونها في حيض .

وإذا جوز جمهور الفقهاء للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر من المهر ، اعتمادا  
على الطلاق في قوله تعالى : « **فهيما اتفقت به** » (٣) . . . فان ذلك أيضا وقوف  
بالفقه واستنباط الأحكام عند حد اللفظ ودلالاته الوضعية دون اعتبار أساسى  
لجو الموضوع كله . إذ لو نظر الى ما تطلبه الآيات القرآنية في معاملة الزوجة  
عند الفرقة منها ، لوجب نحريم أن يأخذ الزوج في الخلع أكثر من المهر . لأنه

(١) كما جاء في حديث الربيع بنت معوذ « أنها اختلعت على عهد الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأمرها ، أو أمرت بحيضة واحدة » في رواية  
الترمذى .

(٣) البقرة : ٢٢٩

(٢) البقرة : ٢٢٨

لا يكون محسنا عندئذ في تسريحه للزوجة ، ولأنه يستعيد كذلك وضع الجاهلية في استغلال المرأة .

\* \* \*

ومجمل ما طلبه الاسلام في الزوجية من بدايتها الى نهايتها ، امران ، وواجه بهما الرجل .

القضاء على استغلال المرأة استغلالا ماديا في أية صورة ، على الاطلاق .  
ثم عوضا عن هذا الاستغلال الاحسان في العشرة ، وعند الانفصال على السواء . والاحسان هو وضع انساني في المعاملة فوق التقابل والمبادلة . . . فوق المماثلة في الحقوق والواجبات . . . انه اعطاء أكثر من الأخذ . . . وانسانية أكثر من المادية .

وعلى هذين الأمرين رسم الاسلام اطار العلاقة بين الرجل والمرأة . وفي هذا الاطار تبدو واضحة :

( ١ ) حرية الزوجة ، كحرية الرجل ، في اختيار الدخول في الزوجية .

( ب ) وحقوق المرأة وواجباتها كحقوق الرجل وواجباته في المعاشرة الزوجية حسب طبيعة كل منهما .

( ج ) تمتع المرأة بحق انتهاء الزوجية عن طريق الخلع ، كما يتمتع الرجل بهذا الحق عن طريق الطلاق .

( د ) ابعاد المال كلية ، كعنصر في الارتباط أو الانفصال في دائرة الزوجية . وتحكيم الطبيعة الانسانية وحدها ، ككل ، يتكون من بدن ونفس ومن شكل يحس وسلوك عملي يطبق .

\* \* \*

وبهذا في نطاق الأسرة صفى الاسلام رواسب المجتمع السابق ، وهى رواسب المادية النفعية . . ووضع بدلا منها اعتبار الانسان وقيمه ، موضع المال واغرائه ، في كل جانب من حياة الانسان . وفي مقدمة الجوانب : علاقة الرجل بالمرأة وبناء الأسرة .

وما جاء به الاسلام في نظام الأسرة يعتبر اذن ثورة على المادية النفعية الاستغلالية . ولذا يطلب الاسلام بوم يدعو المجتمع الى سيادة الانسانية . . . ان يحافظ القادة في المجتمعات على القيم الانسانية ويطلبونها قبل القوة المادية .

فان هم طلبوا القوة المادية وحدها أو قبل القيم الانسانية . . . ان هم

طلبوا المستوى الاقتصادى واعتقدوا أنهم يحسنون بذلك صنعا للمجتمع قبل المستوى الإنسانى . . . فلا مكان فى مثل هذه القيادة للإسلام . والى مكان بها يومئذ العلمانية ، وللإلحادية الماركسية المادية .

\* \* \*

ان نظام الإسلام فى الزوجية يحمى المجتمع :

● من الطفولة غير الشرعية ، وهى الطفولة التى يحيط بها الخوف ، والاهمال ، والهروب من المسئولية فى المجتمع ،

● ومن الأمومة غير الشرعية ، وهى الأمومة التى تنشأ خلف الحجب فى المجتمعات ،

● ومن انتشار الزنا ، والأمراض السرية التناسلية عن طريقه ،

● ومن الفراغ العاطفى فى حياة الزوجين والأولاد فى الأسرة فى أى مجتمع ،

● ومن الضعف الناشئ عن ذلك فى المجتمعات .

. . . ولكنه اتجاه العلمانية أو اتجاه الإلحادية المادية الذى يخضع كل ما فى الحياة لغرور الإنسان وتخطيطه ، ويبعد الإيمان بالله وبما جاءت رسالته عن أن يكون ذا موضوع أو يعتبره مخدرا يخدر أفراد المجتمع .

ان العلمانية وكذا الماركسية الإلحادية تجربة فى المجتمع الإنسانى القائم، لم تنته بعد . ولكن شواهدا فى ظواهر المجتمع تبين سيادة المادية فى نظمها وتخطيطها ، حتى اذا اشتدت هذه الظلمة فى عتمتها ، واختلاطها بزغ فجر الإنسانية من جديد فى إيمانها وصفاء وجهها . . . وجاء دور الإسلام .

لقد كان حكم الجاهلية هو حكم الانطلاق الحيوانى . . . أما حكم الله فهو حكم المجتمع الذى خضعت فيه علاقات أفرادها للرعاية المتبادلة بينهم فى شأن : ما يجب ، وما يحق ، وما يعطى وما يؤخذ . . . انه حكم المدنية الإنسانية . « ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (١) .

والحضارة الغربية الصناعية المعاصرة تضيف الى ما ورثته من حضارة الرومان المادية اتجاهاتها العلمانية أو الإلحادية الماركسية ، وتزيد بذلك فاعلية المادية فى العلاقات الإنسانية ونظم مجتمعاتها وفاعلية المادية لبست أستخفافا فقط بالقيم الإنسانية . . . وانما هى قبل ذلك أعداد جو الحياة

---

(١) المائدة : ٥٠

البشرية للصراع والاحتكاك والقلق والخوف والاستغلال الشره الذى تسوده  
ظلمة الأنانية والفردية ، وان أعلنت شعار الاشتراكية أو الجماعية .  
وقى جو الصراع المادى لا يقوم ترابط نفسى فى أسرة ولا فى مجتمع ،  
وانما ترابط مادى ينتهى فور ضعف الحافز عليه أو الدافع نحوه .

ولم تفلح مسيحية الكنيسة فى علاج الأسرة : فى قيامها أو انقائها ، كما  
لم تفلح فى قيادة المجتمع وتنظيمه .. لأنها استسلمت فى جانب لمادية الحضارة  
الرومانية ، ولم تستطع الثبات امام علمانية الثورة الفرنسية بعد الرومان ،  
ثم امام المادية التاريخية الماركسية أخيراً على عهد الثورة الصناعية ... بينما  
فى جانب آخر وهو جانب الزواج ارتفعت فى برج عاجى وسكنت فيه لم تفارقه  
انى واقع الحياة وطبيعة الانسان كما هى وستظل الحضارة الغربية وسيزيد  
امرها بعد الثورة التكنولوجية ، متشبثة بالمادية وحدها ، ومن ثم موصلة انى  
الصراع والقلق والخوف . وتك سمات لمجتمع لا تسود فيه الانسانية ..  
واخوتها .. وروابطها .

\*\*\*



## الباب الثالث

# التكافل

- مقدمة •
- العمل والكسب (الحلال) أولاً •
  - ثم التكافل •
- تكافل الاسلام وعبادة الزكاة •
- التأمين •





## مقدمة

كان مجتمع الكنيسة في أوروبا وهو مجتمع القرون الوسطى... مجتمع الاقطاع والصدقات ، ومجتمع النبلاء والعبيد ، للنبلاء كل مصادر الثروة ، وهى ثروة الاراضى الزراعية وقتئذ... وللعبيد ما يتبقى من فترات مواعيدهم وما تجود به أيديهم .

والكنيسة اذ تبارك اذ ذاك للاقطاعيين نفوذهم وثرواتهم... تجمع عطاءاتهم وتوزع القليل أو الكثير منها على المحتاجين من العبيد والأزباج لأصحاب النفوذ والمال . وكان دور الكنيسة اذن دور الوساطة بين الغنى والفقر ، ومن يفيض عنه المال ومن هو بحاجة اليه .

... حتى جاءت الثورة الفرنسية في آخر القرن الثامن عشر ( ١٧٨٩ ) بشعارات الحرية... والاخوة... والمساواة . وأخذ فلاسفتها الاجتماعيون يبلورون صلات الأفراد في المجتمع ويؤكدون أنها صلات « عقد » و « اتفاق » . وعرف مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية بأنه المجتمع الانسانى الذى تنظم اموره فى الحكم والسياسة على أساس الحرية الفردية والاتفاق القائم عليها . ومن هنا كان النظام البرلماني يمثل « الضمان » لبقاء هذه الحرية الفردية كأساس لكل ما يتم تنفيذه باسم الدولة التى لا يتعدى دورها دور الذى يؤمر ويطيع . واستعاض مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية ، بناء على مبدأ المساواة ، عن صندوق العطاءات والتبرعات التى كانت تشرف عليه الكنيسة « بخزانة » الدولة . وخزانة الدولة هى التى ينتهى اليها ما يجمع من أفراد المجتمع عن طريق سلطتها التنفيذية مما كلفوا أنفسهم بدفعه ، لتحقيق مصالح اتفقوا على قيامها : كمصالح الدفاع عن الوطن ، والمرافق العامة . وعرفت الأموال التى كان أفراد المجتمع يكلفون أنفسهم بدفعها بعد اتفاق فيما بينهم وبعد أن تحصلها الدولة عقب اقرار الاتفاق عليها بـ « الضرائب » .

والضرائب اذن يراعى فيها أمران :

الأمر الأول... أن تكون هناك مصلحة يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع أو على الأغلبية الكثيرة منهم ، يحتاج تحقيقها الى مقدار معين من المال .

الأمر الثانى : أن يكون هناك اتفاق حر بين الأفراد الذين تعود عليهم منفعة هذه المصلحة على دفع المبلغ المخصص لها ، تقوم الدولة باسمهم جميعاً

بتحصيله وانفاقه في الغاية المستهدفة تحت رقابتهم . وطريق الاتفاق الحر على الضريبة ووسيلة الرقابة على صرفها هي المهمة الأساسية « للبرلمان » او لممثلي الأمة في نظام هذا الحكم الديمقراطي .

والبرلمان لا يكون معبرا تعبيراً صادقاً عن ارادة الأمة ورغبتها الحقيقية الا اذا كان انتخابه انتخاباً حراً غير خاضع لاي مؤثر حزبي سياسي ، ولا لاية سلطة تنفيذية قائمة بالحكم .

ويكاد مجمع « ما بعد الثورة الفرنسية » وهو المجتمع المعروف الآن بالمجتمع الديمقراطي او مجتمع الاقتصاد الحر — يتميز عن مجتمعات القرون الوسطى بأنه مجتمعات : « الضرائب » ومهما وصف بأى وصف آخر مميز له . . فانه في النهاية ذلك المجتمع الذى يخضع فرض الضرائب فيه لارادة الأمة كما يخضع انفاقها لرقابتها واشرافها .

واذا كانت الضرائب فيه تفرض بنسب على مبدأ « المساواة » أحد الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية وتحقق مصالح عامة مشتركة . . فان تلك المصالح مصالح مادية تدخل في الاطار الخاص بالدولة الذى انفردت به عن اندين والكنيسة كنتيجة للصراع الذى انتهى بقيام الثورة الفرنسية وأدى الى فصل الدين عن الدولة .

واذا كان نطاق المصالح الذى تفرض الضرائب لتحقيقها هو النطاق المادى او نطاق المنفعة المادية المشتركة . . . فليس الدين وليست رسالته مصرفاً من مصارف الضرائب . . وليس الفقر ولا العجز عن الكسب لتغطية الحاجة القائمة للفرد أو للأسرة . . وليست رعاية الأخوة في الوطن . . وبالتالي ليست العلاقات الانسانية بين الأفراد . . . من الاهداف التى توجه الضرائب اليها .

ومن هنا انعزلت العلاقات الانسانية الصرفة في المجتمع الحديث الذى قام بعد مجتمعات الكنيسة ، ثم في المجتمع المعاصر بعده الذى نشأ بعد الثورة الصناعية . . عن الخدمات والمصالح المادية المشتركة بين الأفراد .

وبقدر تعدد هذه المصالح يكون حجم الضرائب . . وبقدر اتساع نطاق الخدمات التى تكلف الدولة بأدائها للأفراد المجتمع . . . يكون اتساع مباشرة الدولة وتدخلها لصالح الأفراد في مجالات الأفراد .

والمجتمع المعاصر زادت أعباء الدولة فيه بعد الثورة الصناعية ، وبعد زيادة حجم التجارة ونمو السكان في المدن .

وبقيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ أصبحت الدولة كل شيء في

المجتمع ، وأصبح المجتمع الشيوعى ليس مجتمع ضرائب فحسب . . . بل مع ذلك مجتمع الاستثمار مباشر ومجتمع ملكية عامة لا تراحمها ملكية فردية مستثمرة بحال من الأحوال . ولم يعد مجتمع « عقد » و « اتفاق » ولا مجتمع ضرائب تقرر بناء على ارادة فردية حرة . . . وإنما صار الى مجتمع «وصاية» و «قوامة» وصارت الدولة تبعا لذلك ذات سيادة على المال وعلى الأفراد ، تفرض ارادتها وتقوم بالخدمات والمصالح المادية العامة . . . كما تقوم بالدموة الى الفكر الجديد الذى قام على أساسه المجتمع والدولة ، وهو الفكر الماركسى اللينينى .

وهذا الفكر الجديد فكر مادى قى كل جوانبه وأهدافه : يقيم الانسان بالانتاج المادى وحده ، وبالمنفعة المادية المتبادلة .

وعن وصاية المجتمع والدولة فى هذا الفكر الجديد للثورة الروسية الشيوعية ، تعددت صنوف الخدمات والرعايات المادية التى تؤدى للأفراد ، كما زادت أعباء الدولة وأصبحت انتاجية استثمارية بجانب أدائها الخدمات ، ذلك المجال الذى بقى وحده الاطار الذى تباشر فيه الدولة انديمقراطية مهمتها وواجبها فى مجتمعها الآن .

والدولة المعاصرة فى القرن العشرين : اما دولة انتاج وخدمات معا ، أو دولة خدمات فقط . . . اما دولة استثمار وخدمات وهى الدولة الاشتراكية ، أو دولة أداء مصالح مشتركة مادية وهى الدولة الديمقراطية . والمجتمع المعاصر : اما مجتمع عمال وعمل ، أو مجتمع ضرائب . . . اما مجتمع لا يملك افرادة الا العمل أو مجتمع يكلف افرادة بدفع الضرائب لتحقيق المصالح المشتركة بينهم . . . اما مجتمع تقوم الدولة بالوصاية عليه ، أو مجتمع هو صاحب الاشراف على الدولة . . . اما مجتمع تلغى فيه الأسرة والفردية ، أو مجتمع يبرز فيه كيان الفرد والأسرة .

وعلى كل حال : الدولة المعاصرة والمجتمع المعاصر هما دولة ومجتمع يستهدفان فقط الرخاء المادى . . . يستهدفان على الأقل الجانب المادى فى حياة الانسان . ومن أجل ذلك أى نظام فيهما . . . أى هدف فى مشروعاتهما . . . أى عمل من أعمالهما يقوم على المقابلة والمبادلة .

● تؤدى الخدمات فى المجتمع الديمقراطى مقابل الضرائب التى تحصل من الافراد .

● ويؤجر العامل فى المجتمع الاشتراكى مقابل ما يؤدى من انتاج ،

● ويعود على الفرد من الرعاية — سواء أكانت رعاية العجز

أو الشيخوخة أو الرعاية الصحية ... بمقدار ما يدفع نصيبه مقدما أو بمقدار ما يستقطع من أجره اليومي ... بمقدار الحصيلة المدخرة منه .

واختلاف نظم الرعاية الاجتماعية لا يمس الأصل المشترك لها الذي تقوم عليه ، في كل من المجتمع الديمقراطي والاشتراكي . وهو الأصل المادي الذي يتمثل في مبدأ « المقابلة » أي أن هذا مقابل ذلك .

ومن ثم فالمجتمع المعاصر بنظاميه لا يعرف التكافل القائم على مساندة المجموع للفرد والفرد للمجموع . وبدلا من ذلك يباشر نظام التأمين ضد صنوف الأضرار والعجز عن الكسب ، وهو نظام في تحليله الأخير يرجع للفرد وما يدفعه مسبقا ، أو ما يدخره لوقت الحاجة والعوز .

... يستحيل على المجتمع المعاصر بنوعيه أن يقر نظاما للرعاية الاجتماعية كنظام الزكاة في الإسلام . لأن مجتمع الضرائب وهو المجتمع الديمقراطي لا يقر ضريبة إلا لمصلحة مادية مشتركة يعود نفعها على دافعي الضرائب أنفسهم . أما المجتمع الآخر وهو المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي فلا يبيع الملكية الفردية الاستثنائية ، ولا ملكية الركاز والمعادن للأفراد ... وبالتالي ليس فيه أموال لأفراد تجب الزكاة في ثمرتها أو في أصلها ، إنما فيه عمل يعطى من الدولة وأجر يحصله الفرد على قيامه بالعمل . وأجر العمل قلما يتجاوز الكفاف والحاجة الشخصية للفرد نفسه .

ولكى يتضح الفرق بين نظام التأمين والرعاية الاجتماعية عن طريقه ونظام الزكاة ومدى تأثيره في تكافل المجتمع وتضامنه ... يجب تفصيل الأمرين والموازنة بينهما ، لا في مدى الحل والحرمة ، ولكن في مدى التأثير والفاعلية على بناء المجتمع الإنساني وتماسكه .

\* \* \*

## الفصل الأول

(\*)

### العمل والكسب "الحلال" أولاً .. ثم التكافل

« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » (١) .  
ان الصلاة في شريعة الاسلام لا تحول دون الانتشار في الأرض ،  
والابتغاء من فضل الله ...

فصلاة الجمعة على جلالها وقداستها لا ينبغي أن تشغل المسلمين عن  
الانتشار في الأرض والسعي في طلب الرزق ، ولا تستغرق من الوقت غير  
فترة قصيرة .

وإذا كان التعب والتجهد نافلة فالسعي في طلب الرزق فريضة تعنى  
بها ، « علم أن سيكون منكم مرضى ، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من  
فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (٢) .

والفقير في نظر القرآن هو الذي عجز عن العمل أو لم يجد السبيل اليه  
« للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ، لا يستطيعون ضرباً في الأرض ،

---

(\*) فصلنا القول في « سياسة توزيع الثروة » في الجزء الأول من كتابنا  
« الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ١ : ٣٥٠  
— نشر مكتبة وهبة بالقاهرة . وانما اقنضى بحث « التكافل » في الاسلام أن  
نقدم صورة مجلة لتنظيم الاسلام الاقتصادي .  
(١) الجمعة : ١٠ (٢) المزمل : ٢٠

يخسبهم الجاهل اغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس  
الحافا ...» (١) .

والاسلام قد جعل العمل حقا للفرد وواجبا عليه ، وحث رسول الاسلام  
على العمل واعان عليه واوصى بانقان العمل كما اوصى بالعدل في تقدير الاجر  
وانوفاء به ... وهكذا يكون الكسب ( الحلال ) للعامل الذي بذل جهده مقابل  
اجره . والكسب ( الحلال ) لرب العمل الذي لم يبخس العامل حقه ولم يكلفه  
فوق طاقته ..

لقد اودع الله في الكون موارد للثروة ، واودع في الانسان طاقة العمل ..  
وجاء الاسلام ففتح اعين الانسان على الكون الفسيح « ألم تر أن الله أنزل  
من السماء ماء فأنزلنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر  
مختلف ألوانها وغرابيب سود . ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه  
كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٢) . كما فتح الاسلام اعين  
الانسان على طاقاته الفكرية والتفسيية والحيوية كلها « وفي أنفسكم أفلا  
تبصرون » (٣) .

فالاساس الاول الذي يرسيه الاسلام في تنظيم مجتمعه ان يعمل الانسان  
ليأكل ... وتتابع احاديث رسول الاسلام ( ما أكل أخذ طعمنا قط خيرا من  
أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل  
يده ) ، ( ان الله يحب المؤمن المحترف ) ، ( من أمسى كالا من عمل يده أمسى  
مغفورا له ) وتتابع وصايا رسول الاسلام بالعدل في وفاء حق العائل  
( أعطوا الإجير قبل أن يجف عرقه ) . ومن الثلاثة الذين يخاصهم رسول  
الاسلام يوم القيامة ( رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره ) وفي  
نفس الوقت لم يغفل رسول الاسلام أن يلزم العامل واجبه ( ان الله يحب  
إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ) . وحين جاءه رجل يسأل اعطاه درهمين  
واوصاه ( كل بأحدهما واشتر بالآخر قنساً واعمل به ) ، وحين جاءه رجل  
آخز يسأل اعطاه قدوماً استكمل اعدادته له بيده وطلب من الرجل أن يعمل به  
وأن مانيه ليبلغه ما انتهى اليه أمره .

فلا عجب أن رأينا مجتمع الاسلام الأول : مجتمع المدينة ، يعرض فيه  
الأنصارى ساكن المدينة على المهاجر من مكة الذي ترك ماله فيها أن يشاكره  
ماله ، فيأبى المهاجر إلا العمل ويقول : « دلني على السوق » .

\*\*\*

(٢) فاطر : ٢٧ ، ٢٨ .

(١) البقرة : ٢٧٣

(٣) الذاريات : ٢١

ومن ثم : يقرر ابن خلدون في مقدمته ، مسئلهما روح الاسلام ونظامه :  
**« ... فلا بد في الرزق من سعى وعمل ... »** فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب وتمول ... فقد تبين أن المبادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الانسانية « وينعى ابن خلدون على المتبطلين المترفين الذين يأكلون من ثمار كدح غيرهم » أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعيم والترف ، فيتخذ من يتولى ذلك له ، ويقطعه عليه أجرا من ماله .. وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان ، اذ النقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث ... الخ « (١) » .

فالذين يظنون أن الاسلام هو تشريع الاحسان والصدقات وكفى ...  
**واهون !!**

والاسلام لا يجعل الفرد في كفالة الأسرة أو المجتمع أو الدولة الا ان عجز عن العمل ، أما لضعف فيه أو لامتناع لأسبابه ... وهنا يأتي دور التكافل .. أورد أبو يوسف في رسالة الخراج أن خالد بن الوليد ضمن عهده لرعاية دولة الاسلام فيما غلبت عليه من أرض « وجعلت لهم : أيها شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ... » (٢) .

\* \* \*

والاسلام حين يوجه الطاقة الانسانية للعمل والكسب ، يضع الأصول والقواعد التي لا تنطلق معها هذه انطاقة ابلية عدوانية مدمرة !

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في انماء المال أو تحصيله لأن أضرارها مؤكدة لو أتبعنا وهي في الوقت نفسه تغري بسلوكها وتدفع الى الأخذ بها لعدم الحاجة فيها الى جهد بشري ، بينما يتحقق بها انماء والزيادة في المال حتيا .. من هذه الوسائل : عدم أكل أموال الناس بالباطل ، عدم الافادة من أموال اليتامى والضعفاء ممن أموالهم تحت وصايتهم ، الوفاء بالكيل فيما يكال وبالوزن فيما يوزن والوفاء بالعهد حيثما اتفق ، عدم

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٣١٨ — ٣٢١ وقد عرضنا لأموال ابن خلدون في بحث « نظام الحكم والسياسة .. الثروة » في الجزء الاول من هذا الكتاب وعنوانه « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » .

(٢) أبو سيف : الخراج ص ١٤٤ « طبع المطبعة السلفية » .



مباشرة الربا . . . » فلم يكن للمال استقلال وانما وجوده تابع لوجود الانسان ونشاطه وهو اذن جملة نشاط الانسان : « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما اخرجنا لكم من الأرض » (١)

والاسلام يحظر وسائل تحصيل المال التي تنطوي في تحصيل المال او في انماؤه على استقلال الضعف الانساني من جانب وانعدام المجهود البشري من جانب آخر . . . وفي الربا يصبح المال — وليس طاقات الانسان مصدر حياة الانسان ، مع أن المال هو مجموع المجهود البشري وحصيلة انتاجه . والربا بجانب كونه استغلال ضعف ذي احاجه يحل الانسان الى مسننهك فحسب بدلا من أن يكون منتجا أصلا ومستهلكا في الوقت ذاته ، وتبعاً لذلك يسيع النطل والنعط ويقل الانتاج البشري . ولو استشرى أمره وصل الى الغاء الانتاج البشري كله ، ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم الا ليفنى غدا . ان الله قد ربط الناس بوجوده ، فخلقههم وكفل لهم الأرزاق « والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل ثمر دوزون . وجعلنا لكم فيها معاش . . . » (٢) والله الذي صنع ذلك سر نفسه الذي من الانسان من الكسب ووجهه الى السعي في الحياة من أجل معيشته ، وبسعيه جعل لنفسه مالا ، والمال اذن هو نتيجة المجهود البشري . والقرآن سمي حصيلة المال الذي هو ثمرة النشاط « كسبا » وأضاف الكسب الى البشر « ما كسبتم » اشارة الى أن الأموال تابعة لمجهودهم الخاص . . . » (٣)

والقرآن يعتبر الانسان مستخلفا على المال من قبل الله « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) . ويترتب على هذا الا يكون الفرد حرا بصورة مطلقة في التصرف في المال وتثميره بحيث يجوز له الاضرار بنفسه أو بالصالح العام ، بل عليه أن يلتزم في شئون المال — أي شأن فيه — جميع الحدود التي رسمها القرآن في تحصيله وانماؤه واغلاله وصرفه ومعيار الانفاق الخاص منه . فالانسان اذن موجه في شئون المال ، وملكية المال ملكية موجهة . وحدود التوجيه كما تصت الآيات صراحة عليها :

● عدم استقلال الضعف البشري في أي صورة ما بسبب المال ، وعدم اتخاذ المال وسيلة لاهداف الكرامة البشرية .

● عدم اكتناز المال والحيلولة دون تداوله في الصالح العام .

---

(١) البقرة : ٢٦٧ (٢) الحجر : ١٩ ، ٢٠ (٣) للتفصيل راجع الجزء الاول من كتابنا هذا : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٣١ وما بعدها . (٤) الحديد : ٧ .

● **عدم انفاق المال في فاحشة أو منكر مما من شأنه أن يضعف أو يلغى اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه ويستهدفها في بقائه .**

● **عدم السفه في التصرف فيه .**

● **احترام حق المصلحة العامة وحق أصحاب الحاجة فيه .**

● **تعلق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائدة عن حاجة من بيده المال في معيشتة .**

وحدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله ، والإنسان بإيمانه ألزم نفسه بها . فالإلزام بالسير وفق هذه الحدود في شئون المال **الزام ذاتي** ، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته ، فهو جزء من إيمانه ، وبعض من كل حياته . ولولى الأمر قبل أى فرد في الجماعة أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته هذا التوجيه، احتفاظا بحق المصلحة العامة فيه ورعاية لحق الله في ما ملكه إياه وهو حق تجب صيانتة من العبث فيه .

**وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة وتسقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولوى الأمر فيهم (١) .**

\* \* \*

وإذا كان توجيه الإسلام يطلق طاقة الإنسان في الاستفادة من موارد الكون في توازن بين الصالح الفردي والصالح العام ، فإن توجيه الإسلام إلى « التكافل » يبدأ حيث يتعذر انفاذ توجيهه إلى العمل والسمى ابتغاء « فضل الله » .

ويحكم كون الإنسان مستخلفا على الأرض ومستخلفا في المال ، تترتب **نتائج سلبية** تحجزه عن مفارقة الضرر والضرار في تحصيل المال وانماثه ، كما تترتب **نتائج إيجابية** في النظر إلى « الانتاج » كعملية اجتماعية ، وإلى « الملكية » كوظيفة اجتماعية ، ما دام الله هو المالك الأصل والمنتج الأصل ، والناس جميعا أشباه وانداد يتعاونون على التماس خيره وابتغاء فضله .

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » (٢)

« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم » (٣)

(١) للتفصيل راجع الجزء الأول من كتابنا المشار إليه ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) البقرة : ٢٩ (٣) الأنعام : ١٦٥ .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش ، قليلا ما تشكرون»(١)

« أفرايتم ما تحرثون . أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون »(٢) « أفرايتم الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون »(٣) « أفرايتم النار التي يورون . أنتم أنشأتم نجرتها أم نحن المنشئون »(٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله . فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من الزكاة . . . وهو يفعل ذلك عن ايمان بالله ، لا عن اكراه فيه واضطرار اليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في ادائه . ونهج الاسلام أن تكون القرية الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الانسانية في المجتمع الاسلامي . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغيبه في الانفاق الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للايمان به او على الأقل ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسى الصالح لدى الانسان كي يمارس في المال اسلوب المستقيم بمحض اختياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرر الانفاق بالايمان ، والبخل بالكفر :

« فاما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . واما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى »(٥) « فأنذرتكم نارا تلظى . لا يصلها الا الأشقى . الذى كذب ونولى . وسيجنبها الأتقى . الذى يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى »(٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في ايداء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل الى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

« أرايت الذى يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون »(٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

« **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ، أفبئسمة الله يجحدون** » (١)؟؟ .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقا مقرا لا من فيه ولا استعلاء  
« **وفي أموالهم حق للسائل والمحروم** » (٢) . « **والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** » (٣) .

والإسلام — في أساسه الأصيل كدين — ينفر من الإكراه الخارجى ومن إلزام الإنسان للإنسان بشيء يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الإنسان نرجحه لاختياره ومشيتته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب من الفرد الاتفاق من إيمان ورضا ، وينمى على قوم « . . . وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم سبى . . . » (٤) !!

**والعبادات كلها لا تقبل إلا عن اختيار ، تمثله النية في أداؤها ، وكذلك شئون المعاملات الأسرية والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضا (٥) .**

ومع إيثار الإسلام للارادة الفردية في العمل من الإنسان فانه لا يوانى في قبول فرض الإلزام إذا توقف لصالح المجتمع عليه : كعدم تسليم الأموال إلى أيدي السيفهاء ، وانتزاعها من أيدي الأعداء ، وإعلان المرابين بالحرب من إليه ورسوله ، وإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار في الزوجية . . . وغير ذلك مما يزخر به الفقه الإسلامى .

ومع ذلك يبقى إيثار العمل بارادة الإنسان الفردية الحرة هو الأصل المقرر في الإسلام . . . ومن ذلك أنه فرض الزكاة كعبادة ، وهي جزء معين من المال يجب إخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسبة محددة ، وقد فرضها الإسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز . ويفرضها يجب على المكلف صاحب المال أداؤها وإذا كان يبغى إكراه الممنوع عنها على دفعها ولو بمحاربته كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر لمانعى الزكاة ، فان الإسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حتى يميل بها إلى المشيئة الذاتية ويدفع عنها صورة الإلزام والوجوب في الأداء حتى تؤدى عن رضا وبتعة نفسية وابتغاء القربى إلى الله .

(١) النحل : ٧١ (٢) الذاريات : ١٩

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥ (٤) التوبة : ٥٤

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الإسلامى الجليل في الجزء الأول من هذا الكتاب : « مشكلات اتحكم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاشى ، قليلا ما تشكرون » (١)

« أفرايتم ما تحرثون . أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون » (٢) « أفرايتم الماء الذى تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » (٣) « أفرايتم النار التى يورون . أنتم أنشأتم نسجرتها أم نحن المنشئون » (٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله ، فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح المجمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من انزكاه . . . وهو يفعل ذلك عن ايمان بالله ، لا عن اكراه فيه واضطرار اليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في أدائه . ونهج الاسلام أن تكون التربية الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الانسانية في المجتمع الاسلامي . ومن هنا يأتى تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغيبه في الانفاق الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للإيمان به أو على الأقل ، ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسى الصالح لدى الانسان كى يمارس في المال اسلوبك المستقيم بمحض اختياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرن الانفاق بالإيمان ، والبخل بالكفر :

« فاما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . واما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى » (٥) « فأنذرتكم نارا تلقى . لا يصلها الا الأثقى . الذى كذب وتولى . وسيجنبها الاتقى . الذى يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في اداء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل الى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

« أرايت الذى يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون » (٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

(( والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ، أفبئعمة الله يجحدون ))؟؟ (١) .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقا مقorra لا من فيه ولا استعلاء  
(( وفي أموالهم حق للسائل والمحروم )) (٢) . (( والذين في أموالهم حق معلوم .  
للسائل والمحروم )) (٣) .

والإسلام - في أساسه الأصلي كذبن - ينفر من الإكراه الخارجى ومن  
الزام الإنسان للإنسان بشئ يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الإنسان نرحمه  
لاختياره ومشيتته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب  
من الفرد الإنفاق عن إيمان ورضا ، وينعى على قوم (( . . . وما منعهم أن تقبل  
منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة الا وهم  
سرايب . . . )) (٤) !!

والعبادات كلها لا تقبل الا عن اختيار ، تمثله النية في ادائها ، وكذلك  
شئون المعاملات الأسرية والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضا (٥) .

ومع ايثار الاسلام للارادة الفردية في العمل من الإنسان فانه لا يوانى  
في قبول فرض الالتزام اذا توقف لصالح المجتمع عليه : كعدم تسليم الأموال  
الى أيدي السفهاء ، وانتزاعها من أيدي الأعداء ، وعلان المرابين بالحرب من  
الله ورسوله ، وإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار  
في الزوجية . . . وغير ذلك مما يزخر به الفقه الإسلامى .

ومع ذلك يبقى ايثار العمل بارادة الإنسان الفردية الحرة هو الأصل  
المقرر في الإسلام . . . ومن ذلك أنه فرض الزكاة كعبادة ، وهى جزء معين من  
المال يجب إخراج كل عام من أصحاب الأموال بنسبة محددة ، وقد فرضها  
الإسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز .  
وبفرضها يجب على المكلف صاحب المال أدائها واذا كان يبغى إكراه الممتنع  
عنها على دفعها ولو بمحاربته كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر لمانعى  
الزكاة ، فان الإسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حتى يميل بها الى المشيئة  
والذانية ويدفع عنها صورة الالتزام والوجوب في الاداء حتى تؤدي عن رضا  
ومتعة نفسية وابتغاء القربى الى الله .

(٢) الذاريات : ١٩

(١) التحل : ٧١

(٤٧) التوبة : ٥٤

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الإسلامى الجليل في الجزء الاول  
من هذا الكتاب : « مشكلات اتحكم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

وان اسلوب القرآن فى الحث على الانفاق من الاموال عدا الزكاة معادل لاسلوبه فى الحث على الايمان به . . . النداء والدعوة ، والتوجيه والاقناع .

« ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنة بربوة اصابها وابل فانت اكلها ضعفين ، فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

« من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم » (٢)  
« وانفقوا فى سبيل الله ، ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين » (٣) .

« ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو ، كذلك بين الله لكم الايات لعلمكم تتفكرون » (٤) .

وطالما ان الانفاق فى سبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الانسان ودرجته فى الايمان ، فليس هناك مقياس معين « للعفو » فى المال وليس هناك مجال للاختلاف لانه ليس هناك مكان للطلب والالزام ، والامر موكل الى ايمان المؤمن وتقديره وتقربه الى الله وامله فى رضاه .

وما نوعه الفقهاء فى « الاحكام » مما هو واجب او مندوب فى شأن ما يطلب اداؤه من الانسان ليس الا توضيحا لقدر الضرورة فى كل من هذه الاحكام . . وما يكون مندوبا اليوم قد يكون واجبا غدا ان دعت الضرورة ، ولكن الواجب لن يكون مندوبا فى اى وقت لانه من اصول المجتمع ومقومات بقائه بحكم الفطرة والسنة الطبيعية . .

وفى نظرى ان « قرره الاسلام للانسان على الانسان فى المال هو حقوق ، ليس فيه مكان للتبرع ، وتسمية التبرع بالاحسان تجاوز صارخ . . .

واذا كان الاسلام قد اثر بالنسبة « لحق الله » ان يدعمه صاحب المال فى جزء منه من ذاته وبارادته الخاصة فان هذا لا يغير من كونه « حق الله » على اية حال . . . ومهما كانت الطريقة التى يؤدى بها حق الله ، فهو « حق الله » أولا واخيرا . . .

والبر قد ورد فى القرآن تعبيرا عن الايمان الصادق « . . . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه

(٢) الحديد : ١١

(٤) البقرة : ٢١٩

(١) البقرة : ٢٦٥

(٣) البقرة : ١٩٥

نوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، واقام الصلاة وآتى الزكاة . . . » (١) .

والاحسان انما ورد في القرآن تعبيرا عن صدق الايمان « . . . انهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » (٢) . . . » وفي اموالهم حق للسائل والمحروم » (٣) . « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء » (٤) . « والله يحب المحسنين » (٥) .

ونعرض فيما يلي تفصيل صور من التكافل في نظام الاسلام : منها ما هو أصيل مقرر بحكم نصوص الاسلام المقدسة في مصادره الاصلية ، ومنها ما هو ثمرة الاجتهاد والحاجة وينبغى تقديره في ضوء الاصول الشرعية الثابتة.

\* \* \*

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٧  
(٤) آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤

(١) البقرة : ١٧٧ .  
(٣) الذاريات : ١٩  
(٥) آل عمران : ١٣٤





## الفصل الثانى

### تكافل الإسلام وعبادة الزكاة

ان ضروب الرعايات الاجتماعية التى يؤديها المجتمع الماركسى لأفراده ، أو يؤديها المجتمع الديمقراطى الرأسمالى لأفراده أيضا تحت ضغط التهديد الماركسى . . . تتفق مع طابع المجتمع المعاصر الأوروبى فى جملته ، ذلك المجتمع الذى تخلف عن المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية ، وهو الطابع المادى ، الذى يصحبه الزام القانون ، عن طريق السلطة التنفيذية فى الدولة .

فقلما يكون هناك عطاء مادى واجب الأداء فى هذا المجتمع بدون مقابل مادى سبق أدائه ، اذ كل ما يؤدى فى المجتمع هنا من خدمات أو من صنوف الرعاية . . يؤدى وفاء من جانب الدولة للالتزامات التى تلتزم بها . . لقاء ضرائب حصلتها ، أو لقاء أقساط تأمين شهرية استقطعتها من أجور العاملين .

ولذا : نرى النظام البرلمانى الديمقراطى : أن مهمة المجالس السيادية الأولى فيه . . تتمثل فى الرقابة على مصروفات الحكومة ، باعتبار أن هذه المصروفات هى من أموال جمعت عن طريق الضرائب أو اقساط التأمين لقاء خدمات معينة . . يعود نفعها للمشترك على دافعى الضرائب ودافعى أقساط التأمين . . بينما ينفذ النظام الماركسى فى الحكم هذه الالتزامات باعتبارين :

الاعتبار الأول : أن الدولة فى هذا النظام . . تجبى الضرائب ، وتحصل أقساط التأمين على نحو ما فى النظام الرأسمالى سواء بسواء . . فهى ملتزمة بمقابل ما تجبى من ضرائب وتحصل من أقساط التأمين . . وهذا المقابل هو الخدمات العامة ، والرعاية الاجتماعية .

الاعتبار الثانى : أن الدولة فى هذا النظام . . هى ربة العمل ، وبالكه المال . . ولذا : لمصلحة المال والعمل معا . . لمصلحة الانتاج . . ان نقدم الدولة

انخدمات العامة ، وتكفل الرعاية الاجتماعية للعمال ، الذين هم يكونون طابع انتظام في هذه الدولة .

وعلاقات الأفراد في كلا النظامين اذن . . يسودها الالتزام ، والالتزام . . . يسودها الزام الأفراد من قبل الدولة ، والالتزام الدولة قبل الأفراد . وإذا التزمت الدولة قبل بعض الأفراد ، دون الزامهم بمقابل . . كان مجال هذا الالتزام ، مع عدم الالتزام ، ضيقا : كمجال رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أدنى من الحاجة الضرورية . . والطاعنين في السن . . وأصحاب الأمراض المزمنة . . والعاجزين عن العمل والآخرين الذين يقعون تحت ضغط الحاجة . . مما يعرف في نظام الحكم المعاصر : (Social Welfare)

وهذه الرعاية الاجتماعية . . ادخلت حديثا في نظام الحكم في المجتمع المعاصر . . نحت ضغط نداء الاشتراكية . . . ثم تهديد الماركسية للنظام الرأسمالي الغربي . ولم تتبلور ، أو لم يتحدد مجالها على نحو ما هو عليه الآن . . الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . . وعلى الأخص في العشر سنوات الأخيرة من الحرب الباردة بين الشرق ، والغرب .

وربما لو لم يكن الصراع الأيديولوجي القائم الآن بين كتلتى النظام الاشتراكي والنظام الآخر الرأسمالي . . لضاق على الأقل مجال هذه الرعاية الاجتماعية . . ان لم ينعدم . لان الطابع المادى الغالب على كلا النظامين لو ترك شأنه يأخذ طريقه . . لا يحفل الا بالمنفعة المادية وحدها . . والا بالتنازل المادى والا بالمبادلة المادية . . دون احتفاء بالجانب الانسانى . . فهو آخر امر يعنى به أى واحد منهما .

ان هذا الصراع الأيديولوجي بين نظام الحكم المعاصر . . . يحمل النظام الاشتراكي ، على أن يروج لما يدعى استهدافه : من : رفع استغلال المال للاعتبار البشرى . . . وتأكيد الانسانية وحدها في تقييم الأفراد . . والمحافظة على بقاء المجتمع انسانيا ، يسوده التعاون والمحبة ، كما يحمل النظام الآخر المقابل له ، وهو النظام الرأسمالي ، حتى لا يعجل بفناء نفسه . . على أن يضرب الأمثال عمليا على أن ترك المال بيد الأفراد . . لا يعطل فيهم النزعة الانسانية . . وبالتالي لا يعوق دون أن يقوم هناك في نظام الحكم الديمقراطي . . جو التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع ، وأن يقوم هذا الجو مع ذلك باختيار الانسان وحرية ، وليس باكره الدولة والزامها .



لكن الاسلام ، باعتبار أنه يدعو الى : « الخلقية الانسانية » ، ويؤصل نعاليمه من أوامر ونواهي ، على الضمير الانسانى وحده . . يجعل : الرعاية

الاجتماعية ضربا من ضروب العبادة ، يتقرب بها الانسان الى ربه . . يتقرب بها المؤمن الى الله . واذ يجعلها عبادة . . يجعل اداءها واجبا بالزام الفرد نفسه بالايمان بالله وبالوحي ، ككل . . وليس باكره الدولة ، أولا وبالذات . واذ يجعل العبادة : قربى الى الله . . يضمنها الحافز النفسى على الاداء . وهو حافز الرغبة والامل . . حافز الحصول على رضاء الله وهو امر لا يعدله فى نفس المؤمن . . دنياه التى يعيش فيها ، ويحصل متعها : « ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله ، وثبتت من انفسهم ، كمثل جنة بربوة اصابها وابل ، فانت اكلها ضعفين . . فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

### ... عبادة الزكاة :

وان العبادة التى فرضها الاسلام وجعل غايتها : الرعاية الاجتماعية فى مجتمعه . . هى عبادة الزكاة وهى عبادة تؤدى كل عام . . على الانسان نفسه . . وعلى ما يملكه .

● فتؤدى زكاة الفطر كل عام عن الانسان . . ويؤديها عن جميع افراد الاسرة . . ربها ، وهو الملتزم بالانفاق عليها .

● وتؤدى زكاة الثروة الحيوانية . . من ابل ، وماشية . . عندما تبلغ نصابا معيناً . . وينسب مختلفة .

● وتؤدى زكاة التجارة فى السلع التى تتداول ، وعروض المبادلة . . بعد مضى عام على ممارسته التجارة فيها بنسبة ربع العشر . . من القيمة الكلية عند مضى العام . .

● وتؤدى زكاة الزروع والثمار فيما يخرج من الأرض ويكون حصيلة الانتاج الزراعى . . بنسب ما بين عشر الانتاج ، ونصف هذا العشر . . تبعا للمشتة واليسر فى الانتاج . . وتبعا لاختلاف السقى ان كان بالنضح أو بغيره .

● وتؤدى زكاة المدخرات من ذهب وفضة . . عن المدخرات من اموال نقدية ، محبوسة عن التداول والاستغلال ، اذا بلغت نصابا معيناً . . متسا درهم عن الفضة وعشرين دينارا من الذهب (٢) . . وبقي مدة عام محبوسا عن التداول . . بنسبة ربع العشر من رأس المال . . خمسة دراهم من الفضة ، ونصف دينار من الذهب .

(١) البقرة : ٢٦٥ .

(٢) أى ما يعادل ٦٢٤ جراما من الفضة ، ٨٩ جراما من الذهب بسمير السوق والأفضل أن يتوم المال بالفضة مراعاة لحق الفقير . (الناشر) .

● ونؤدى زكاة عما يكتشف من معادن ، هى ذهب وفضة أو مقومة بهما ، أو عما يعثر عليه من أموال نقدية مدفونة « ركاز » . . . . بنسبة الخمس لما يوجد .

وهذه الصنوف من الملكية والاقتناء . . . هى التى كانت تصور ضروب الحرة القومية على عهد المجتمع الإسلامى . . أيام الرسول عليه الصلاة والسلام . . . وهى كذلك بصور الأنواع الأساسية لكل ثروة قومية فى أى مجتمع بدائى أو حضارى . اذ الصناعة فى المجتمع الصناعى هى : عمل اضافى للانسان فى هذه الأنواع الأساسية نفسها . وهى تزيد فى قيمتها . . . أكثر من أن تزيد فى أعدادها وخاماتها ، وهى أشبه بالتجارة فى أن القيمة الزائدة عن طريقها . . . تعبر عن المجهود البشرى المثل فى عمل الانسان ومهنته ، وأخيرا : اسلع المصنعة مستداول عن طريق التجارة . . . فزكاتها هى زكاة تقويم لرأس المال عند مضى العام على العمل فيها ، فصاحب المصنع سيقوم ما عنده من سلع مصنعة بسعر البيع الى الوسيط ، وكذلك الوسيط ، وهو التاجر سيقوم بنفس هذه السلع بسعر البيع الى المستهلك .

واذن : مصادر أموال الزكاة هى :

الانسان ،

والانتاج الزراعى والحيوانى ،

وسلع التجارة وعروضها . . أولية . . أو مصنعة ،

والنفود . . المقومة بالذهب والفضة . . غير المستثمرة فى انتاج . . أو فى تجارة .

وهذه المصادر فى جملتها . . . هى كل ما للانسان . . من نفسه . . . ومما يملك من عمل . . تجسد فى مقتنيات يكتنيتها . ونسبة ما يخرج منها كل عام من : العشر . . الى ربع العشر ، من الانتاج الكلى من قيمة رأس المال . . . . حسبما هو مفصل فى جداول الزكاة ، طبقا للأحاديث الصحيحة فى ذلك .

ونسبة الزكاة من الانتاج الكلى أو من قيمة رأس المال على هذا النحو . . كقابلة لجعل الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى . . ضمانا لابعاد شبح الحاجة من المجتمع . . . سواء اكان سببها : وضع للانسان يطول أجله . . أو وضع طارئ مؤقت ينتهى فور استدراكه .

ومن تحديد مصرف الزكاة الواجبة . . على نحو ما جاء فى قوله تعالى :

« انما الصدقات : للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله .. ، وابن السبيل ،  
... فريضة من الله .. والله عليم حكيم (١) .

... يتضح أن أهدافها في المجتمع ... في إطار التكافل بين أفرادهم  
هنا :

- الوقاية من مآلهة حاجة الأكل والشرب ...
- والتمكين من تحقيق الاعتبار البشري للإنسان ..
- وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور .. أو من اللامبالاة بها ..
- واستمالة بعض الأعداء إلى جانب المجتمع الإسلامي ، أن كانت  
هناك مصلحة في ذلك ..

... فالفقراء ... والمساكين .. يمثلون الجانب الأول من جوانب هذا  
الهدف . ويدخل في إطار الفقراء : رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أقل من  
الحاجة الضرورية ... والطاعنين في السن ... وأصحاب الأمراض المزمنة ..  
والعاجزين عن العمل .. بينما يدخل في دائرة المساكين .. الآخرون الواقعون  
تحت ضغط الحاجة .

... والأرقاء ، على عهد قيام المجتمع الإسلامي .. وأشباههم اليوم في  
الشموب التي يحكمها الاستعمار الخارجي العسكري أو الأيديولوجي يصورون  
الجانب الثاني في جوانب هذا الهدف .. وهم أصحاب حاجة .. ولن لم تكن  
حاجتهم من أجل الأكل والشرب .. ولكنها الحاجة إلى الحرية الإنسانية  
والاسترداد الاعتبار البشري . وهم من أجل ذلك موضوع للمعاونة والمساعدة .

ويمثل الجانب الثالث من جوانب هدف الزكاة .. الغارمون وهم

١ - من يتحمل دينا لدفع فتنه في مجتمعه .. وبغية اصلاح ذات البين  
في قومه .. ثم يضطره ذلك إلى الحاجة .. فيعطى من الزكاة حتى يغطي  
حاجته .. وينتهي الأمر عند ذلك ..

٢ - ومن اجتاحت ماله جائحة ، كتعرضه للسيل أو الحريق .. فاصبح  
ذا حاجة .. فيعطى حتى يستقل بقوام معيشته .. وينتهي الأمر عند ذلك  
أيضا .

٣ - ومن أصابته الفاقة .. بشهادة ثلاثة من عقلاء قومه .. فيعطى  
حتى يستقل بقوام معيشته .. ثم ينتهي الأمر عند هذا الحد أخيرا .

(١) التوبة : ٦٠

فهؤلاء الأصناف الثلاثة عندما يعرضون عن دينهم ، أو عن مالهم ... يشعر من اسندان منهم : أن المجتمع وراء قيمه العليا . فلا يدخر وسعا في المستقبل في التضحية في سبيلها ... كما يتأكد من أصيب في ماله ، وفي قوام عيشه بسبب طارئ خارج عن ارادته .. أن المجتمع متضامن معه ، وأنه لا يتركه وحده عرضة للجوائح والملمات .. وعندئذ يشتد إيمانه بمجتمعه ويزداد عنده مدى استعداده مستقبلا في سبيل بقائه والارتباط بأفراده ... فهو اليوم قد عوض من المجتمع وأعبد إليه ماله .. فلا أقل من أن يشارك غدا مع الآخرين في دفع الكوارث عن غيره .. بالاستمرار في أداء الزكاة الواجبة .. وربما في أداء ما هو أكثر منها .

واصلح ذات البين قيمة عليا .. والتضامن عند الشدائد ، ودفع الأحداث .. قيمة عليا كذلك .. فعند الغارمين من مصارف الزكاة الواجبة .. يثير الانتباه بالوعى الرشيد الذي تضمنته رسالة الاسلام الى الثغرات التي ينفذ منها عادة دواعي الفرقة والضعف في المجتمع .. كما يشير الى أن سد هذه الثغرات جعله الاسلام أمرا مفروضا لمرضا عينيا على كل من يملك قدرا معيناً من المال .. وغير متروك للمشيئة الشخصية والاختيار الفردي .. ثم : أليس وضع الغارمين في مصارف الزكاة .. يشبه الى حد كبير وضع المؤمنين على أموالهم في المصانع والمتاجر وفي بقية صنوف الثروة ضد الحرائق وأخطار الجو والبحر ، وحوادث التلف ... وما هو الى ذلك ؟ . ووجه الشبه في أن هؤلاء المؤمنين يدفعون أقساط تأمين على المبالغ المؤمنة بنسبة معينة ولا يسندونها ، وإنما يعرضون عندما ينفذ ، أو يضيع منها .. كما يدفع المؤمنون الزكاة أنصبه الزكاة المقدرة على أموالهم ولا يستردونها ، وإنما يعرضون منها من ينفذ ماله كله أو بعضه . بسبب جاحجه أو أي سبب آخر تربت عليه فاقته وتأكيد ذلك ؟

والفرق بين الوضعين ، هو : أن المؤمن ارتضى ذلك وتعاقد عليه من نفسه .. بينما المزكى التزمه إيمانه الذي دخله بمشيئته ومحض اختياره كذلك .. ضمن ما التزمه من الاسهام بركاته في مصاريف أخرى وراء الغرم .. وهي مصارف تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر على التأمين والامان ... على تأمين المجتمع ككل من أضرار صراع الحقد بسبب الحاجة .. والامان لكل ذي مال من عدم الخشية على ماله ..

والحديث الشريف المروي عن قبيصة بن مخارق الهلالي .. يصور أنواع الغرم في مصرف الزكاة الواجبة أوضح تصوير .. ونصه ، في رواية أحمد ، ومسلم ، والنسائي وأبي داود :

« تحملت حمالة ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :  
« أقم : .. حتى تأتين الصدقة فنأمر لك بها » ..

ثم قال : « يا قبيصة أن المسألة .. ( السؤال ) .. لا تحل الا لأحد  
ثلاثة :

رجل تحمل حمالة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيبها .. ثم يمسك ،  
ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب  
قواما من عيش — أو قال : سدادا من عيش —

ورجل أصابته فاقة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب قواما من  
عيش — أو قال : سدادا من عيش — .

فما سواهن من المسألة : يا قبيصة ... فسحت يأكلها صاحبها  
سحتا « (١) » .

ومفهوم الحديث : لا يمنع دفع العوض للغير مرة واحدة وغير مجزا  
ان سمحت موارد الزكاة بذلك . وربما الدفع الفوري مرة واحدة .. هو  
الالئق والأجدر باسترداد الغارم وضعه ونشاطه في المال والعمل فيه ... وهو  
الالئق كذلك بمعنى الانقاذ من الحاجة التي تردى فيها فجأة .. أو في سبيل  
هدف نبيل .. كدفع الفتنة ، والقيام باصلاح العلاقات بين أبناء قومه  
واعادتها الى القوة والتماسك .

... كما يمثل هذا الجانب الثالث من جوانب أهداف الزكاة ، منح  
المغرمين .. سبيل الله ، وابن السبيل :

فسبيل الله .. هو سبيل الدعوة الى قيم المجتمع العليا ، كما جاءت بها  
رسالة الاسلام .. وسبيل الحفاظ على المجتمع ، في بقاءه واستمراره ، وفي  
قوته وتماسكه ، وفي دفع أخطار الغزو والتحدى له أو لمبادئه .

... وابن السبيل .. هو كان من يتعرض في سفره وانتقاله من مكان  
الى آخر .. للحاجة . فتسد حاجته من الزكاة الواجبة .. بمقتضى حق  
التضامن والتكافل بين المسلمين ... واشعارا له برعاية الأخوة واحترام  
المجتمع لكرامة إنسانيته .

والاسلام اذ يجعل مصرف الزكاة الواجبة عامة ، مرتبطا بالفقر

---

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ، ص ١٧٨ .



أو بالحاجة على نحو ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية الجماعة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن ، قال :

« انك تأتي قوماً من أهل الكتاب ،

فادعهم إلى شهادة : أن لا إله إلا الله .. وأنى رسول الله ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فأعلمهم : أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فأعلمهم : أن الله افترض عليهم « صدقة » تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فأياك وكرائم أموالهم .. واتق دعوة المظلوم .. فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » (١) .

.. . . . .  
اذ يربط الإسلام مصرف الزكاة بالفقر والحاجة . فكل الأنواع التي جاءت مفصلة في آية الزكاة في قوله تعالى : « **إنما الصدقات للفقراء والمساكين** » .. هي على الحقيقة ذات حاجة مستمرة أو مؤقتة .. ذات حاجة موجودة .. أو صار إلى هذه الحاجة وضع الإنسان نفسه .. لظرف طارئ .. ويزول ..

.. ثم أيضاً حدد مستوى الفقر ، كما وكل أمر الفقير في طلبه المساعدة .. إلى ضميره ، متوعداً غير الصادق في تصوير وضعه .. بعقاب الآخرة ..

ففي تحديد مستوى الفقر .. وفي توعد غير الصادق في سؤاله .. . . .  
يروى حكيم بن جبير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .. قوله :

« من سأل وعنده ما يغنيه .. جاءت يوم القيامة خدوشاً — أو كدوشاً — في وجهه .

قالوا : يا رسول الله ، وما غناه ؟

قال : خمسون درهماً .. أو حسابها من الذهب » (٢) .

.. كما يروى في هذا الشأن أيضاً : سهل بن الخنظلية ، في رواية أحمد .. قوله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٢٣ (٢) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

« من سأل وعنده ما يغنيه .. فانبا يستكثر من حجر جهنم .  
قائوا : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟  
قال : ما يغديه ... أو يعشيه » (١) .

وبهذا التحديد .. وبهذا الوعيد كذلك .. يحاول الاسلام ان يخفف من صور الادعاء والتحايل في صرف الزكاة على غير مستحق لها .. يحاول ان يكون أثر الزكاة نافذا في القضاء على الحاجة في المجتمع لينصرف نشاط الافراد الى البناء .. بدلا من أن يتوجه نشاط بعضهم الى اتحد أو الى السلبية في العلاقات ..

● والجانب الأخير في هدف الزكاة .. استمالة الأعداء الى جانب المجتمع الاسلامي عن طريق ما يسمى : بالمؤلفة قلوبهم . وهم أولئك الذين يقبلون على الانضمام الى المجتمع من الأجانب عنه باعلان الايمان بمبادئه .. لقاء مساعدة مادية هم في حاجة اليها .. حتى اذا خاصتهم اقوامهم امكنهم ان يدبروا امر أنفسهم في المعيشة ولو مؤقتا .

وربما يكون هذا المصرف اكثر نفعا في بداية تكوين المجتمع .. منه بعد قيامه . لان ايمان المؤلفة قلوبهم بالقيم الجديدة لمجتمع جديد .. لا يذهب بهم بعيدا الى درجة التضحية بالأنفس والأموال والأولاد .. كما هو شأن الايمان المثمر البناء . ولكن مع ذلك يؤثر في قوة الخصوم ، ويضعف من تماسكهم في تحديدهم للمجتمع الجديد . ويؤثر كذلك عندما تجد خصومات او عداوات للمجتمع الجديد من أعدائه .. فيكون اعطاء المؤلفة مدعاة للاعلان من جانب بعض الأعداء بقيمة المجتمع الاسلامي وباعتباره ، مما يترتب عليه حتما ... الاستنكار الضمني لعداوة الأعداء وخصومتهم ، منهم أنفسهم .  
... فمصرف المؤلفة قلوبهم .. أسلوب للحفاظ على المجتمع الاسلامي والدفاع عنه وعن قيمه ، وهو نكتيك يستغل عند الحاجة اليه .. وليس للترغيب في الايمان بالله لذات الايمان بالله او لكثير عدد المسلمين والمؤمنين ، كما قد يعطل بذلك .

واذا كانت هذه الجوانب جميعها تحدد هدف الزكاة .. فليس بلازم أن يصرف ما يجمع من الزكاة فيها كلها في آن واحد .. وانما تدخلها الأولوية لبعضها .. والارجاء للبعض الآخر منها ، اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة . وتفصيل المصارف في آية انزكاة السابقة .. لا يقصد منه وجوب الصرف للجميع في وقت نحصيل الزكاة . وانما الغرض منه تحديد المصارف والأبواب .. بحيث لا يخرج الصرف منها .. ويتجاوزها الى مصارف أو ابواب أخرى .

---

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

ومن هنا لا يجوز صرف الزكاة في خدمات عامة أخرى ؛ كالتعليم ..  
والمواصلات .. والصحة ، وكل ما يوفر أسباب الحياة السهلة . بل ذلك  
من شأن الأفراد خاصة... على معنى : أنهم يجب عليهم أن يعنوا بها متعاونين  
في القيام بها .. أو أن يقوم بها بعضهم متبرعا .. أو مباشرة للعمل ، يدر  
عليه عائدا ومنفعة ، يؤديها الآخرون في مقابل انتفاعهم بهذا العمل .. عن  
طريق شركات .. أو مباشرات فردية خاصة .

فإذا لم يتم بها الأفراد ، متعاونين ، أو مشتركين ومستثمرين لمال ،  
ورأى الامام ضرورتها .. ألزم بها وحصل نفقاتها من المنتفعين بها . ويصرف  
من عائدها على العاملين في مشروعاتها .. كما يصرف من الزكاة على  
العاملين فيها .

واستثمار المال الخاص في مشروعات عامة... أمر يقره الاسلام ، طالما  
هناك مصلحة في استثماره وعلى شريطة أن يجنب الاحتكار والاستغلال .  
... والتعاون في هذه المشروعات .. أدخل في اقرار الاسلام وتجويزه  
إياه لبعده عندئذ عن الاستثناء ..

والتبرع بها من القادرين عليها... أكثر مشروعية ، لتمحاضها للخير  
وقتئذ .. وتأكيد بعدها عن أضرار الاستغلال والاستئثار .

والدولة في المجتمع الاسلامي يجب أن لا تعطل تحصيل الزكاة .. اكتفاء  
بفرض الضرائب ، أن هي أخذت بنظام المجتمع المعاصر .

... كما يجب أن تبقى الدولة على انفصل بين حصيلتي النوعين ؛ إذا  
ما ألزمت الأفراد بضرائب أخرى .. أبقاء على تحقيق هدف الزكاة وتأكيدا  
من الوفاء بالتزامات مصارفها . لأن الوفاء بالتزامات مصارف الزكاة يعود  
على تماسك المجتمع ، ويخلص علاقات أفرادها من شوائب الحقد والضعف ..  
بينما أداء الخدمات العامة التي تفرض الضرائب الأخرى لتنفيذها ، ترتبط  
بمستوى الحياة والحضارة المادية ، وبمجموع الأفراد الذين تؤدي لهم هذه  
الخدمات .

... الزكاة ترتبط بتصفية النفوس وبثائها على المحبة والتضامن في  
المجتمع .. والضرائب تحصل لترقية مستوى الخدمات ، وتيسير سبل  
الحياة ، ومتعة العيش المادية لأفراد المجتمع .

وما يلزم به الاسلام بعبادة يجب أن تؤدي .. يتصل أولا وبالذات بقوام  
حياة الفرد أو حياة المجتمع .. قبل أن يتصل بالمستوى الحضاري المادي .  
فعبادة الصلاة والصوم تتصلان مباشرة بتقويم الفرد في سلوكه وفي مواقفه

من الكفاح والصراع من أجل القيم العليا في الحياة .. بينما عبادتنا الزكاة والحج تستهدفان مباشرة : علاقات الأفراد بعضهم ببعض .. في قوتها وتماسكها .

ومن هنا نظام الدولة في المجتمع الحضارى المعاصر في فرضه الضرائب وتحصيلها للقيام بالخدمات العامة للأفراد .. لا يختلف مع المصلحة العامة التى يقرها الاسلام كتاعدة أولية في الحفاظ على المجتمع .. وفي الوقت نفسه يتفق مع مقتضى العقد الاجتماعى الذى تأسست عليه الدولة في هذا المجتمع . وهذا العقد يتضمن الاختيار غير المباشر من الأفراد بقبول فرض الضرائب وتحصيلها . على أن الجانب السياسى في هذا النظام الممثل في : سلطة الأفراد في التشريع ، والرقابة .. تعبر آخر عن المشيئة الفردية في قبول الضرائب والتزام أدائها .

أما النظام الاشتراكى فقد التزم من أول الأمر عند قيامه .. باصلاح ذات البين .. وباعادة العلاقات الاجتماعية بين الافراد الى الوضع الطبيعى بتحقيق العدل واتاحة الفرص المتكافئة . وهو نظام تدفع به ظروف المجتمع الى حين ، ومن أجل ذلك لا تتحسس فيه المشيئة الفردية .. وبقدر ما يستهدف من الزام .. لتصحيح وضع العلاقات . وهنا لا يمانع الاسلام من فرض الالتزام اذا غلبت الأهواء المشيئة الفردية .. وجنحت بها الى الانحراف والاعتداء على حقوق بعض الأفراد المشروعة .

وفي كلا النظامين الديمقراطى والاشتراكى .. فرض الضرائب وتحصيلها لا يعنى من أداء الزكاة وتحصيلها ، اذا أخذنا بهما المجتمع الاسلامى المعاصر . مهما كان شأن : « الرعاية الاجتماعية » فيهما أو في واحد منهما .

اذ الرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع الحديث والمعاصر مهما بلغ أمرها من اتساع دائرتها وتشعب أنواعها .. فانها قطعاً تترك التمويل عن أموال الأفراد التى تصيبها الجوائح الى : التأمين وشركائه .. بينما يجعله الاسلام أحد مجالات الغرم في مصرف الزكاة .

وما جعله الاسلام هنا أمس « بخلقيته » وبطبيعة التضامن الانسانى في المجتمع ..

وما اعتبره نظام المجتمع الحديث والمعاصر هناك في هذا الشأن ... اقرب الى الطبيعة المادية في غايته .. والى روح ايدولوجيته انهادفة الى العناية بالمنافع ومبادلتها ، وربط القيمة بالانتاج المادى ، دون شىء آخر وراءه .

وهذا الفرق يدل مرة أخرى على أن النظام الإسلامى شىء ، والنظام  
الفلسفى الإنسانى للمجتمع الحضارى القائم الآن .. شىء آخر .. ولا يمكن  
عندئذ أن يستعاض به عنه .

على انه من جانب آخر ' أن نظام ما يسمى بـ « الرعاية الاجتماعية »  
فى المجتمع المعاصر .. لا يتعدى مصرف : « الفقراء والمساكين » من مصارف  
الزكاة فى الاسلام . وبقيت بعد ذلك الغايات الانسانية الاجتماعية الأخرى فى  
مصارف الزكاة ، بعد انقراض المسكنة وهى غايات :

● التمكين من تحقيق الاعتبار البشرى للإنسان المستذل ، بمساعدته  
على التحرر واستكمال حريته الانسانية ،

● وحماية القيم العليا فى المجتمع من التدهور ، او من اللامبالاة ، من  
جانب الأفراد بالدعوة والتضامن العلمى ..

● والتفتيت السلمى لجبهة الأعداء ، باستمالة المؤلفة قلوبهم من الأعداء .

وهى غايات ان عنى المجتمع الحديث ببعضها كالتفتيت السلمى لجبهة  
الأعداء مثلا .. فعنايته بها قد تطمس القيم العليا نفسها ، عندما تتحول هذه  
العناية الى تفتيت كيان المجتمعات الانسانية الأخرى نفسها .. بغية السيطرة  
عليها واذلالها ، كما وقع من جانب الاستعمار الغربى الصليبي للمجتمعات  
الاسلامية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. وكما يقع الآن منه ،  
أو من الاستعمار الأيديولوجى الالحادى الماركسى فى صورة أو فى أخرى .. فى  
المجتمعات الاسلامية المستقلة حديثا ..

وبالإضافة الى ذلك .. قلما يستهدف المجتمع الحضارى المعاصر تحقيق  
الاعتبار البشرى للإنسان المستذل .. او حماية القيم العليا من التدهور  
او من اللامبالاة فى المجتمع . لأنه يهتم فى الدرجة الأولى بالمنافع او بجاه الحكم  
.. وان استذل الإنسان المحكوم فى سبيلها .. او اهدرت انقيم العليا  
تحت أقدامها ..

فهو نظام دنيوى وعلمانى ..

او نظام مادى الحادى .

وكلاهما : اما ان يتجاهل الروحية .. او يكفر بها .. اى لا يقيمها .  
وبذلك يطرح هذه القيم وراء ما يعنى ويهتم به .

\*\*\*

### ... الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني :

ويتضح من هذه المفارقات بين الزكاة في نظام المجتمع الاسلامي ، والرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع المعاصر .. ان الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني . وهو ذلك المجتمع الذي يؤمن بالقيم الانسانية كهدف أصيل ، وراء الحضارة المادية .. وأنه بتحديد مصارفها على النحو الذي جاءت به الآيات القرآنية الكريمة ، لا يترك ثغرة ينفذ منها وهن .. الى العلاقات بين الأفراد في المجتمع لسبب من الأسباب .

... لا يترك صاحب الحاجة وشأنه وحده مع حاجته .. تصارعه وهو يقاومها .. وقد ينجح في المقاومة ، و كثيرا ما يسقط ضحية في مخالب الفقر والعوز .

... ولا يترك مستذلا ومستترقا : يشعر بنقصه في الانسانية ، وبقلة وضعه في الاعتبار البشري .. يعيش في عزلة المذلة .. ولا يعرف لنفسه رأيا .. وان عرف الرأي الصحيح لا يقدر على أن يعلنه ، فضلا عن أن ينفذه ..

... ولا يترك مضحيا في سبيل مصلحة عامة ، ولا متعرضا للجوائح والملمات ، يحس بندم على ما فعل ، أو يندب حظه لكونه عضوا في مجتمعه ..

... وانما الجماعة مع كل فرد فيها .. والفرد فيها في سبيل الجماعة .. ويد الله معها عندئذ ..

نظام المجتمع الحديث او المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي .. هو نظام المستوى المادي ، وتفكك العلاقات الانسانية . وقلما يصل الى رفاهية الجميع ، أو الى مستوى مادي موحد أو قريب بعضه من بعض في المعيشة .. وقلما يبقى كذلك على علاقة متألفة بين فرد وآخر ، لأن استهداف المنافع المادية وحدها في علاقات الأفراد وفي غاية المجتمع .. تقلل من قيمة الاعتبار الانساني ، الذي تقوم عليه الروابط القوية في البناء والعلاقات .

وليس معنى : ان الاسلام يستهدف انسانية العلاقات في مجتمعه ، ومن أجل ذلك فرض نظام الزكاة وجعلها عبادة ... لا يريد حضارة مادية ، ولا رفاهية مادية ، ولا رفعا لمستوى المعيشة المادي . لأنه اذ يقول :

« قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » (١) ...

(١) الاعراف : ٣٢

.. لا يمكن أن يحول دون المستوى الحضارى المادى ، ودون رفع مستوى المعيشة المادية : سواء عن طريق الخدمات العامة .. أو التوسع فى فرص العمل .. أو استخدام العلم والتكنيكية فى الصناعة أو فى زيادة الانتاج .

فالجاء الأول من الآية السابقة يستنكر تحريم منع هذه الحياة المادية وما فيها من طيبات العيش .. بينما الجزء الثانى منها يبيح هذه المتع والطيبات اباحة دائمة ومستمرة ، ما وجد الانسان على هذه الأرض ، ويؤكد هذه الاباحة بالتعقيب فى الجزء الأخير منها ، بأنه لم يعد هنا لبس فى حلها .. فالقول فى ذلك مفصل .. وطريق العلم به ميسر ، لا يحول دونه الا عدم مشيئة الانسان فى العلم والمعرفة .

... ولكن الاسلام باستهدافه مباشرة العلاقات الانسانية فى ذاتها ، عن طريق فريضة الزكاة .. يريد ان يؤكد هذا الجانب فى روابط المجتمع ، ويجعله جانباً أصيلاً فيها ، يسبق الجوانب المادية منها ، اذ عدم تاييده قد يجر الى التغاضى عنه ، فنسيانه ، تحت اغراء الجوانب المادية فى العلاقات وتحت شدها وجذبها اليها وحدها ، وبذلك ينتهى التعادل فى علاقات الافراد ، وعندئذ تفكك هذه العلاقات .. وربما تحل الشحناء محل الالفه ، وكثيراً ما تحل محلها .

وحل مشاكل التفكك فى العلاقات حينئذ لا يكون .. بتأكيد الجانب المادى وحده وهو الانتاج كهدف للمجتمع وكرابط أصيل فى صلات الامراد بعضهم ببعض . ولا يحول التوازن عند ذلك فى توزيع الثروة القومية او ما يسمى : بالمعدل الاجتماعى ، دون بقاء هذه الصلات مفككة ، ما لم يقتزن بالمعدل الاجتماعى فى توزيع الثروة القومية .. تأكيد الجانب الانسانى والعمل على جعله ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى العلاقات . ولا يتم اطلاقاً جعل الجانب الانسانى ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى علاقات الافراد بغير نظام الزكاة كعبادة رئيسية ، وعلى نحو ما جاء بها الاسلام فى وجوبها وتحديد مصارفها .

والزكاة اذن ليست تبرعاً مرهوناً بمشيئة الانسان .. بل هى حق المال ، واجب الاداء ويقاتل الامام من امتنع عن ادائها .

وحديث أبى هريرة ، فى رواية الجماعة عدا ابن ماجه .. لا يترك مجالاً للشك فى أنه واجب على الامام ، وواجب على الأمة .. قتال مانعى الزكاة . ونصه (١) :

« لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر ، وكثر من كفر من العرب ، فقال عمر .. موجه الكلام الى أبى بكر :

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ص ١٢٧

كيف نقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فمن قالها فقد عصم مني  
.. ماله ، ونفسه .. إلا بحقه .. وحسابه على الله تعالى .<sup>١</sup> فقال أبو بكر :  
والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ..  
والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ..  
لقاتلتهم على منعها ..  
فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال .. فعرفت :-  
أنه الحق « .. »

... وكذلك حديث عبد الله بن عمر : فيما أخرجه البخاري ومسلم ،  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« أمرت أن أقاتل الناس .. حتى يشهدوا : أن لا إله إلا الله .. وأن  
محمدا رسول الله ،  
ويقيموا الصلاة .. ويؤتوا الزكاة ،  
فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم .. إلا بحق الإسلام . وحسابهم  
على الله » (١) .

... والزكاة اذن ضرورة من ضرورات المجتمع الاسلامي ، وما يسمى  
بالرعاية الاجتماعية في المجتمع الحديث ثم المعاصر .. جانب من جوانب عديدة  
أمر الاسلام بوجوب العناية بها ، قبل أن ينظر فيها المجتمع العلماني : ويتضمنها  
المجتمع الاشتراكي الماركسي .

وإذا جاز للمجتمع الأوروبي الحديث ، أو للمجتمع المعاصر اليوم أن  
يفخر : بأنه جعل الرعاية الاجتماعية ( Social Welfare ) غاية من غايته .  
وهنا واجب التنفيذ .. لا يتوقف ، على تبرع متبرع ولم يعد احسانا ( Charity )  
سان فخره بذلك في واقع الامر هو في مواجهة : « صندوق البرعات » بالكنيسة  
كجانب من جوانب الخدمات التي كانت تؤديها الكنيسة — وما زالت تؤديه  
لمجتمعها .

... ولكن في مواجهة الاسلام .. لم تزل .. كما أوضحنا . هناك فجوة  
واسعة لم يجزها بعد المجتمع المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي  
.. حتى يصل الى نظام المستوى في الرعاية الاجتماعية ، الذي ألزم به الاسلام

---

(١) نيل الاوطار : ج ٤ ص ١٢٧ .



المؤمنين به عن طريق عبادة الزكاة سواء في أبعاد هذا المستوى .. أو في القوة الدافعة الى تحقيقه .. أو في ضمان الرضاء النفسى بتحقيقه .

ان ما يحكيه بعض رجال السياسة في المجتمعات الاسلامية عن فضل نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد الفرون الوسطى ..  
ان هو الا تقليد لما يردده الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى الآن في مواجهة نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد القرون الوسطى .

... وبان واضحا الآن كذلك .. الفرق بين الزكاة وهدفها من جانب والضرائب في المجتمع المعاصر وغاياتها من جانب آخر .. وان نظام الضرائب من أجل ذلك لا يغنى عن الزكاة في المجتمع الاسلامى المعاصر بحال ، لاختلاف انجاه كل منهما .

... كما اتضح كذلك : ان الاسلام لا يعارض نظام الضرائب في المجتمع المعاصر ، لأنه يتصل بتحقيق مصالح عامة للأفراد وهى الخدمة المشتركة التى يتجه بها الى رفع المستوى الحضارى المادى ، ومستوى المعيشة المادية لهم ... ولكن بجانب عبادة الزكاة التى يتجه بها الى تقوية الروابط الانسانية في المجتمع بين الافراد .. وهى امر ضرورى لبقاء المجتمع قويا متماسكا .

... وأخيرا بان واضحا ايضا : أن منزلة الزكاة في المجتمع الاسلامى ، كمجتمع انسانى .. ألزم ومقدمة على الضرائب : في الوجوب والتحصيل ، فالاسلام يبنى في الدرجة الاولى .. المستوى الانسانى في العلاقة الاجتماعية . لأن هذا المستوى هو الاصيل والباقى في تماسك المجتمع واستمراره ... ولأنه كذلك الامر اندائر في كل مجتمع : في البدو أو في الحضر ، وفي السهول أو على قمم الجبال ، وفي الصحراء والرمال أو في حقول الزراعة والغابات .

اما مستوى الرفاهية والحضارة المادية في معيشة الانسان .. فامر ينوقف على الامكانيات الاقتصادية لكل مجتمع ، ولذا امكانية تعميم مستوى حضارى مادية موحد في المعيشة ليس في مقدور أى نظام للحكم ، ولا في مقدور أى انسان كذلك . وبانتالى لا يكون مطلوبا لای نظام اجتماعى في الحكم يحفظ لنفسه بالسلامة من جانب وملاءمة الانسان في كل بيئة وفي كل جيل .. من جانب آخر الا اذا توفرت الطاقات الاقتصادية اللازمة وتوفرت رغبات الأفراد نحو تحقيقها ، بخلاف المستوى الانسانى في العلاقات .. فانه ينوقف على ارادة الانسان وايمانه . وذلك امر مقدور وممكن لكل فرد وتنفيذه رهن بتوجيه الانسان وتربيته .

\* \* \*

### الانفاق ... يتجاوز « الواجب » :

● وما يدعو اليه الاسلام من انفاق المال فيما وراء الزكاة الواجبة كعبادة يتقرب بها المؤمن الى الله . . يتجه به أيضا الى مزيد العناية بمصارف الزكاة ، وتأکید تلافى الضعف والوهن في علاقات الأفراد في المجتمع ، وليس الى رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان .

« يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما انفقتم من خير فلولالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم » (١) .  
... « وسيجنبها الأنقى . الذى يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٢) .

.. ثم يقول القرآن في مقابل ذلك :

« أرايت الذين يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . و لا يحض على طعام المسكين » (٣) .

... ان رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان في نظر الاسلام . . أمر خاص بالانسان نفسه ، وليس هدفا يستهدفه بتعاليمه . لان الاسلام لو طلب رفع هذا المستوى كغاية من غايات رسالته . . لطلب تراحم الناس على متع هذه الحياة الدنيا . . وبالتالي طلب تخصمهم عليها . وذلك لا يتفق مع ما يندد به القرآن في قوله :

« الهالك التكاثر . حتى زرتم المقابر » (٤) . . . « فاما من طفى . وآثر الحياة الدنيا . فان الجحيم هى المأوى . واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فان الجنة هى المأوى » (٥) .

واذا كان رفع المستوى الحضارى المادى أمرا خاصا بالانسان . . فهو متروك له وحده في تحصيله ، وتنظيم الانتفاع به . . . مشتركا مع غيره . . . او مستجيبا لنداء ولى الأمر في شأنه عندما يرى ضرورته . . بحيث لا ينسبه السعى اليه اصول السلوك في علاقات الأفراد . . وهى تلك . . التى تصون هذه العلاقات من الضعف . . ونعمل على تأكيدها وتمييزها بما جاءت بها تعاليم الاسلام ، ومن بينها أداء الزكاة في المال .

... ويجب ان يتذكر دائما : ان الاسلام لا يدخل في طلب أمر ما ،

(٢) الليل : ١٧ — ٢١

(٤) التكاثر : ١ ، ٢

(١) البقرة : ٢١٥

(٣) الماعون : ١ — ٢

(٥) النازعات : ٣٧ — ٤١

أو في نهى عنه . . . إلا إذا كان فعله ، أو تركه مما يتوقف عليه كيان المجتمع في تماسكه وقوته . وما وراء ذلك منروك لحرية الأفراد ومشية المجتمع في الإطار الذي لا يهدد كيانه .

يود الاسلام أن يكون هناك استمتاع بالدنيا وبزينتها من مال ، وبين لمن يملك المال وينجب البنين . . . ولكن يود قبل ذلك أن يكون هناك استمتاع بالخصائص الانسانية في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض . يود أن تسود المحبة هذه العلاقات وأن تقوم على تواد بين جميع أفراد المجتمع ، قبل أن تشيد القصور نسكنى القادرين ، وتعبد الطرق وتستكمل المرافق الحيوية في ممتلكاتهم وفي أرجاء جوانب حياتهم المختلفة .

... انه يرحب بالحضارة المادية ، ولكن يوجب قبلها الحضارة اسي نمثل في سد العوز والحاجة ، وفي سد تفراوات الخصومة والنزاع والحد .

وإذا كانت زيادة العناية بمصارف الزكاة هدفا لطنب الاسلام انفاق المال فيما وراءها . فان تأكيد الميل الاجتماعي في الانسان هدف آخر بجانبه . وهو الميل الى الغير والتعاطف معه .

فتجربة انفاق المال في غير منفعة شخصية مباشرة ، وفي غير ما يعود على الفرد بمنفعة خاصة له . . من أقوى العوامل في ايقاظ الوعي الجماعي في الانسان ، وفي جعل هذا الميل ذا فاعلية في ربط الانسان بالانسان .

فان غريزة الاقتناء والادخار من اتشد الفرائز قوة وفاعلية في الانسان . . ولمصلحة الفرد الشخصية والانانية أولا . ولذا اذا أنفق المال في سبيل الغير ولمصلحة العلاقات الانسانية المشتركة في المجتمع . . كان ذلك أمانة على وجود هذا الوعي الجماعي المشار اليه . . . وكان أمانة أخرى على نفاذه في حياة الانسان ، بحيث أمكن ، ويمكن أن يوقف الغريزة الطبيعية عند حد معين ، وهي غريزة الاقتناء والادخار ، أو بحيث أصبح هذا الوعي الجماعي الطارئ ذا قوة أشد من أمر طبيعي ذاتي موجود في الانسان . . منذ أن وجدت فيه الحياة .

ومن أجل الصراع بين قوة طارئة تقوم على ميل قائم في الانسان ، هي قوة الوعي الاجتماعي ، وقوة أخرى طبيعية . . موجودة بالفعل في الانسان هي قوة الغريزة ، ومن أجل جعل تلك القوة الطارئة ذات فاعلية أكثر في هذا الصراع . . كانت عناية تعاليم الاسلام بطلب الانفاق من المال فيها وراء الزكاة ، عناية مركزة ومتنوعة الأساليب : بين الترغيب مرة ، والتخويف أخرى . . وبين التحليل لعناصر الانفاق في سبيل الله مرة ، أو تحليل عناصر الانفاق رياء أو انماء للمال انماء غير مشروع مرة ثانية ، بحيث يظهر في حساب الموازنة : أيهما أكثر نفعا . . . وأيهما أشد خسرانا . . .

نقرأ قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى ، كالذى ينفق ماله رئاء الناس ، ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمضه كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا ، لا يقدرين على شيء مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين .

.. ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم .. كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين .. فان لم يصبها وابل .. فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

... ونقرأ كذلك قوله :

« الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » (٢) ...

وقوله :

« يمحى الله الربا .. ويربى الصدقات ... والله لا يحب كل كفار أثيم » (٣) .

... فنجد ان القرآن يشبهه فى الآية الاولى - فى المثل الاول : انفاق المرائى فى عدم اثره وفائدته ... بحجر كان عليه غبار فسقط مطر شديد فذهب عنه الغبار كلية ، وبقي الحجر صلدا لا يمكن أن ينبت عليه شيء ما ..

... بينما يشبهه فى المثل الثانى فى الآية التالية : الانفاق ابتغاء مرضاة الله فى ازدهار اثره ونفعه بحديقة على ربوة عالية يسقط عليها ماء السماء فى صورة مطر أوفى صورة طل ورزاز ومن أجل ذلك تؤتى ثمرتها مضاعفا .

.. وفى الآية الثانية يصف القرآن أكل الربا بالتخبط فى وضعه ، وباهتزاز موقفه فى الحياة .. بسبب ما يخلفه الربا من حقد وضعفينة فى نفوس أصحاب الحاجة الذين اضطرتهم حاجتهم الى قبول الربا فى المعاملة الاقتصادية . فسيوف التهديد مرفوع على رأس المرابى .. وبذلك يعيش فى خوف الانتقام . ومن يعيش فى خوف الانتقام ... قلما ثبت له وضع أو موقف .

... وفى الآية الثالثة ... يخبر القرآن بحقيقتين ، على خلاف ما يبدو فى التصوير الاولى لمسائل المال :

---

(١) البقرة : ٢٦٤ ، ٢٦٥ (٢) البقرة : ٢٧٥

(٣) البقرة : ٢٧٦

الحقيقة الاولى : أن الزيادة في كمية المال ، عن طريق الربا .. هي نقص في واقع الأمر أو الغاء لقيمتها واعتبارها .

... والحقيقة الثانية : أن النقص في كمية المال ، عن طريق الانفاق في أوجه الخير والروابط الاجتماعية هو اضافة جديدة في الواقع الى مال المنفق . ذلك أن أمان المنفق وأطمئنانه ومتعته بمحبة الآخرين له في مجتمعه .. يساوى الكثير في ذاته .. وفي الوقت نفسه مدعاة للنشاط المثمر في المال . بينما خوف المرابي وقلقه .. يفقده متعة المال في نفسه .. كما يحرمه من فرصة استثمار المال استثمارا يتيح الحفاظ على رأس المال ، فضلا عن أن يتيح له الاطمئنان على حياته . وبذلك تخلق اضافة الربا الى صاحبه .. مشاكل من نقص ماله على الحقيقة - وهي مشاكل الخوف على الحياة .. وعلى المال .. وعلى المتعة بسبب المال .

وتلك هي بعض النماذج انقرآنية في العناية بطلب انفاق المال ، بعد الزكاة .. في مصارف الزكاة نفسها .. حرصا على تنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد .. وحملًا على نفاذ فاعليته في العلاقة بينهم .

● وبالإضافة الى الهدفين السابقين بين أهداف الاسلام بطلب انفاق المال في مصارف الزكاة ، عدا فريضة الزكاة .. يمكن أن يستخلص هدف ثالث ، هو : منع تكديس المال ... ومنع انفتنة في اغرائه .

اذ الانفاق وفي غير المنافع الشخصية الانانية هو تشذيب لغريزة الملك والاقتناء .. ومداومة الانفاق .. هي استمرار لعملية التشذيب لتلك الغريزة . ومن ثم لا يستطيع أن تجنح في اتجاهها الغريزي وتفحرف بالمال عن وظيفته الاجتماعية التي حددها الاسلام بأنها : قيام المجتمع وكيانه .. في قول القرآن الكريم ، في سورة النساء « ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا » (١) .

فحشية الفتنة باغراء المال قائمة ، اذا ترك المال يتكدس في يد صاحبه .. وشحت نفسه فأمسكه عن الانفاق ، أو عن التداول .. وعندئذ تطفئ غريزة الملك والاقتناء .. وتتوحش . وحيث يتحول المال في يد صاحبه الى نقمة بعد أن كان نعمة .. والى شقوة بعد أن كان متعة .. والى وسيلة للتخريب للذات الفردية ولللاقات الاجتماعية على السواء ، بعد أن كان وسيلة للبناء والنعيم . ويومئذ يكون سوء المصير :

---

(١) النساء : ٥

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنسره للعسرى .  
وما يغنى عنه ماله إذا تردى ... » (١)

وصراع الماركسية اللينينية الاحادية للرأسمالية الديمقراطية ،  
وتطرف كل منهما في النظرة الى الانسان وفي تحديد قيمته وسلوكه .. هو :

احدى نتائج تكديس المال ، وتوحش غريزة الملك والاقتناء وشح النفوس  
وتكذيبها بالحسنى . فليست الحسنى .. الا انسانية الانسان في احص  
مقوماتها في وعيها الاجتماعى .. وضبط انانيها .. والحد من أهواء ذاتها .

\* \* \*

### المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب ... وليس مجتمع زكاة :

ومجتمع المسلمين في نظام الحكم المعاصر .. قهر على الاخذ بنظام  
الضرائب نحت ضغط النوجيه العلمانى ، وفرض النبعة للمجتمع الاوروبى ،  
وحكم الميل الى تقليد الحضارة الغربية . ومعنى ذلك أن مجتمع المسلمين يعنى  
يفرض الضرائب ... ، وبتحصيلها ، على نحو ما يراه نظام الحكم صروريا  
باسم الصالح العام : في تحقيق خدمات عامة ، او في تغطية حاجات ضرورية ..  
دون رعاية الى انزكاة ومصارفها .

وبتوالى العناية بنظام الضرائب الحديث وحده ، وتأكيد نحصيلها عن  
طريق السلطة التنفيذية .. خف وزن الزكاة وشأنها وأصبحت على هامش  
حياة المجتمع .. الى أن صارت خلف هذه الحياة ونسيت أو كادت .. وبالأخص ،  
عندما أصبح تنفيذ الضرائب مستوعبا لمصادر الانتاج كلها في الةنصاد القومى  
.. وللعمل المهنى في مختلف الحرف والأجهزة في نظام الحكم .. . وبعدما صار  
عبء أداء هذه الضرائب يحمل النفس على الشح باخراج الزكاة بالاضافة انيها  
.. توفيراً للامكانيات الضرورية للمعيشة اليومية لكل ذى اسرة وصاحب عمل .

وباهمال تحصيل الزكاة .. أهمل مصرفها الخاص . وهو ذلك المصرف  
مهما تعدد نوعه — الذى يرفع جانب العلاقات الانسانية في المجتمع .. ويرعى  
جانب القيم العليا فيه ، وهى القيم الاسلامية نفسها .. كما يذكر المجتمع  
دائما باسلامه .. ويجعل الاسلام قاعدة الحكم فيه .

وفي ظل نظام الضرائب تتحول الدعوة في المجتمع الى المبادئ والقيم ..  
الى أسس النظام العلمانى أو الى أسس النظام الماركسى اللينينى الاحادى .  
وذلك بدلا من القيم الاسلامية التى قام عليها المجتمع الاسلامى ويطور تاريخها  
في صلة قوية بها .

(١) الليل : ٨ — ١١ .

... ذلك لأن الضرائب وإن كان فرضها لقاء أداء خدمات عامة .. فإن القائمين على الحكم في النظام العلماني أو في النظام الماركسي في وقت ما : أن يدعوا أن استقرار الحكم والدعوة إلى طاعته .. من الخدمات السامة وإن تكن في حقيقة أمرها دعوة إلى تثبيت عهد معين من عهود الحكم العلماني الغربي أو الإلحادي الشرقي .

فإذا خصص جانب من ميزانية الضرائب لشئون الدعوة الإسلامية ، بالإضافة إلى دعوة العهد العلماني أو الماركسي .. فبقدر ما تكون ممارسة هذه الشئون ، أو بقدر ما تنجح الدعوة الإسلامية إلى تأييد العهد القائم من عهود الحكم العلماني أو الماركسي .. أو على الأقل بقدر ما تستسلم له ، ولا تعارضه . وهذا على خلاف ما إذا نفذ نظام الزكاة .

فليس القصد في الزكاة في الدرجة الأولى وجود مال .. بقدر ما هو توزيع هذا المال في مصرفها . ومن أهم مصارفها : الدعوة إلى سبيل الله ... وصيانة القيم الإسلامية من الإنكار ، أو اللامبالاة .

والدعوة إلى سبيل الله ، وصيانة هذه القيم .. قد يتطلب تنفيذها معارضة أسلوب عهد من عهود الحكم الوطني العلماني أو الماركسي .. وقد يصطدم به في غير لين أو هوادة ..

ولذا : فالدوافع التي تدفع الحكم الوطني بعد استئصال المجتمعات الإسلامية عن النفوذ السياسي للاستعمار الأوروبي .. إلى التمسك بأسلوب العلمانية أو الماركسية في نظام الحكم والإدارة والتوجيه والتنسيق .. هي نفسها التي تدفع إلى إهمال جباية الزكاة ، وبالتالي إلى : انتفاض عن تحقيق مصارفها .

وكذلك : ضغط العلمانية على المجتمعات الإسلامية على عهد الاستعمار في تقبل الاتجاه العلماني .. هو نفسه السبب في تخلف المسلمين عن أداء الزكاة .. وهو السبب أيضا في استخفافهم بأدائها ، اعتمادا على أدائهم للضرائب التي يفرضها نظام الحكم العلماني السائد في المجتمع الإسلامي وقتئذ .

ولو أن المسلمين في تقبلهم للضرائب بدلا عن الزكاة ، تمسكوا بانجاز مصارف الزكاة حسب ما يهدف إليه الإسلام في مجتمعه .. لكان قليلا أمر بقبلهم للضرائب كنظام فيه العرض مؤقتا ، إلى أن يستطيعوا أداء الزكاة كعبادة أولا ، ثم كوقاية ثانيا للمجتمع الإسلامي ولبيادته : من أن ينفذ إليها الضعف .. أو الاستخفاف .. أو الهوان على ممر الأيام .

أن الضرائب ، مرة أخرى : لا يعارض الإسلام فرضها والزام المسلمين بها

.. ان تحققت بها مصلحة عامة ، وارتضاها اصحاب هذه المصلحة من المسلمين لان ذلك شأن من شئونهم الدنيوية . وبتعبير آخر : لان ذلك يرتبط بمستوى الحضارة المادية للحياة الانسانية .

ولكنه لا يحتم الاسلام ذلك . لانه قد لا يكون في مقدور كل واحد .. ولان المستوى الحضارى المادى للحياة الانسانية غير محدد فهو يختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فرد الى فرد .. ولانه اذا دعا الاسلام الى ذلك فقد لا يضمن سير المكلفين به الى الترف ، والبذخ ، والاسراف ، مما يعين قلة على العبث والفساد .. بينما يدفع الكثرة الى الشقاء .

وتكن الزكاة ، كالصلاة سواء بسواء ، يتوقف صلاح الأفراد واهليتهم للحياة الانسانية على أداء الاولى .. ويتوقف قوام المجتمع على أداء الثانية . والمجتمع الذى يطلبه الاسلام ليس هو مجتمع الرفاهية المادية .. وانما هو مجتمع الانسانية فى السلوك والمعاملة .. اذ قلما يبقى مجتمع الرفاهية المادية متناسكا فترة طويلة .. دون أن يطلب المزيد من هذه الرفاهية . والمزيد منها ينطوى على فناء المجتمع نفسه وانهياره ثم قلما كذلك يكون مجتمع الرفاهية المادية مجتمعا سعيدا .. مجتمعا مطمئنا . لان ظواهر الانحلال والقلق .. هى اولى آثار الرفاهية المادية على النفس البشرية .

اما مجتمع الانسانية فهو مجتمع الازمات والشدائد .. قبل مجئ مجئ الرخاء والحضارة المادية . لانه قام على قوة الايمان ، وانتضحية والترايط .. ولذا فهو مهد للكبح ، وليس للتعود .. ومعد لتقبل مرارة الضيق ، قبل انتظار فيض المعيشة . ومن أجل ذلك : بقاؤه اديم .. ومتعنه اوسع واعمق .. لانها متعة المنبصر بأرادته .. وليست متعة المهزوم بشهوته .

ولذا : الزكاة عبادة .. وليست هى انفاق مال ، بقدر ما هى قربى الى الله . وكونها قربى الى الله يرتبط بها الصالح الاساسى والحنى لبقاء المجتمع .

ان ثورة أبى بكر الصديق رضى الله عنه على « مامى الزكاة » على عهده ، مع ما عرف عنه من سعة الصدر واللين .. ليست ثورة عنى افراد وصفوا بأنهم مرندون .. وانما هى فى واقع الامر ثورة من أجل مستقبل المجتمع الاسلامى والخشية من انهياره اذا تفشى اهتزاز قيمه الزكاة فى نفوس المسلمين .. وتفشى الميل فى هذه النفوس الى عدم أدائها . لانها عندئذ كما ذكرنا قبل .. ليس هناك ضمان لاستمرار الدعوة الى سبيل الله .. ولا ضمان كذلك لعدم الاستخفاف بالقيم الاسلامية .. ولا حائل يحول وتقتذ من سيطرة روح الحقد من صاحب حاجة على مؤسر ، ومن مستذل مسترق على منتهج بحرينه فى آدميته .



... لم تكن نورة انخليفة الاول ابى بكر ثورة على افراد رجعوا عن  
الايمان بالاسلام ، لان القرآن نفسه يقول : « لا يضرکم من ضل اذا  
اهتديتم » (١) .

نعم الرجوع عن الاسلام بعد الايمان به .. يعطى في مظهره اماره على  
تفكك المجتمع الاسلامى او على التشكك في قيمه .. وهذا من شأنه ان يضعف  
مستقبل المجتمع نفسه . ولكن سبب اثورة الحقيقى .. هو الخشية من  
توقف حركة المجتمع الاسلامى وحيويته ، عندما ينهار مورد الزكاة كمصدر  
للحفاظ على قيم المجتمع في اية صورة من صور المحافظة عليها .. وهى  
الابواب التى تمثل مصارف الزكاة .

\* \* \*

... واجب المسلمين اليوم :

ولذلك : واجب المسلمين اليوم ، كى يعيدوا الاسلام الى قوته في  
مجتمعهم ... ان يدعوا الى أداء الزكاة .. وأن يعملوا على تحصيلها ، مهما  
كانت العقبات في طريقها .. وأن يوجهوا ما يحصلونه منها في بعض مصارفها  
اللى يكون المجتمع المعاصر في اشد الحاجة اليها .. من جهة تمكين الاسلام  
من ان يأخذ طريقه الى القوة فيهما من جديد .. في مواجهة الظلمانية ..  
والماركسية اللينينية الاحادية .

... يجب ان يتأكد في وعى المسلمين .. معنى العبادة في الزكاة .  
فتواقف الخرين من المسلمين كادت تطمس معالمها .. وبالتالي كادت تتوقف  
جوانب الصرف في اهدافها .. ومن ثم : لا يكون هناك مال في اى مجتمع  
اسلامى لدعوة اسلامية .. ولا هناك ما يعبر عن علاقته انسانية في مجتمع  
اسلامى ، وحسبما يرسم الاسلام .

... اذا لم تقو عبادة الزكاة من جديد .. وادام لم تأخذ مكانها في حياة  
المسلمين مرة اخرى فالخشية كل الخشية ان تذهب شخصيتهم .. واذا كانوا  
مجتمعا ... فالى تبعية لغيرهم .. والى حين من الزمن . لان التبعية للغير  
في بقائها له مرهونة بقوة نفوذه ، وقوة جذبه وشده .

ان الدعوة الرشيدة اليوم الى عودة المجتمع الاسلامى ليكون مستقلا في  
ايدولوجيته .. هى في الزكاة ، بادىء ذى بدء .. في تحصيلها .. وتوجيهها  
الى مصارفها .

... وليس معنى العناية بشأن عبادة الزكاة .. اغفال العبادات  
الاخرى من : صلاة .. وصوم وحج .. فهذه ضرورية كذلك لصفاء النفوس ،

(١) المائدة : ١٠٥

وقوة مراسها ، والفتها ومودتها . ونحن القصد فقط : الى أن الزكاة في الفراغ الاسلامى القائم في المجتمعات الاسلامية المعاصرة . . تسد جانبا كبيرا فيها ، كما تعين العبادات الأخرى على تحقيق أهدافها : من صفاء . وقوة ، والفة ، ومودة . وفيما تشير الية الآية الكريمة :

**« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوى عزيز . الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور » (١) .**

.. دليل واضح على أهمية الزكاة وصلتها بقوة المجتمع ، فالذين انتصروا بنصرهم لله . . اقوياء ، وهم من اجل بقائهم اقوياء . . يقيمون الصلاة . . ويؤتون الزكاة .

فتنصيص الآية الكريمة على عبادتى الصلاة والزكاة في مجل القوة والعزة . . . يصور : الى اى مدى يرتبط ضعف المسلمين باهمال الزكاة . . كما ترتبط قوتهم بأدائها .

واذا كان نظام حكم المجتمع الاسلامى المعاصر — كالتنظيم الماركسى — لم يدع فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . . فانواجب دعوة هذا النظام الى تحقيق اهداف الزكاة .

.. على انه مما يشك فيه : أن يستجيب مثل هذا النظام لتحقيق اهداف الزكاة . لأن النظام الذى لا يترك فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . هو النظام القائم على الغاء الملكية الفردية الغاء تاما . وهو النظام الماركسى اللينينى . وهو يؤمن بابعاد الدين اى دين كلية ، عن الحكم وانتوجيه معا في المجتمع ، وان كان على مراحل . . بتدريج باهماله واحتقار رحاله . . ثم تنتهى بالسخرية منه وعلان انكاره .

ثم مثل هذا النظام من جهة أخرى : يعنى أولا وبالذات بايديولوجيته الالحادية . . ونظرتة الى الفرد والمجتمع مما يتيح له الاستمرار في الملكية العامة . ونظرة الاستمرار في الملكية العامة تخالف تماما نظرة الاسلام واتجاهه في حياة الانسان .

ان الاسلام يقبل الملكية العامة كحل مؤقت لازمات قائمة في المجتمع . . ولكنه يرغب دوامها كنظام أبدي .

(١) الحج : ١٠ ، ١١

ان شد المجتمعات الاسلامية الى علمانية الغرب .. او الى ماركسية الشرق تركها تعيش في فوضى العلاقات الاسرية وفي فوضى أخرى للعلاقات الاجتماعية ..

... وربطها بأهداف الحضارة المادية وحدها .. أضمت، فيها الجانب الانساني .. وهي لم تصل بعد الى مستوى حضارة الغرب .. وطالما الروابط الانسانية لا تشد بناءها .. فمن المشكوك فيه ان تصل الى هذا المستوي المادي يوما ما ..

نعم : العامل الانساني لم يكن هو الذي كون المستوى الحضاري العربي للمجتمعات الأوروبية العلمانية .. وانما كان عامل الاستغلال والخديعة والقرصنة .. هو الذي ساعد الغرب على الاستعمار ... وجعل الاستعمار وسيلة للاستغلال من جانب ... وللبناء المادي الحضاري من جانب آخر .

واليوم في عصر العلم والتكنيكية .. لا ينحج الا العامل البشري .. ولن تتوفر لهذا العامل قوته بدون : صفاء النفوس ... وقوة المراس ... ومودة العلاقات ..

المجتمعات الاسلامية المعاصرة في حاجة ماسة الى اعادة تقييم ذواتها .. قبل ان تنادى بالميل الى الغرب او الى الشرق .. هي بحاجة الى فهم التقدمية او القومية للاسلامية .. قبل ان تهتف بشعارات التقدم مرة .. وتعلن على الملا نداء القومية مرة أخرى ..

\* \* \*

## الفصل الثالث

# التأمين

### ... في النظام الرأسمالي :

التأمين ، وهو الصورة الواضحة في التعبير عن الذكائل الاجتماعي في المجتمع الصناعي المعاصر ... نظام اقتصادي في الدرجة الأولى ، يقوم على الاستثمار والربح الخاص ، قبل أن يقوم على فكرة التضامن والتكافل التي لها الطابع الأخلاقي والانساني الاجتماعي ... يقوم على المشاركة المادية في غالب الأحيان ممن له الكفالة والضمان ...

... ولكنه يعين الى حد ما ، على سد فراغ الحاجة عند الفواجع ووقوع الازمات والتمرض للكوارث .

... هو نظام اقتصادي تقوم به شركات ... أو هيئات ... تستثمر رأس مال محدود في سبيل تنفيذه وان كان في ذاته قليلا عادة بالقياس الى رؤوس الأموال الأخرى ، التي تباشر استثمارها شركات أو هيئات في المجالات الاقتصادية الأخرى . لأن شركات التأمين تعتمد اعتمادا كليا على الأقساط التي تحصل من المؤمنين في الغلة والربح ... ومع ذلك تستخدم في مباشرة استثمار هذا المال المحدود خبرات فنية واسعة ومتعددة النواحي لتحقيق الهدف من « التأمين » وهو الاطمئنان للوفاء بالالتزامات الحصة به .

... هو نظام اقتصادي كان يستهدف في اول الأمر حماية رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة والصناعة والمباني والحيلولة دون تعرضها لخسارة مفاجئة غير متوقعة ، ربما نذهب بها أو ندفعها على الانسحاب كلية من المجال

المستخدمة فيه .. دون تعرضها لخسارة الطريق أو الحريق ، أو انهب والسلب والقرصنة أو التخريب بفعل عدائي أو انتقامي ..

وقد كان السبب المباشر لقيام نظام التأمين هو هذه الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية ثم امتد الى « التعويض » عن مصادر الانتاج ، ومن بينها الانسان ، اذا ما تعرضت للأخطار والأضرار ، مما يجعلها غير قادرة على نادية وظيفتها الأولى .

فهو نظام استتبعه نظام الرأسمالية ، وله خصائص هذا النظام في الاستثمار والربح وتكوين الاحتياطي ... وله هدفه من القصد الى الربح المادي ، قبل القصد الى تضامن اجتماعي .

ولكن في الوقت الذي يقوم فيه بدور الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية .. وفي الوقت انذى له خصائص وطابع النظام الرأسمالي في الاستثمار والاستنزاح ... فانه يؤدي حتما دورا غير مباشر في تقليل الحاجة وضيق مجال الفقر في المجتمع ... بما يقوم به من تعويض عند وقوع الأخطار والأضرار .

... ومع ذلك لم يزل بعيدا عن معنى « التكافل » الذي يقوم على روح التعاون بين الأفراد في الشدائد والأزمات ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي هو استعداد انساني ينشأ بين الأفراد بناء على الايمان بقيم عليا ... فوق المنافع المادية المتبادلة ... وفي المتع العرضية المؤقتة ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي ينطوي على الايمان بالتضحية من المشاركين في الكفالة . والتضحية لا تكون فيما تقع فيه المبادلة المادية ... ولا تكون كذلك الا من اجل مثل وقيم عليا ... لا تكون الا من اجل أهداف غير شخصية ، وهي الأهداف الانسانية العامة ..

اذ هذا النوع من التكافل ... امر اخلاقي ... وقضية انسانية ، لا تدخل في مجال الاقتصاد والاستثمار ... على معنى : انه لا يستهدف منه ربح مادي ... بل على العكس : ينتظر فيه غرم مادي ... هو : ما يقدمه المتكافل للطرف الآخر عند وقوعه في شدة أو أزمة ، ولكن مع ذلك تلازمه مسرة نفسية .. هي مسرة الاستطاعة على المعاونة وعلى المعاونة نفسها بالفعل ... ومسرة التنفيس عن الايمان بالقيم والرابطة الانسانية المشتركة .

\* \* \*

### ... قبل ضغط الفلسفة الماركسية :

ويبدو واضحا : بما للنظام الرأسمالى جملة من خصائص فى نظام التأمين من حرية فردية فى التعاقد وقصر نظامه على حماية رؤوس الأموال الأخرى الموظفة فى الصناعة والتجارة . . . فى تلك الفترة التى لم ينفذ فيها النظام الرأسمالى بعد بالفلسفة الاشتراكية وتهديدها لحياته الخاص .

وهى تلك الفترة التى لم تنزل فيها هذه الفلسفة الاشتراكية مجال التطبيق العملى فى مجتمع ما . . . الى ما بعد الحرب العالمية الأولى وإلى قيام الثورة الروسية فى أكتوبر سنة ١٩١٧ . . . وكذلك الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ومشاركة الاتحاد السوفيتى نتائج النصر فيها للأجلاء الغربيين .

فكان عقد التأمين اختياريا ، لا الزام فيه بحكم القانون ، أو بحكم نظام الدولة أو توجيهها . . . سواء من الشركة أو المؤمن انفسهم ، وكان استثمار الأموال المتحصلة بسببه استثمارا حرا تساعد الدولة على حريته وتلتزم بإزالة العقبات من طريقه .

... كما كان الهدف منه متمحضا للفرض الاقتصادى ، ولعامل الربح . . . من جانب هيئات التأمين وشركاته . . . أو من جانب المؤمن على رؤوس أموالهم أو على حياتهم من أجل أسرهم . وإذا بدأ عامل الربح فى جانب الهيئات والشركات الخاصة بالتأمين فى ارتفاع ميزانياتها . . . فإنه يظهر فى جانب المؤمن فى تجنبهم الأضرار والمخاطر لرؤوس الأموال . . . أو فى تخفيف ويلات الكوارث وتضييق الهوة عند الفواجع بانتهاء حياة من هم من أرباب الأسر ، انتهاء عاديا بسبب الوفاة . . . أو غير عادى بسبب حوادث المجتمع المدنى وما يتعرض له من أخطار على الحياة الانسانية .

\* \* \*

### ... وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية :

ولكن بعد أن اشتد الوعى بالفلسفة الاشتراكية وتخلت مجال التطبيق فى حياة المجتمع ، وأصبحت نظاما للحكم فعلا ، وأخذ هذا النظام الاشتراكى يهدد بدعوته النظام الرأسمالى فى صلة أصحاب رؤوس الأموال بعمال المصانع وغيرها . . . استجاب النظام الرأسمالى لمطالب العمال ، وإن كان فى دائرة أقل وأضيق مما يصنعه النظام الاشتراكى فيما يسمى : بالرعاية الاجتماعية ، والصحية . . . وتتمثل هذه الرعاية فى صنوف التأمينات المختلفة . . . ضد الإصابات أثناء العمل . . . وضد الشيخوخة وضد العجز . . . وضد البطالة . كما تتمثل

في صنوف الرعاية الأخرى... بتوفير المساكن الصحية .. والعلاج والدواء ..  
ويمكن التعليم لأولاد العمال وتوفير وسائل المواصلات والخدمات العامة .  
... وأصبحت من أجل ذلك ضروب التأمين عديدة في النظام انرسمالي  
... وتدخل الدولة ... وفرضها نظام التوجيه في الاقتصاد القومي ؛  
محافظة عليه من أخطار التخريب ، ونوبات العمال واضرابانهم التي تنصح  
بها نقاباتهم ... بوحى من الفلسفة الماركسية .

ولكن مع تعدد ضروب التأمين واختلاف أنواعه .. فلم يزل محتفظا  
بطابع الأسس الاقتصادية في نظام انرسمالية وعلى الأخص لم يزل محتفظا  
بالمشاركة المادية في عقد التأمين .. على معنى : أن من لصالحه التأمين ..  
أو من ينفع بالعوض عن الأضرار التي تقع في جانب العمال .. يسهم مقدما  
بقسط طوال قدرته على العمل ومباشرته اياه .. على أن يسهم اصحاب  
رؤوس الأموال بأقساط أخرى مساوية ، أو أزيد قليلا عن قسط العمال في  
تنفيذ عقود التأمين التي تبرم بين الطرفين تحت طنب القانون وتوجيه الدولة  
.. لصالح الاقتصاد القومي .

\* \* \*

### ... في النظام الماركسي :

وقد خضع النظام الرأسمالي للتوسع في مجالات نظام التأمين ، وخرج به  
من دائرة الحماية لرؤوس الأموال ... الى حماية اعمال واسرهم كذلك ...  
لا طوعية للفلسفة الاشتراكية ... ولكن كرها وتحت ضغط التجمعات  
العملية في النقابات وتهديداتهم على الأقل في الانقطاع عن العمل لفترة  
أو لفترات ... يتسبب عنها ختما انخفاض الانتاج وتقليل الربح ... مما  
يصاد هدف الرأسمالية ويعوقها عن النشاط والحركة .

أما النظام الماركسي فهو في ضروب التأمين الخاصة بالرعاية الاجتماعية  
والصحية والطبية للعمال واسرهم فهو يصدر عن :

● داعى التحول في الاقتصاد القومي .. بنقل الملكية الفردية بعد  
انقائها الى ملكية عامة ... وإيجاد قطاع عام له وحده السيادة في توجيه  
الاقتصاد القومي .. هو توجيه الدولة دون سواها .

فالقطاع العام عندئذ حل محل اصحاب رؤوس الأموال ، وأصبح راس  
المال للدولة بدلا من الأفراد ، كما أصبحت الدولة هي المباشرة للاستثمار كما  
هي المالكة للمال ... وبالتالي تنقل الى الدولة الآن مسئوليات الرعاية  
الاجتماعية ، والصحية والطبية التي يفرضها الاقتصاد الموجه في النظام  
انرسمالي . وعندئذ كذلك : ليست الدولة الماركسية منفصلة في تنفيذ ضروب

الرعاية المختلفة عن طريق التأمينات المتعددة الجوانب لصالح العاملين في المجتمع .. لأنها هي المالكة فعلا للثروة .. وبذلك أصبحت رعايتها الاجتماعية أمرا واجبا وحتميا . فإن هي قصرت الآن في هذه الرعاية .. لا نكون دولة ... بل بالأحرى تكون عصابة .. أشبه بالقرصنة وقطاع الطرق ...

● ... كما يصدر هذا النظام الاشتراكي بدافع الفلسفة التي قام عليها نفسه ، وهي الفلسفة الاشتراكية التي لم توجد ألا كرد فعل لطغيان النظام الرأسمالي ومساوئه في إهمال شئون العمال ... وعدم العناية بمسئولتهم الإنسانية في أي جانب من جوانب الإنسانية .

... ومن أجل تلافى هذه المساوئ كانت نظرية ماركس في : « القيمة » .. التي تجعل عمل العامل دون ما عداه .. هو المقوم للسلعة .. ومن ثم : نفائض القيمة الذي تعتبره الرأسمالية ربحا عائدا لأصحاب رؤوس الأموال .. يعتبره ماركس حقا للعمال وحدهم ... أخذ ويؤخذ منهم استغلالا من أصحاب العمل لمجهود الطبقة الكادحة من العمال ! ... وهذه النظرية تؤدي بمنطقها إلى وجوب توسيع الخدمات والضمانات الكافية لصالح العمال ... وصالح أسرهم : أن في الصحة أو في التعليم والتدريب .. وأن في الإسكان والمرافق التي تيسر لهم سبل العيش .. وأن في التأمين عند الشيخوخة .. أو عند الإصابة أثناء العمل أو العجز الجزئي أو الكلي عن العمل ... أو عند انبثالة وعدم مباشرة العمل ..

وإذا لم يقوم النظام الاشتراكي الماركسي بهذه التوسعات في الخدمات والضمانات للعمال ... فإنه يكون عندئذ قد انحرف عن طريقه الذي رسمته فلسفته وأوحى كذلك بالثورات والانقلابات ضد الرأسمالية .. رفعا لظلمها واعتداءاتها على حقوق العمال ومستوى بشريتهم وأدميتهم .

... على أنه في واقع الأمر من جهة أخرى : من صالح الدولة في النظام الماركسي قبل صالح العمال فيه ... أن تعنى الدولة بمستوى المعيشة لعمال المصانع ، والمزارع وعمال جميع مصادر الإنتاج . لأن الدولة طالما ملكت المال باسم القطاع العام أو بأي اسم آخر المثل في جميع مصادر الثروة القومية .. وطالما تؤجر العمال على إنتاجهم ... وطالما تلزم العمال بحكم النظام على العمل ، دون أن يختاروه بالدخول في عقد للعمل مثلا كما هو الشأن في النظام الرأسمالي ... فإنها تملك العمال وقتئذ كطرف في الإنتاج .

وإذن من مصلحة الإنتاج في الاقتصاد القومي ... أن يعنى بالعمال ... كما يعنى بمصادر الثروة القومية نفسها . ونظرية ماركس في القيمة السابقة ... تجعل العمل نفسه سلعة مادية . فإذا لم يراع النظام الماركسي المستوى



المعيشي ، والصحي ، ومستوى الخدمات العامة للعمال ... فقد أضر بالعمل  
كسلعة ... وبالتالي أضر بالاقتصاد القومي التي تملك الدولة الآن جميع  
مصادره .

... واذن ليس دافع رد اعتداء الرأسمالية على حقوق العمال المشروعة  
.. وليس تمكين العمال من أجل إنسانيتهم وكرامتهم الإنسانية ، كعامل  
إنساني .. هو الذي يحرك النظام الماركسي نحو توسيع ضروب الرعاية  
الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال وإنما هنا : عامل مادي اقتصادي وراء  
هذه الظاهرة الإنسانية في فلسفة الماركسية هو الأصيل في التحريك والدفع ...  
وهو عامل الانتاج المادي الاقتصادي ... والمحافظة عليه .

... دولة تجمع المال كله في صندوق تحت حراستها ورقابته ... وتلزم  
جميع أفراد المجتمع بالعمل في غير مشيئة واختيار ... هي مالكة من غير شك  
للأمرين معا . ومن السفه عندئذ أن تهمل فيما تملك ، وبالأخص أن هدفها  
« الملك » من أجل الحكم لا غير .

وربما لو أتيح لأصحاب رؤوس الأموال أن يملكوا العمل عن طريق الزام  
العمال وأكراههم على العمل كما يفعل النظام الماركسي .. نبكروا برعاية  
العمال ... ولم يصل بهم الوضع الى أن يكونوا منحرفين في استغلال المال  
واستثماره ... مما شجع على وجود الفلسفة الاشتراكية وعلى قيام نظام  
الحكم العمالي وهو النظام الماركسي .

ويتجلى العامل المادي أو العامل الاقتصادي في تأصيل انفسه  
الماركسية قبل العامل الإنساني ... ان نظام التأمينات الاجتماعية في أسسه  
ومبادئه .. هو نفس النظام في الرأسمالية .. هو حصيلة الاستقطاعات  
والأقساط التي تخصم من أجور العمال بالإضافة الى حصة صاحب العمل وهو  
الدولة هنا ... ويسير في الاستثمار على نمط ما في الرأسمالية وان كانت  
الدولة هنا هي التي تباشر عمليات التنمية الاقتصادية في مشروعاتها  
الخطيطة .

... ولو ان الدولة الماركسية سلكت في نظام التأمينات الاجتماعية  
مسلكا غير مسلك صاحب العمل والعامل ، في النظام الرأسمالي .. لكانت  
متمشية أكثر مع منطقها ، طالما قيمة السلع الانتاجية هي العمل وحده وليست  
الادارة والمباشرة ... وعندئذ فائض القيمة كفيلا بسد احتياجات صنوف  
التأمينات الاجتماعية المختلفة بالإضافة الى الاسهام في مشروعات التنمية  
الجديدة لمواجهة رفع مستوى المعيشة وزيادة السكان .

والفرق بين النظامين : الرأسمالي ، والماركسي ، في مجال التأمينات

الاجتماعية هو أن النظام الرأسمالى بعد أن اخذ ببدا : توجيه الدولة توجهها للاقتصاد القومى مختلفا فى مداه منذ ضغط النظام الماركسى والشيوعية الدولية . . . حال دون استغلال رأس المال ، على نحو ما كان عليه عهد ماركس وانجلز ، لطاقت العمال ومجهودهم البشرى . . فضمن للعمال جميع ضروب التأمينات التى يطبقها النظام الماركسى بالفعل . . وفى ابوقت نفسه أبقى على الحرية والمشيئة الفردية فى عقد العمل . . . وأعطى مع ذلك للعامل حق التحكيم ورفع الأمر الى القضاء بينه وبين صاحب العمل . . وبقيت الدولة بعد ذلك فى خدمة ما يفصل به القضاء لتنفيذه بين الطرفين : العامل وصاحب العمل . . . بينما النظام الماركسى فى تغطيته لضروب التأمينات . . هو فى الواقع صاحب عمل . . . وفى الوقت نفسه دولة لها حق الالزام والاكراد . . . وهى الحكم والمنفذ . . . والعامل عندئذ ملزم فقط بالعمل . . وبقبول الأجر عليه . . . ومستجيب لأمر الدولة دون حق الاعتراض عليه أو دون حق رفع الأمر الى جهة قضائية لها سيادة أعلى من السلطة التنفيذية ، والسياسية فى الدولة فى التطبيق العملى .

. . . وبذلك يشبه وضع النظام الماركسى اليوم وضع انظام الرأسمالى على عهد ماركس فى كونه : فوق السلطة التنفيذية . . . يباشر التوجيه السياسى فى الحكم . . . وفى كون القائمين على أمره قلة ، تحدد الأجور واتجاهات التنمية والاستثمارات بدون معارضة . وهذه القلة تمثلها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وما على غرارها من منظمات فى أى نظام ماركسى اشتراكى .

وفى كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى يتجه الأمر اذن الى تشكيل الثامين ونظامه بالشكل المادى والاقتصادى وحده الذى لا يقوم على أساس خلقى يؤدى فيه المعنى الانسانى دورا اصيلا فيه . . . وانما اسقبال المادى وحده الذى تعبر عنه هذه العبارة : « ادفع . . . تجد » . . . هو الشيء الذى يحدد كيانه وذاتيته .

فطالما الحصول على غرض ، او على مساعدات مادية فى : حال التسيوخة . أو العجز . . . الخ . . . مشروط بدفع الأقساط مسبقا . . . فهو أشبه باسترداد ما دفع ، مضافا اليه نصيبه من عائد الاستثمار لجملة مال التأمين .

\* \* \*

### موقف الاسلام من الثامين :

واذا كان الثامين فى كلا النظامين : الرأسمالى والاشتراكى عملية اقتصادية قائمة على المبادلة والأخذ والعطاء . . . فهو من الوجهة الاسلامية داخل فى نطاق المعاملات المالية ، التى حلها يتوقف على تحقق مصلحة الطرفين

في عقد المبادنة... والتي حرمتها مرهون بوجود ضرر محقق أو مظنون لكل من الطرفين أو لأحدهما .

... ومن أجل توضيح الرأي الاسلامي ... يجب شرح أمر التأمين وطبيعة عقده ونتائجه : ان كلمة التأمين بقدر ما توحى .. لدى الواقفين عليه بالاطمئنان ... تثير الفزع لدى المتشككين فيه في معارضته لمشينة الله : .. نوحى هذه الكلمة بأن هناك ما يخفف هزات الكوارث والأحداث ان نزلت . وهذا يبعث على شيء من الاستقرار في حياة المؤمن . ولكن لما تحمله من معنى الضمان الجازم قد تخلق معنى الانصراف عن الله والبعد عن الركون اليه في الشدة !

وربما « ظل » الاستقرار الذي يلزمها كان له أثر كذلك في معنى الثبات في « فائدة » التأمين في تصوير كثير من الذين تتردد على أسماعهم هذه اللفظة ، قبل ان يقفوا على مدلولها الواقعي .

ان « الايمان بالله » قد يصل مفهومه في اعتقاد بعض الناس الى انه لا ينلهم مع ارادة الانسان ومجهوده ، وعلى سعيه ، ومحاولة تنظيمه لأمر نفسه .. قد يصل مفهومه الى الغاء كل عمل ايجابي يقوم به الانسان دفاعا عن وجوده ، وطردا لأسباب الضعف فيه ، وتخطيطا لوقاية هذا الوجود الخاص من أن تهزه عواصف الحياة فيلقى الشخص مصرعه عند تحدى أول عاصفة منها .

ولو أدرك هذا البعض من الناس أن الايمان بالله يطلب القصد والنية في العمل والتصور الواضح له ، قبل مباشرته الأحسن فهم « التأمين » بأنه لا يعدو أن يكون جانباً من جوانب تنظيم حياة المؤمن ... وليس وقاية من الموت ، ولا تحدياً لمقادير الكون ، ولا مناوأة لارادة الله في ملكوته .

... انه ليس ضماناً للمستقبل ! ان ضمان ذلك في الايمان بالله وحده . ولكن التأمين سبب لتخفيف المصائب لحظة أن تحل ، وهو معاونة على تبديد ظلمه اليأس ساعة الابتلاء بالنوازل .

... ان التأمين في حقيقة أمره :

● واجب حيوى في تحقيق التكافل لدفع الملهمات .

● ضرورة في الاقتصاد القومى لتوسيع مجالات الاستثمار ، وتقليل ابطالة ورفع مستوى المعيشة بين السكان .

وهو في النظام الاشتراكى بعيد كل البعد عن شبهة « الرب » الاله جزء

رئيسى فى إطار الاستثمار العام ، الذى تباشره الدولة وله حصته من ارباح الصناعة ، والتجارة والزراعة ، وأى ضروب الاستثمارات الأخرى ..

... وبعبء كل البعد كذلك عن « الفرر » بفضل الأسس العلمية والرياضية التى تستخدم فى نظامه ، وبذلك تجنب هذه الأسس المال المتجمع عن طريقه .. أخطار المغامرة ، والاندفاع الأهوج .

... وبعبء كل البعد عن مصادمته للتوكل على الله ومعارضته لمشيئته فى كونه وفى مخلوقاته ..

ان حياة « المجتمع الحضارى المعاصر » تكاثرت تفاعلاتها وزادت أعباؤها وتعددت مشاكلها ومسئولياتها واختلطت اتصالاتها ، واقتربت المسافات ، وزالت الفواصل والحواليز بين الأمم والأفراد وابتعدت تماما عن المشابهة والموازنة بمجتمع البادية أو المجتمع القبلى أو القروى ، الذى كانت تدور فيه المعاملات والعلاقات على أساس التعارف أو العصبية أو تبادل الحاجات وقت الضرورة والأزمات ..

ان « الدولة » فى المجتمع المعاصر لم تعد مسئوليتها حفظ النظام والأمن فى الداخل والدفاع عن الحدود ورد الاعتداء من الخارج ... بل لتزايد عدد سكان المدن ويسر الانتقال بين مدينة وأخرى واختلاف المواطنين بعضهم ببعض فى زحمة كبيرة بحيث لم تعد الصلات بينهم صلات التواد والتراحم ، وإنما صلات المبادلات - قضت ضرورة الأوضاع الاجتماعية بأن تأخذ الدولة على مسئوليتها - بجانب ما لها من مسئولية تقليدية - تحقيق الرعايات الاجتماعية والقيام بوظيفة التربية والتعليم ، والوقاية من الأمراض ومعالجة المرضى ، وشئون المرافق العامة ، ومكافحة البطالة عن العمل .. الخ .

... والدولة اذ نحقق الرعاية الاجتماعية .. توفر للعاجز عن العمل بسبب شيخوخته ، أو إصابته ، أو مرضه أو شذوذه فى النمو البشرى ... حياة نزيق بانسان له كرامته .

واذ تقوم بالإشراف على التربية والتعليم لا تنى جهدا فى تمكين كل فرد من فرصة التعليم حسب قدراته وطاقاته فى مراحل التعليم المختلفة ، أما بغير نفقات أصلا ، أو بنفقات ميسرة وحسب احتياجات المجتمع فى تطوره ونمو إمكانياته الاقتصادية .

واذ تشرف الدولة بعد ذلك على وفاة أعضاء المجتمع من الأمراض أو على علاجهم منها .. فإنها تستخدم كل ضروب الوقاية والعلاج والنقاهة من الأمراض ، بحيث لا يشق على أى مواطن أن يتحدى ما يواجهه من خطر المرض بنفس ممثلة بالأمل فى الله وفى المعاونة التى يلقاها من مجتمعه .

واذ تكافح أخيرا البطالة... تخلق مجالات للعمل متناسب وزيادة السكان المطردة ، وكذلك تتلاءم مع الامكانيات الخاصة بالاقتصاد القومى ، تحول هذه المجالات دون اتساع الفراغ فى حياة الأفراد ثم اقدامهم على شغله بالتفكير فى انسطو والاعتداء على الأموال والحرمان من أجل لقمة العيش أو من أجل التدبير فى الانقلابات والمؤامرات أو بالموالاة للأعداء على حساب قيم المجتمع وبقائه ... الى غير ذلك من أصناف السلوك الاجرامى والعمل السلبى .

ولأن وظيفة الدولة فى المجتمع المعاصر تعددت جوانبها .. أصبحت متدخلة فى علاقات الأفراد وفيما يباشرونه من عمل . فالدولة طرف من الأفراد جملة ، وهى فى كونها طرفا مع الأفراد ... .مثلة كذلك لجميع الأفراد فى الوقت نفسه . ولذا هى مفروض أنها بعيدة عن روح الايذاء والاستغلال ، وجلب الأضرار . ومن ثم فكل عمل تشترك فيه الدولة أو تستقل به فى المجتمع يفترض فيه أنه للخير العام وتتجه الى جوانب المسئوليات الجديدة اننى اضافتها اليها مقتضيات الوضع المعاصر فى المجتمع ، بجانب مسئوليات الاولى وهى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى ..

واذا كانت الامكانيات الاقتصادية فى المجتمع عاملا رئيسيا فى أن تحقق الدولة المعاصرة التزاماتها ومسئولياتها تجاه الأفراد ، وهى تلك المسئوليات الكبيرة والمتعددة الجوانب .. فان نظام « التأمين » فى مقدمة النظم التى هى أقوى وأثبت مصدر لتنمية هذه الامكانيات الاقتصادية فيه .

● وفى ضوء هذه النظرة الاقتصادية الى نظام التأمين ...

● وفى ضوء التزامات الدولة المعاصرة ومسئولياتها فى حياتها وتعددتها وتعقدها ..

● وفى ضوء اختلاف المجتمع الحضارى المعاصر عن المجتمع البدوى أو القبلى أو القروى السابق بما فيه من زحمة الاختلاط وكثرة التفاعلات ، واللقاء على أساس المبادلات والمنافع المادية ...

... فى ضوء هذا كله ... يجب أن يتغير الاعتبار فى النظر بالنسبة لنظام التأمين وابعاد التشكك فى آثاره ... وترك الهواجس التى تكتنفها العزلة عن الحياة ومجريات أوضاعها القائمة .

... يجب أن يرتفع النداء بوجوب تعميمه فيشمل جميع المواطنين فى المجتمع ويجب أن تفرضه الدولة اجباريا كما يقول ابن خلدون : « ان من وظيفة الدولة أن تحمل الأفراد على مصالحهم وتردهم عن مضارهم » .

ولا جدال في أن نظام التأمين هو حجر الزاوية في الترابط الاجتماعي في المجتمع المعاصر ، طالما يأخذ بأحد النظامين السائرين الآن ، وهما النظام الديمقراطي والآخر الاشتراكي . وفي الوقت نفسه مصدر رئيسي في الاقتصاد القومي وحركة تنميته .

ومن ثم لا ينبغي أن يحكم على « نظام التأمين » من اسمه ولا من السماع عنه قبل تصور عقده والوقوف على حقيقة أمره . ثم إن للمسلم المعاصر الذي يتحدث باسم الإسلام إذا رجع إلى المنصوص والمنقول فيه . . أن يكون ذا نظرة مستوعبة في فحصها ، وعميقة في بحثها ، وأن يعتبر الإسلام « كلا » في تعاليمه ، كنظام للحياة ، لا يقبل التبعض والتجزئة .

\* \* \*

وفيما فصلناه هنا عن « الربا » قصدنا أن نصل في النهاية إلى الهدف من تحريمه وكذلك الشأن فيما حرمه الإسلام من عقود أخرى .

وكان حكمنا أخيراً على « عقد التأمين » . . نتيجة تحليل لطبيعته . ولم نستخدم فيه القياس على أساس من « الضرورة » التي أحلت بيع الربا في وفاء الدين — كما جاء في حديث « جابر » التزاماً لما مال إليه الفقهاء من الوقوف بالجواز عند حد ما جاء في هذا الحديث ، كما لم نشأ أن نجعل من سبيل العرف وسجاءة — بحيث أصبح أمراً عاماً — طريقاً لإباحة التأمين . . ولا كذلك آثاره ومنافعه . .

... وإنما يكون الحكم بأن « التأمين » حلال : إذا ظهر أنه بعيد عن الربا والغرر ، والضرر ، والایذاء . والأصل في المعاملات كلها حلالاً . أما حرمتها فتكون لما يتأكد أو يبدو فيه الضرر منها .

\* \* \*

### التأمين في هدى أحكام الإسلام :

هل يمكن القول بأن التأمين حرام في نظر الإسلام :

لأنه ينطوي على « بيع ربوى » محرم ؟

أو لأنه يقوم على « غرر » يؤدي إلى ضرر ؟

أو لأنه « يعارض » التوكل على الله ويصادم الاعتقاد بالقدر ؟

أو لأنه « يجمع » كل ذلك . . فهو أكد في الحرمة وأكثر دخولا في معنى

المنكر ؟

... وهكذا يدور تحريم « التامين » مع كل واحد من هذه الشبه ،  
او معها جميعا في نظر من يردد تحريمه وينكر الكمل به ..

ويحسن أن نشرح موضوعات هذه التساؤلات قبل أن نتعرض لطبيعة  
التامين في أنواعه القائمة وكذا ما يستجد منها وهدفه . وقبل الدخول في تحليل  
عقدة ، الى العناصر الأولى البنى تتضح فيها جليا خصائص هذه الطبيعة .

\* \* \*

... شبهة « الربا » :

فأما عن تحريم الربا في نظر الاسلام فحرمة قاطعة لا شبهة فيها ،  
ينص القرآن الكريم في قوله تعالى : « الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما  
يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل  
الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما  
سلف ، وأمره الى الله ، ومن عاد فاولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون .  
يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم » (١) .

كما يتلى في قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ان كنتم  
مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس  
أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان  
تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون » (٢) .

فهذه الآيات كلها لا تنص على حرمة الربا فحسب بل وصفت المتعاملين  
به : بانهم أبعد ما يكونون عن الاستقامة ، وأقرب ما يكونون طواغيتا الى  
الشيطان وولاء له . كما حددت عاقبة أمرهم ومصير ما يملكون من مال . ثم  
طلبت اليهم تصفية المعاملة على أساسه بمحض اختيارهم ، والا فيجب أن  
ينتظروا من المؤمنين مقاومتهم .

... وأخيرا اوضحت الآيات طريق التصفية والمنهج الأمثل لذلك ، حتى  
تزول آثاره في المعاملة وفي النفوس معا .

ويكاد الربا يكون وحده من بين المحرمات التى نص عليها القرآن نصا  
صريحا لا احتمال فيه ، الأمر الذى أظهر زيادة عناية كتاب الله في توضيح  
آثاره ومخاطره بهذا التفصيل .

هذا هو الربا في الحكم عليه .

---

(١) البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٦ (٢) البقرة : ٢٧٨ ، ٢٨٠

ولكن ما هي صورته الجلية الواضحة التي لا شبهة فيها ؟ والتي لا يختلف فيها امام مجتهد ؟ .

وهنا يأتي دور الحديث ، والنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عما وقع في المجتمع الأول للمسلمين تحديدا لعقده .

يروى أحمد بن حنبل في مسنده ومسلم في صحيحه عن عبادة ابن الصامت ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح (١) ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد » .

وفي رواية أخرى لأحمد بن حنبل في مسنده والبخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري على هذا النحو :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى : الأخذ والمعطى سواء » .

صورة الربا كما يبدو في هذين الحديثين أنه : بيع في متماثلين لأنواع مجددة ومحصورة هي على التحقيق تمثل قوام معيشة الإنسان وتعتبر ضرورات أولية لها في كل وقت ومجتمع ، على أن تكون هناك زيادة في جانب عنه في جانب آخر ، أو على أن يكون هناك أجل في التسلم لطرف منها ... فالتفاضل بين المثلين في هذه الأنواع ، أو تأخير التسليم لواحد منها أو لما اختلف منها أيضا ... هو علة الربا في حرمة .

فإذا وقع البيع بين متماثلين فيها مثلا بمثل ويبدأ بيد فيما بوزن أو يكال ، أو وقع بين مختلفين منها يدا بيد ولو مع تفاضل في الكم ... كان البيع صحيحا ، ولم يكن من عقود البيع الربوية .

هل ذلك لأن الزيادة في الكم في أي نوع منها يتضح فيه الغبن والإجحاف بالنسبة لأحد المتعاقدين فيها يمس حياته ؟ .

(١) في لغة الشيعة الإمامية « ١٢٦ من المختصر النافع » : الحنطة والشعير جنس واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالسويق والدقيق والخبز . وثمرة النخل وما يعمل منها جنس واحد وكذلك ثمرة الكرم وما يكون منه وما يستخرج من اللبن واحد ، وكذا الأدهان تتبع ما يستخرج منه ، وما لا كيل ولا وزن فيه فليس بربوي كالثوبين بالثوب ولو بيع شيء كيلا أو وزنا وفي بلد آخر جزأيا ... فكل بلد حكمه وقيل يطلب تحريم التفاضل .



هل لأن الأجل في التسليم قد يفوت — بالأحداث غير المتوقعة — على أحد المتعاقدين حقه فيما يمس ضرورات حياته أيضا ؟

... بدليل أنه يجوز التأخير بين الممثلين في حال الضمان ، كما جاء في حديث عائشة عن البخاري ومسلم وغيرهما أيضا أنها قالت :  
« اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما بنسيئة — بأجل — وأعطاه درعا له رهنا » .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » معقبا على هذا الحديث :

« فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للنص المذكور — وهو نص الحديث الأول هنا لصورة الرهن — فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها .  
لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه وهن الرهن» (١)  
والحكم في الربويات اذن هو : التحريم عند التفاضل في الكم ، أو عند النساء (٢) والتأخير مع التماثل ، أو فيهما معا مع الاتفاق في الجنس ، والتحريم في النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في التقدير — الكبل والوزن — والاعتقيات ..

فم عقود البيع في وسائل العيش الضرورية لا بد أن تكون متكافئة كشرط لصحتها . فان خرجت العقود عن هذا التكافؤ كانت مصدرا للضرر عاجل أو آجل وحرمت لذلك . ومن هنا كانت حرمة العقود في مواد العيش الضرورية . اذا أصبحت العقود مصدرا لهذا الضرر ، وذلك بفقدان « التكافؤ » في المقدار ، أو في وقت التسليم .

فاذا كانت هناك ضرورة أشد أثر في حياة أحد المتعاقدين من الضرر المترتب على فقدان التكافؤ ... حل البيع وأصبح العقد صحيحا في أجناس الربا عندئذ . فقد سلم العقد آئنا من الائتم ، دون تفويت المقصد الشرعى منه وهو رفع الضرر .

فيروى عن « جابر » أنه جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وسأله أن يشفع له عند يهودى ، له دين على أبيه ، في أن يأخذ ثمر النخل الذى تركه أباه في مقابل الدين الذى عليه — وهو ثلاثون وسقيا من التمر . . فابى اليهودى .

... فأجاز الرسول البيع في أحد أجناس الربا وهو التمر . . مع أن

---

(١) جزء ٤ : ص ٢٠٦ (٢) بفتح السين مع التشديد .

فيه جهالة بمقدار الثمر الذى على النخل بعد أن يجف ، وفيه تأخير أيضا في تسليمه لأنه لم يزل رطبا على النخل ، ولم يتحول بعد الى ثمر .

والحافظ ابن حجر العسقلانى يرى أن يقتصر في اجازة البيع على هذا النحو على الوفاء بالدين وحده . . ويقول مطلقا لذلك : أنه يغتفر في القضاء « للدين » من المعارضة ما لا يغتفر ابتداء . لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير المرايا (١) ويجوز في المعاوضة عند الوفاء « للدين » .

---

(١) « العرية » في الأصل : عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب . . تتطوع بذلك على من لا ثمر له .  
ويقال : عريت النخلة اذا انفردت عن حكم أخواتها بأن اعطاها المالك فقيرا . قال مالك : العرية ان يعرى الرجل الرجل النخلة : أى يهبها له أو يهب لثمراتها ، ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب ان يشتري رطبها بتمر يابس .

وروى العمارى عن مالك في تصوير العرية :  
أن العرية : النخلة للرجل في حائط — بستان — غيره ، فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول : أنا اعطيك بخرص نخلتك تمرا ، فيرخص له في ذلك .  
فهنا في نظر « مالك » : العرية اصلها هبة وعطاء في مقابل . ودفعها لتضرر الواهب على بستانه رخص في المبادلة خرصا وتخمينيا بين الرطب على النخلة بتركه الموهوب له حالا ويأخذ بدله تمرا جافا فيما بعد . . واذن يلزم في مبادلة مجهول بمعلوم ، وحال بمؤجل في مادة ربويه وهى التمر .  
والشامى للتخفيف من ذلك يشترط التقايض في الحال فتكون المبادلة في « العرية » من جانب واحد وهو جانب المجهول بالمعلوم .  
ويقال : ان سبب الترخيص في بيع العرية هو دفع المشقة عن الموهوب له : تلك المشقة التى تتمثل في الانتظار الى أن يصبح الرطب تمرا فخص في البيع في مادة ربوية خرصا لدفع هذه المشقة ومعنى ذلك الا يكون هنا تأجيل في طرفى البيع .

وقيل : ان سبب الترخيص في بيع العرية هو من أجل طعام الاولاد رطباً على النخلة او النخلتين بخرصها أو بخرصهما تمرا . وهنا يكون التقايض . وهذا ايضا ليس الوضع وضع هبة ، انما هو وضع بيع على اصله .  
وجملة العناصر التى كانت سببا في الترخيص في بيع العرية — وهو البيع في مادة ربوية لوست مثلا بمثل ولا يدا بيد — وبالتالي كانت سببا في الاستثناء من الربا المحرم هى : الرضا ودفع ضرر المشقة أو الناذى ، أو حاجة الاولاد الى طعام الثمرة في موسم بدو صلاحها .  
وكذلك كان من اهم العناصر في استثناء البيع وفاء للدين من الربا المحرم هى : الرضا ، ودفع المشقة على المدين .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » :

« والحاصل أن هذا الحديث — حديث جابر — مخصص للعمومات المتقدمة في البيع « للربويات » القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من المتبدلين المتساويين جنسا ، وتقديرا . فيجوز القضاء — أى وفاء الدين — مع الجهالة إذا وقع بالرضا . ويؤيد هذا — كما يقول — حديث أم سلمة : فانها وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول . ونصه في رواية أحمد بن حنبل وسنن أبى داود :

« جاء رجلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة . فقال صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون الى رسول الله وأنا بشر . ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض . وانما أنا أقضى بينكم على نحو مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه . فانما أقطع له قطعة من نار ، يأتى بها أسطاما في عنقه يوم القيامة . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حقى لأخى ، فقال الرسول : أما إذا قتلتما فاققتسما . . ثم توخيا الحق . . تم أسهما . . ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه . »

« والمواريث الدارسة » هنا تطلق على الأجناس الربوية وغيرها .  
فالحديث يقضى بعموم لفظه : أنها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين ،  
وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين .

وقد استدلل « المقلبي » في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف انفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم بذلك ابطال المقصد الشرعى في تحريم الربا ، لأن كل حيلة توصل الى السلامة فهي جائزة . وانما المحرم : الحيلة أتى يتوصل بها الى ابطال مقصد شرعى .

ويستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيذكر :

« وأنت خبير بأن الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول . فلا يجوز أن يجاوز به مودده وهو صورة القضاء — الوفاء للدين — فلا يصح القياس . ويستطرد فيقول :

« ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمحرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوهما » (١) .

« واذن الربا » : هو عقد البيع الذى يتضمن ضرر أحد المتعاقدين ضررا واضحا فيما هو عادة مقوم لمعيشة الانسان(١) .

والعقد السليم فى البيع هو الذى يجنب كلا المتعاقدين الأضرار المؤكدة أو المظنونة فيما هو متعلق بقوام معيشتهم . ومع ذلك يتحمل أن يؤدى عقد البيع فيما عدا المواد الربوية الى عدم « اتوازن » فى جانب كل من المتعاقدين توازنا تاما ، قى غير قصد اليه وفى غير علم جلى به عند العقد .

**وقصد الاسلام بتحريم البيع الربوى :** تجنب الانسان الأضرار الفاشئة عن التفاوت فيما هو من جنس واحد من أجناس المواد والوسائل الضرورية للحياة أو انباشة عن التأخير ، سواء أكان من جنس واحد أو من أجناس مختلفة منها .

وضرر التفاوت فيها يشبه ضرر الغصب . لأن التفاوت عندئذ لم يأت نتيجة لجهد وربما كان لاستغلال حاجة . وضرر التأخير فى التسليم يبعث على القلق وعدم الاطمئنان عند من ينتظر الوفاء بما يجعل الحياة عليه شاقة ومريرة لأن ما تأخر تسليمه يتعلق بقوام المعيشة وضروراتها لديه .

فإذا خرج العقد فى المواد الربوية — المال فى الذهب والفضة ، وما يقتات به فى البر والشعير والتمر والملح — عن ضرر التفاوت فى غير جهد أو ضرر القلق بسبب الانتظار ، فوقع تفاوت بين الآخذ والمعطى أو حصل تأجيل لأحدهما ولكن عن رضا وطيب نفس لفائدة مظفونة أو مرتقبة ... فلا يكون العقد حينئذ من العقود المحرمة .

فلو اقترض انسان مالا من انسان آخر — شخصى أو معنوى — ليضارب فيه ، ثم رده مع زيادة عما اقترض ... فلا يعد من العقود المحرمة ، وإن كان مالا بهال ، مع تفاوت أو نسيئة . وذلك كما يحكى عن عبد الله ، وعبيد الله بنى عمر : انهما لقييا أبى موسى الأشعرى بالبصرة منصرفهما من غزوة «نهاوند» فتسلما منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقادما به المدينة فباعاه وربحا فيه . وأراد عمر إخذ رأس المال والربح . فقالا : لو كان تلف ، كان ضمانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا ؟ .

(١) فى فقه الشيعة الإمامية لا يثبت الربا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة والابن المملوك والمالك ولا بين المسلم والحربى وتعليل ذلك فيما يبدو أن العلاقة بين المسلم والحربى لا تنشأ دفع الضرر والإيذاء بل على العكس وفى الحالات الأخرى : الطرفان فى الواقع كطرف واحد . واذن ليس هناك ضرر نظرف وأضرار له من الطرف الآخر ص ١٢٦ من المختصر النافع .

والفقهاء المتقدمون وقفوا بالاستثناء من الربا المحرم عند حد ما وقع من جزئيات أجازها الرسول صلى الله عليه وسلم ، تجنبنا لضرر أشد . وكان الاتفاق فيما وقع صادرا عن رضا المتعاقدين ، رضاء لا شبهة فيه . لأنه رضاء يجلب المصلحة للطرفين .

ثم ينحاشى هؤلاء الفقهاء النقياس واستخدامه رهبة من شبهة الربا المحرم فيما يطبقون ، ودفعوا لبوسع قد يصل الى حل الربا المحرم يوما ما فينتشر ويشساع ، كما كان بين اليهود وسط العرب ، على عهد الدعوة الاسلامية .

وهذا التحاشى ورع واحتياط يقابل بالثناء ، لأنه يحفظ الأمة من الوقوع فيها لا تحمد عقباه ، ويحول دون أن يصبح الانسان عالة على المال ، بدلا من أن يكون المال نابعاً لسعى الانسان وكده في الحياة .

**ولكن اذا توفر عنصر « الرضاء النفسى » في المعاملة ، وتأكدت « مصلحة الطرفين » فيها في وقت يدعو الى ترقب هذه المصلحة والاطمئنان عليها ، وشاع أمر هذه المصلحة بحيث لم يعد من وجهة نظر الطرفين وحدهما بل أصبح بداهة وضرورة في الأمة . . . الا يكون ذلك مرخصا للتعامل في المواد الربوية على نمط ما كان مستثنى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ؟**

. . . انه اجاز بيع « العرية » لمصلحة الاولاد في الأسرة في أن يأكلوا رطباً في موسم الرطب ، في مقابل تمر جاف يدفع مقابل له .

. . . الا يجوز التأمين على حياة رب الأسرة لصالح الاولاد انفسهم وقت فجيعتهم بموت أبيهم في مجتمعنا المعاصر الذى ضغطت زحمته ، وتعددت مشاكله ، واثرت على اعصاب الانسان ، فلم يعد يحتملها كثيراً ، ولم يعد يتحداها في قوة وفي ذلك المجتمع الذى كثرت آلاته وسيطرت على كل بقعة يعيش عليها ، فلم يسلم من مآسيها ، كما أصابه خيرها ؟ .

ان الاسلام استثنى من الربا المحرم « البيع وفاء لدين » على الأسرة لصالح يهودى . الا يجوز التأمين على المصنع أو على المتجر ، أو على المنجم وفاء لديونه بضمان آلاته أو سلعه ؟

ان الحياة المعاصرة لا يمكن أن تتحول الى حياة بسيطة في تعارف الناس ، وفي طلباتهم . . ولا الى حياة سهلة في انتزاعاتها وتكاليفها . وضرورة تعقدها وتركبها تدفع حتما الى ارتكاب أخف أضرارها . ومن هنا ينبغى أن ما كان بالأمس فرجة ونافذة يصبح اليوم طريقاً مأموناً على قدر ما بين حياة

البدو والحضر ، وحياسة البساطة بالأمس والتعقد اليوم من مفارقات في  
الالتزامات ... والتحديات .

### ... تشبيهة « الغرر » :

أما بيع الغرر : فهو البيع الذي ينطوي على جهل بحاضر البيع أو جهالة  
بمستقبله ، فلا يعلم أحد الطرفين أو كلاهما ما تم عليه التعاقد علما محددا  
في الحاضر ، أو لا يعلم أو لا يقدر ما يصير وينتهى إليه ... على نحو ما يمثل  
الفتهاء من بيع السمك في الماء والطير في الهواء أو بيع الثمرة الخضراء قبل  
بدو صلاحها ، أو بيع الزرع قبل أن يظهر فيه الحب والسنبال ، أو بيع حمل  
الفاقة مستقلا عن أمه ... إلى غير ذلك من الأمثلة التي يسوقها هؤلاء في  
توضيح معنى : الغرر ، وفساد العقد المتضمن له .

فبعض هذه الأمثلة يرينا أن المبيع ليس في حوزة البائع حاليا ، وأنه  
لا قدرة مستقبلا على حيازة قدر معين منه في وقت معين ، حتى يمكن أن  
يتصرف فيه بالبيع . كالسمك في الماء والطير في الهواء . فالمبيع مجهول غير  
محدد ، أو معدوم هنا .

وبعض الأمثلة الأخرى يوضح لنا المخاطرة في عقد البيع بسبب الجهالة  
التي تظل مستقبل المبيع ، وما ينتهي إليه في كيانه ووجوده الخاص : هل  
يكتمل المبيع في نموه فيوجد نوعا ، وكما في الوقت المحدد ؟ أم يعوقه سبب  
فأكثر عن الاكتمال فتقل صفة نوعه أو يقل مقدار كمه ، أو لا يخرج إلى  
الوجود أصلا ؟ وذلك كإبن الفاقة في بطنها ، والثمر قبل بدو صلاحه ، والزرع  
قبل ظهور سنباله ..

فإن كانت هناك ظروف تخفف من الجهل أو الجهالة في المبيع ، وتقلل من  
الشكوك في وجوده ومعلوماته وتوحي الاطمئنان حسب العادة ... خرج عقد  
البيع عندئذ عن أن يكون عقد غرر . كبيع النخل ، مع أنه في الهواء ، فقد قال  
النوري : إنه جائز لأنه اعتاد أن يعود إلى مكانه . وكبيع ما يدخل في المبيع  
تبعاً ، بحيث لو أفرد بالبيع لم يصح بيعه : كبيع أساس البناء مع البناء  
للمنزل ، واللبن في خرع الدابة مع الدابة ، والحمل في بطنها معها . فالأساس ،  
واللبن ، والحمل ... كل منها غير معلوم ، وغير محدد . ولكن جواز بيعه  
تبعاً للأصل نفسه . وهو : البناء نفسه ، والدابة ذاتها ، وكذلك بيع ما يتسامح  
بمثله . كبيع القطن المحشو في الجبة والرداء . فلتفاهة كمية الحشو ، وأن  
كانت غير معلومة وغير محددة ... يجوز بيعها تبعاً للجبة والرداء .

واذن عقد الغرر هو ما كان فيه خطر على أحد الطرفين خطرا محتملا

احتمالا راجحا بحسب العادة ومجريات العرف ... ولما كان بيع السلم — وهو بيع موصوف في الذمة الى أجل — ينطوى على تحديد ، ويقتل ذلك حتما الخطر فيه — كان في حكم المستثنى من بيع الغرر . أو بعبارة أخرى كان ملحقا بالعقود التي ينتفى فيها الضرر لأحد طرفي العقد أو كليهما . ولذلك يعتبر بعض انقضاء ان عقد السلم عقد مستقل عن عقد الغرر ، وليس مستثنى منه .

ومدار الحل والحرمة هنا : هو قلة احتمال الخطر والضرر ، أو انقضاء مره واحتماله مع رجحان أو تأكده مرة أخرى . فإذا تغيرت ظروف مجتمع عن مجتمع آخر وكانت ظروف المجتمع الثاني أكثر اطمئنانا في دفع الضرر أو في تخفيفه ... كان العقود التي تتم في هذه الظروف الأخيرة أقرب الى الصحة والحل .

نعتود استثمار البترول ، والفحم والمناجم ، جميعها رغم اختفائها في باطن الأرض تختلف ظروفها في عهد التقدم التكنيكي والعلمى عنها في عهود أخرى مضت ، كما يعتمد فيها على الخرص في التقدير والتحديد ، فاستخدام الوسائل العلمية والتكنيكية في اختيار المقادير والأنواع لصنوف الثروة المعدنية المختزنة في الأرض أو في أعماق البحار تخرج هذه الثروة المخفية الى مجال التحديد الدقيق سواء في الكم ، أو في النوع ، أو في الزمن . ولا تقاس صنوف هذه الثروة المطمورة الآن في باطن الأرض بأساس البناء للمنزل ، واللبن في الضرع ، والحمل في البطن في كون التعاقد عليها تعاقدا يميل الى الخطر والضرر بسبب الجهل والجهالة أى بسبب الغرر ! .

... وهكذا كلما اختفت معالم الجهل فيما تعاقد عليه الطرفان أو اتضح مصيره بحيث يرتفع الضرر على أحد المتعاقدين كلية أو يقل — كلما كانت ظروف حله وجوازه قائمة .

وهنا في عقد الغرر — كما في عقد الربا سابقا — فإن مناط الحرمة : هو الضرر الذي من شأنه أن يصيب أحد المتعاقدين بخيبة أمل مفاجئة فيما تعاقدا عليه ، أو يصيبه في قوام معيشته الذي لا غناء عنه ... وذلك فيما تقدم من الأمور الربوية .

والدليل على أن ذلك هو مناط : أن الحيوان — وهو ليست له أهمية البر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، مما يقتات به .. لا ربا فيه . على معنى أنه يجوز في عقد بيعه التفاضل .. فيروى « البخاري » « ومالك » « وابن شيبه » عن « ابن المسيب » أنه قال : « لا ربا في الحيوان » .

... كما يروى « مالك » فى الموطأ ، والشافعى فى مسنده عن على بن أبى طالب رضى الله عنه : « أنه باع جملا يدعى « عصفرا » بعشرين بعيرا أنى أجل » .

### ... شبهة منافاة التوكل على الله :

وأما أخيرا عما يظن من معارضة « التأمين » للتوكل على الله . . فالتوكل على الله : لا يعنى عدم الجد والسعى فى الحياة ، ولا يعنى الجمود وعدم الحركة ، ولا يعنى عدم التنظيم فى وسائل العيش ولا يعنى عدم الحيلة فى دفع الأحداث ومواجهتها ، ولا يعنى عدم المحاولة فى إبعاد الأذى والضرر ، ولا يعنى شيئا آخر شبيها بعدم الاهتمام وترك الأمور نجرى كما تحركها انرياح والصدف .

... التوكل على الله : ليس هو الاعتقاد بسلب مشيئة الإنسان وليس هو الإيمان بالجبر . أنه المرحلة الأخيرة من مراحل الجهد البشرى فى التفكير ، والتحليل والتقدير لما يعزم الإنسان أن يقوم به فعلا ، أو تركا . . . أنه الصلة بالسما نفسيا ، بعد استنفاد طاقة الإنسان الخاصة على الأرض به ، فيما يهم أن يباشره .

... أنه ليس أكثر من طلب المعونة من الله بالاضافة الى ما يبذله الإنسان جنبا الى جنب من نشاط بشرى .

فلو لم يبذل الإنسان شيئا من المجهود البشرى فيما ينوى القيام به من شئون الحياة وأداء رسالته فيها ، ثم توكل على الله . . . لا يجيبه الله ولا يحفل به .

### والحديث الشريف الذى يقول :

« انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » . . يربط العمل بالنية ، ويقيم العمل من النية نفسها ، وليس من أدائه . ومعنى أن يقيم العمل من النية : أنه لو لم تكن نية ممن وقع منه عمل . . لا يعتد بهذا العمل ، حتى فى العبادة . فصلاة السامى ليس لها وزن ولا اعتبار ، والاعتكاف بغير نيته والصوم بدون تبييت العزم عليه قبل حلول وقته . . لا ينال رضا الله ولا يقبل عنده .

وكذلك الشأن فى المعاملات لا يتم العقد — أى عقد فيها — الا بإيجاب وقبول ، وكلاهما تعبير عن النية والقصد . وانقسام عقد الزوجية بلفظ



الطلاق لا يتم من مكره عليه ، ولا من سكران : لأن نية الانفصال في الحالتين غير متوفرة ... وهكذا .

ومعنى ربط العمل بالنية : أن يكون هناك اتجاه من الإنسان للعمل ، وأن يكون هناك تخطيط أو استيعاب لمراحل العمل في التصور والادراك قبل مباشرته . فنية أداء الصلاة مثلا تحتم على المتهيب لها أن يكون في وقت النية متمثلا لجميع أركانها وصورتها . . كما تقع . . ونية الطلاق تستلزم أن يتصور الفاطق بلفظه عند النطق ، معنى الفرقة بينه وبين زوجته ، والآثار المترتبة عليه فيما يخصه أو يخصها ، أو يخص أولاده ، أن كان له ولد ، ومدى هذه الآثار على حياة كل طرف منهما أو منها .

واذن « انتوكل على الله » قرين بالعزم نحو التنفيذ ، بعد التفكير واستنفاد درجاته من تحليل ، وتركيب ، وترجيح .

\*\*\*

« فهل التأمين الآن ربا » ؟

« ينطوى على الغرر والخطر » ؟

« هل ينفي التوكل على الله » ؟

\*\*\*

**عقد التأمين في حقيقته :**

لنشرح اذن « عقد التأمين » كأساس مشترك لاي نوع من أنواعه التي تتأصل عنه وتتفرع منه بعدما شرحنا الربا ، والغرر ، ومعنى التوكل على الله ، ووضحنا مناط الحكم الشرعى فيها .

لنحلل عقد التأمين الى عناصره . . .

ولنأخذ مثلا « معاش » الحكومة الذى يصرف للموظف بعد احواله الى التقاعد ، ونحلل عناصره .

● نجد أن الموظف كان يستقطع منه شهريا مبلغ بنسبة مئوية معينة من مرتبه الشهرى .

● ثم تضيف اليه الحكومة رعاية منها للموظف ، مبلغا مساويا للمبلغ المستقطع .

● ثم كلا المبلغين دون تمايز بينهما ، يدفع بهما لجهة مستثمرة ، الى جهة لها خبرة بوجوه الاستثمار — والحكومة كانت هى هذه الجهة أولا ، ثم انتقل الأمر الى الهيئة العامة للمعاشات أخيرا .

ومن هذا المبلغ المتجمع على طول سنوات الخدمة للموظف ومن ثمره العائدة اليه ، تدفع له الحكومة عند تقاعده عن العمل بسبب الشيخوخة نصيبا مجزيا من المرتب الذى كان يحصل عليه حين الوظيفة ، يغطى ضرورات المعيشة ، نم يؤول الى ورنته من بعده بنسب معينة ، وأجال محددة .

● وبما أن الجهاز الحكومى لا يتكون من موظف واحد بل يضم آلافا من الموظفين فيه يشملهم نظام المعاشات ، وهو نظام قصد به الرعاية في حال اسعز عن العمل بسبب الشيخوخة .

... في هذا النظام نجد ان الموظفين تخصم منهم نسب متساوية يعلمون انها ستؤول اليهم في صورة رعاية اجتماعية في وقت الحاجة ، بمقادير متعادلة مع تلك النسب كما هم راضون جميعا عن هذا النظام الذى يعبر عن اتفاقهم وموافقتهم عليه .

... وفيه أيضا ان الحكومة كما تقوم بدور المشاركة في هذا النظام يتحمل نصيب يساوى ما يدفع من الموظفين وتقوم بدور المباشر للاستثمار ، او تفوض عنها جهة اخرى صاحبة خبرة في تخير السبيل الأمثل في الاسرياح .

\* \* \*

واناخذ مثلا آخر : هو التأمين على الحياة . فاذا حللناه الى عناصره الاولى ايضا نجد :

● أن هناك « مؤمنا » .

● وأن هناك « شركة » .

فأما المؤمن : فليس فردا واحدا . وانما هم افراد عديدون : قد يبلغون مئات الالوف أو يبلغون الملايين . وكل واحد منهم يدفع قسطا متساويا في النسبة لا يختلف عن قسط الآخر ، وأن ما لكل من الأقساط .. مختلط بما للآخر . وهؤلاء المؤمنون يعلمون جميعا أن ما يدفعونه من أقساط سترد اليهم أما بالزيادة أو بالنقص . . سترد بالزيادة في حالة وفاة المؤمن لمواجهة ظروف الاسرة بفقدانها العائل . . وسترد بالنقص لو مضى الزمن المحدد في حال حياة المؤمن نفسه ..

وأما الشركة : فهي الجهة صاحبة الخبرة في استثمار المال . وبخبرتها تقل خسارتها أو تنعدم . وقد تنيب شركة التأمين جهة أخرى في الاسرياح ، على أن تكون للجهة الثانية حصة محددة النسبة ومجهولة المقدار انكلى .

والمؤمنون لا ينظرون الى التأمين على انه ادخار ، بل بالأحرى ينظرون اليه على انه طريق لمواجهة الكوارث ، وأخصها كارثة الأسرة في وفاة عائلها . فهو صورة من صور الرعاية ، أو هو وضع لتخفيف « الابتلاء » بالأنفس والأموال ، والثمرات ، والمعاونة على اجتياز هذا الابتلاء في غير بأس وفقدان أمل .

ولنأخذ مثلا ثالثا : هو التأمين على « الأموال المنقولة » كسلع التجارة ضد السرقة أو انغرق أو الحريق ، وكالمالية ضد الكوارث والأمراض ، أو الأموال الثابتة كالأموال العقارية ضد الحريق . فهنا مؤمنون عديدون يدفعون أقساطا بنسبة مئوية واحدة وما يدفعونه مختلط بعضه ببعض يرد عند « اتلف » . . وقد لا يرد منه شيء أو يرد بعض قليل منه عند السلامة في المادة المحددة ، أو ببلوغ المكان المعين .

وهنا أيضا شركة تقوم باسترباح المال المتجمع ، وهي صاحبة خبرة فيه . وقد نفوض في الاستثمار جهة أخرى أقدر منها ، على أن تحصل هذه الجهة الأخرى على نسبة معينة ولكنها مجهولة في المقدار .

\*\*\*

هذه الأمثلة الثلاثة تعطينا :

● أولا : أن عقد التأمين ليس عقد بيع ، وإنما هو عقد نضامين ونكافل بين المؤمنين جميعا في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها ، سواء أكانت في الأنفس أم في الأموال أم في مواجهة العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الشيخوخة . فهو تكافل جماعي مشروط بالدفع : المجموع مع الفرد ، والفرد مع المجموع . كل من المؤمنين يعلم أن كوارث الحريق والغرق والوباء والوفاة وأمثالها . . أمور متوقعة ، وتكاد تكون في عموم من تصيبه حتميات لا نمخلف . . وكل يعلم أيضا أن الإنسان سيصير الى الشيخوخة ، فعدم الاستطاعة في العمل ، بسببها وأنه أيضا عرضة للإصابة أثناء العمل وعرضة كذلك لمرض يلم به فيقعه وهكذا . . .

وكل فرد من المؤمنين أيضا يعلم مقدما : أن العائد الناشئ عما يدفعه وعن أقساط الآخرين لا يلى بسد حاجات من يتعرضون للكوارث الطبيعية أو العجز عن العمل . فهو متنازل عن جزء مما له جبهة للمشاركة في تغطية هذه الحاجات .

فإن كان من الذين أصيبوا عوض عن إصابته ، على أن يدخل في هذا العوض طبعاً ما يكون قد دفعه من قسط أو أقساط . وإن كان من الذين

سلموا فيحمد الله على سلامته ويحلل الآخرين مما له : بيعضه او بلكه . وهو بمثابة دين عندهم .

وثانيا : أنه يتضمن — بجانب أنه عقد تكافل جماعى مشروط — أنه عقد « مضاربة » من جانب المؤمنين جميعا كطرف ، وشركة التأمين أو الحكومة مثلا في مواجهتهم من جانب كطرف آخر .

فـ « الأفراد » في عقد التأمين — فرادى ومجموعات — ينعقدون في الواقع فيما بينهم على :

● **الاسهام بنصيب معلوم متساو من المال في كل نوع من انواع التأمين على فترات محددة .**

● **وعلى التكافل على دفع « العوض » — تسط انثامين — فبدفع من حصيلة الانصبه المحصلة فعلا من جميع المشتركين في عقد « النوع المعين » من التأمين .**

● **وعلى ان تكون الاولوية في تسلم « العوض » او المعونة بين المشتركين في العقد لمن اصابه الضرر بالفعل أولا منهم .**

● **وعلى ان من يسلم بنفسه ، كعقد التأمين على الحياة ، او بماله كبقية العقود الأخرى يحلل الآخرين المشتركين مما له كلا أو بعضا .**

● **« شركة التأمين » : ليست الا وكالة عن طرفى التكافل او مفوضة منهما في تنفيذه .**

وتنفيذ التكافل يقتضى :

● **تحصيل الأقساط من المشتركين . .**

● **واستثمار الأموال المحصلة ، أو المضاربة فيها . .**

● **وتسوية « التعويضات » لمن أصيب من المؤمنين .**

والشركة في نظير ذلك لها « جعل » تقتطعه مما هو تحت يدها من أموال المشتركين من غلات هذه الأموال . وهذا الجعل متفق عليه ضمنا في عقد التوكيل والائابة بين المؤمنين جميعا كطرف والشركة كطرف آخر . وهو وان لم يكن متفقا عليه بالرقم ولكن متفق عليه بحسب « العرف » تبعاً لقيمة النشاط في الاستثمار .

وعقد التأمين كأنه متضمن عقدين :

العقد الأول : عقد المشاركة في دفع الضرر والتكافل عند الملهمات بين المؤمنين جميعا . . .

والعقد الثانى : عقد الوكالة والمضاربة من جانب المؤمنين للشركة أو للحكومة .

\*\*\*

فالذى يؤمن على ما يملك كالفلاح عندما يؤمن على ماشيته ضد خطر أمراض الحيوان المهلكة ، والتاجر الذى يؤمن على سلعته ضد خطر الحريق أو السرقة أو ضد خطر الطريق في البر والبحر والهواء ، ومالك العقار الذى يؤمن على منزله ضد الحريق مثلا ، وصاحب السيارة الذى يؤمن عليها ضد أخطار الطريق ، كل واحد من هؤلاء . . . يعلم مقدما وحين التعاقد : أنه وحده يعجز عن تحمل الضرر ، كما يعلم يقينا أنه بمشاركة الآخرين معه وبتكافل بعضهم لبعض تكافلا مشروطا بالدفع المسبق . . . يستطيع أن يقف في وجه الأحداث ويصبر على ابتلائها ، وبالتالي . . . يستطيع أن يستأنف حياته في سعيه لنفسه ، والأولاده من غير أرهاق ومن غير جهود عن الحركة أمام الحادث أو المصيبة التى وقعت .

وكل انسان معرض للحوادث ، وكل فرد في المجتمع مطالب بالاسهام في دفع الأضرار والمخاطر التى تقع على الآخرين بمقتضى « التعاون على البر والتقوى » فما يدفعه من قسط التأمين عندئذ هو نصيبه في التكافل مع مجموعة أخرى من الأفراد ثقل وتكثر ، وتضيق وتتسع ، حسب الوعى بالتكافل عند الشدة والأزمة بسبب الأحداث ، فذلك أمر مضمون له .

. . . والذى يؤمن على « حياته » : يعلم مقدما أن الأجل بيد الله ، وأنه لا يستطيع رد القدر ، وأنه من أجل ذلك لا يطلب في عقد التأمين « ضمان حياته » مدة معينة ، ولكنه يعلم أن المشاركة في دفع آثار الكوارث عن الأسرة بسبب وفاته ، مما يجعل أفرادها لا تقف في مكانها وشاخصة ببصرها الى قبره مرردة عليه في كل لحظة تشكو سوء حظها ، بل تنطق في أطمئنان بعد الرضاء والتسليم بقضاء الله — الى العمل والسعى من أجل مستقبل الحياة .

ان المجتمع المتكافل والمتساند في مجموعات أو في مجموعة واحدة هو المجتمع الذى لا يضعف ايمانه بالله وبالحياة وبالرسالة ، يها في مواجهة ما يقع من نوازل وأحداث . والقسط الذى يدفعه المؤمن هو نصيبه في هذا التكافل . ولكنه نصيب دخله التنظيم من أجل العدل ورفع الغبن بأدق ما يمكن من موازين .

نعم انه لا يدفع هذا القسط الا من زاوية المنفعة الشخصية اولا . ومع ذلك فلا يمكن أن نخلى « التامين » من المعنى الاجتماعى وهو الشعور بالتكافل العام وان كان مشروطا .

.. . والذى يؤمن ضد « العجز » : عن العمل بسبب الإصابة أو بسبب المرض المقعد أو بسبب الشيخوخة .. لا يرد بذلك قضاء الله وقدره ، ولا يوقف قانون التطور فى حياة الانسان . وانما يقدر ما للتكافل من اثر ايجابى على نفسه وأسرته الى أن يلتقى ربه . ولذلك يدفع نصيبه فى ذلك على نحو ما يدفعه فى التامين على المال أو الحياة .

\* \* \*

.. . وهكذا كل أنواع التامينات الأخرى ترجع الى صنف من المشاركة بين مجموعات معينة من الأفراد تستهدف رفع الأضرار وتخفيف الويلات والتكبات .. ولا تستهدف اطلاقا الحيلولة دون وقوع هذه الويلات والتكبات . لأن ذلك ليس فى مقدور الانسان فردا وجماعة .

والسؤال الذى يمكن أن يدور الآن :

ما منزلة التكافل بين تعاليم الاسلام ؟

ووجوب ذلك واضح : لأن الاسلام — وهو دين الله — لم يقصد بتعاليمه جميعها فى النهاية سوى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وعنايته بالفرد : سواء عن طريق فروض العبادة أو عن طريق تبصيره بالسلوك المستقيم فى الحياة .. كى يجعل منه وحدة مصقولة مهذبة تصلح للبناء القوى بانضمامها الى الوحدات الأخرى التى على شاكلتها .

— ٢٥٨ —

وأیضا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وصف المجتمع المسلم :

« المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » .

فالدعوة الى صفاء النفوس ، والتخفيف من آثار الأنانية ووضع المال والولد وبقية متع الحياة فى مستواها العادى الطبيعى أمام نظر الأفراد .. كل ذلك ليزيل العقبات التى تحول دون الانسجام .. فالتآلف .. فالتعاون والتكافل ..

وفى المال على وجه خاص — اذا جعل فيه الاسلام حقا لصاحب الحاجة فى المجتمع ، كما هو منطق الوظيفة الاجتماعية للمال فى نظره ، يؤخذ بطريق

الالزام ضمانا لنهاسك المجتمع وبقائه قويا . . . والاسلام يدعو من غير شك  
للاسهام ما أمكن في كل صنوف التكافل ، ولو كان اسهاما جزئيا ، أى ولو كان  
في دائرة أو في مجموعة محدودة من كل مجموعات الأمة . . . لأن قوة البعض  
وتماسكه وقدرته على احتمال الصعاب هى من قوة « الكل » من غير شك . .

وأيضا اذا طلب الاسلام بوجه عام : « التعاون على البر والتقوى » .  
فان طلبه ذلك يهيئ المشاركة في التكافل بين الأفراد ، وراء ما يجب عليهم  
جميعا من تكافل كحق للمجتمع واجب الأداء .

ومما يكون عناصر « البر والتقوى » كما يحددها القرآن الكريم (١) ،  
بعد الايمان بالله :

● تحقيق وظيفة المال الاجتماعية بالانفاق في سبيل احتياجات المجتمع .

● والوفاء بالعهد . .

● والصبر في البأساء والضراء وحين البأس .

وطلب التعاون على البر والتقوى في الاسلام اذا كان موجها الى الأفراد  
جميعهم كما يفيد الخطاب في قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٢)  
فان توجيهه للقادرين وأصحاب الاستطاعة بينهم ألزم وأكد . . ويكاد يكون  
فرضا ملزما به كل قادر على أدائه .

و « التأمين » في أى نوع من الأنواع يحقق الصورة المثلى من صور  
« التعاون على البر والتقوى » لأنه يؤدي وظيفة المال خير أداء . . فالدين  
سيعوضون من التأمين ليسوا أحسن وضعا في أزماتهم ممن جعلتهم الآية  
مصرفا للانفاق . والمؤمن نفسه لم يعط قسطه كارها ، وانها هو محب راقب  
ومختار لم يكره عليه .

وكذلك يتمثل فيه الوفاء بالعهد خير تمثيل . ثم هو — التأمين — في  
طبيعته وفي هدفه موجه للتحمل والصبر في البأساء ، والضراء وحين البأس . .

ان الاسلام لم يخرج بنظرته الى الانسان عن طبيعة الانسان نفسه

---

(١) في الآية : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن  
البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ،  
وأتى المال على حبه ذوى القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل  
والمسائلین وفى الرقاب ، وأقام الصلاة وأتى الزكاة . . والموفون بعهدهم اذا  
عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس . . أولئك الذين صدقوا ،  
وأولئك هم المتقون » ( البقرة : ١٧٧ )  
(٢) المائدة : ٢

وليس من طبيعة الإنسان أن يصبر ويجتاز الشدائد من غير أمل . والأمل في الله ، إذا أضيف إليه وقوف « المتعاهدين » على المشاركة في دفع آثار المصائب والكوارث بجانب صاحب الأزمة والشدّة . . كان أمّعل في الصبر وبالتالى كان أكثر فاعلية في اجتياز المشاق واستئناف السير في الحياة .

\* \* \*

وسؤال آخر :

**ما هى منزلة عقد التفويض في الاستثمار للمال بين العقود في نظر الاسلام :**

وعقد التفويض : هو العقد بحسب العرف بين المؤمنين جميعا وبين الشركة مثلا أو الحكومة في حال قيامها بالاستثمار .

هناك في كتب الفقه الاسلامى بين العقود الجائزة ما يسمى بعقد « المضاربة » . وهو أن يعطى صاحب المال ماله لمن له خبرة في الإستثمار ليضارب فيه ، أى ليعمل فيه بخبرته بغية الربح والمشاركة فيه . ويقال : أن هذه التسمية وهى المضاربة جاءت من الضرب فى الأرض وهو السير من أجل تحريك المال والنشاط فيه .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » (١) :

« ان جواز ذلك اجماع كما قال ابن بطلال — لكن لابد — اذ كانت هناك شركة فى المال المضارب فيه — أن يكون نقد كل واحد مقل نقد صاحبه ، ثم يخلط حتى لا يتميز ، ثم يتصرفون جميعا . الا أن يقيم كل واحد الآخر مقام نفسه . وقد حكى ابن بطلال أن هذا انشترط مجمع عليه .

« ويروى الدارقطنى عن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به — أن لا تجعل مالى فى كبد رطبة ، ولا تحمله فى بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل . فان فعلت شيئا من ذلك ضمنت مالى » (٢) .

---

(١) جزء ٥ ص ٢٨١

(٢) «الكبد الرطبة» : هى الحيوان . والتصد من هذا الشرط عدم تعريض المال للخطر حسب العادة ، وحسبها كانت توحى ظروف البيئة . فالحيوان عرضة الآن ينقق بسبب الوباء أو الجوع أو العطش فى الصحراء .



ثم يستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيقول :

« وفي تجويز آثار المضاربة عن جماعة من الصحابة، منها عن علي رضي الله عنه في المضاربة: « الوضعية — النقص بالخسارة — على المال، والربح على ما اصطالحوا عليه » (١) .

وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر : انهما لقيا أبا موسى الإشبيلي بالبصرة منصرفهما من غزوة « نهاوند » فتسللغا منه مالا وإيتاءا به متاعا ، وقدا نه المدينة فباعا وربحا فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله . فقالا : لو كان تلف كان ضمانه علينا . فكيف لا يكون ربحه لنا ؟ .

وقال ابن حزم في « مراتب الإجماع » :

« كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة، حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة . ولكنه إجماع صحيح مجرد . والذي يقطع به : أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره . ولولا ذلك لما جاز » .

وقال في « البحر » :

« انها — المضاربة — كانت قبل الإسلام فأقرها » (٢) .

وشركة التأمين اذا قامت بالمضاربة في مال المؤمنين فاتها تقوم بالوكالة عنهم في تحصيل المال نفسه منهم ، والوفاء بالتعويضات المتفق عليها بينهم جميعا ، بمقتضى النظام الذي تعرضه الشركة على كل مؤمن ، وتأخذ به اقرارا منه ، ولها قسط من الربح .

(١) جزء ٥ ص ٢٨٢ .

(٢) وأوضاع المضاربة في الفقه الاسلامي على هذا النحو :

هي أن يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من الربح . . . ولو أطلق صاحب المال ولم يحدد نوعا من الاستثمار تنصرف التغير في الاستثمار كيف يشاء ويشترط كون الربح مشتركا . . . ويثبت للعامل — وهو المضارب في المال — ما يشترط له في الربح ، ما لم يستغرقه .

ويشترط في مالي المضاربة أن يكون عينا . : دنائير أو دراهم . . . ولا خسران على العامل في المضارب — الا عن تعد أو تفريط . . . ولو ضمن صاحب المال للعامل فيه صار الربح له ، وينفق العامل في المضاربة من رأس المال .

وعقد « الوكالة » هو في طبيعة المجتمع ، وقدفع اليه ضرورات واعتبارات لا ترد .

والأصل في كل عقد : أن يلبي حاجة ومصلحة للمتعاقدين ، ولا يحول دون التعاقد إطلاقاً أمر ما ، إلا إذا ترتب عليه ضرر فمردى أو جماعى . عندئذ يكون العقد محرماً غير مشروع دفعا للحرج والضرر .

وإذا كان من سنة العقد والعرف فيه في المجتمع المحدود — كمجتمع القرية أو القبيلة مثلاً أن يعرف كل طرف في العقد الطرف الآخر بالشخص ، فإن في مجتمع المدينة قد ينعسر ذلك أو يتعذر . وعندئذ يكتفى في جواز العقد بالانابة من جهة والتحديد فيها يكون موضوع التعاقد ، بحيث يرتفع الغبن من جهة أخرى .

وابن تيمية يرى : أن الحل هو الأصل في المعاملات كلها . ولا يحرم منها إلا ما يؤدي إلى ضرر .

\* \* \*

والآن يتضح أن « عقد التأمين » سواء في النظرة إليه :

على أنه عقد تكافل وتعاون ..

أو أنه عقد مضاربة واسترباح للمال .

أو أنه عقد وكالة وانابة (١) في الصرف فيما ينفع لا فيما يضر — هو عقد سليم في بناءه وأهدافه ..

ولنعد الآن إلى ما قد يثار حوله من شبهات ، وقد يكون الباعث عليها هو النقص في استيعاب خصائصه أو الخلط في فهمه .

... لا ريباً :

قد يقال أن شركات التأمين تتعامل بالربح في استثماراتها للمال المتحصل من المؤمنين ، وتحصل على نسبة مئوية في متوسطها هي ٦٪ .

وشركات التأمين في النظام الاقتصادي الرأسمالي ملكيات خاصة . على معنى أن رأس المال الموظف في إنشاء الشركة والقيام بكافة أنجزاتها هو مال خاص .. أما لفرد واحد أو لجملة أفراد مساهمين فيه . وهذا المال ليس مال المؤمنين . وإنما هو مال موظف من المؤسسين للشركة ، للإدارة والمتابعة فيها يخص شئون المؤمنين .

---

(١) و « الوكيل » — في كتب الفقه — أمين لا يضمن إلا مع تعد وتفريط.

وأهلية الشركة في أن تفوض أو توكل من المؤمنين في توفير القدرات والطاقات لمباشرة العمل عن طريق الخبرة الفنية . ورأس المال الموظف في إنشاء الشركة والقيام بمهامها لا يستثمر في شيء سوى أن يستخدم في تحقيق الأهداف التأمينية وبالتالي ليست له فائدة محددة خاصة به الا بمقدار ما يخصه من ربح الأموال المتحصلة من أقساط التأمين ، بإضافته إليها إضافة اعتبارية .

واذن أموال شركة التأمين التي تستغل وتستثمر هي تلك الأقساط المجمعة من أصحاب المصلحة المباشرة في « التكافل » وهم المؤمنون أنفسهم .

وهذه الأموال تستثمر أصلا في الأملاك العقارية في المدن ، باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار بعيد عن هزات السوق النجارية ، وفي منأى عما يصيب المصانع من عوارض العمل التي من شأنها أن تجعل « معدل » الربح غير مستقر وغير مأمون . وهذه الأملاك العقارية بجانب ما لها من معدل في الربح يكاد يكون ثابتا يؤمن عليها أيضا ضد الزلازل والحريق والكوارث تأكيداً لاستقرار هذا المعدل في الربح . وهذا يجعل أرباح شركات التأمين مأمونة .

وذلك بالإضافة إلى « إعادة التأمين » بين الشركات بعضها مع بعض ، بحيث تواجه الشركات جميعها الكوارث غير العادية في تضامن وتعاون .

ونظام إعادة التأمين مبدأ رئيسي في نظام التأمين كله .

وبعد الأرباح في معدلها عن الهزات وعدم الاستقرار . . . يمكن بصورة تقريبية على مر الأيام من أداء التزامات « التأمين » « حسب الجدول الإحصائي الذي تعمل على أساسه » .

والجزء الباقي من هذه الأموال المتجمعة في صور أقساط قد يوظف في قروض تجارية ، وصناعية ، أو زراعية تحصل الشركة المختصة على نسبة معينة من أرباحها توازي تقريبا النسبة المئوية للأرباح من استغلال المال في الأملاك العقارية ، بينما تحصل الجهة المقرضة والمستثمرة على باقي العائد من هذا القرض .

والوضع بين شركة التأمين والجهة المستثمرة المقرضة منها يشبه الوضع بين صاحب المال ومن له خبرة استراتيجية والمضاربة فيه ، ويصح أن يخضع هذا الوضع لما يسمى في أحكام الفقه الإسلامي بعقد « الجعالة » أو المضاربة .

ويرجع التحديد في توزيع نسبة العائد بين شركة التأمين والجهة المقرضة للاستثمار إلى قيمة النشاط في مجال التجارة والصناعة والمجالات

الاستثمارية الأخرى : كالزراعة وما يلحق بها من الثروة الحيوانية ، واستخراج المعادن واستغلال خاماتها . فكلما زادت الأرباح تبعاً لاتساع النشاط ودقة الدراسة فيه ، كلما كان النصيب الأوفى للجهة المقترضة المستثمرة ..

وقد تسهم شركات التأمين بالجزء الباقي لديها من الأموال المجتمعة بعد الأملاك العقارية في أعمال صناعية وتجارية مباشرة دون استثماره في قروض ، إذا كان وضع هذه الأموال مستقرًا ومجزياً في قطاع الاقتصاد القومي . أو الخارجى . . وعندئذ يخضع هذا اللون من الاستثمار الى عقود الشركات التجارية والصناعية . وكما يقول « ابن خلدون » في شأن التجارة :

« وأما التجاره وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها أنها تحليلات على ما بين القيمتين في الشراء والبيع نتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة . ونذلك أباح الشرع فيه المكاسب لما أنه من باب المقامرة ، إلا أنه ليس أخذاً لمال الغير مجاناً فلهذا اختص بالشرعية » (١) .

فهى عقود شركات في المضاربة في المال . . حلها لأنها ليست أخذاً لمال الغير مجاناً ، وإنما أخذ في مقابل العمل . والعمل نفسه كان أصلاً في الزيادة التى طرأت على رأس المال .

وقد تعطى شركات التأمين من الأموال المنحصلة لديها قروضاً للمؤمنين أنفسهم ، بضمان المبالغ المدفوعة منهم الى الشركة — بفائدة معينة . وهذه الفائدة المعينة في الوقت الذى تؤخذ فيه من المؤمن ترد اليه ثانية باعتبار أن جملة ما له لدى الشركة الموظف في استثماراتها باق على حالة ، فله من اسمه والربح حسب مقداره كله لم ينقص منه شيء . وكان المؤمن المقترض من الشركة تنازل باقتراضه عما يخص مبلغه من الربح من صافى العائد العام للمال المتجمع كله .

هذا كله في النظام الاقتصادى الرأسمالى .

ومن أوجه الاستثمارات المختلفة السابقة التى تباشرها شركات التأمين الخاصة أو تكل مباشرتها أى شخص أو جهة أخرى أقدر منها على القيام بنشاط الاستثمار . . نرى أن « معنى الربا » المحرم غير قائم هنا . لأن الفضلة أو العائد أو الربح كله نتيجة للمضاربة في المال .

وما يبدو في ظاهره في بعض الأحيان أنه « فائدة » هو داخل في نطاق

---

(١) صفحة ٣٢٠ المقدمة ج ١ ط . المطبعة الأميرية .

الجعالة . وحل المعاملة في المال حينئذ كمادة ربوية لا يتوقف على ان يكون مثلاً بمثل ويدأ بيد . بل يجوز فيها المفاضلة والأجل ، اذ انها مكاسب ومراوحة في الوضع القائم .

وحصر انحديث الشريف « الربا » في مواد معينة في مقدمتها المال — قصد منه كما سبق ، توكيد قيمة هذه المواد الست وضرورتها في حياة الانسان . فاذا تعرضت لخلل واهتزاز نتيجة للمعاملة بين طرفين حرم ذلك النوع الذي يؤدي الى الخلل والاهتزاز في حياة أحدهما أو كليهما .

فليست ذات المواد الست وحدها — وهي : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والملح مناط الحرمة . والا ما جاز التعامل فيها اطلاقاً ، حديث الربا المشار اليه . وانما مناط الحرمة : الضرر والاضرار . . . . . الذي يلحق من اضطر الى دفع زيادة عما أخذ منها ، أو الى قبول الأجل في المثل ، والاضرار من الجانب الآخر الذي نشأ عنه هذا الضرر .

والاضرار في اية صورة والضرر مهما كان اثره وان كانا من الأمور المنهية عنها بالضرورة على نحو ما يذكر الحديث النبوي « لا ضرر ولا ضرار » وعلى نحو ما تشير الآية القرآنية : . . . . . **«(ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)»(١)** . . . . . لكن الاضرار والضرر في المواد الربوية الست اشد اثراً على حياة الانسان ، بل على وجوده وكيانه . ومن هنا عرف الاضرار والضرر في هذه الموارد الضرورية لمعيشة الانسان باسم « الربا » وكانت حرمة لذلك أغلظ وأعنف .

ولذا أخذ الربا من بين المحرمات جميعها في المعاملات الاسلامية لونا قائماً ، وعد جريمة فاحشة لا تصل الى مستواها الا جريمة الزنا في العلاقة الجنسية . وكلتاها عامل من عوامل الهدم والتخريب في علاقات الأفراد في المجتمع .

ومن رهبة وعمق آثاره السلبية في معيشة الأفراد كان نداء القرآن الكريم : **« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واثروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » (٢)** .

. . . . . ثم كان تهديد القرآن كذلك بالحرب المقدسة باسم الله واسم رسوله لمن لم يصغ ويستجيب الى النداء السابق :

**« فان لم تفعلوا فاثروا بحرب من الله ورسوله ، وان تبغم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » (٣)** .

(٢) البقرة : ٢٧٨

(١) المائدة : ٢

(٣) البقرة : ٢٧٩

.. وحصر هذه المواد الستة على نحو ما جاء في حديث الربا يصور ضرورات المعيشة المشتركة في كل مجتمع كالذهب ، والفضة ، والبر (١) ، والشعر ، والملح ، بالإضافة الى ما هو خاص بمجتمع الصحراء والبدو ، وهو التمر .

وإذا كان هناك يوماً ما في مجتمع بشري بض المواد التي تكال أو نوزن لها نفس الأهمية التي للمواد الست مثل الأذرة في أمريكا وأمريكا أو الأرز في آسيا .. فإن ذلك يجب أن يأخذ مستوى التمر في المجتمع البدوي وبالتالي يأخذ حكمه .. وإلا كانت تعاليم الإسلام صالحة فحسب لتعالج مجتمعا بعينه في زمن معين ، وليس هو المجتمع البشري في كل جنس وجيل ..

ولا شك الآن - بعد توضيح الربا من جانب وتحليل عقد التأمين من جانب آخر .. أن نظام التأمين في أية صورة من صوره لا ينطوي على أضرار ولا ضرر . إذ أساسه التكافل على دفع الملمات القاسية ، ثم بعد ذلك هو في أوجه استثمار أمواله مع وجود الشركات الخاصة لا يخرج عن خونة مراوحة ومضاربة في الأموال . وذلك جائز شرعاً بغير نزاع

**أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي :** فشركات التأمين فيه تدخل ضمن نطاق الملكية العامة ، أي أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهماً فيها وله حق في عائدها .

ومن جانب آخر فبالأموال المتحصلة من الاقتساط تسنهرها الدولة في مجالات جديدة للاستثمار المشروع في الزراعة ، أو التجارة ، أو الصناعة ، أو في مراقبة عامة . وبذلك توجد فرص للعمل تواجه زيادة نمو السكان ، وربما كذلك تزيد في رفع مستوى المعيشة للأفراد المجتمع بما يأتي منها من عائد .

وإستثمار الأموال على هذا النحو ليس عبارة عن توظيف مخدرات في قروض بفائدة محددة ، وكذلك كل شأن يتعلق بالأموال في النظام الاشتراكي يستخدم في الإنتاج والتوسع في الاستثمارات : لأنه طالما كان المال قطاعاً عاماً أي ملكاً للدولة والشعب فلن تقرر المال : أتقرر نفسها ؟ أن هي فعلت ذلك تدور في إطار شبكي ، يستهلك مجهوداً بشرياً دون الحصول على جدوى حقيقية منه ..

ولذا : الاقتراض بفائدة معينة لا يكون إلا في المال الخاص . وهو ما يسمح به النظام الرأسمالي ، وعليه فالأرباح العائدة من أموال التأمين في النظام الاشتراكي هي عائد إنتاج وإسترباح وليست عائد اقتراض .. وفي الوقت نفسه هذا العائد للجميع ، وليس لفرد أو أفراد معينين ..

---

.. (١) بأصنافه المختلفة : كالحنطة السوداء في شمال ألمانيا والحنطة البيضاء في السويد والنرويج ، والخرطال في إيطاليا ..

والعقود التى نعقدها شركات التأمين فى النظام الاشتراكى هى عقود للتمييز والتخصيص ، فى الوقت الذى هى عقود الزام والتزام . على معنى أن التكافل المترتب عليها نعلق به حق أفراد معينين من بين أفراد المجتمع ، بالإضافة الى الرعاية الاجتماعية العامة من قبل الدولة فى جوانب أخرى .

والواقع أن أى عقد تأمين هو صورة من صور التكافل الاجتماعى الذى تلزم به الدولة فى النظام الاشتراكى ، وبالأخص ما تعلق منه بالمعجز عن العمل بسبب الإصابة ، أو الشيخوخة ، أو المرض ، وكذا ما تعلق منه بالصحة فى العلاج .

### ... ولا غرر :

وقد يقال : أن عقود التأمين تنطوى على غرر ... لأن أحد طرفى العقد قد يقبى فلا يأخذ شيئاً أصلاً . أو يأخذ أقل مما يدفعه !

● فالتأمين : على الحياة ضد أخطار السفر بالطائرة أو السفينة أو التطار أو السيارة ... يلتزم فيه المؤمن بدفع قسط التأمين بينما قد لا يأخذ شيئاً أصلاً مقابل ذلك ، اللهم سوى سلامته . فإذا انتهت الرحلة وانتهت المدة المحددة للسفر أو للتأمين انتهى العقد . ثم يمكن أن يتجدد ويتكرر تبعاً لتكرار مرات السفر والرغبة فى التأمين من جهة المؤمن .

● والتأمين على وسائل النقل نفسها كإطائرات والسفن والسيارات ... الخ .

● والتأمين على الأموال المنقولة فى صورة سلع وبضائع فى الجو أو فى البحر أو على الأرض .

● والتأمين على المصانع والآلات والعمال فيها ضد الحوادث وإصابات العمل ...

● والتأمين على الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق أو السرقة ...

● والتأمين على المواشى ضد الأمراض الوبائية وضد السرقة ...

● والتأمين على أمن الناس فى مساكنهم فى المسكن أو فى القرى بدفع رسوم الخفر والحراسة الى جهة الأمن ...

... ومثل هذه الأنواع من التأمين التى ينتهى عقدها بانتهاء مدتها ولا يؤدى شئ من جانب الشركة للمؤمن طالما لم تقع حوادث فى الأرواح أو فى

الاموال تستدعى التعويض ، بينما المؤمن يلتزم بدفع القسط الخاص به في كلتا الحالتين : حالة السلامة وحالة وقوع الاحداث والاصابات .

والاستعداد من قبل الشركة لدفع التعويض قد لا يكون كافيا في مثل تلك الأنواع من التأمينات ، أى قد لا يعتقد به مقابلا نظير القسط المدفوع من المؤمن في نظر من يرى أن التأمين ينطوى على غرر !

... ولكن اذا عرف ان طبيعة عقد التكافل تختلف عن طبيعة عقد البيع . . . في أن عقد البيع يقوم على مبادلة المنفعة المادية بينما عقد التكافل يقوم على سد الحاجات ودفع أثر المصائب والكوارث . واذن المشاركة بالمال في عقد التكافل لا يستلزم حتما مقابلا ماديا ، طالما ليست هناك ضرورة تدعو الى ذلك . والضرورة أو الحاجة في نطاق التكافل تغطى بمقدارها ، حسبما قدرت ، وليست بالمقابل من المال المدفوع من المؤمن .

فاذا اتسع نطاق التأمين رأسيا وأفقيا : فشمل جوانب عديدة في حياة الانسان ودخل فيه أعداد كثيرون من الأفراد وأصبح ضرورة حتمية في المجتمع بصنوفه المختلفة . . . فإنه يؤدي عندئذ غاية التعلون على البر والتقوى في الجماعة عامة ، وهذه الغاية هي معاونة العاجز عن العمل بسبب شيخوخه وممرضه المزمع ، أو اصابته بعاقة تختلف عن السعى نفسه الى العمل أو لدفع الضرر عند حلول الكوارث في الانفس والأموال .

وهنا لا يؤدي عقد التأمين بحال الى ضرر يصيب احد طرفي انعقد كما انه لا يقوم على جهل أو جهالة بل كل من الطرفين يعلم حق العلم بما تعاقده عليه ، ويعلم مصير العقد نفسه . والمؤمن من أول الأمر يخل الطرف الآخر مما له عنده ، كلا أو بعضا . فليس عقد غرر ، وبالأحرى هو عقد أمان واطمئنان .

\* \* \*

ونجسيلة التأمين ليست تكديسا للمال واكتنازا له في النظام الاقتصادي الاشتراكي . وانما هي معاونة تذهب أولا بأول في سبيل خير المواطنين جميعا ويوزع عائدها أولا بأول كذلك في ذات السبيل . وهى نكون مصدرا رئيسيا بين المدخرات التى تستثمر في الاقتصاد القومى .

**... والتأمين لا ينافى التوكل على الله :**

والتأمين بعد ذلك ليس تحديا للقضاء والقدر للتوكل على الله . . . ليس تحديا للقدر لأن المشركين في عقوده لا يجحدون اطلاقا أن الأعمال



مرهونة بيد الله و ارادته ، وأن الحوادث والمصائب في المال والآنفس . . .  
ابتلاء من الله .

« ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس  
والثمرات ، وبشر الصابرين » (١) .

وقد قصد الاسلام من هذا الابتلاء تمييز اولى العزم والارادة الصنادقة  
ممن عداهم من ضعاف النفوس . ولكن في نفس الوقت ، يرون في نظام التأمين  
تكافلا على اجتياز الابتلاء ، ومخرجا لمواجهة الأزمات والشدائد .

... ليس فيما يرونه في نظام التأمين من كونه تعاونا على دفع المضار  
شيء من التخذى لارادة الله . . .

والآية التى تقول : « وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة  
واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين » (٢) . . . تطلب التعاون في سبيل بقاء  
المجتمع يدفع الأضرار والحاجات والأزمات التى قد تعترض طريق وجوده . .  
واتباع هذه الآية والاسهام في المعاونة والتعاون لا يعد اطلاقا تحديا لما يجرى  
في ملكوته قضاء وقدر .

، وكذلك لا يعتبر مصادرة ولا مضادا للتوكل على الله . . . يل على  
العكس : هو مقدمة من مقدمات التوكل على الله . فعمل الفرد اذا اطمأن فيه  
لأزرة مجموعة من أفراد آخرين كان سعيه فيه سعيًا جديا لا اضطراب فيه  
ولا قلق ، وبالتالي كان أكثر املا في النجاح فيه .

« والتوكل على الله » هو — في الواقع امره اخذ بأسباب النجاح  
والاطمئنان في العمل ودفع للطيش والعوج فيه . . . هو استخدام للمعقل في  
التحليل والحكم واستناد الى العزم والتصميم ، ثم طلب لعناية الله ورعايته :  
« فاعذا عزمت فتوكل على الله » (٣) .

وليس معنى العزم في هذه الآية الا مباشرة الانسان لطاقاته الخاصة به  
كائنات ، وهى طاقة الفكر في التحليل والتخطيط ، وطاقة الارادة في التصميم  
والتنفيذ ، وطاقة الوجدان في الركون والرضا بما وصل اليه الفكر واستقرت  
بشأنه الارادة .

والحديث الشريف الذى يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قوله : « اعقلها وتوكل » جوابا لسؤال اعرابي عما يصنع بشأن ناقته .

(٢) البقرة : ١٩٥

(١) البقرة : ١٥٥

(٣) آل عمران : ١٥٩

رغبة في المحافظة عليها من الضياع ... لا يترك مجالات لشك متشكك في : ان « التوكل » يجب أن يكون مقترنا بعمل الانسان نفسه . وعمل الانسان بالنسبة للناقة هنا هو ربطها وعقلها .. وعمل الانسان عادة نتيجة لتفكيره وارادته واطمئنانه اليه .. وهذه الثلاثة : التفكير ، والارادة ، والوجدان المتمثل مرة في الحب والرضا واخرى في الكراهة والقلق .. تصور الطاقة الانسانية التى يتميز بها الانسان عن مشاركته في حركة المعدة في الأكل والشرب وحركة الفرج في النسل ، وهو الحيوان .

وبهذا يكون ما ورد في الحديث من خصوصية « عقل » الناقة وقيدها مصورا كجزئية من جزئيات التطبيق ما جاء في الآية القرآنية : « العزم » المأخوذ من قوله تعالى : « فاذا عزمتم » كخاصة عامة بالنسبة للانسان : ينطوى تحتها هذا العمل وغيره . والعمل الانسانى لابد أن يسبق بتفكير ... ثم بوجدان .. وهو الاطمئنان أو عدمه .. والعمل نفسه ظاهرة ارادية .

... وما يقدم عليه المؤمن في « نظام التأمين » هو صورة اخرى من « العزم » المطلوب كمقدمة لنجاح التوكل على الله .

فقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم الى اعرابى أن يؤمن ناقلته من الضياع بقيدها وعقلها ... ثم يترك الأمر بعد ذلك في عناية الله ... واذن لم يكن هذا « العقل » مصادمة لقضاء الله وقدره ، ولا مضادا للعناية الالهية ولا مصادرة للتوكل على الله .

فاذا أمن الانسان « على مائه » من الضياع والتلف والتعرض للكوارث فلا يكون بذلك مجافيا للتوكل على الله . ومثله مثل ذلك الاعرابى الذى عتل ناقلته ، وهى كل ماله .

واذا امن « على حياه نفسه » أى انفق على رعاية أسرته ووقت أن تحل بها الفجيعة بوفاته هو ، تخفيفا لمصابها ودفعاً للخرج في تدبير أمرها وقتذاك ... فلا يكون متنكبا الطريق السوى في الاسلام ، وهو طريق انتوكل على الله والاعتماد عليه ... بل بالاحرى : شأنه لا يقل عن عقل ناقلته التى هى مصدر عيشته وعيشة أسرته والتى هى في حياة البدو والصحراء العماد الذى تدور حوله الحياة ، كارب الأسرة سواء بسواء في حياة الحضر الذى ترتبط به الأسرة نفسها في معيشتها ارتباطا وثيقا ...

\* \* \*

... وبعد :

فانه لم يزل من الصعب على المتفقيين في الاسلام في وقتنا الحاضر والذين يحاولون أن يعالجوا أحداث الحياة المعاصرة ومشاكلها التي لا تنتهي . . أن يتصوروا الفرق الواضح بين مجتمع الحضارة القائم الآن والمجتمع الآخر المحدود على عهد اجتهد أئمة الفقه الأوائل .

وان أئمة الاجتهاد في الفقه انفسهم كان يرجع جانب كبير من الاختلاف فيما بينهم في الآراء الى مستويات الحضارة نفسها التي كانوا يعيشون فيها . والفرق بين مالك بن أنس وأبي حنيفة النعمان في الفروع الفقهية يصور الفرق بين حضارة المدينة بالحجاز وحضارة مجتمع بغداد في العراق وفارس .

فاذا التزم مالك بن أنس « بعمل أهل المدينة » كاصل يرجع اليه في التفقه : فلأن أسلوب الحياة في وقته وإلى آخر أيام تفقهه بالمدينة كان لا يخرج كثيرا عن عمل أهل المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهي الحياة التي تأثرت بأسلوب البادية وعادات الأعراب . . هي الحياة الصريحة غير الملتوية ، والمحدودة العلاقات ، والتي تلعب فيها الشجاعة والمروءة والتضحية دورا رئيسيا .

واذا أثر — في مقابل ذلك — أبو حنيفة « الأقياس » على عمل أهل المدينة في تكييف أحداث الحضارة البشرية في المجتمع العراقي : فلأن ذلك كان المخرج الوحيد له : لكثرة الجوانب ، وتعقد العلاقات ، وتكثف السكان وتعدد مشاكلهم ، وتلون عاداتهم وأعرافهم . ووصف العراقيين في ذلك الوقت : بأنهم غير صرحاء ، وأن ظاهريهم يختلف عن باطنيهم . . يرجع الى المدينة القائمة آنئذ . فكلما كثر السكان في بقعة واحدة كسكان مدينة مثلا . . كلما جر ذلك الى ضعف العلاقات و « التخفي » في السلوك و « التورية » في الحديث .

ولذا يستحيل على أهل البادية أن يكونوا من المعتقدين — « التقية » التي يؤمن بها بعض مذاهب الشيعة . . ولذا أيضا لم يستقر الإيمان بالتقية الا في البيئات الحضرية . والعداء بين الوهابية في نجد والشيعة في فارس ترجع حدته الى اختلاف المستويين في مجتمع البادية ومجتمع الحضارة القديمة في بلاد النهرين ، وان كان أصله يعود الى اختلاف في تقدير قيادة المجتمع الاسلامي وما يجب أن تكون عليه .

والمجتمع المعاصر : لا يتميز على المجتمعات السابقة بالتفوق في العلم والتكنيكية والصناعة فحسب ، وهي جوانب ايجابية في تقدم الانسان وبناء

حضارته .. وانما يتميز بنواح أخرى سلبية عديدة . أهمها وخطرهما : تكديس السكان في المدن ، وتزايد هذا التكديس فيها بنسب مرتفعة .

والعلم ، والتكنيكية ، والصناعة التي تقدمت بها الحضارة الحديثة هي نفسها التي أدت الى خطر تكديس السكان في المدن بما قدمت من تيسيرات واغراءات مادية للسكنى فيها ، فاذا كانت الصناعات تقوم عادة بالمدن فتجذب بأجورها المرتفعة سكان القرى .. فان تقدم العلم والتكنيكية يسهم بالنصيب الأوفر في جعل الإقامة بالمدن أمرا محببا الى النفوس ، بفضل امكانيات المواصلات الداخلية ونوفير المرافق العامة من الكهرباء .. الى المجارى .. الى وسائل الترفية المختلفة والاعلام السريعة .. الى يسر المعاملات المالية عن طريق البنوك ويسر المبادلات التجارية عن طريق المخازن التجارية الكبيرة والمحلات الأخرى العديدة .. وغير ذلك من وسائل التيسير في المعيشة والسكنى .

.. وعن تكديس السكان وتزايدهم في المدينة يقل التعارف بينهم أو ينقطع . وقلة التعارف ، أو انقطاعه في مجتمع المدينة .. يزيد من استقلال الأفراد وحررياتهم الشخصية ، وبذلك يضعف في نفوسهم اعتبار الأعراف والعادات المقننة للسلوك العام في علاقات بعضهم ببعض . فحرمة الجار قلما تراعى ، وحرمة الأعراض قلما تصان ، ومواساة الضعفاء قلما تتحقق ، والقواد في المواسم والاعياد يخف أمره ويضيق نطاقه ، والتعاون على دفع الأضرار قلما يجد صدق في النفوس ، والتعاون على الخير والمنفعة العامة يصبح حرفة ومهنة في سبيل المنفعة الشخصية .

كم عدد الأفراد الذين يسارعون اختيارا الى إطفاء حريق يشب في المدينة من سكانها ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء أو يسقط على الأرض فجأة بمصاب طارئ ؟

كم عدد الذين يمسحون الطريق للمارة في المدينة ولا ينسحبون في تعويقه صيانة لحرمة الناس ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء والشيوخ بمقاعد المواصلات العامة أو بمواطن الراحة في الأماكن المزدحمة ؟

وأمثلة أخرى عديدة تكشف عن « اتجاه الفردية » وسيطرته على سلوك الأفراد في مجتمع المدينة .. أوضح بكثير مما عليه — لو كان — في مجتمع القرية المحدود ..

وانجاء الفردية هو اتجاه الأنانية لا يقومه الا سلطان ، والا قوة ندفعه عن الانحراف وتعيده الى الخط المستقيم فى العلاقات بين الافراد .

ولذا يكون مجتمع المدينة او المجتمع الحضارى — وعلى الأخص المجتمع الصناعى التكنيكي — فى حاجة ماسة الى « الزام » ان أريد له أن يكون مجتمعا متماسكا متعاونا .

والدعوة الى « التعاون » فى المجتمع الحضارى صاحب الكثافة السكانية ، وصاحب النمو المتواصل فيها مجردة عن قوة التنفيذ . . قلما يكون لها اثر . لان اتجاه الفردية بحكم ظروف المجتمع أقوى من ندائها بكثير .

**وهذا « المجتمع الحضارى الصناعى » المتفكك فى علاقات افراده هو الذى يملئ — كنتيجة حتمية — على « الدولة » أن تقوم بجميع أوجه النشاط لرعاية العلاقات وأداء الخدمات الاجتماعية . . .**

ففرق المطامىء ، وجمعيات الاسعاف ، وشركات التأمين ، والرقابة على الأفلام ، والمصنفات الفنية ، والجمعيات التى تقوم بخدمات اجتماعية عامة او محدودة . . وما شاكل ذلك مما يقوم على رعاية العلاقات بين الافراد فى المجتمع المعاصر — مما تشجعه الدولة او تتولى أمره مباشرة .

والدولة فى ذلك كله . . نشرع للمحافظة على الاهداف المعنية وتحمى بقاءها وأدائها لرسالتها بالمساعدات المالية والفنية ، وبسلطة القانون التنفيذية .

« والدولة المعاصرة » مضطرة اذن الى الالتزام على « التعاون » والقهر عليه . وظروف المجتمعات المعاصرة فى نموها وتزايد اتجاه الفردية فيها . . . . . سيحمل الدولة على أن تجعل « نظام التأمين » « نظاما يوما ما اجباريا لا يتخلف عنه واحد » . . لانه الوسيلة المتبعة فى هذه المجتمعات الآن ، لتحقيق التعاون والتكافل بين الافراد . . ثم للمساعدة القوية على الادخار المنظم .

ان « الاختيار » فى التعاون على البر والتقوى لا يمكن أن يكون ظاهرة من ظواهر المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، للأسباب التى أوجدت اتجاه الفردية فى مجتمع المدينة ، والتى تتزايد حدتها وفعاليتها ، كلما نما المجتمع وتعددت مظاهر حضارته .

والتعاون على البر والتقوى أمر حيوى فى تماسك المجتمع وبقائه ، فان لم يكن هناك مجال للاختيار ، فيصبح المجال معدا للالزام والاكرام وحده .

والنأمين اذن ضرورة فى حياة الفرد وحياة المجتمع ، تفرضه الدولة ، بما لها من سلطة الالزام وتصنفه حسب احتياجات الحياة .

وما أكثر احتياجات المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، فهى لا تقف عند حد . وكلما زادت آلاته ، وازدحمت طرقانه ، وغصت مساكنه ، واشتد الضغط على مرافقه . . . كلما زادت المطالب ووضحت الضرورة الى نظام التأمين كمصدر فى حياة الأفراد للخروج من الأزمات والشدائد .

أما الدولة فسترى فيه مصدرا للارتزاق ، وحلا جزئيا لمشكلة نمو السكان بايجاد فرص للعمل ، وخلق طاقة على دفع عجلة البناء .

### ... أن نظام التأمين :

- يقوم على التكافل والتعاون .
  - وعلى المضاربة والاسترباح فى المال .
  - وعلى سد حاجة الضعيف .
  - وعلى دفع الملمات .
  - وعلى افساح محال العمل للقادرين عليه .
  - وعلى التوسعة على أصحاب الكسب اليسير .
- أىكون ذلك حراما . . . فى مجتمع لم يعد يعرف فيه الجار جاره ، ولم يعد يحس قوبه بضعيفه ، ولم يعد يتجاوز الفرد ينظرته نفسه ؟ .
- أىكون ذلك حراما . . . فى مجتمع أصبحت فيه الآلة ذات شأن تبطش بالإنسان فى عنف وعلى غير موعد ، وتيتم الأسرة على عجل وفى غير رحمة ، ونذهب بالملايين من المال الى غير رجعة ؟
- ان تطور الحياة . . . يطلب حل مشاكلها . . . وحل المشاكل المتجددة . فى تجديد النظرة والمحافظة على الهدف .
- وهذا واجب الفكر الاسلامى المعاصر . . . ليلبى حاجات المجتمع الاسلامى المعاصر . . .
- والله ولى التوفيق . .

\* \* \*



# محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة الطبعة الثالثة	٣
مقدمة الطبعة الاولى	٧

## الباب الأول : الطابع الأيديولوجي للمجتمع الصناعي المعاصر واثره على المجتمع الاسلامي ( ١١ - ٩٦ )

### الفصل الأول : علمانية والحاد ( ١٣ - ٣٨ )

الصفحة	الصفحة
٢٧	١٤
٢٣	١٦
٢٤	٢٤

### الفصل الثاني : المجتمع الاسلامي والغزو الأوروبي ( ٣٩ - ٧١ )

٦١	٤١
٦٣	٤٥
٦٤	٥٠
	٥٣

### الفصل الثالث : صراع الأيديولوجيات ومستقبل الاسلام ( ٧٣ - ٩٦ )

٧٩	٧٤
----	----



## الباب الثاني : الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

( ٩٧ - ٢٨٢ )

### الفصل الأول : الفرد في مجتمع الرخاء المادى

( ٩٩ - ١٣٣ )

الصفحة	الصفحة
١١٨	التقدم الصناعى
١٢٠	نتائج
١٢١	أولا - على مركز الرجل فى
١٢٦	الأسرة
	ثانيا - على تربية الأطفال
	ثالثا - نسبة الأولاد لغير
	آبائهم
	رابعا - المتبنى للأولاد
	البيئة البدائية والعمال
	الاقتصادى
	الحرب العالمية . . وليس
	المصنع

### الفصل الثانى : نظرة الاسلام الى واقع الأسرة

#### فى المجتمع الصناعى المعاصر

( ١٦٦ - ١٣٥ )

### الفصل الثالث : الأسرة فى فلسفة الاسلام ونظامه

( ١٦٧ - ٢٨١ )

٢٢٧	تعدد الزوجات	وحدة الانسان أساس الزوجية
٢٤٤	فض العلاقة الزوجية	فى الاسلام
٢٥٢	قضية التوازن	مستقبل الزوجية . . يتقرر
٢٦١	الطلاق للرجال	من نقطة البدء
٢٧٢	الخلع للمرأة	الخطبة
		الزواج
		تنظيم النفس

## الباب الثالث : التكافل

( ٢٨٣ — ٣٦٧ )

الصفحة

مقدمة .. .. . ٢٨٥

### الفصل الأول : العمل والكسب ( الحلال ) أولا ..

ثم التكافل

( ٢٨٩ — ٢٩٧ )

### الفصل الثانى : تكافل الاسلام وعبادة الزكاة

( ٢٩٩ — ٣٢٤ )

الصفحة

الصفحة

٣١٥	الاتفاق .. يتجاوز «الواجب»	٣٠١	عبادة الزكاة .. .. .
٣١٩	المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب .. وليس مجتمع زكاة	٣١١	الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانسانى .. .. .
٣٢٢	واجب المسلمين اليوم ..		

### الفصل الثالث : التأمين

( ٣٢٥ — ٣٦٧ )

٣٤٣	شبهة الفرر .. .. .	٣٢٥	في النظام الرأسمالى ..
٣٤٥	شبهة منافاة التوكل على الله	٣٢٧	قبل ضغط الفلسفة الماركسية
٣٤٦	عقد التأمين في حقيقته ..	٣٢٧	وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية
٣٥٥	... لا ربا .. .. .	٣٢٨	في النظام الماركسى .. .. .
٣٦٠	... ولا فرر .. .. .	٣٣١	موقف الاسلام من التأمين ..
	... والتأمين لا ينافى التوكل	٣٣٥	التأمين في هدى احكام الاسلام
٣٦١	على الله .. .. .	٣٣٦	شبهة الربا .. .. .
٣٦٤	... وبعد .. .. .		
٣٦٩	محتويات الكتاب .. .. .		

---

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٣٣٨٥

---

دار التوفيق النموذجية  
للطباعة والجمع الآلى  
الازهر-٣حيضان الموصلى-بجوار جامع الدماء



## هذا الكتاب

ان الافكار الشائعة بين الامة الاسلامية الآن — وان تعددت اسمائها — من شيوعية .. او راسمالية .. او علمانية .. او وجودية .. الخ .. تستهدف جميعها — من معين واحد — صرف المسلمين عن اسلامهم الصحيح .. وهذه الافكار والفلسفات لا تعالج بالعنف والتشنج ، وتوجيه الاتهامات اليها ، ولكنها تعالج بكشف زيفها ، وازاحة الغبار عن أصالة الفكر الاسلامي الصحيح ، وهذا ما تكفلت به هذه السلسلة من الكتب :

- ١ — الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه .
- ٢ — الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل .
- ٣ — الفكر الاسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي ..
- ٤ — الدين والدولة .. من توجيه القرآن الكريم ..

● وهذا الكتاب « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل » يعالج فيها يعالج من موضوعات :

● الثورة الصناعية واثرها في خلق مجتمع تهتز فيه القيم الاجتماعية والايمانية ، وتتحول العلاقات الانسانية الى روابط مادية ..

● الأسرة في المجتمع الصناعي وعوامل التفكك من افرادها ..

● المجتمع الاسلامي المعاصر وتأثيره بسلبيات المجتمع الصناعي الغربي : في التفكير .. والتوجيه .. وفي أسلوب السلوك .. والنظرة الى الحياة ..

● المرأة في الأسرة المسلمة في المجتمع المعاصر ، ووقوعها تحت تأثير ما يسمى : « بثورة تحرير المرأة » ..

● الاسلام ووقاية المرأة من آلية الصناعة ، والعمل على احتفاظها بشخصيتها المستقلة .. وارتباطها الانساني بين افراد أسرتها ..

● تكافل المجتمع الاسلامي في مواجهة الاخطار والكوارث ، في عمق من الايمان .. وتجاوز للانانية الفردية ..

● مجتمع التكافل ليس هو مجتمع الضرائب ..

● ومؤلف الكتاب .. عالم ومفكر اسلامي جليل ، له من ثقافته الاسلامية الأصيلة ، وثقافته الغربية الواعية ما يجعله خبيراً بتشخيص الداء .. ووصف الدواء ..

● ويسر «مكتبة وهبة» أن تقوم بنشر هذه السلسلة .. لتبصر الامة الاسلامية بما يحاط بها .. وإيجاد السبيل الصحيح لسعادتها .. وبالله التوفيق ..

مكتبة وهبة

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)